جامعة الإسكندريّة

كليّة الآداب

قسم اللّغة العربيّة وآدابها

المجاورة في كتاب سيبويه دراسة تحليليّة

رسالة مقدّمة لنيل درجة الدّكتوراه في الدّراسات اللّغويّة

من قسم اللّغة العربيّة وآدابها

إعداد الطّالب

هيثم جميل عبد المهدي ربّاع

إشراف

الأستاذ الدّكتور/ رانيا فوزي عيسى

أستاذ العلوم اللّغويّة

كليّة الآداب – جامعة الإسكندريّة

٢٠٢١م

الإهداء

أهدي هذا البحث إلى أبي وأمي وإخوتي مخلص – رحمه الله – ونسيم ومخلص، وأسماء وإخلاص وتسنيم وآية، وإلى زوجي إلهام مسالمة وابنتي يارا ولمار، وأهديه إلى جميع الأحبة المخلصين

الشّكر والتّقدير

الشّكر لله على فضلهِ العظيم، وأتقدّم بالشّكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور رانيا فوزي عيسى على ما بذلته من جهود لإنجاح تلك الرّسالة، فلها خالص الشّكر والتّقدير، كما أتقدّم بالشّكر الجزيل إلى الأستاذ الدّكتور محمّد سعد والأستاذ الدّكتور إبراهيم سند على قبولهما مناقشة الرّسالة، والشّكر الجزيل إلى الأستاذ الدّكتور فوزي عيسى، والأستاذ الدّكتور مجدي حسين.

قال الله تعالى:
وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْماً
(طه: 114)

المحتويات:

العنوان	الصّفحة
الإهداء	١
الشّكر	٢
المحتويات	٥
الملخّص	٨
المقدّمة	٩
الفصل الأوّل: (أثر المجاورة في المستوى الصّوتيّ)	١١
المبحث الأوّل: أثر المجاورة بين المتقاربين	١١
أوّلاً: المماثلة بين الصّوامت	١٣
- الصّورة الأولى: تقريب تاء (افتعل) من حروف الإطباق	١٣
- الصّورة الثّانية: تقريب تاء الفاعل أو المخاطب من حروف الإطباق	٢٥
- الصّورة الثّالثة: تقريب تاء (افتعل) من الحروف المجهورة	٢٧
- الصّورة الرّابعة: تقريب تاء الفاعل أو المخاطب من الدّال والذّال والزّاي	٣٣
- الصّورة الخامسة: مضارعة الصّاد للزّاي	٣٤
- الصّورة السّادسة: تقريب السّين من الدّال	٣٨
- الصّورة السّابعة: تقريب الشين من الدّال	٤٠
- الصّورة الثّامنة: تقريب السّين من حروف الاستعلاء	٤١
- الصّورة التّاسعة: تقريب النّون من مخرج الباء	٤٤
ثانياً: المماثلة بين الصّوائت	٤٦
- الصّورة الأولى: أثر المجاورة في الإمالة	٤٧
- الصّورة الثّانية: المماثلة في همزة الوصل	٥٥
- الصّورة الثّالثة: المماثلة في هاء الضّمير	٥٩
- الصّورة الرّابعة: المماثلة في ضمير المخاطب (الوكم)	٦٢
- الصّورة الخامسة: المماثلة في (فَعِل) و(فَعِيل)	٦٤
المبحث الثّاني: أثر المجاورة بين الصّوتين المتماثلين	٦٧
أوّلاً: الإدغام:	٦٧
١- إدغام المثلين	٦٩
- الصّورة الأولى: الإدغام في المتصل	٦٩
- الصّورة الثّانية: الإدغام في المنفصل	٧٤
ثانياً: التّخالف الصّوتيّ	٧٨
الفصل الثّاني: أثر المجاورة في المستوى الصّرفيّ	٨٣
المبحث الأوّل: أثر المجاورة في الإعلال	٨٣
أوّلاً: الإعلال بالقلب	٨٣

- الصّورة الأولى: قلب الواو ياء	٨٤
- الصّورة الثّانية: قلب الياء واوا	١٠٠
- الصّورة الثّالثة: قلب الياء والواو همزة	١٠٦
- الصّورة الرّابعة: قلب الواو همزة في حالات خاصّة	١١٣
- الصّورة الخامسة: قلب الياء همزة للثّقل	١١٦
- الصّورة السّادسة: قلب الألف واواً أو ياء	١١٧
- الصّورة السّابعة: قلب الهمزة للثّقل	١٢٠
- الصّورة الثّامنة: قلب الواو والياء ألفا	١٢٢
ثانياً: الإعلال بالنّقل:	١٢٥
- الصّورة الأولى: الإعلال بالنّقل الذي يصيب الأفعال	١٢٥
- الصّورة الثّانية: الإعلال بالنّقل الذي يصيب الاسم والمصدر	١٢٧
- الصّورة الثّالثة: اسم المفعول من المعتلّ الأجوف	١٣٠
ثالثاً: الإعلال بالحذف:	١٣٠
- الصّورة الأولى: حذف فاء الفعل من المثال الواويّ	١٣٠
- الصّورة الثّانية: الحذف من المضعّف الثّلاثيّ مكسور العين	١٣٢
- الصّورة الثّالثة: حذف الهمزة	١٣٣
- الصّورة الرّابعة: حذف حرف العلّة	١٣٦
المبحث الثّاني: المجاورة الصّرفيّة في أبواب مختلفة	١٣٧
أوّلاً: الزيادة	١٣٧
- الصّورة الأولى: زيادة الألف بين النّونات	١٣٧
- الصّورة الثّانية: زيادة الألف بين الهمزتين	١٣٩
ثانياً: تخفيف الهمزة	١٤٢
- الصّورة الأولى: إذا كانت الهمزة متحرّكة وما قبلها متحرّك	١٤٢
- الصّورة الثّانية: إذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها متحرّك	١٤٣
- الصّورة الثّالثة: الهمزة المتحرّكة التي قبلها حرف ساكن	١٤٤
ثالثاً: القلب المكانيّ	١٤٩
رابعاً: الوقف بالنّقل	١٥٥
الفصل الثّالث: أثر المجاورة في المستوى النّحويّ:	١٦٠
المبحث الأوّل: أثر المجاورة في الإعراب	١٦٠
أوّلاً: أثر المجاورة في باب الصّفة	١٦٠
ثانياً: أثر المجاورة في باب العطف	١٦٧
ثالثاً: أثر المجاورة في باب الاشتغال	١٧٠
رابعاً: تغيّر حركة المضاف لاكتسابه البناء من المضاف إليه	١٧٣
خامساً: أثر المجاورة في باب التّنازع في العمل	١٧٥
المبحث الثّاني: أثر المجاورة في التّركيب النّحويّ	١٨٠
أوّلاً: مجاورة حرف حرفا	١٨٠

- الصّورة الأولى: حرف النّصب (لن)	١٨٠
- الصّورة الثّانية: (إذما) في الشّرط	١٨٢
- الصّورة الثّالثة: (ليتما) التي تُلغى وتعمل	١٨٤
- الصّورة الرّابعة: دخول همزة الاستفهام على الواو والفاء وثُمّ	١٨٧
الصّورة الخامسة: (ممّا) بمعنى رُبّما	١٨٩
ثانياً: مجاورة اسم اسما	١٩٠
الصّورة الأولى: مجاورة المضاف المضاف إليه	١٩٠
الصّورة الثّانية: مجاورة الصّفة الموصوف	٢٠٢
ثالثاً: مجاورة حرف فعلا أو اسما	٢٠٥
الصّورة الأولى: حروف الجزم	٢٠٥
الصّورة الثّانية: حروف الشرط	٢٠٦
الصّورة الثّالثة: حروف النّصب	٢٠٩
الصّورة الرّابعة: الحروف(قد، السين، سوف)	٢١١
الصّورة الخامسة: حرف الجرّ والاسم المجرور	٢١٢
الصّورة السّادسة: لا النّافية للجنس واسمها	٢١٣
الخاتمة	٢١٦
فهرس الآيات القرآنية	٢١٨
فهرس الأشعار	٢٢٠
المصادر والمراجع	٢٢٣
الملخّص باللّغة الإنجليزيّة	٢٣٣

ملخّص الرّسالة:

تُعنَى هذهِ الرّسالة بظاهرةِ المجاورةِ اللّغويّة في كتابِ سيبويهِ، تكشفُ أثرها في المستوى الصّوتيّ، والمستوى الصّرفيّ، والمستوى النّحويّ. وهي دراسة تحليليّة تبيّنُ آراء سيبويهِ والنّحاة في هذه الظّاهرة، وأثرها في التّركيب اللّغويّ. وقد اختلف فيها القدماء، فمنهم من آمن بها كسيبويهِ، وابن هشام، وابن مالك، وابن عقيل، ومنهم من أنكرها ورأى لها وجهًا آخر. ولهذهِ الظّاهرة أهميّة في المستويات اللّغويّة؛ إذ غايتها تحقيق الانسجام الصّوتيّ، وتفسير بعض الظّواهر اللّغويّة. وهذه الدّراسة تُعنى بإظهار الفرق بين نظرة القدماء ونظرة المحدثين لهذه الظّاهرة. وتبيّن مدى وظيفتها في تحديد الصيغ الصّرفية الصّحيحة من غير الصّحيحة، ومدى وظيفتها في التّراكيب النّحويّة. كما يظهر البحث الهدف الأساسيّ من وجود هذه الظاهرة في المستويات اللّغويّة.

وقد قسّم الباحث الرّسالة إلى ثلاثة فصول، الأوّل: (أثر المجاورة في المستوى الصّوتيّ)، ويندرج تحتهُ مبحثان، أثر المجاورة بين الصّوتين المتقاربين، وأثر المجاورة بين الصّوتين المتماثلين، أمّا الفصل الثّاني فكان بعنوان (أثر المجاورة في المستوى الصّرفيّ)، وهو ينقسمُ إلى قسمين، أثر المجاورة في الإعلال، وأثر المجاورة في أبواب صرفيّة مختلفة، وكانَ الفصلُ الثّالثُ بعنوان (أثر المجاورة في المستوى النّحْويّ)، وهو مكوّن من قسمين، أثر المجاورة في الإعراب، وأثر المجاورة في التّركيب النّحْويّ.

المقدّمة:

الحمدُ للهِ ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على أشرف الخلق والمرسلين، أمّا بعدُ:

فقد فضّل الله – سبحانه وتعالى – اللّغة العربيّة على جميع اللّغات؛ إذ جعلها لغة كلامه العظيم، وقد جاء كلامه على أساليب العرب في خطاباتهم، وانطلاقاً من هذا وأنساً فلا بُدّ لنا من دراسة الظّواهر اللّغويّة التي تزيّنَ بها هذا الكتاب الشّريف، ومن تلك الظّواهر المجاورة اللّغويّة.

تُعدّ ظاهرة المجاورة اللّغويّة من الظّواهر المنتشرة في الكلام العربيّ شعره ونثره، وقد قام النّحاة القدماء على دراسة هذه الظّاهرة وتبيين قواعدها وأصولها، وقد ظهرت كُتُب درست هذه الظاهرة، منها (الإتباع والمزاوجة) لابن فارس، و(المزهر في علوم اللّغة) للسّيوطي، ولعلّ ابنَ جنيّ قد أنعم النّظر في هذه الظّاهرة، فجعل لها باباً في كتابه الخصائص بعنوان (باب في الجوار)، وقد قسّمه إلى قسمين، جوار الألفاظ، وجوار الأحوال (١). أمّا سيبويهِ الذي وضع الملامح الرّئيسة للنّحو العربيّ، والذي كانَ كتابُهُ مرجعاً رئيساً للنّحاة العربِ قديمهم وحديثهم فقد درسَ هذه الظّاهرة في كتابهِ دراسة وصفيّة.

ولعلّ أهميّة هذا البحث تكمنُ في إظهار قواعد المجاورة في كتاب سيبويهِ في المستويات اللّغويّة، ودراستها دراسة تحليليّة، وتحديد الهدف الأساسيّ منها عند العرب، وإظهار مدى تفسيرها لبعض الظّواهر اللّغويّة. وتحلّل هذه الدّراسة ظاهرة المجاورة من حيثُ التّفريق بين نظرة القدماء ونظرة المحدثين. ولعلّ الهمزة نالت حظّاً وافراً في دراسة ظاهرة المجاورة، وقد أظهر البحث العلاقات القائمة بين الهمزة وحروف العلّة نِتيجة هذه المجاورة. وقد كان للمجاورة أثر كبير في الحركة الإعرابيّة، وفي التّركيب النّحوي.

ومن أهمّ الدّوافع التي دفعت الباحث إلى عمل البحث أنّه لا يوجد أيّ دراسة درست ظاهرة المجاورة في كتاب سيبويه، وأظهرت قواعدها، ونتائجها في اللّغة دراسة تحليليّة شاملة، مع ربطها بالنّظريّات اللّغويّة الحديثة. بالإضافة إلى أهميّة البحث في الكشف عن آراء سيبويه وشيوخه في هذه الظّاهرة، ودورها في المستوى الصّوتيّ، والصّرفيّ، والنّحويّ. ومن دوافع البحث الشّغف لإدراك مدى صحّة هذه الظّاهرة في اللّغة العربيّة، وشدّة هذه الظّاهرة في تفسير بعض الظّواهر اللّغويّة التي تظهر الخروج عن القياس؛ كجرّ الفاعل، وجرّ الصّفة المرفوعة، وجرّ المبتدأ، مثل: الحمدِ لله .

ينظر: ابن جني، الخصائص، مج ٣، ص ٢١٨ - ٢٢٧

وأمّا أبرز المشكلات التي واجهت الباحث فمنها صعوبة الحصول على بعض المصادر والمراجع التي لم تتوفّر في المكتبات وفي الشّبكة العنكبوتيّة.

ومن أهمّ الدّراسات التي تناولت هذا البحث بحثٌ للدكتور فكري سليمان بعنوان (أثر المجاورة في المستويات اللّغويّة)، وبحث التّماثل الصّوتي عند سيبويه للدكتور موسى حسين الموسوي، وبحث تجاور الأدوات النّحويّة وأثرها في الإعراب والرّسم للباحثة إيمان النّجار، وهناك كتاب بعنوان ظاهرة المجاورة في الدراسات النّحوية ومواقعها في القرآن الكريم للدّكتور فهمي حسين النمر. إلاّ أنّها لم تدرس ظاهرة المجاورة عند سيبويهِ بشكلٍ خاصّ دراسة تحليليّة شاملة تظهر نظرة هذا العالم لتلك الظّاهرة، وأثرها على المستويات اللّغويّة.

وقد اتّبع الباحث المنهج التّحليليّ في ظاهرة المجاورة في كتاب سيبويه. وقد قسّم الباحث البحث إلى ثلاثة فصول، الفصل الأوّل بعنوان : (أثرالمجاورة في المستوى الصّوتيّ)، وقدْ كانَ مُكوّناً من مبحثين، الأوّل: أثر المجاورة بين المتقاربين، والثّاني: أثر المجاورة بين المتماثلين، أمّا الفصل الثّاني فكان عنوانهُ (أثر المجاورة في المستوى الصّرفيّ)، وقد قسّمه الباحث إلى مبحثين، أثر المجاورة في الإعلال، والمبحث الثّاني أثر المجاورة في أبواب صرفيّة مختلفة، وكان الفصلُ الأخير بعنوان (أثر المجاورة في المستوى النّحويّ)، وقد قسّمه الباحث إلى مبحثين، الأوّل: أثر المجاورة في الإعراب، والمبحث الثّاني أثر المجاورة في التّركيب النّحويّ.

ومن أهمّ المصادر التي اعتمد عليها البحث، كتاب سيبويه، وكتاب الخصائص لابن جنيّ، وارتشاف الضّرب لأبي حيّان، وهمع الهوامع للسيوطي، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك، وغيرها من المصادر والمراجع القديمة، أمّا المراجع الحديثة فمنها كتاب الأصوات اللّغويّة لإبراهيم أنيس، وفصول في فقه اللّغة لرمضان عبد التوّاب، والمنهج الصّوتيّ للبنية العربيّة لعبد الصبور شاهين، وأثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة لفوزي الشّايب، ومقدّمة في دراسة اللّغة لحلمي خليل، وفي نحو اللّغة وتراكيبها لخليل عمايرة

والله وليّ التّوفيق

الفصل الأوّل: أثر المجاورة في المستوى الصّوتيّ

يُعدّ المستوى الصّوتيّ من أهمّ المستويات اللّغويّة الأخرى، فالجمل تتكوّن من الكلمات، والكلمات تتكوّن من الصّوامت، والمجاورة بين تلك الصّوامت تُحدثُ تأثيراً لا مناص منه، فإذا كانت الصّوامت متباعدة فإنّ ذلكَ في التّركيب مُستساغا، أمّا إذا كانت المجاورة بين متقاربين في المُخرج الصّوتيّ - لكنّ ثَمّةَ بُعداً في الصّفاتِ - فإنّ اللّغةَ لا تقبلُ بهذا، بل تلجأ إلى قانون التّماثل الصّوتيّ، الذي هدفهُ أنْ يُوحّد الصّفاتِ، وأن يُزيلَ الخلاف بينها، بصراحة هذا القانون تعشقهُ اللّغة، فهوَ يُخفّف الثّقلَ، ويجعلُ اللّفظ سلساً عذباً، فكلمة (ادّعى) تختلف عن أصلها (ادتعى)، ففي الثّانية نلاحظ أنّ هناك قرباً بين التّاء والدّال في المُخرج الصّوتيّ، لكن هناك صفة مختلفة، وهي الجهر في الدّال، فأثّرت الدّال على التّاء مماثلة مقبلة كليّة متّصلة، فلا فاصل بين الصّامتين، والتّاء قلبت دالاً، وأدغمت الدّال في الدّال، ليصبحا صوتاً واحداً، وهذا يُمثّلُ الخفّة والسّهولة في النّطق وتقليل المجهود العضليّ. وأمّا إذا كانت المجاورة بين المتماثلينِ فإنّ التّأثيرَ يكونُ على شكلين، الأوّل: تخفيف النّطق عن طريق الإدغام، والثّاني: التّخالف الصّوتيّ الذي يُمثّلُ طرفاً مغايراً للتّماثل الصّوتيّ، يقول أحمد مختار عمر: "وإذن فالمماثلة والمخالفة يمثلان عاملين يتجاذبان اللغة، ولكل منهما فاعليته وتأثيره، ولكل منهما هدفه وغايته. ومن صراعهما يحدث التّوازن بين مطلب سهولة النطق ومطلب سهولة التفريق بين المعاني" (١). فالمماثلة لتخفيف النّطق، والمخالفة لمطلب سهولة التّفريق بين المعاني. في هذا الفصل سندرسُ المجاورة بين الصّوامت من ناحية صوتيّة، والقوانين التي تفرضها اللّغة جرّاء هذا التّجاور، ممّا يُؤدّي إلى نشوء مجموعة من الظّواهر، كالإتباع والتّقريب، والمضارعة، والإمالة، والإدغام، وكراهة المضاعف.

المبحث الأوّل: أثر المجاورة بين المتقاربين

المجاورة في اللّغة من الجار الذي يجاورك، تقول: جاورته مجاورة وجواراً، وتجاور القوم واجتوروا، والمجاورة تعني كذلك الاعتكاف في المسجد (٢). وأمّا من حيث الاصطلاح فهي عند القدماء " أنّ عامل الجر ليس بالإضافة أو حرف الجر، وإنما مجاورة الاسم لما هو مجرور بالإضافة أو بحروف (٣). المحدثون أطلقوا مُسمًى جديداً على تلك الظّاهرة التّقريبيّة بين

١- أحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللّغوي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٣٨٦

٢- الجوهري، الصحاح ، (جور)

٣- فهمي حسين النمر، ظاهرة المجاورة في العربية ومواقعها في القرآن الكريم، ص ٧

الصّوامت أو الصّوائت، هو المماثلة، وقد قسّموها إلى أنواع عدّة، منها المماثلة الكليّة المقبلة المتّصلة، يكون فيها التّجاور متّصلاً دونَ فاصِل، والتّأثير من المقبل إلى المدبر، والتّقريب بشكلٍ كامل، ومن الأمثلة عليها، تقريب تاء افتعل من الدّال (ادّعى)، والمماثلة الكليّة المقبلة المنفصلة، تكون فيها المجاورة ليست متّصلة، بل ثَمَّةَ حاجز بين الصّوامت المتقاربة، إلاّ أنّ اللّغة العربيّة لا تميل إلى هذا التّماثل، ومن الأمثلة عليه، (أصيلال)، أبدلت فيه النّون لاما، تصغير (أصلان)(١)، والمماثلة الكليّة المدبرة المتّصلة، وهي الأكثر شيوعاً في اللّغات كلّها، بيدَ أنّ التّأثير يكون رجعيّاً، من الثّاني إلى الأوّل، وسيبويهِ أدركَ هذا مُذ قِدَمٍ، من ذلكَ (شمباء) بقلب النون باء(٢)، قرّبت فيه النّون من الباء، بقلبها ميما، والمماثلة الكليّة المدبرة المنفصلة، واللّغة لا تقدّم أمثلة عليها، وهناك المماثلة الجزئيّة المقبلة المتّصلة، مثل: (اصطبر)، قُرّبَت فيه التّاء من الصّاد، والمماثلة الجزئيّة المدبرة المتّصلة، مثل: (صُقْتُ)، في (سُقْتُ)، قُرّبَتْ فيهِ السّين من القاف بقلبها صادا (٣). لَقد ارتأى سيبويهِ أنْ يُسمّيَ هذا التّأثير بينَ الأصوات المتقاربة بالإتباع والمضارعة والتّقريب (٤). فالإتباع في اللّغة من تَبِعَ، إذ يقال: تَبِعَ الشيء تَبَعاً وتباعاً في الأفعال، وتَبِعْتُ الشيء تُبوعاً: سرتُ في إثره، واتّبَعَهُ وأتْبَعَهُ وتتبّعه قفاه وتطلّبه متّبعا له (٥)،والمضارعة في اللّغة مصدر ضارع، فالمضارعة هي المشابهة والمقاربة(٦)، والتقريب

---

١. أصلان: الأصيل: العَشيّ، والجمع أُصُل، وأُصلان، مثل بعير بُعران، وآصائل وأصائل كأنه جمع أصيلة، ابن منظور، لسان العرب، (أصل).
٢. شمباء: الشّنَبُ: ماء ورقّة يجري على الثّغر، وعذوبة في الأسنان، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (شنب).
٣. ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٤٦٩، ٤٧٣، وبرجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، تحقيق رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٤م، ص٢٩، وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، نهضة مصر، ص١٠٦، ١٠٩، وعلي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ط ٩، نهضة مصر، ٢٠٠٤م،ص ٢٨٩، ورمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي،ط٢، زهراء دمشق، القاهرة، ٢٠٠٠م،ص ٤٢، وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٣٧٨، وعبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، الرسالة،بيروت، ١٩٨٠م، ص٢٠٨، وعبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٩٦م، ص ١٢٦، وحاتم صالح الضامن، علم اللغة، ١٠٢، وكمال بشر، دراسات في علم اللغة، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٨م،ص ١٩٦، وفوزي الشّايب، أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة،ط١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٤م، ص ١٩١ – ٢٣٣، وموسى حسين الموسوي، التّماثل الصوتي عند سيبويه، جامعة بابل، كلية التربية، الأساسية، المجلد الأول، العدد ٢٠، ٢٠١٤م، ص٩١
٤. ينظر: الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ٢٠٠٩م، مج ٣،ص ٢٨٧، ٥٣٢،٥٣٣، مج٤، ص ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٧٧-٤٨٢ والمبرد، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة،ط٢، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مج ١، ص ٣٦٠، وابن جني، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، مج١،ص ١٨٦
٥. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (تبع)
٦. ينظر: السابق، (ضرع)

في اللّغة مصدر قرّبَ، بمعنى أدنيتهُ، وقال الأصمعيّ: إذا رفع الفرس يديه معاً ووضعهما معا، فذلك التّقريب (١). وأمّا تعريفها اصطلاحاً عند سيبويهِ فهو على النّحو الآتي: الإتباع: هو الإتباع بين الصّوامت والصّوائت، ويكون إتباعاً مقبلاً، وإتباعا مُدبراً، فمن الإتباع المُدبِر، كلمة (اُضْرُبْ)، التي تُبدل فيها كسرة همزة الوصل ضمّة، إتباعاً لضمّة الرّاء، ومن الإتباع المقبل الضّمير المكسور، مثل: (بِهِ)، فتكسر الهاء تبعاً للكسرة قبلها، وقد تكون بين الصّوامت، مثل كلمة (اصطفى)، إذ تتبع فيه تاء افتعل حرف الصّاد في الإطباق، فتقلب طاء(٢)، وأمّا المضارعة فهي أن تضارع حرفاً بآخر لوجود صلة بينهما، لتخفيف النّطق، وليكون العمل من وجه واحد متقارب، مثل: مضارعة الصّاد بالزّاي في كلمة (مصْدَر)، فتنطق الصّاد بين الصّاد والزّاي(٣)، والتّقريب هو تقريب حرف من آخر، يُقاربهُ في المُخرج، ويخالفه في الصّفة، مثل كلمة (ادّعى) التي يتم فيها تقريب تاء افتعل من الدّال بقلبها دالا (٤). وكلّ هذه التّغيّرات تخضع بطبيعة الحال لِتغيّرات صوتيّة نتيجة الجوار في السّياق اللّغويّ، فالتغيّرات الصّوتيّة السّياقيّة " هي تغيرات صوتية مشروطة وليست بتغيرات تاريخية، بل هي تغيرات تحددها طبيعة الأصوات المحيطة بالصوت موضع التغير. ومن أهم هذه التغيرات المماثلة" (٥).

أوّلاً: المماثلة بين الصّوامت:

هناك مجموعة من الصّور لهذه الظّاهرة:

- الصّورة الأولى: تقريب تاء (افتعل) من حروف الإطباق

١- تقريب تاء افتعل من الصّاد

يقول سيبويهِ : " وقالوا في مُفتَعل من صَبَرتُ: مُصْطَبِر، أرادوا التخفيف حين تقاربا ولم يكن بينهما إلاّ ما ذكرت لك، يعني قُرب الحرف، وصارا في حرفٍ واحد. ولم يجز إدخال الصاد فيها لما ذكرنا من المنفصلين، فأبدلوا مكانها أشبهَ الحروف بالصاد وهي الطاء؛ ليستعملوا

١- ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (قرب)

٢- ينظر: الكتاب، مج ٣، ص ٢٨٧، ٥٣٢، ٥٣٣، مج٤، ص ١٠٧، ١٠٨، ١٤٦، ١٩٥، ٤٦٩

٣- ينظر: السابق، مج٤، ص ٤٧٧- ٤٧٩

٤- ينظر: نفسه، مج٤، ص ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٠، والطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث،ط٣، ١٩٩٢م، ص ٦٩

٥- محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة، ص ٨٥

ألسنَتَهم في ضربٍ واحد من الحروف، وليكون عَمَلُهم من وجهٍ واحد إذ لم يصلوا إلى الإدغام"(١).

- التّحليل الصّوتيّ:

لقدْ حلّلَ سيبويهِ الجانبَ السّطحيّ لكلمة (مُصْطَبِر)، إذ بيّنَ أنّ الأصل هو (مُصتَبِر)، فقد تجاورَ فيهِ صوتُ (الصّاد) وصوت (التّاء)، والأوّلُ مُخرَجُهُ من بين طرف اللّسان وفويق الثّنايا، وهو صوتٌ مهموسٌ رخوٌ مُطبَق، وتاء الافتعال مُخرَجُها من بين طرف اللّسان وأصول الثّنايا، وهوَ صوتٌ مهموسٌ شديدٌ، فلمّا تجاورا في كلمة واحدة، أثّر القويّ المطبق في التّاء المستفلة، فكرهوا أنْ ينتقلوا من مُطبَقٍ إلى مُستَفل، فثَقُلَ عليهم هذا إذ تجاورَ الحرفانِ في قربِ المخرج، وهُمْ هاهُنا لا يجوزُ لهُم أن يُدغموا (الصّاد) في (التّاء)؛ والسرّ في ذلك - كما بيّنَ سيبويهِ والنّحاة - أنّ الصّاد لها فضيلة أنّها من حروف الصّفير، فلا تُدغم في الانفصال في (التاء)، فكيف تدغم في المتّصل؟ وإن أدغمت ذهبَ منها الصفير(٢). فكرهوا ذهابَ الإطباق من الصّاد، وأرادوا أنْ يُولّدُوا حرفاً جديداً بدلَ (التّاء)، يقاربُها في المُخرَج، ويُقارِبُ الصّادَ في الإطباق، ليكونَ عملُهم من وجهٍ واحدٍ، إذ لمْ يصلوا إلى الإدغام (٣). فالطّاء والدّال والتّاء هُنَّ مِنْ مُخرَجٍ واحدٍ عندَ سيبويهِ هوَ مِن بين طرف اللّسان وأصول الثّنايا (٤)، ولمّا كانتِ التاءُ الزّائدةُ ملازمةً لذلكَ الموضعِ في (افتعل)، كانَ لزاماً أنْ تُقلَبَ (طاء)، إذ جاورَت حرف الإطباق (الصّاد)(٥)، وهذا هوَ القياس عندَ سيبويهِ، فكلُّ بناءٍ على (افتعل) سُبِق بحرف الإطباق (الصّاد) يكونُ القياسُ فيهِ

---

١. الكتاب، مج ٤، ص ٤٦٧
٢. ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤،٤٦٤، ٤٦٥، وابن السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م، مج٣، ٢٧٢، وأبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن حمد، ط١، ١٩٩١م، مج ٥،ص ١٩٧، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٨، مج ٥، ص ٤٤٠، ٤٤٤، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق رشيد بلحبيب، ١٩٩٩م مج ٣، ص ٤٢١، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السّود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م، مج٢، ص ٧٣٩، والسيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام هارون، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢م، مج ٦، ص ١٩٨، ٢٩٩
٣. ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤،ص ٤٦٧-٤٧٠، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٤٤٣، وابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، لبنان، مج٢، ص ١٤١، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج٣، ص ٤٢٠، وإبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية، ص١١١، وعبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية ،ص ٢١٠، وتمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، ١٩٩٤م، ص٦٣
٤. ينظر: الكتاب، مج ٤،ص ٤٣٣
٥. ينظر: سيبويه، الكتاب، مج ٤،ص ٤٦٧ – ٤٧٢، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج٣، ٤٢٠

قلبَ (التّاء) إلى (طاء) ، فلا يُقالُ (مُصتَبر)، بل (مُصطبر)، وهكذا تستمرُّ عمليّة التّوليد إلى ما لا نهاية (١). فقانونُ التقريبِ في (مُصطبِر) هوَ على النّحو الآتي:

صبر ⟵ مُصْتَبِر

ص + ت ⟵ ص + ط

مُطبق + غير مُطبَق ⟵ مُطبق + مُطبق

فلو أردنا بناء(افتعل) من (صمد) :

صمد ⟵ اصْتَمَدَ

ص + ت ⟵ ص+ ط

مطبق + غير مطبق ⟵ مطبق + مطبق

فالنّتيجة هي (اصطمد)، وهذا هو القياس، فكلّ فونيم لهُ قيمة خلافيّة، ففي مقابل كلّ فونيم في (افتعل)، اذا تغيّر فإنّهُ يؤدّى بطبيعة الحال إلى التغيّر الوظيفيّ. فالحرف الأوّل (الصّاد) قد أثّرَ في الحرفِ الذي بعده عندَ سيبويهِ؛ لأنّهُ الأقوى إذ كانَ مُطبَقا، ممّا أدّى إلى قلب التّاء إلى (طاء)، يقول سيبويهِ : " ولم يجز إدخالُ الصّاد فيها لما ذكرنا من المنفصلين، فأبدلوا مكانها

---

١. ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٤٦٧ – ٤٧٠، والسيرافي، شرح الكتاب، مج٥، ص ٤٢٣- ٤٢٤، وابن جني الخصائص، ٢، ص ١٤٢، وابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية، ت: أحمد حسن بسبح، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م، ص٦٣، والسلسيلي، شفاء العليل، تحقيق عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط١، الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٦م، مج ٣،ص ١١٠٤، وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص١٠٩، ١١١، وعبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٢١٠، ومحمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة، ص٨٥.

أشبهَ الحروف بالصاد وهي الطاء؛ ليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد من الحروف" (١). فالصّاد لمّا كانت مُطبقة، والتّاء مستفل أرادُوا التّقريبَ بينهما، فوجدوا أنّ الصّاد ذات الفضيلة لا تُدغمُ في التّاء، فكرهوا أنْ يُجحفُوا بالصّادِ، إذ يذهبُ منها الإطباقُ، فأبدلت التّاء إلى أقربِ الحروفِ للصّادِ مِنْ مُخرج بين طرف اللّسان وأصول الثّنايا، فأبدلوا التّاء طاء؛ لأجل الصّاد، فاستعملوا ألسنتهم في ضرب واحدٍ من الحروف، حروف الإطباق، فكانَ أخفّ عليهم وأسهل. وقد سمّى المحدثونَ هذا النّوعَ من التّقريب بالمماثلة المقبلة الجزئيّة المتّصلة (٢). فمُقبلة لأنّ التّأثير من الصّاد إلى التّاء، ومتّصلة لأنّهُ لا يوجد حاجز بينهما، وجزئيّة لأنّ التّماثل ليسَ كُلّيّا. وأمّا سببُ التّقريب عندَ سيبويه فهوَ تخفيف الثّقل على اللّسانِ (٣)، وهذهِ النّظرةُ تتّفق مع النّظريّات الحديثة التي قالها المحدثون (٤).

ومن العربِ مَنْ آثرَ الإدغام، يقول سيبويه: " وأرادَ بعضهم الإدغام حيث اجتمعت الصاد والطاء، فلما امتنعت الصاد أن تدخل في الطاء قلبوا الطاء صادا فقالوا: مُصَّبِر. وحدثنا هارون أنَّ بعضهم قرأ : ((فلا جُناح عَلَيْهما أنْ يَصَّلِحَا بينهما صُلحًا)) (٥). فمِن العرب مَنْ لم يكتفِ بالتّقريبِ دونَ إدغام، فأرادوا التّقريبَ أكثر، فلمَّا وجدوا أنّ الصّاد لا تُدغَمُ في الطّاء، أبدلوا صاداً منَ الطّاء فأدغموا، فقالُوا: (مُصَّبِر). فقانون التّقريب في (مُصَّبِر) هو كالآتي:

صبر ⟸ مُصْتَبِر

ص+ ت ⟸ ص+ ط

١- الكتاب، مج٤ ، ص ٤٦٧، وينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مج٢،ص ٧٤٠،

٢- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ١٠٩، ١١٠، وعلي عبد الواحد وافي، علم اللغة ، ص ٢٩٨، ٢٩٩، وعبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٢٠٩، ٢١٠، ورمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ٤٤، ومحمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص ٨٥، ٨٦، ، وعبد البديع النيرباني، الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، ط١، دار الغوثاني للدراسات القرآنية ، سورية، ٢٠٠٦م، ٢٥٦، وفوزي الشّايب، أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة، ص٢١٩

٣- ينظر: الكتاب، مج ٤ ، ص ٤٦٧- ٤٦٩، وينظر: والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٤٤٤، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج ٣، ص٤٢٠.

٤- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ١٠٦- ١١٠، وعلي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ٢٨٨، ورمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ٤٢، وكمال بشر، علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ٢٠٧، ودراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٨م، ص١٩٦، ص ٨٠٧-٨٠٩ ، و ٧٩٩- ٨٠٣، ومحمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص ٨٥، وفوزي الشّايب، أثر القوانين الصّوتية في بناء الكلمة، ص١٨٩

٥- الآية ١٢٨ من سورة النساء، وينظر: سيبويه ، الكتاب، مج ٤، ص ٤٦٧، وابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، مكتبة المتنبي، القاهرة، ص٣٦. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (يُصلحا)، وابن كثير ونافع وعامر وأبو عمرو (يَصّلحا). ينظر: أبو حيان، البحر المحيط، ٣/ ٣٧٩

مطبق + غير مطبق ⟵ مطبق + مطبق

ص + ط ⟵ ص+ ص

مطبق من مُخرج + مطبق من مخرج آخر ⟵ مَخرج واحد

هذه هي النّظرة التّحليليّة لسيبويهِ لتلكَ الظّاهرة، فهوَ يُظهِرُ لنا أنّ العقل العربيّ لا يستقرّ على حالٍ واحدة في لغته، بل يظلّ في تطوير مستمرّ في اتّجاهِ التّخفيف والتّوسّع، يحذف، يزيد، يولّدُ حروفا. فهوَ عندهُ مخزون منَ الصّوامت في الباطن العقليّ، وعندَ الاستعمال في السّياق (phonological) يُظهِرُ بداهتهُ العقليّة التّي يتغنّى بها؛ فمثلاً، كانَ الأصل في افتعل من (اصطبر) هو (اتصبر)، فالتّأثير حدثَ هنا، من الصّاد إلى التّاء، مماثلة مدبرة متّصلة جزئيّة، فصارت (اطصبر)، ثُمّ قلبوا مكانيّا فصارت (اصطبر)، فقُرّبت التّاء من الصّاد بقلبها طاء، وأمّا (اصّبر)، فالأصل (اتصبر)، ثُمّ أبدلوا من التّاء طاءً للتّقريب الصّوتيّ، وبعدها قلبوا الطّاء صاداً، بتأثير من الصّاد (١). هذا الرّأي مبنيّ على الدّراسة التّاريخيّة المقارنة بين لغات الأصل الواحد، فتاء الافتعال موجودة بعد همزة الوصل، ثُمّ حدث التّوسّع بعد ذلك في بعض بنات السّاميّة (٢). إلاّ أنّ سيبويه وكثيراً من النّحاة لم ينظروا إلى هذا الأصل، بل بما هو واقعٌ موجود، وصفوهُ فحلّلوهُ، فالأصل (اصتبر)، أثّرت الصّاد في التّاء، (مماثلة مقبلة متّصلة جزئيّة)، فقلبت التّاء صاداً، وعند بعضهم قلبوا الطّاء صادا، وأدغموا (٣). وكلام القدماء أولى؛ لأنّ نظرة القدماء مبنيّة على اللّغة العربيّة نفسها، والمحدثون يقيسونها على غيرها من اللغات. وقد أشار ابن فارس إلى عملية التّوليد هذه، إذ يقول " فأصل الحروف الثمانيةُ والعشرون التي منها تأليف الكلام كلِّه. وتتولّد بعد ذلك حروف كقولنا: ((اصْطَبر)) و((ادّكر)) ، تولّدت الطاء لعلّة، وكذلك الدال" (٤).

١- ينظر: فوزي الشّايب، أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة، ص ٢٠١، ٢٠٣

٢- ينظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، ١٩٧٧م، ص ٥٦، ٥٩، و ١١٠- ١١٢، ورمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي،ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م، ص ٢٣٦، وربحي كمال، الإبدال في اللغات السامية دراسة مقارنة، ١٩٨٠م، ١١١، ١١٢

٣- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٤٦٧ – ٤٧٠، والسيرافي، شرح الكتاب، مج٥، ص ٤٢٣- ٤٢٤، وابن جني الخصائص، ٢، ص ١٤٢، وابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م، ٦٣، والسلسيلي، شفاء العليل، تحقيق عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط١، الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٦م، مج ٣،ص ١١٠٤، وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص١٠٩، ١١١، وأحمد مختار عمر، دراسة الصّوت اللغوي، ص٣٨٨، وعبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٢١٠، ومحمود فهمي حجازي، المدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة، ص٨٥

٤- الصاحبي في فقه اللغة العربية، ٦٣

٢- تقريب تاء (افتعل) من الضّاد

يقول سيبويهِ: " والضاد في ذلك بمنزلة الصاد لما ذكرت لك من استطالتها، كالشين، وذلك قولك: مُضْطجع، وإن شئت قلت: مُضّجع . وقد قال بعضهم : مُطَّجع حيث كانت مُطبقة ولم تكن في السمع كالضاد، وقرُبت منها وصارت في كلمة واحدة. فلما اجتمعت هذه الأشياءُ وكان وقوعها معها في الكلمة الواحدة أكثرَ من وقوعها معها في الانفصال، اعتقدوا ذلك وأدغموها، وصارت كلامِ المعرفة، حيث ألزموها الإدغام فيما لا تدغم فيه في الانفصال إلاّ ضعيفا. ولا يدغمونها في الطاء لأنّها لم تكثر معها في الكلمة الواحدة ككثرة لام المعرفة مع تلك الحروف"(١).

- التّحليل الصّوتيّ:

مَخرَج الضّاد عندَ سيبويهِ من بين أوّل حافّة اللّسان وما يليها من الأضراس (٢)، وهي من الحروف المجهورة والرّخوة والمطبقة عندهُ (٣)، ويفسّرُ الإطباق في الصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء بقوله: " وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهنّ انطبق لسانُك من مواضعهنّ إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصورٌ فيما بين اللسان والحَنَك إلى موضع الحروف" (٤). فالصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء، هي حروف الإطباق، التي ينحصرُ فيها الصّوت؛ لأنّ مؤخرة اللّسان ترتفع نحو الحنك الأعلى، فينحصرُ الصّوتُ فيما بينهما إلى موضع الحرف. وقد حلّلَ سيبويهِ ظاهرةَ الجوار بين الضّاد وتاء الافتعال كما حلّلها مع الصّاد والتّاء، فإذا وقعت الضّاد قبل تاء الافتعال فإنّ التّأثيرَ يكون من الضّاد إلى التّاء؛ ذلكَ أنّ الضّاد تميّزت بالإطباق، فكرهوا أن يجمعوا بينَ الضّاد والتّاء مع قرب المُخرجين، كما كرهوا ذهابَ الإطباق إذ أدغموا، فلمّا وجدُوا الضّاد قد استطالت إلى مُخرج اللّام، وخالطت أصول الثّنايا، لكنّها انحرفت قليلاً، كانت مزيتُها كالشّينِ، إذ استطالت إلى مَخرج الطّاء، فكرهوا الإدغام، يقول سيبويه: " ولا تدغم في الصاد والسين والزاي لاستطالتها، يعني الضاد؛ كما امتنعت الشّين. ولا تُدغَم الصاد وأختاها فيها لما ذكرت لك . فكلُّ واحدةٍ منها لها حاجز. ويكرهون أن يدغموها، يعني الضاد فيما أدغم فيها من هذه الحروف، كما كرهوا الشين". (٥)، فالتّاء تدغم في الضّاد وليس العكس، لذلك تجنّبوا الإدغام،

١- الكتاب، مج٤، ص ٤٧٠

٢- ينظر: السابق، مج ٤، ص ٤٣٣

٣- ينظر: نفسه، مج ٤، ص ٤٣٤ - ٤٣٦

٤- نفسه، مج٤، ص ٤٣٦

٥- الكتاب، مج ٤،ص ٤٦٦

فقرّبوا للضّاد حرفاً من مخرج التّاء، يقاربها في الإطباق، فتولّدت الطّاءُ بدل التّاء، فكانَ هذا أخفّ عليهم، إذا استوت الحروف. لكن يؤكّد سيبويهِ على حقيقةِ أنّ عمليّة التّوليد تلك للطّاء لا بُدّ فيها من قرب الجوار بين الضّاد والتّاء. فالقانون التّقريبي بين الضّاد والتّاء في (مُضْتَجر) على النّحوِ الآتي:

ضجر ⟵ مُضْتَجَر

مضتجر ⟵ مُضْطَجر

ضْ + تَ ⟵ ضْ+ طَ

مطبق + مستفل ⟵ مُطبق + مُطبق

ويجوزُ الإدغام، فتقول: (مُضّجع)على غيرِ القياس، والسّبب في ذلكَ أنّكَ أتبعتَ الآخر الأوّل، والصّحيحُ في الإدغام أنْ يتبعَ الأوّل الآخر، يقول سيبويه: " ومن قال مُتّرد، ومُصّبر قال: مُطَّعن ومُطّلم، وأقيسهما مُطَّعِنٌ ومُطَّلِمٌ، لأن الأصل في الإدغام أن يتبع الأول الآخر. ألا ترى أنّك لو قلت من المنفصلين بالإدغام نحو: ذُهِبَ به وبُيّنَ له، فأسكنت الآخر، لم يكن إدغامٌ حتى تسكن الأوَّل. فلما كان كذلك جعلوا الآخر يَتبعه الأوَّل، ولم يجعلوا الأصل أن ينقلب الآخرُ. فتجعله من موضع الأوَّل". (١)، فهوَ قد اعتمد في هذهِ القاعدة على أنّ الأوّل السّاكن يدغم في المتحرّك بعدهُ، وليسَ العكس، فاستدلّ بهِ على أنَّ الأوّل يتبَعُ الآخِر في الإدغام. فقاعدة التّقريب في (مُطّجع):

ضْ+ تَ ⟵ ضْ+ ط

مُطبق + مستفل ⟵ مُطبق + مطبق

ضْ + طَ ⟵ طْ + طَ

مطبق من مخرج + مطبق من مخرج آخر ⟵ مطبق من مخرج واحد

فالتّأثيرُ هنا أصبحَ رجعيّاً كليّاً، إذ أثّرت الطّاءُ في الضّاد فقُلِبَتْ طاء، وتمّ الإدغام. ومن العرب

١- الكتاب، مج ٤، ص ٤٦٩

من يقول: (مُضّجع) فيكونُ التقريب على النّحو الآتي:

ض+ ت ⟵ ض + ط

مُطبق + مستفل ⟵ مطبق + مطبق

ض+ ط ⟵ ض + ض

مُطبق من مخرج + مطبق من مخرج آخر ⟵ مطبق من مخرج واحد

فلمّا قُلِبَت التّاء إلى طاء، قلبت الطّاء ضاداً، فالتّأثير تقدميّ كليّ (١). والدّليل على هذا أنّ سيبويهِ شبّه الإدغام في (مُضّجع) بالإدغام في (مُصّبر)، إذ يقول في (مُصّبر): " وأراد بعضهم الإدغام حيث اجتمعت الصاد والطاء، فلما امتنعت الصاد أن تدخل في الطاء قلبوا الطاء صاد فقالوا: مُصَّبِرّ" (٢)، لأنّ الصّاد لها فضيلة الصّفير، فلا تُدغَمُ في الطّاء، فقلبوا الطّاء صاداً، وأدغموا، ليكون أخفَّ عليهم. ولو قال شخصٌ ما: إنّ (مُضّجع)، أُدْغِمَتْ فيهِ الضّادُ في الطّاء، قيلَ لهُ: هذا ضعيف؛ لأنّ الضّاد فيها استطالة كالشّين، إذ وصلت مُخرج اللام، وتطأطأت قليلاً، فخالطت حروف أطراف اللّسان والثّنايا (٣). فكلّ هذا يُبصِّرُك أنّ لقرب الجوار أثراً لا يُستهانُ بهِ في القوانين الصّوتيّة، فاجتماع الصّوامت بعضها مع بعض، يؤدي بطبيعة الحال إلى التأثر واستبدال حرف بحرف آخر، لكنّ حرف الطّاء الذي هو بدل التّاء لم يُغيّر معنًى، والدّليلُ على هذا قول سيبويهِ " وقالوا في مُفْتَعِل من صَبَرْتُ: مُصْطَبِر، أرادوا التخفيف حين تقاربا ولم يكن بينهما إلاّ ما ذكرت لك"(٤). وقد قيل إنّ الضّاد في (مُضّجع) أدغمت في الطّاء مباشرة، وكذلك (مُصّبر) أدغمت الصّاد في الطّاء مباشرة، وهو من الشّاذّ؛ لأنّ الصّاد والضّاد لا يُدغمان في الطّاء، وأنّ القلبَ كانَ للثّاني إلى جنس الأوّل، والأولى أن يُقالَ: إنّ تاء الافتعال قُلبت من بادئِ الأمر ضادًا أو صادًا وتمّ الإدغام، إذ ما يدرينا أنّ أصلها طاءٌ قلبت ضاداً أو صادا؟ (٥). فعلى

---

١. ينظر: سيبويه ، الكتاب، مج٤،ص ٤٦٧- ٤٧٠، وأبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، مج ٥، ص ١٩٨، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٥،ص ٤٤٤، وإبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص١٠٩، ورمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ٤٤

٢. الكتاب، مج٤، ص ٤٦٧، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٥، ٤٤٤

٣. ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص٤٣٣، ٤٦٥،٤٦٩، ٤٧٠، وأبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، مج ٥، ١٩٨ ، والسيرافي، شرح الكتاب، مج ٥، ص ٤٤٤، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج ٣، ص ٤٢١، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مج٢، ٧٤٠، وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ١١١

٤. الكتاب، مج ٤، ٤٦٧

٥. ينظر: الرضي، شرح الرضي على شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد محيي الدين، محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٨٢م، مج ٣،ص ٢٨٧ -٢٨٩

هذا الرّأي يكون التّقريب كالآتي في (مُضّجع):

ضْ + تَ ⟵ ض+ ض

مطبق + مستفل ⟵ مطبق + مطبق

مماثلة التّاء للضّاد أو الصّاد مماثلة كليّة أقوى من مماثلتها للطّاء، فأصل (اضّجع) و(اصّبر) هو (اتصبر)، و(اتضجع)، الصّاد والضّاد يتّخذانِ موضعاً قويّاً لا يُمكنُ مجابهتُهُ، فهما في بداية المقطع، كما أنّهما منبورانِ، وبهما صفة الإطباق، وعليهِ فالتّاء الضّعيفة المهموسة عليها أن ترضخ لمَنْ هو أقوى منها، فتقلب التّاء ضاداً في (اتضجع)، لتصير (اضّجع)، على وزن (اتفعل)، وكذلك الصّاد، تؤثّر في التّاء، فتقلبها صاداً، لتصبح (اصّبرَ)، على وزن (اتفعل)(١). يرى الباحث أنّ رأي سيبويهِ أقوى، لأنّ تاء الافتعال هي من قُلِبَتْ مكانيّا في (اتفعل)، ليصبح الوزن هو (افتعل)، وبعد ذلك حصلت التّأثيرات، والسّبب أنّ أخوات العربيّة قلبت التّاء.

١- ينظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ٢٠٠، ٢٠١

٣- تقريب تاء (افتعل) من الظّاء

يقول سيبويه: " وكذلك الظاء لأنّهما إذا كانا منفصلين، يعني الظاء وبعدها التاء، جاز البيان، ويُترك الإطباق على حاله إن أدغمت، فلما صارا في حرفٍ واحد ازدادَا ثقلا، إذ كانا يُستثقلان منفصلين، فألزمُوها ما ألزموا الصاد والتاء، فأبدلوا مكانها أشبه الحروف بالظاء وهي الطاء، ليكون العملُ من وجه واحد، كما قالوا قاعدٌ ومَغالِق فلم يميلوا الألف، وكان ذلك أخفّ عليهم، وليكون الإدغام في حرفٍ مثله إذ لم يجز البيان والإطباق حيث كانا في حرف واحد، فكأنّهم كرهوا أن يجحفوا به حيث مُنع هذا ". (١)

- **التّحليل الصّوتيّ:**

الظّاء هي من حروف الإطباق، وهي صوت مجهور رخوٌ، مَخرَجُها من بين طرف اللّسانِ وأطراف الثّنايا (٢)، وقد بيّنَ سيبويهِ أنّهم قالُوا:(مظْطَعِن) للتّناسب الصّوتيّ، قرّبُوا التّاءَ من الظّاء، ليكون عملهم من وجه واحد، وهوَ أخفّ عليهم، فوجدوا أنّ الطّاء أقربُ الحروف للظّاء من حيثُ الإطباقُ، فأبدلوا التّاء طاء، يقول السّيرافي:" فأبدلوا مكانه أشبه الحروف بالطاء يريد أبدلوا مكان تاء الافتعال مع الظاء الطاء من مخرج التاء لاشتراك الظاء والطاء في الإطباق والاستعمال والجهر "(٣)، فما حدث هو مماثلة مُقبلة متّصلة، جُزئِيّة، فلا فاصل بين الصّامتينِ، والظّاء هي مَنْ أثّرت في التّاء؛ لأنّها الأقوى، إذ تمتلكُ صفة الإطباق، والمماثلة حدثت بشكل جُزئِيّ، فالتّاء قُلِبَتْ طاءً، وقدْ شبّهَ سيبويهِ هذا الاستواء بينَ الحروف بعدم إمالة الألف إذا كان قبلَها حرفٌ من حروف الإطباق، إذ قالوا مغَالِق (٤)، يقول السيرافي في ذلك: " ولم يميلوا الألف عند دخولها لئلا يكونوا في صعود بالاستعلاء، وفي نزول بالإمالة" (٥). فالغين من حروف الاستعلاء، والألف فيها صعود، لذلك لم يُميلوا الألف بعد حرف الاستعلاء ،فوجه الشّبه بالتّمثيل:

(مُضْتَعِن)

ضْ + تَ ⟵ مُطبَق + ممستفل

صعود ⟵ نزول

١- الكتاب، مج ٤، ص ٤٦٨

٢- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج ٤، ص ٤٣٤- ٤٣٥، و إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ٥٠، ومحمود فهمي حجازي،ص٦٣، وحلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠١٩م،ص ٢١٩

٣- شرح الكتاب، مج ٥، ص٤٤٤

٤- المِغلاق: هو مِرتاج الباب، وقيل: المِغْلَق والمِغلاق: هو السهم السابع من قداح الميسر. ابن منظور، لسان العرب، (غلق).

٥- شرح كتاب سيبويه، مج ٥، ص ٤٤٤، ٤٤٥

(مُضْطَعِن)

ضْ+ طَ ⟵ مُطبق + مطبق

صعود ⟵ صعود

.وقد يجوز الإدغام " وإن شئت قلت مُطَّعِنٌ ومُطَّلِمٌ، كما قال زهير (١):

هذا الجواد الذي يعطيك نائله عفوًا ويُظْلَمُ أحيانًا فيَطَّلِمُ البسيط

وكما قالوا : يَطَّنُ ويَظْطَنُّ من الظِّنَّة" (٢). فهنا ثلاثة أوجه في هذا البيت الشّعريّ كما قال الأزهريّ " رُوي (فيطّلم)، بتشديد المهملة، و(يَظّلم) بتشديد المعجمة، و(فيظطلم) بالإظهار"(٣). فالتّأثير عندَ سيبويهِ في (يظّلم) هو تأثير تقدميّ كليّ، إذ قُلِبَ فيه الثّاني لأجل الأوّل، وهو على غير القياس عندَ سيبويه، أمّا (فيطّلم) فهو تأثيرٌ رجعيّ كليّ، إذ قُلِبَ فيهِ الأوّل لأجل الثاني، وهوَ القياس عندَ سيبويهِ في الإدغام، أن يُدغمَ الأوّل في الثّاني بعد إبدالهِ من جنس الثّاني، وأكثرُ النّحاة على هذا(٤). ويرى الباحثُ أنّ العرب كانت تتلاعبُ باللّغة، لكن وفق قوانين لا يمكنُ تجاوزها. ومن المعلوم أنّ اللّغةَ العربيّة هيَ من مجموعة اللغات السّاميّة، فصيغة (افتعل) لم تكن بذلك الشّكل، والدّليلُ على هذا قول رمضان عبد التواب " أما العربية الفصحى، فقد وضعت فيها التاء بعد فاء الفعل، فقيل: (اِفْتَتَل) . ويرجح بروكلمان " أن السبب في هذا القلب المكاني، هو القياس على الأفعال الكثيرة، التي تبدأ بصوت من أصوات الصفير، كالسين والشين، فإنّ القاعدة السامية العامة، تقول بالقلب المكاني بين تاء الافتعال وفاء الفعل، إذا كانت هذه الفاء من أصوات الصفير. ففي العربية:(اشتمل)".(٥)، فالأصل في العربيّة أنّ

١- الديوان، شرحه علي حسن فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٨٨م،ص١١٥، والرواية (فيظّلم)، قال يمدح هرم بن سنان المري من قصيدة قف بالديار، الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مج٢، ص ٧٤٠

٢- الكتاب، مج ٤، ص ٤٦٨، ٤٦٩

٣- الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مج٢، ٧٤٠، أي أنّ هرما جواد، يعطي عطاءه بسهولة، وأحيانا يُظلم، أي يُطلب منه في غير موضع الطلب، فيحتمل ذلك ممن سأله، ولا يردّ مَن استجاده. قاله الجارْبَرْدي، ينظر: الأزهري، شرح التصريح، مج ٢، ٧٤٠، والجارْبُردي: هو أحمد بن الحسن فخر الدين، الزركلي، الأعلام، ط١٥، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢م، مج ٢، ١٠٦، والسيوطي، بغية الوعاة، تحقيق محمد أبو الفضل، ط٢، دار الفكر، ١٩٧٩م، مج ٢،ص ٣٧٢

٤- ينظر: الكتاب، مج ٤، ٤٦٧- ٤٧١، وابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، لبنان، مج ٢،ص ١٤١، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج ٣، ص ٤٢١، والرضي، شرح الرضي على الشافية، مج ٣، ص ٢٨٩، ٢٩٠، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مج٢، ص ٧٤٠، والسلسيلي، شفاء العليل، مج٣، ص ١١٠٤ ، ورمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ٤٣، ٤٤،

٥- رمضان عبد التواب، مدخل إلى علم اللغة، ٢٣٥

تاء افتعل تأتي قبل الفاء، وفي العربيّة وضعت التّاء بعد الفاء، والسّبب هو القياس على قانون السّاميّة الأوّل، الذي كانت تقلب فيه تاء افتعل بعد الفاء مكانيّا. ويكمل بروكلمان قوله " هذه هي القاعدة العامة في اللغات السامية. وقد قاست العربية والآشورية الأفعال التي فاؤها ليست صوت صفير على تلك التي فاؤها كذلك؛ فيقال في العربية : (اقتتل)، و(اعتزم) " (١). فكانَ الأصل في كلمة (اِصْتَبَرَ) هو (اِتْصَبرَ)، تمّت المجاورة بين تاء الافتعال مع فعلٍ فاؤهُ حرف صفير، وهو الصّاد، فتمّ القلبُ المكانيّ لتصبح التّاءُ بعدَ الصّاد، ومن ثَمّ جرت التّغييرات السّابقة التي تحدّثنا عنها، فأصبحتْ (اصْطَبَر). ولذا يكون بالكلمة تغييرانِ، القلب المكانيّ، وإبدال التّاء طاء. وأحمد مختار عمر لم يَخرُج عن صفّ القدماء، إذ عدّوا الصّوت المجهور أو المفخّم أقوى في التّأثير على ما جاورهُ، كتأثير الصّاد في التّاء في (اصتبر)، إلاّ أنّ فوزي الشّايب خالف ذلكَ، فقوّة الحرف تنبعُ من وجوده في المقطع ومن نبره، فإذا كان في البداية وكان منبوراً فهو المسيطر، ففي (اصتبر) التأثير من الصّاد كان قبل حدوث القلب المكاني، على التّأثير الرّجعيّ، لأنّ التّاء بعد القلب في الموقع الأقوى، وهي منبورة، وفي بداية المقطع، فلو كان صحيحاً كما قالوا، لكانَ في الحقّ أن يُقالَ: (استبر)، لأنّ الذي يناسب التّاء هو السّين (٢).

٤- تقريب تاء (افتعل) من الطّاء

يقول سيبويهِ : " وإذا كانت الطاء معها، يُعنَى مع التاء ، فهوَ أجدرُ أن تقلب التاء طاء، ولا تُدْغم الطاء في التاء فتخلَّ بالحرف؛ لأنَّهما في الانفصال أثقلُ من جميع ما ذكرناه. ولم يدغموها في التاء لأنّهم لم يريدوا إلاّ أن يبقى الإطباق؛ إذ كان يذهب في الانفصال، فكرهوا أن يلزموه ذلك في حرف ليس من حروف الإطباق. وذلك قولك: اطّعنوا " (٣)

- التّحليل الصّوتيّ: لقد بيّن سيبويهِ في هذا النّصّ أنّ تاء الافتعال إذا سُبِقَتْ بطاء فإنّ التاء تُبدَلُ طاء للتّخفيف، وبعد ذلكَ يتمّ الإدغام على القياس؛ ذاكَ أنّهما قدْ أصبحا متماثلين، وبقي الإطباق على حالهِ، إذ أرادوه، فلو أدغموا الطّاء في التّاء لذهب الإطباق، وهذا ما لا يُريدونه. فقانون التقريب هنا في (اطّعنوا) هو على النحو الآتي:

طْ+ تَ ⟵ طْ+ طَ

مُطبق + مستفل ⟵ مُطبَق + مُطبق

---

١. فقه اللغات السامية، ص ٥٦، ٥٩، ص١١٠- ١١٢، رمضان عبد التواب، مدخل إلى علم اللغة، ٢٣٦، وربحي كمال، الإبدال في اللغات السامية، ١٩٨٠م، ص١١١، ١١٢ ، وإدريس السفروشني، مدخل للصواتة التوليدية، ٥٢

٢. ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة،ط١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٤م، ص ٢٠٠، ٢٠١

٣. الكتاب، مج ٤ ،ص ٤٧٠

- الصّورة الثّانية: تقريب تاء الفاعل أو المخاطب من حروف الإطباق

يقول سيبويه : " وقد شبّه بعضُ العرب ممن تُرضى عَرَبيتُه هذه الحروفَ الأربعةَ الصاد والضاد، والطاء، والظاء، في فَعَلْتُ بهنّ في افْتَعلَ، لأنه يُبنى الفعلُ على التاء، ويُغيّر الفعلُ فتُسكِنُ اللامَ كما أُسكن الفاء في افْتَعَلَ، ولم تترك الفعلَ على حالهِ في الإظهار، فضارعت عندهم افْتَعَلَ. وذلك قولهم : فَحَصْطُ برجْلي، وحِطط عنه، وخَبَطّه، وحَفِطّه، يريدون حِصتُ عنه، وخَبَطْتُهُ، وحفِظْتُه.

وسمعناهم يُنشدون هذا البيت، لعلقمة بن عَبدة (١) الطويل

وفي كلِّ حَيّ قد خَبَطَّ بنعمَةٍ فحُقّ لِشأسٍ مِنْ نداكَ ذَنوبُ

وأعربُ اللغتين وأجودُهما أن لا تقلبها طاء، لأن هذه التاء علامةُ الإضمار، وإنّما تجيء لمعنًى" (٢).

- التّحليل الصّوتيّ: لقد حلّلَ سيبويهِ ظاهرة الجوارِ بينَ تاء الفاعل أو تاء المخاطب مع حروف الإطباق الصّاد، والضاد، والطّاء، والظّاء على التّشبيه بتاء (افتعل)، إذا اتّصلت بها تلك الحروف، ووجه الشّبهِ في ذلكَ أنّهم شبّهوا تلك التّاء بتاء افتعل، إذ كانت في كلمة واحدة، فكأنّ تاء الفاعل أو تاء المخاطب عندما اتّصلتا بالفعل، وغيّرتا آخره بالسكون أصبحتا جزءًا من الفعل، كأنّها في كلمة واحدة، فقرّبوا التّاء من تلك الحروف للتّخفيف. فقالوا في (فحصْتَ) (فحصطَ)، وفي (حفظتَ) (حفظط)، مماثلة مقبلة متّصلة جزئيّة، فيكون التّقريب على النّحو الآتي في (حفظْط):

ظْ+ تَ ⟵ ظْ + طَ

وفي (خبطّ):

طْ + تَ ⟵ طْ + طَ

١- ديوان علقمة بشرح الأعلم، تحقيق لطفي الصقال، وريّة الخطيب، ط١، دار الكتاب العربي، حلب، ١٩٦٩م، ص٤٨، و٤٩، و سيبويه، مج ٤،ص ٤٧١، والأعلم، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج٣، ٤٢٣، وخالد جمعة ، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ط٢، الدار الشرقية، مصر، ١٩٨٩م،ص ٢٥٩، ٤٣٠. وشأس أخو علقمة بن عبده، وكان بعض الملوك قد أسره، فسار إليه علقمة، ومدح الملك وشفع في أخيه شأس فشفعه، ويروى أنّ الملك هو الحارث بن أبي شمر الغساني، والذنوب دلو الماء، ينظر: الأعلم، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج ٣، ٤٢٣، وديوان علقمة، ص٤٩

٢- الكتاب، مج ٤،ص ٤٧١، ٤٧٢، وتلك اللهجة منسوبة لبني تميم، ابن يعيش، شرح المفصل، حققه مجموعة من العلماء، إدارة الطباعة المنيرية، مصر ١٠/ ٤٨، وفوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ط١، عالم الكتب، الأردن، ٢٠٠٤م، ١٩٣

والإعرابُ على ما هوَ عليهِ، فالطّاء ما هي إلاّ صورة للتّاء. وقد ذكرَ سيبويهِ أنّ تلكَ لغةٌ من لغات العرب، واللّغة الأجود هي أن تظلّ التّاء على حالها، فتقول: (حفظْتَ)، لكن ما هو السرّ عندَ سيبويهِ لتفضيل تلك اللغة؟ فالجوابُ على ذلكَ أنّهُ رأى تلكَ التّاء علامة للإضمار، وتجيءُ لمعنًى، وهو الفاعليّة، وهذهِ التّاء لا تلزمُ الفعل، بل تفارقهُ، فتاء الإضمار عندهُ بمنزلة المنفصل، ولو أشبهت المتّصل، يقول سيبويهِ " وليست تلزم هذه التاء الفعلَ. ألا ترى أنّك إذا أضمرت غائبًا قلت فَعَلَ فلم تكن فيه تاءٌ، وليست في الإظهار. فإنّما تَصَرَّفُ فَعَلَ على هذه المعاني وليست تثبت على حالٍ واحدةٍ . وهي في افْتَعلَ لم تدخل على أنَّها تخرج منه لمعنًى ثم تعود لآخرَ، ولكنه بناءٌ دخلته زيادةٌ لا تفارقه. وتاء الإضمار بمنزلة المنفصل" (١). فتاء الفاعل أو المخاطب لا تثبت في الفعل، فتظلّ على حال واحدة كما تثبت تاء (افتعل) التي هي زائدة لمعنى، ولذلك الإبدال في افتعل أقوى من تاء الفاعل أو المخاطب إذا جاورت حروف الإطباق، إلاّ أنّ التّبيين في المنفصل أقوى منه في المتّصل؛ أي: التّبيين في مثل: (احفظ تلك) فيه قوّة عن التّبيين في (خبطتُ). فالإظهار قويّ في تاء الفاعل أو تاء المخاطب، فلا تبدل وتقرّب من الطّاء قبلها أو أيّ حرف من حروف الإطباق، ورأي فوزي الشّايب في إظهار تاء الفاعل أو المخاطب بعد الطّاء فيه قوّة من ناحية صوتيّة، إذ يقول: " وواضح تماما أن أحكامهم هذه قائمة على أسس معيارية بحتة، فأما في النطق الفعلي، فإنه لا يتأتى لأحد بحال من الأحوال إظهار التاء مع الطاء في فعلتُ، إلا في حالة واحدة، وهي الوقوف على الطاء قليلاً، ولا يكون ذلك إلاّ تكلّفاً، ومماحكة من الناطق وحسبُ، فأما أن يتأتى ذلك في الكلام العادي فلا " (٢). فنطق التّاء بعد الطّاء فيه صعوبة نطقيّة، ولذلك تقلب طاء، لكن يرى الباحث أنّ القدماء كان لهم قدرة أعلى من المحدثين على إظهارها، لعلّهم كانوا يختلسون من صوت الطّاء، ولذا يتأتى لهم ذلك النّطق، ونحن الآن في نطقنا السّريع نلاحظ ذلك.

---

(١) الكتاب، مج ٤،ص ٤٧٢

٢- ينظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ١٩٣

- الصّورة الثّالثة: تقريب تاء (افتعل) من الحروف المجهورة

١- تقريب تاء (افتعل) من الزّاي:

يقول سيبويه: " والزاي تُبدل لها مكان التاء دالاً، وذلك قولهم: مُزْدان، لأنّه ليس شيء أشبهُ بالزاي من موضعها من الدال، وهي مجهورة مثلها؛ وليست مطبقة كما أنّها ليست مُطبقة. ومن قال مُصَّبِر قال مُزّان". (١)

- التّحليل الصّوتيّ:

مَخرَج الزّاي عند سيبويهِ هوَ مِنْ بين طرف اللّسان وفويق الثّنايا، وأمّا الدّال فهو من بين طرف اللّسان وأصول الثّنايا (٢)، ويُحلّل سيبويهِ تلك التّغييرات الصّوتيّة في (مُزْدان) اعتماداً على قوانين قُرب الجوار، والتّأثير بينَ الأصوات، إذ لمّا تجاور حرف الزّاي لتاء (افتعل)، أثّرت الزّاي المجهورة في التّاء المهموسة؛ ذلكَ أنّ لها مِيزةً عن التّاءِ بذلك الجهر، فأرادوا تقريب التّاء إلى الزّاي المجهورة، فوجدوا أنّ أقربَ شيءٍ للتّاءِ مِنْ مُخرجها يقاربُ الزّايَ في الجهر هوَ الدّال، فأبدلُوا التّاء دالاً، فالدّال ما هيَ إلاّ صورة لتاء الافتعال، والمعنى لم يتغيّر، فهذا التّقريب أخفّ عليهم من أن يصعدوا بالجهرِ ثُمّ ينزلوا بالمهموس، فأحبّوا أنْ يكونَ عملهم من وجهٍ واحد، مع كُرْههم الشّديد لترك الجهر هاهنا والإطباق سابقاً مع حروف الإطباق. فالتّغييرات الصّوتيّة في (مُزْدَان) هي على النّحو الآتي:

زْ+ تَ ⟵ زْ + دَ

مجهور + مهموس ⟵ مجهور + مجهور

وبيّنَ سيبويهِ أنّ مَنْ يقول: (مُصّبر) بالإدغام، جاز لهُ أن يقول: (مُزّان). فالتّغييرات الصوتيّة في (مُزّان) هي على النّحو الآتي:

زْ + تَ ⟵ زْ + د

مجهور + مهموس ⟵ مجهور + مجهور

زْ + دَ ⟵ زْ + زَ

مجهور من مُخرج + مجهور من مُخرج آخر ⟵ مجهور من مَخرج واحد

١- الكتاب، مج٤،ص ٤٦٧، ٤٦٨

٢- ينظر: السابق، مج ٤، ٤٣٣

فسيبويهِ قاسَ (مُزّان) على (مُصبّر)، وهذا على غير القياس في الإدغام عندهُ، فهو تأثيرٌ تقدميّ كليّ، قُلِبَ فيه الثّاني لأجل الأوّل، والسّبب في ذلكَ أنّهُ لا يجوز القياس فتقول: (مُدّان)، والسرّ كما بيّنَ سيبويهِ سابقاً " الصاد والسين والزاي فلا تدغِمهنَ في هذه الحروف التي أُدغمت فيهنّ، لأنّهنّ حروف الصفير، وهُنّ أنْدى في السمع" (١). يقول الأعلم: " فالبيان حسن لاختلاف الحرفين، وإن أدغمت قلبت الدال زايًا، ثم أدغمت الزاي في الزاي (مُزّان)، كما تقول في مُصْطبر، مُصبّر" (٢). أي: الزّاي لا تدغم في الدّال، لذلك تبدل أوّلاً من الدّال زاياً، ثُمّ تُدغم على القياس. فالبيان في (مزدان) جائز؛ نظراً لأنّ الزّاي من الحروف التي لا تدغم فيما يقاربها من حروف أطراف اللّسان والثّنايا، ذاك أنّها بها صفير، فلا تُدغمُ فيظلُّ فيها، وكذلك الزّاي من مُخرج، والدّال من مُخرج آخر، فحَسُنَ الإظهار. وظاهرة إبدال التّاء إلى زاي في (افتعل) قياسيّة عند سيبويه وغيره من النّحاة (٣). وقيل: إنّ الأصل في (ازدانَ) هوَ (اتزان)، الزّاي في موضع القوّة، فهي تشكّل بداية مقطع، ومنبورة، لذلك أبدلت التّاء دالاً، (ادْزان)، ووقع القلب المكانيّ، لتصير الصّيغة النّهائيّة (ازْدانَ) ، وأمّا (ازّانَ) فأصلها (اتزان)، قلبت التّاء دالا لتصير (ادزان)، وبعدها قُلِبَتْ الدّال زاياً، مماثلة مدبرة كليّة متّصلة (٤). في الحقيقة التّاء صامت سنّيّ مهموس، والزّاي صامت لثوي طرفي احتكاكي مجهور، والدّال صامت سنّي انفجاري مجهور (٥)، الصّفة الخلافيّة في الصّفات بين الصّامتين التّاء والزّاي هي الجهر، وأقربُ شيء للزّاي من مُخرج التّاء هو حرف الدّال. يرى الباحث أنّ التّغيّرات النّاتجة عن المجاورة لها دوافع اجتماعيّة؛ أي: سببها عقل كلّيّ، وليس فرديّا، الباحث يُؤمن بمبدَأ، أنّ البنية العميقة للعقل المجتمعي؛ أيّ: كلّ التّغيّرات الباطنية للعقل المجتمعيّ، من زيادة، وحذف، ومماثلة، ومخالفة، وتقديم وتأخير...، تمرّ بالعمليّات التّحويليّة حتى وصولها للبنية السّطحيّة، وهناك البداهة العقليّة للمجتمع ككلّ، فبداهة العقل الفرديّة مردّها للبداهة العقليّة المجتمعيّة. وأكبر دليل على هذا كلام ابن خلدون، إذ يقول: " المتكلّم من العرب حين كانت ملكة اللغة العربية موجودة فيهم، يسمع

---

١. الكتاب، مج٤، ص ٤٦٤
٢. الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج٣، ٤٢١
٣. ينظر: سيبويه، الكتاب، مج ٤، ص٤٦٧، ٤٦٨، والمبرد، المقتضب، مج١، ص ٢٠٣، وابن جني، الخصائص، مج٢،ص ١٤٢، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج٣،ص ٤٢١، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مج٢،ص ٧٤١، والرضي، شرح الرضي على الشافية، مج ٣، ص ٢٨٧، وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية،ص ١٠٩، ومحمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص ٨٦، وعبد البديع النيرباني، الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، ص ٢٥٢
٤. ينظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص٢٠٣
٥. ينظر: حلمي خليل، مقدمة في علم اللغة، ص ٢١٩

كلام أهل جيله وأساليبهم في مخاطباتهم وكيفيّة تعبيرهم عن مقاصدهم كما يسمع الصبيّ استعمال المفردات في معانيها، فيلقنها أولاً، ثم يسمع التراكيب بعدها فيلقنها كذلك، ثم لا يزال سماعهم لذلك يتجدد كل لحظة ومن كل متكلم، واستعماله يتكرر، إلى أن يصير ذلك ملكة وصفة راسخة، ويكون كأحدهم، هكذا تصيرت الألسن واللغات من جيل إلى جيل وتعلمها العجم والأطفال، وهذا هو معنى ما تقوله العامة من أن اللغة للعرب بالطبع " (١).

نعم هناك من يرى أنّ تلك التّغيّرات هي من قبيل الصّدفة، لكنّ الحقيقة هي أنّها تخضع لقوانين تفسّر جوانبها، ولا يُمكن إنكارها (٢).وهذا ما يؤيّده الباحث؛ لأنّ القوانين لا بُدّ أن تكون منتظمة.

١- ينظر: ابن خلدون، المقدمة، تحقيق محمد عبد الله درويش، ط١، دار يعرب، دمشق، ٢٠٠٤م، مج٢، ص ٣٧٨

٢- ينظر: عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ١٩٩٨م، ص ١٣٩ - ١٤١

٢- تقريب تاء (افتعل) من الذّال:

يقول سيبويهِ: " وكذلك تُبدل للذال من مكان التاء أشبه الحروف بها؛ لأنّهما إذا كانتا في حرف واحد لزم أن لا يُبيّنا إذْ كانا يُدغمان منفصلين، فكرهوا هذا الإجحاف، وليكون الإدغام في حرفٍ مثله في الجهر. وذلك قولك مُدّكر، كقولك مُطّلم، ومن قال مُظّعِن قال مُذّكر. وقد سمعناهم يقولون ذلك. والأخرى في القرآن، في قوله: ((فَهَلْ مِنْ مُدَّكر)). وإنما منعهم من أن يقولوا مُذدَكِر كما قالوا مُزْدان: أنَّ كلَّ واحد منهما يدغم في صاحبه في الانفصال، فلم يجز في الحرف الواحد إلاّ الإدغام. والزاي لا تدغم فيها على حالٍ فلم يشبّهوها بها " . (١)

- **التّحليل الصّوتيّ:**

حرف الذّال هو من الحروف التي بين طرف اللّسان وأطراف الثّنايا (٢)، وهو حرفٌ مجهورٌ رخو(٣)، والتّفسير الوحيد عند سيبويهِ لتلك التّغييرات الصّوتية في (مُذْتَكِر) هوَ قُرب المجاورة بين الدّال المجهورة والتّاء المهموسة، قوّة تأثير الجهر بما بعدهُ دفعت بقوّة إلى إبدالِ التّاءِ إلى حرفٍ آخر مجهور، وكانَ أقرب شيءٍ للذّال من مُخرجِ التّاء هوَ الدّال، فقالوا (مُذْدَكر)، فاستوى الحرفانِ في الجهر، وبعد ذلكَ أدغموا الذّال في الدّال، بالتّأثير الرّجعيّ. وهو التّأثير الغالب في اللّغة العربية (٤)، أيّ أثّر الثّاني في الأوّل، فقلب الأوّلَ إلى جنسِهِ، فالدّال أثّرت في الذّال

ذْ ⟹ دَ

دْ ⟸ دَ

وهنا الإدغامُ أصبح واجباً، وقد يُقالُ: لِمَ لم يقولوا (مُذدَكر) دون إدغامٍ، مثل: (مُزْدَان)؟ فقد بيّنَ سيبويهِ أنّ الذّال والدّال يُدغمان في الانفصال كقولك (خُذ دُلامًا)، وهما في الكلمة الواحدة؛ أي: في (افتعل) أقوى في الإدغام، وهذا بخلاف الزّاي والدّال في (مُزْدَان)، فإنّ الزّاي لا تدغم على

١- الكتاب، مج ٤، ص ٤٦٩، ٤٧٠.

٢- ينظر: السابق، مج ٤،ص ٤٣٤، ٤٣٥

٣- ينظر: نفسه، مج ٤، ٤٣٤، ٤٣٥

٤- ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٢١٠، وسيبويه، الكتاب، مج٤،ص ٤٦٩، ٤٧٣،

حالٍ كما ذكرْنَا سابِقًا لما فيها من صفير، وقد استشهد سيبويهِ على ذلكَ بآية قرآنية، وهي قوله تعالى ((فهل من مُدّكر)) (١) على القياس في الإدغام. وكذلكَ سيبويهِ قد سمع العربَ يقولونه، وبيّنَ أنّ مَنْ قالَ (مُظّعن) قال (مُذّكر)؛ أي: إدغام على غير قياس؛ إذ أدغم الثّاني في الأوّل فأبدل الثّاني من جنس الأوّل (مماثلة مقبلة متّصلة كليّة):

ذْ ⟸ دَ

ذْ ⟸ ذَ

فالتّغييرات الصّوتيّة في (مُذْدَكر) على النّحو الآتي:

ذ + ت ⟸ ذ + د

مجهور + مهموس ⟸ مجهور + مجهور

وفي (مُدّكر):

ذ ⟹ د ⟺ د + د

وفي (مُذّكر):

ذ ⟸ د ⟺ ذ + ذ

فالوزن الصّرفي في جميع تلك الصّور هو (مُفتعل). وذكر الفرّاء بأنّ هذه لغة لبني أسد، يغلّبونَ الذّالَ على الدّال (٢). فالإبدال الصّوتيّ لا يُؤثّر في الميزان الصّرفيّ، فالوزن الصّرفي للفعل (ازدهر) هو (افتعل)، وكذلك (اذّكر)(٣).

٣- تقريب تاء (افتعل) من الدّال

يقول سيبويهِ : " وكذلك الدال، وذلك قولك: ادّانُوا من الدَّين، لأنه قد يجوز فيه البيانُ في الانفصال عَلَى ما ذكرنا من الثِّقل، وهو بعدُ حرفٌ مجهورٌ، فلما صار ههنا لم يكن له سبيل إلى أن يُفرد من التاء كما يُفرد في الانفصال، فيكون بعد الدال غيرُها، كما كرهوا أن يكون بعد

١- القمر، ١٥، وينظر: الفراء، معاني القرآن ، تحقيق هدى قراعة،ط١، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٩٠م، مج٣، ص١٠٧،

و(مدّكر) قراءة الجمهور، وقرأ ابن مسعود، وعيسى وقتادة، وبينهم عباس عن أبي عمرو (مُذّكر)، ينظر: ابن خالويه، مختصر شواذ القراءات، ١٤٨، و(مدتكر) على الأصل ، وأبو حيان، البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد، وعلي محمد مج٨، ص١٧٦

٢- ينظر: معاني القرآن، مج٣، ص١٠٧

٣- ينظر: عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص ٦١

الطاء غير الطاء من الحروف، فكرهوا أن يَذهب جهرُ الدال كما كرهوا ذلك في الذال" (١).

- **التّحليل الصّوتيّ:**

لقد فسّرَ سيبويهِ ظاهرة جوار الدّال لتاء (افتعل) بظاهرة جوار الذّال لتاء (افتعل)، فكلمة (ادّانوا) - التي أصلها من الدين – أصلها (ادتانوا)، وقد اقترب الحرفان من المخرج، ويجوزُ البيان فيهما في الانفصال على ثقل، فتقول: (انقدْ تلك)، فلمّا وجدوا أنّ التاء في (افتعل) ملازمة للدّال قبلها، كرهوا ذهاب الجهر، إذ أدغموا على القياس، كرهوا (اتّانوا)، وذلكَ بسبب ذهاب الجهر الذي يَعتدّونَ بهِ، فقرّبوا التّاء من الدّال بقلبها دالاً، ومن ثَمَّ أدغموا. فالتّغييرات الصّوتية في (ادّانوا) هي على النّحو الآتي:

(ادْتَان)

دْ + ت ⟵ دْ + دَ

مجهور + مهموس ⟵ مجهور + مجهور

والأصل كما بيّنَ سيبويهِ في (ادّانَ) أنّها من الدين؛ أي: (ادّيَنَ)، تمّ قلب الياء إلى ألف؛ لأنّ الياء متحركة وقبلها فتحة. ونظرة سيبويه لتلك الظّاهرة أي جوار الدّال أو الذّال أو الزّاي من تاء (افتعل) تتّفقُ مع نظرة علم اللّغة الحديث لتلك الظّاهرة (٢). ويرى الباحثُ أنّ ظاهرة الجهر والإطباق التي أدّت إلى التّأثير في تاء (افتعل)، ما هي إلاّ انعكاس لصورة البيئة التي كان يعيشها ذلك العربيّ، من صعوبة تحتاج إلى الشّدّة. فأصحاب المناطق المختلفة تختلف لغاتهم ولهجاتهم، سكان المناطق الجبليّة يختلفونَ عن سكان المناطق الصّحراويّة، وسكان المناطق الباردة عن سكان المناطق الحارّة، وسكان المناطق الشّماليّة، عن سكّان المناطق الجنوبيّة، وكذلك تتضافر عدّة عوامل أخرى مع الجغرافيّة، منها النّفسيّة، والاجتماعيّة، ولعلّ هذا له الأثر الكبير في اللّغة (٣).

١- الكتاب، مج ٤، ص ٤٧٠، ٤٧١

٢- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص١٠٩، ١١٠، وعلي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ٢٩٨، ورمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ص٤٤، وعبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٢٠٩، ٢١٠، وعبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠١٢م، ص ١٦٦، ومحمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة،ص ٨٥، ٨٦ ، وعبد المنعم فائز مسعد، المختصر في الصرف، ط١، بيت المقدس، فلسطين، ٢٠٠٠م، ٤٣

٣- ينظر: وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ١٦٤، ١٦٥، وعلي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، ط٤، عكاظ للنشر والتوزيع، جدة، ١٩٨٣م، ٥٦،

ولذلك كان العرب يحبّون الوضوح في السّمع " الأمة العربيّة عريقة في البداوة وحياة الصحاري، كانت حلوقها قوية، تقدر على إخراج تلك الأصوات – أصوات الحلق – بل إنّ الأصوات التي تخرج من أعماق الحلق، تدل على أنّ الأمّة التي تنطق بها شديدة التأثر، حادة الطبع لا تطيق الهمس والغمغمة، بل تميل إلى الصراحة والوضوح"(١). فالبيئة على سبيل المثال، قد تُؤَدّي إلى التّأثير في أصوات اللّغة، فالعربيّ كان يعيش حياة القساوة، والمعاناة في الصّحراء، وكثرة الحروب، فلذلك طَغَتِ الأصوات القويّة، فأثّرَتْ على ما جاورها. وهذا القانون هو ما يُسمّى الآن قانونَ المؤثّرات الخارجيّة (٢). ولهُ دورٌ كبيرٌ في حدوث المجاورة، التي تنبعُ التّأثيراتُ منها.

- الصّورة الرّابعة: تقريب تاء الفاعل أو المخاطب من الدّال والذّال والزّاي

يقول سيبويهِ:" وقال بعضهم: عُدُّهُ، يريد: عُدْتُهُ، شبّهها بها في ادّان، كما شبّه الصاد وأخواتها بهنّ في افْتَعَلَ. وقالوا نَقَدّهُ، يريدون: نقدْتُهُ " (٣).

- التّحليل الصّوتيّ: (عدُّهُ) عندَ سيبويهِ أصلها (عُدْتُهُ)، والدّالُ هيَ من مُخرَجِ التّاء، من بين طرف اللّسان وأصول الثّنايا، إلاّ أنّهم هاهنا شبّهوا الجوار بينَ الدّال وتاء الفاعل بجوار الدّال وتاء الافتعال، فأبدلوا من تاء الفاعل دالاً كما أبدلوها ثَمَّ في (افتعل)، ليكونَ عملُهم من وجهٍ واحد، وقد قالوا أيضاً (نقدّهُ)، والأصل (نقدتُهُ)، فأبدلوا من التاء دالاً وأدغموا على غير القياس، كما قالوا (ادّانوا). و(عدّ) نادرة في اللغة العربية القديمة (٤). فالمورفيمات بتحليل المكونات المباشرة في (عُدّهُ) هي على النحو الآتي:

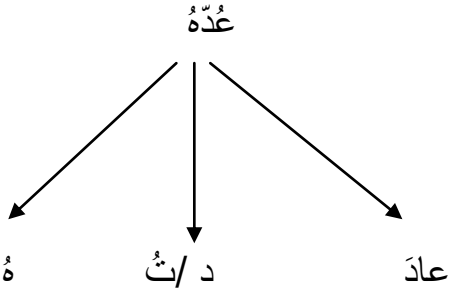

فالتغييرات التي حصلت في عدّهُ هي على النحو الآتي (مماثلة مقبلة متّصلة كليّة) :

١- محمد عبد الشافي، عبقرية اللغة العربية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، اليونسكو، المغرب ، ٢٠١٦م، ٧٣، وينظر: إبراهيم أنيس، اللهجات العربية، ص٧٠- ٧٢

٢- ينظر: عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص ١٤٥

٣- سيبويه، الكتاب، مج٤، ٤٧٢

٤- ينظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، ص٦٠

د + ت ⟵ د + د

وهذا كلّه للتّخفيف، إذ إنّهم إذا أدنوا الحرف من الحرف كان أخفّ عليهم (١). والقياس في تلك الظّاهرة أن تبدل دالاً كذلك إذا سُبقت تاء الفاعل أو المخاطب بالذّال أو الزّاي(٢). وقد ذكر السّيرافي أنّ سيبويهِ لم يحكِ تلك الظّاهرة عنهم إلا في الدّال؛ أي: عدّهُ، لكنّ سيبويه قد أشار في موضع آخر من الكتاب إلى الزّاي والذّال بقوله " والطاء منها في افتعل إذا كانت بعد الضاد في افتعل، نحو اضْطَهَدَ. وكذلك إذا كانت بعد الصاد في مثل اصْطَبَرَ. وبعد الظاء في هذا. وقد أبدلت (٣) الطاء من التاء في فَعلْتُ إذا كانت بعد هذه الحروف؛ وهي لغة لتميم، قالوا : فحَصطَ برجلك وحِصْطَ، يريدون حِصْتَ وفحَصْتَ. والطاء كالصّاد فيما ذكرنا. وقالوا: فُزْدُ؛ يريدون: فُزْتُ، كما قالوا: فَحَصْطُ. و(الذال) إذا كانت بعدها التاء في هذا الباب بمنزلة الزاي"(٤). فقُلِبَتْ تاءُ الفاعل إلى دال لمجاورتها للزّاي في (فزدُ)، فالزّاي حرفٌ مجهور، والتّاء حرفٌ مهموس، فأثّر القويّ المجهور في المهموس، فقلبَهُ إلى ما يُشابهه في الصّفة، وذاك شبيهٌ بقلب تاء الافتعال إلى دال بعد الزّاي. وهذهِ لغة لبني تميم، وهو قانون تقرّه القوانين الصّوتيّة (٥). القانون هو قانون اختزال الجهد (٦)، وهو يشبه ما عند القدماء، إذ عدّوا ذلك للتّخفيف والسّهولة، ويرى الباحث أنّ هذا القانون طاغٍ مُسيطرٌ على قوانين اللّغة الأخرى، العرب كانتْ تميل إليه ولو كانت حياتُها صعبة.

- الصّورة الخامسة: مضارعة الصّاد للزّاي

يقول سيبويهِ: " فأما الذي يُضارَعُ به الحرف الذي من مُخرجه فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها الدال. وذلك نحو: مَصْدَر، وأصْدَرَ، والتصْدِير؛ لأنهما قد صارتا في كلمة واحدة، كما صارت مع التاء في كلمة واحدة في افْتَعَلَ فلم تدغم الصاد في التاء لحالها التي ذكرتُ لك" (٧).

- التّحليل الصّوتي:

المجاورة بين الصّاد السّاكنة المهموسة والدّال المتحركة المجهورة يؤدّي إلى التّباعد، ولمّا كانا في حرف واحدٍ وتجاورا، أشبها التجاور في (افتعل)، كما تحدّثنا سابقًا، فأحبّوا تقريب الصّاد للدّال، ليتولّد من الصّاد صوتٌ جديدٌ كصورةٍ للصّاد " لأن الصاد مهموسة رخو مطبقة فنَبَتْ

١- ينظر:سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٣٣٥
٢- ينظر: السيرافي، شرح الكتاب، مج٥،ص ٤٤٦، والرضي، شرح الرضي على الشافية، مج٣، ص ٢٨٨
٣- (أبدلت) مكررة في النسخة
٤- الكتاب، مج٤، ص ٢٣٩، ٢٤٠
٥- ينظر: الأنطاكي، المحيط، ط٣، دار الشرق العربي، لبنان، مج١، ص ١٢١
٦- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ١٦٦، وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص٣٧٢،
٧- الكتاب، مج٤، ص ٤٧٧

الصادُ عن الدال – لما بينهما من هذه المخالفة – بعض النُبُوّ، فجعل مكان الصاد حرف بينَ الصاد والدال، والزاي الذي هو من مخرجها، يقارب الدال ويوافقها في بعض صفات الدال لتكون أشد ملاءَمة للدال وأقل نبوًا عنها من الصاد. وذلك الحرف هو الزاي، وهي مجهورة غير مطبقة، فوافقت الدال بالجهر وعدم الإطباق، ووافقت الصاد بالمخرج والصفير " (١)، فالحرف الجديد هوَ زاي يخالطها صوتُ الصّاد، إذ كرهوا ذهاب الإطباق، بصراحة الدّال مخرجها قريب من الصّاد، والعرب أذكياء، لمْ يُضارعُوا الصّاد للدّال بحرف بعيدٍ مخرجُهُ عن الصّاد، بل بحرفٍ من مُخرج الصّاد، لهُ صفة الدّال، وكذلك فيهِ كالصّاد فضيلة الصّفير، وهو حرف الزّاي، هم يُدركُونَ أنّهم لو ابتعدوا قليلاً لما جاز هذا؛ إذ قد يُسبّب خللاً في البنية الصّوتيّة أو المعنى. وقد سمّى ابن سينا هذا النطق بالزاي الظائية، "يكون فيها طرف اللسان أرفع، والاهتزاز في طرف اللسان خفيّ جدّا، وكأنه في سطحه "(٢). فهي تشبه الظّاء العاميّة، ويبدو أنّه نطق الفرس لها، وفي الواقع هي زاي مفخّمة، القرّاء كانوا يصفونها بإشمام الصّاد الزّاي(٣). وقد ذكرَ سيبويهِ أنّ بعضَ العرب الفصحاء يجعل الصّادَ زاياً خالصة (٤)، فهم يقولونَ في التّصْدِير: التزدير، وفي الفصْد: الفَزْد، وفي أصْدَرْتُ: أزْدَرْتُ. وقال أبو الطّيّب اللّغويّ: هذهِ لُغة لطيئ، وقال اللّغويّون: لا بل هذه لقبيلة كلب (٥)، وبصراحة هي لهجة، هي عند أهلها مَفخرة، وعند غيرهم مُستغرَبَة. يروي الأصمعيّ قصّة جميلة عن تلك اللّغة، يقول: " كان حاتم الطّائيّ أسيراً في عنزَة، فجاءته النساء بناقة ومِفصَد، وقلنَ لهُ، افصِد هذه الناقة، فأخذَ المفصد فلَتَمَ في سَبلَتِها: أي نحرها، وقال: هكذا فَزدي أنَهْ: أي فصدي أنا" (٦). فقرّب الصّاد من الدّال بقلبها زاياً خالصة. والسّبب الذي دفعهم إلى ذلك كما بيّنَ سيبويه هو التخفيف " وإنّما دعاهم إلى أن يقرّبُوها ويبدلوها أن يكون عملهم من وجهٍ واحد، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد، إذ لم يصلوا إلى الإدغام ولم يجسرُوا على إبدال الدّال صادًا، لأنها ليست بزيادة كالتاء في افتعل. والبيان عربيٌّ"(٧). فلا يجوز الإدغام؛ لأنّ الزّاي من أحرف الصّفير، فلا يستطيعونَ الإدغام؛ خوفاً من ذهاب الصفير الذي هو مِيزة الزّاي. وقد أدرك العربُ أنّ الدّالَ ليست بزيادة، كتاء (افتعل)، فلم يجسرُوا على قلبها صاداً، فالدّال هي جزء من بُنية الكلمة، إذا سقطت سقط جسم

---

١. سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٤٧٧، ٤٧٨
٢. أسباب حدوث الحروف، تحقيق محمد حسان الطيّان، ويحيى مير، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ١٣٠، ١٣١، و إبراهيم أنيس، اللهجات العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص٥٥
٣. ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥م، ص١٤٨
٤. الكتاب، مج ٤، ٤٧٨، والفصد: يقال فصد العرق: شقه فاستخرج ما فيه من الدم. ابن منظور، لسان العرب، (فصد)
٥. ينظر: أبو الطيب اللغوي، الإبدال، تحقيق عز الدين التنوخي،، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٦١م،مج٢، ص ١٢٧، وإبراهيم أنيس، اللهجات العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص٥٥، ورمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ط١، مكتبة الخانجي، ١٩٨٢م ، ص٢٣٥، ٢٣٦،
٦. أبو الطيب اللغوي، الإبدال، مج٢، ص١٢٧،
٧. الكتاب، مج ٤، ص ٤٧٨

الكلمة كلّه، وكذلك الدّال حرف مجهور وقويّ، لذلك هو الأقوى والمسيطر، ويرى الباحث أنّه لا يجوز قلب الدّال صاد، خوفاً من الالتباس، كما أنّ الدّال أقوى في بعض المواقع، ففي (أصدَر) هو حرف منبور.

فقانون التّأثير الصّوتي في (التّصدير)(١)على البيان، على النّحو الآتي:

ص ⟹ د

مهموس ⟹ مجهور

ولا بُدّ من أنْ تكون الصّاد ساكنة، وإذا تحرّكَت " لم تُبدَل، لأنه قد وقع بينهما شيء فامتُنع من الإبدال، إذ كان يُترك الإبدال وهي ساكنة " (٢). فالحاجز الذي بينهما كما يرى سيبويه هو الحركة؛ لأنّ الحركة لاحقة لهُ. والسّبب في ذلك هو ضعف التّنافر بين الصّاد والدّال لوجود الحاجز " لأن الحركة بعد الحرف المتحرّك في التقدير، فصار بين الصاد والدال حاجز، وصار ما بينهما من التنافر والنبو أخف، إنما ينافره وينبو عنه بالاجتماع، فأجازوا فيه أضعف الأمرين وهو أن يُنحى بالصاد نحو الزاي" (٣). فالحاجز وإن كان جاراً، فله بعض القوّة، فقد يكون مانعاً، لا يُمكن تجاوزه، لكن في بعض الأحيان قد يتجاوز بعض العرب هذهِ الحواجز، كأنّها غيرُ موجودة، بيدَ أنّهم يختارون وجهاً واحداً، هو المضارعة، نظراً لوجود حالة من الضّعف؛ بسبب الحواجز. يقول سيبويه: " وربما باعدوا بها وهي بعيدة، نحو مَصادِر، والصراط؛ لأنّ الطاء كالدال، والمضارعةُ هنا وإن بعدت الدال بمنزلة قولهم: صَويق ومصاليق(٤)، فأبدلوا السين صادًا كما أبدلوها حين لم يكن بينهما شيء في صُقْتُ ونحوه " (٥). فالصّاد في (الصراط) و(مصادر) يجوز أن يُنحى بها نحو الزّاي، رغم بعد الحواجز؛ وهيَ بمنزلة إبدال السّين إلى صاد، إذا أتى بعدها قاف رغم بعد الحواجز، كقولهم (صَويق) في (سَوِيق)، فأبدلوها كأنّهُ لا يُوجَد بينهما شيء؛ مثل: (صُقْتُ) في (سُقْتُ)، لكن لا بُدّ من وجهٍ واحدٍ، وجهِ المضارعة، أمّا قلب الصّاد زاياً خالصة فلا يجوز؛ لأنّ مضارعة الصّاد للدّال مع بعد الحواجز كما في (مَصَادِر)، أو للطّاء كما في (الصّراط) ليست بالوجه القويّ. والبيانُ فيها أحسن كما قال سيبويهِ " ولكنهم قد يضارعون بها نحو صاد صَدَقَتْ. والبيانُ فيها أحسن "(٦)، أي: النّطق بالصّاد خالصة . ويرى الباحث أنّ ذلك الحكم هو معياريّ، لكن في الحقيقة لا يُوجد ما يُبرّرُهُ

---

١. التصدير: حزام الرحل والهودج، ابن منظور، لسان العرب، (صدر)
٢. سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٤٧٨
٣. الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج٣، ص ٤٢٦
٤. مسلاق: البليغ من شدة صوته وكلامه. ابن منظور، لسان العرب، (سلق). والصملق لغة في السملق، وهو القاع الأملس، وهي مضارعة وذلك لمكان القاف، وهي فرع، وحكى سيبويه صمالق. ابن منظور، (صلق)
٥. ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص٤٧٨
٦. الكتاب، مج ٤، ٤٧٨

من ناحية صوتيّة، فالمضارعة في (مَصْدر) تشبه المضارعة في (مَصَادر)، فالفرق واحد هو وجود فتحة طويلة بين الصّاد والدّال، وفي (صَدَقَ)، يوجد فتحة قصيرة، وبما أنّهم ضارعوا الصّاد للدّال مع بُعدها عنها، فذلك يَدلّ على أنّ المجاورة في الكلمة الواحدة هي كالشيء الواحد، ما يُصِبِ الجار فقد يُصِيبُ جارَهُ، لكن ثَمّ نظرة للباحث، لعلّهم ضارعوا الصّاد بتلك الحروف، قبل مجيء الزّوائد، فظلّ الوضعُ على حالهِ، ولذلك يكون التّأثير أقوى؛ نظراً للمجاورة الشّديدة في الأصل اللّغوي. فالبيان أفضل من مضارعة الصّاد للدّال أو الطّاء، أو قلبها زاياً خالصة عند سيبويه لسبب؛ أنّ الإطباق الذي هو أفشى في السمع يَضعُف في المضارعة، ويذهبُ في الإبدال إلى الزاي الخالصة، فكانَ البيانُ هنا أفضلَ؛ أيْ بالصاد: (أصْدَرَ) (١). فإذا كان البيان أقوى في الصّاد إذا جاورت الدّال، ولم يكن بينهما حاجز، فإنّ البيان فيها إذا وُجِدت الحواجز أفضل من مضارعتها للدّال بالزّاي، أو من قلبها زاياً خالصة. "وقد قرئ الزراط" (٢)؛ أي بالزّاي الخالصة مع بُعدِ الحواجز، ممّا يُؤَكّد جواز قلب الصاد زاياً خالصة إذا جاورت الدّال أو الطّاء رغمَ بُعدِ الحواجز. وتأثير الطّاء أو الدّال بالصّاد مع كثرة الحواجز هو غير مُطّرد، مثل: (الصراط)، إذا نُحي بالصاد نحو الزّاي (٣). فالقاعدة المطّردة عند سيبويه هي مضارعة الصّاد للزّاي إذا كانت ساكنة وجاورتها الدّال، والطّاء كالدّال، وقد لاحظنا أنّ التأثير هنا كان رجعيّاً، وهذا ما يُسمّى الآن عند المحدثين بالمماثلة الجزئيّة المدبرة المتّصلة، أمّا إذا وُجِدَ فاصل مثل: (الصّراط) فتكون مماثلة مدبرة جزئيّة منفصلة (٤). لكن لم تبدل الصّاد إلى دال في (مصْدَر) مماثلة كليّة، والسّبب في ذلك أنّ الصّاد حرف أصليّ لا يُبدلُ إلاّ مما قَرُبَ من مُخرجه كالزّاي والسّين، فهم أرادوا مضارعتها للزّاي؛ لأنّهم أرادوا الجهرَ، إذ كانت الدّال مجهورة، وكرهوا كذلك ترك الإطباق من الصّاد، فأحبّوا المضارعة لذلك. فهم أرادوا التّخفيف بذلك التّقريب، وهذا ما يتّفق معَ رؤية العلم الحديث، وهو ما يُسَمّى قانونَ الجهد الأقل (٥).

---

١. ينظر: الكتاب، مج٤،ص ٤٧٨
٢. شرح كتاب سيبويه، مج ٥، ص ٤٥٣. كان الفراء يحكي عن حمزة (الزراط) بالزاي خالصة، ويحكي ذلك في الصاد الساكنة فقط، فإذا تحركت لم يقلبها زايا. ابن مجاهد ، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ص١٠٥، ١٠٦، وينظر: أبو زرعة، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٠م،ص ٨٠
٣. ينظر: الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج ٣، ص٤٢٦
٤. ينظر: إبراهيم أنيس، اللهجات العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص٥٥، وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص٣٧٨ – ٣٧٩، وعبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٢٠٩- ٢١١، وفوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص١٩٠، ، ١٩١، ٢٣٤، وموسى حسين الموسوي، التماثل الصوتي عند سيبويه، المجلات الأكاديمية العلمية، جامعة بابل، المجلد الأول، ٢٠، ٢٠١٤م، ص ٩٢
٥. ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٧٢

- الصّورة السّادسة: تقريب السّين من الدّال

يقول سيبويهِ: " فإن كانت سينٌ في موضع الصاد وكانت ساكنة لم يجز إلا الإبدالُ إذا أردتَ التقريب، وذلك قولك في التّسدير: التّزدير، وفي يَسدُلُ ثوبَه: يَزْدُلُ ثوبه، لأنها من موضع الزاي وليست بمطبقة فيبقى لها الإطباق. والبيانُ فيها أحسنُ؛ لأنّ المضارعة في الصاد أكثرُ وأعرفُ منها في السين، والبيان فيهما أكثر أيضا " (١).

- التّحليل الصّوتيّ: إذا تجاورت السّين وكانت ساكنة مع الدّال المتحرّكة فلا يجوزُ إبدالها زاياً خالصة، بل تقريبها من حرف الزّاي، والسّبب في ذلك كما بيّنَه السّيرافي بأنّ الدّال أشدّ نبوة عن الصّاد من السّين، والدّليل على هذا أنّ السّينَ والدّالَ غيرُ متَطَابقتينِ (٢)، لذلكَ لا يجوزُ إلاّ التّقريب، مثل (يزْدلُ ثوبَهُ) في(يُسْدِلُ ثوبَهُ). فهذا الحرف الجديد المُتولّد من السّين، لا يُغيّرُ من المعنى شيئاً، إنّما المسألة تتعلّق بعمليّات عقليّة في البنية العميقة للكلمة، بسبب قُرب الجوار، إلى أن تظهر البنية السّطحيّة الصّوتيّة للكلمة بهذا الشّكل، فالذي حصل هو تأثير رجعيّ جزئيّ للدّال؛ إذ كانت مجهورة على السّين السّاكنة قبلها المهموسة، أي: مماثلة مدبرة جزئيّة متّصلة:

التّأثير

سْ ⟹ دَ

مهموس ⟹ مجهور

فانجذبت السّينُ لحرف الدّال بتقريبها إليهِ منْ حرفٍ مِنْ مُخرَج السّين، يُقاربُ الدّالَ في الجهر. ولا يجوز الإبدال إلى الزاي الخالصة؛ لأنّ النّبوة قليلة بينَ الدّال والسّين، إذ خلت السّين من الإطباق. والبيان عند سيبويهِ أفضل بكثير من المضارعة، والسّبب " أنّ المضارعة في الصاد أكثرُ وأعرفُ منها في السين، والبيان فيهما أكثر أيضا " (٣). يعني أنّ البيان في الصّاد والسّين في كلّ الأحوال أكثر وأعرف من المضارعة.

وقد قرّبوا كذلك السّين من الدّال في كلمة (سِدْس)، يقول سيبويه: " فمن ذلك ستٌّ، وإنما دعاهم إلى ذلك حيث كانت مما كثر استعماله في كلامهم، أن السين مضاعفة، وليس بينهما حاجزٌ قويٌّ، والحاجزُ أيضا مُخرَجهُ أقربُ المخارج إلى مُخْرَج السين، فكرهوا إدغام الدال فيزداد الحرف سينًا، فتلتقي السيناتُ. ولم تكن السينُ لتدغمَ في الدال لما ذكرت لك ، فأبدلوا مكان السين أشبهَ الحروف بها من موضع الدال، لئلا يصيروا إلى أثقلَ مما فرُّوا منه إذا أدغموا. وذلك

---

١. الكتاب، مج ٤، ص ٤٧٨، ٤٧٩
٢. ينظر: شرح كتاب سيبويه، مج ٥، ص ٤٥٤
٣. الكتاب، مج٤،ص ٤٧٩

الحرفُ التاءُ، كأنه قال سِدْتُ، ثم أدغم الدال في التاء، ولم يُبدِلوا الصاد لأنه ليس بينهما إلا الإطباق " (١). لقد حلّل سيبويهِ كلمة (ستّ) تحليلاً دقيقاً، وقد أظهر العمليّات العقليّة التي أدت إلى تحوّل تلك الكلمة إلى البنية السطحيّة الحاليّة، فكلمة (ستّ) تتكوّنُ عندهُ من ثلاثة حروفٍ أصول، السّين حرف مهموس، والدّال حرف مجهور، فكرهوا وجود سينينِ بينهما حاجزٌ غير قويّ في كلمة كثيرة الاستعمال، وإنّما سارُوا في تلك العمليّاتِ العقليّة اعتماداً على بديهتهم العقليّة، إذ وجدوا أنّهُ عليهم أن يدغموا الدّال في السّين؛ للمخالفة، وهذا هو القياس:

د ⟵ س

س ⟵ س

فصار في الكلمة ثلاث سينات، وهذا ما لا يجوزُ عندهم، فكيف يفرّونَ من سينينِ بينهما حاجزٌ غير قويّ إلى ثلاث سينات؟ فهذا الرّأيُ مرفوضٌ عندهم، وهذا غير موجود في الكلام، وببّة ليس بنوع بل لقب (٢). فلا يجوز اجتماع ثلاثة حروف من مخرج واحد، فهو ثقيلٌ على اللّسان، ، في الواقع الإنسانُ بطبيعته يُحبّ التّخفيف، ولعلّ الطّبيعة النّطقيّة للإنسان تفرضُ عليهِ تجنّب هذا التّضعيف، بمعنى أنّ قدراتِ الإنسان النّطقيّة لا تتمكّن من النّطق بثلاثة حروف متتالية من نوع واحد، ولولا الإدغام في ببّة ما جاز هذا. والإدغام على غيرِ قياسٍ مرفُوضٌ مُطلقاً، والسّبب أنّهُ لا يجوز إدغام حروف الصّفير في غيرها، فلو قلتَ : (سدّ)، كانَ الثّاني مقلوباً من جنس الأوّل، وهذا لا يجوز، فالسّين لا تدغم في الدّال ليقلب الثّاني من جنس الأوّل، وهذا أيضاً مرفوض عند سيبويه. والوجهُ القويّ عندهُ هو إبدال السّين إلى حرفٍ يُقاربُ الدّالَ مِنْ مُخرج الدّال، خاصّةً أنّ السينَ من الحروف المتقاربة في المَخرَج مع الدّال، فأبدلوا السّينَ تاءً، ومِنْ ثَمَّ أدغموا الدّالَ في التّاء، فصارت (سِتّ). يقول بروكلمان : " في كل اللغات السامية، عدا العربية الجنوبية، تتماثل عين الكلمة مع لامها في لفظ العدد (ستة) " (٣). وهذا كلّه من التّأثير الرّجعي التّام في الأصوات الأسنانيّة .

---

١. الكتاب، مج٤، ص ٤٨١، ٤٨٢
٢. أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، مج٥، ص ٢١٥
٣. فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، ص ٥٩

فالتّقريب على النحو الآتي في (ستّ):

س + د ⟵ + س

س + د ⟵ + ت

س + ت + ت

- الصّورة السّابعة: تقريب الشّين من الدّال

يقول سيبويه : " وأما الحرف الذي ليس من موضعه فالشين، لأنّها استطالت حتّى خالطت أعلى الثَّنِيَّتينِ، وهي في الهمس والرخاوة كالصاد والسين، وإذا أجريتَ فيها الصوت وجدتَ ذلك بين طرف لسانك وانفراج أعلى الثّنيّتين، وذلك قولك: أشْدَقُ، فتُضارَع بها الزايُ. والبيانُ أكثر وأعرف، وهذا عربيٌّ كثير" (١).

- التّحليل الصّوتيّ:

الشّين ليست من موضع الصّاد والسّين، بل مخرجها من وسط اللّسان بينه وبين الحنك الأعلى(٢)، وإذا وقعت الشّين ساكنة والدّال بعدها متحرّكة، فإنّهُ يجوزُ فيها أن تُضارِعَ الزّاي، لأنّ الشّين مهموسة والدّال مجهورة، فقرّبوا للدّال حرفًا يُشابهها في الجهرِ، ويُقاربُ الشّينَ في المخرج، إلاّ أنّ الشّينَ ليست من مُخرج الزّاي، فضارعوا بالشّين حرفا ليس من مَخرجها، وهو الزّاي، " والشين الذي يضارع به الزاي وليس الزاي من موضع الشين، والسبب الذي من أجله جاز أن يضارع بالشين الزاي إذا كانت ساكنة وبعدها دال أن الشين استطالت حتى خالطت أعلى الثنيتين. وإذا أجريت فيها الصوت يخرج من انفراج أعلى الثنيتين وذلك نحو موضع السين والصاد " (٣). فالشّين حرف التّفشي عند سيبويهِ قد استطالت حتى خالطت بصوتها حروف أطراف اللسان والثنايا، فكأنّها من مَخرجها، من مَخرج الزّاي والسّين والصّاد، فضورعت بالزّاي، فقالوا (أشْدَق) بمضارعة الشّين للزّاي، وهذا عند سيبويه عربيّ كثير، والبيان أكثر وأعرف. وهذه المضارعة من المماثلة المدبرة الجزئيّة المتصلة .

١- الكتاب، مج٤، ص ٤٧٩

٢- ينظر: السابق، مج٤، ٤٣٣

٣- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج ٥، ص ٤٥٤

وقدْ دفعهم قُرب الجيم للشّين أن كانتا من مخرج واحد أنْ حملوا الجيمَ على الشّين؛ إذ ضارعوا بها الزّاي، كما ضارعوا بالشّين الزّاي، معَ أنّه لا توجد ملابسة بين الجيم والزّاي، يقول سيبويهِ: " والجيم أيضًا قد قُرّبت منها فجعلت بمنزلة الشين. ومن ذلك قولهم في الأجْدَر: أشْدَر. وإنما حملهم على ذلك أنّها من موضع حرفٍ قد قُرّبَ من الزاي " (١). فالشّين ضورعت بالزّاي، لأنّها استطالت إلى مخرج ما ضورع بالزاي الصّاد والسّين، والجيم من مخرج الشّين، فالجار والجار واحد، فجاز مضارعة الجيم بالزّاي لذلك. والشّين والجيم عند سيبويه لا يجوز قلبهما إلى زاي خالصة، كما في (التصدير)، إذ نُطِقت بالزّاي (التّزدير)، فالجيم والشّين لا يجوز قلبهما زايا خالصة قبل الدّال؛ ذاك أنّهما ليسا من مخرجها (٢). ويرى الباحث أنّ سبب مضارعة الجيم بالزّاي مع بُعد المُخرج قد يكون بسبب اشتراك اللّسان في مخرجي الصّوتين. وهذه المضارعة هي من المماثلة المدبرة الجزئيّة المتّصلة؛ فالدّال المجهورة قويّة، أثّرت فيما قبلهُ، والمجاورة شديدة، فلا فاصل بين الصّامتين، والتّماثل جزئيّ، فلم تقلب الجيم دالاً خالصة، فتكونَ مماثلة كليّة.

- **الصّورة الثّامنة : تقريب السّين من حروف الاستعلاء**

يقول سيبويه: " هذا باب ما تُقلب فيه السين صادا في بعض اللغات، تَقلبها القافُ إذا كانت بعدها في كلمة واحدة، وذلك نحو: صُقْتُ، وصَبَقْتُ. وذلك أنها من أقصى اللسان، فلم تنحدر انحدارَ الكاف إلى الفم، وتصعَّدتْ إلى ما فوقَها من الحَنَك الأعلى . " (٣)

- التّحليل الصّوتيّ:

يبدأ سيبويهِ هذا الباب بإظهار قوّة التأثير في الجوار، فالقاف إذا كانت بعد السّين في كلمة واحدة فإنّها تقلبها إلى الصّاد، مثل: (صُقتُ) في (سُقْتُ)، و(صَبَقْتُ) في (سَبَقْتُ)، فالتأثيرُ رجعيّ جُزئيّ، أي: مماثلة مدبرة جزئيّة منفصلة:

س ⟵ ق

مستفل حرف استعلاء (مفخم)

ص ⟵ ق

حرف استعلاء(مفخم) حرف استعلاء (مُفخم)

١- سيبويه، الكتاب، مج٤،ص ٤٧٩

٢- السابق، مج٤، الصفحة نفسها

٣- نفسه، مج٤، ص ٤٧٩، ٤٨٠

ويصف سيبويه حرف القاف الذي أدى إلى قلب السّين صاداً " والدليل على ذلك أنك لو جافيتَ بينَ حَنَكيك فبالغت ثم قلت: قَقْ قَقْ، لم ترَ ذلك مُخِلاً بالقاف. ولو فعلته بالكاف وما بعدها من حروف اللسان أخلَّ ذلك بهنّ. فهذا يدلُّك على أنّ مُعْتَمَدَها على الحَنَك الأعلى. فلما كانت كذلك أبدلوا من السين أشبهَ الحروف بالقاف، ليكون العَمَلُ من وجهٍ واحد، وهي الصاد، لأنَّ الصاد تَصَعَّدُ إلى الحَنَك الأعلى للإطباق، فشبّهوا هذا بإبدالهم الطاء في مُصْطَبِرٍ، والدال في مُزْدَجِرٍ ". (١)، فحرفا القاف والصّاد فيهما مزيّة التّفخيم، بخلاف السّين المهموسة.

فالقاف مُخرجُهُ من أقصى اللّسان وما فوقه من الحَنك الأعلى، وهوَ حرفٌ مجهورٌ شديدٌ مُفخّم مُستعلٍ، ومن أسفلَ من موضع القاف من اللسان قليلاً ومما يليه من الحنك الأعلى مُخرج الكاف، والسينُ والصادُ مُخرَجُهما مما بين طرف اللّسان وفُويق الثنايا، والسّينُ حرفٌ مهموسٌ رخو صفيريّ، وكذلكَ الصّاد (٢). وهذا التّفسير قريبٌ من وصف اللغويّين المحدثينَ، فالقاف صامت لهوي انفجاري مهموس مطبق، والكاف صامت حنكي قصي انفجاري مهموس، والسين صامت لثوي طرفي احتكاكي مهموس، والصّاد صامت لثوي احتكاكي مهموس مطبق (٣). وأصحابُ هذهِ اللّغة التي تُقرّبُ فيها السّينُ من القاف، قدْ كرهوا البدْءَ بما هوَ في هُبوط وهو حرف السّين، ثُمّ الاندفاع إلى الصّعود إلى القاف، وهوَ من حروف الاستعلاء التي يرتفع فيها أقصى اللّسان إلى الحنك الأعلى، فقرّبوا السّينَ من القاف بقلبها صاداً؛ ليكون عملهم من وجهٍ واحد، إذ كانَ أخفَّ عليهم. وقد قلبوا السّينَ صاداً مع القاف في كلمة واحدة مع وجود الحواجز، فلم يبالوا ما بين السّين والقاف من حواجز " وذلك لأنها قلبتها على بعد المخرجين. فكما لم يبالوا بُعدَ المُخرَجينِ لم يبالوا ما بينهما من الحروف، إذا كانت تَقوى عليها والمُخرجان متفاوتان. ومثل ذلك قولهم: هذه حِلِبْلابٌ (٤). فلم يبالوا ما بينهما، جعلوه بمنزلة عالم. وإنما فعلوا هذا لأنّ الألف قد تمال في غير الكسر نحو: صارَ وطارَ وغزا وأشباهِ ذلك. فكذلك القاف لمّا قويت على البعد لم يبالوا الحاجز" (٥). فالعرب لم يبالوا بُعد المخرجين بين السّين والقاف، ليقلبوا السّين إلى صاد، لذلك لم يبالوا بعد الحواجز بين السّين والقاف، وقد عدّ سيبويه كلّ ما بين السّين والقاف حواجز، فكلمة (سَبَقْتُ) يوجد بينَ السّين والقاف حاجزان (بَ) الصامت

١- الكتاب، مج٤، ص ٤٨٠

٢- ينظر: السابق، مج٤، ص ٤٣٤- ٤٣٦، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٤٥٥، ٤٥٧، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج ٣، ص ٤٢٧

٣- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص٢٢-٢٦،ص ٥٣، ٥٤، وص٦٧-٦٩، ص٧١، ٧٣، ٧٤، وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص١١٤، ١١٨، ص٣١٥- ٣٥٠، وحلمي خليل، مقدمة في علم اللغة، ص ٢١٩

٤- حِلبلاب: نبت تدوم خضرته في القَيظ، وله ورق أعرض من الكفّ، تسمن عليه الظباء والغنم، ابن منظور، لسان العرب، (حلب).

٥- سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٤٨٠

(ب) والصائت (الفتحة القصيرة)، ومعَ ذلكَ أثّرت القاف فيما قبلها، ولمْ يُعتدّ بالحاجز لقوّة القاف، وهذا يُشبهُ مجاوزة الحواجز في الإمالة، فلو كان قبل الألفِ حرفانِ، الأوّل مُتحرّك بالكسر، والثّاني مُتحرّك بالفتح، فإنّ الكسرة تُمِيلُ الألف، مثل: (عِمَادٌ)(١)، والحرف السّاكن ليسَ بحاجزٍ قويّ، تقولُ: سِربْال، وشِمْلال، كأنّك قلت سبال وشمال (٢)، في الواقع هذه الألف ليست حرفَ مدّ كما ظنّوا، هذهِ هي الفتحة الطّويلة، أميلت نحو الكسرة الطّويلة، فالصّائِت الكسرة أثّر في الصّائت الفتحة الطّويلة دون مجابهة الحواجز، بكلّ صدقٍ انخدعَ القدماءُ بالكتابة العربيّة. لكن ما هو السّرّ في تقريب السّين من القاف بقلبها صاداً معَ أنّ مُخرج السّين بعيدٌ عن مُخرج القاف، فهم يقولونَ مثلاً في (سَوِيق)(٣)، (صَويق)؟ السّبب في ذلكَ كما يقول سيبويهِ: " فإن قيل: هل يجوز في ذَقَطَها أن تجعل الذال ظاء لأنهما مجهورتان ومِثْلان في الرَّخاوة؟ فإنه لا يكون، لأنها لا تَقرُب من القاف وأخواتها قُربَ الصاد، ولأنَّ القلب أيضا في السين ليس بالأكثر، لأنّ السين قد ضارعوا بها حرفا من مُخْرَجها، وهو غير مقاربٍ لمُخرجها ولا حيّزِها، وإنما بينها وبين القاف مُخرَج واحد، فلذلك قرّبوا من هذا المخرج ما يتصعّد إلى القاف، وأما التاء والثاء فليس يكون في موضعهما هذا، ولا يكون فيهما مع هذا ما يكون في السين من البدل قبل الدال في التَّسْدِير إذا قلت: التَّزْدِير. ألا ترى أنك لو قلت التثْدِير لم تجعل الثاء ذالاً، لأن الظاء لا تقع هنا" (٤). قلنا مُسبقاً إنّ الجيم والشّين تضارعا بالزّاي، وهما من بين وسط اللّسان والحنك الأعلى، والشّين لها صلة بالزّاي، لأنّها حرف التّفشّي، وما بين القاف والجيم والشّين هو مُخرجٌ واحدٌ، مُخرج الكاف، فهو من أقصى اللّسان وما فوقه من الحنك الأعلى، كأنّ القاف من مُخرج الجيم والشّين بتلك الصّلة، وهذه الصّلة لا توجد بين التّاء والثّاء مع القاف، لذلك لم تقلب التّاء إلى طاء والثّاء إلى ظاء إذا كان بعدهما قاف؛ مثل: (نتق)(٥)، فالجيم والشّين لم تضارعا بحرف من مخرج التاء والثاء. وكذلك قلب السين إلى صاد إذا كان بعدها قاف هو لغة ضعيفة

١- ينظر: الكتاب، مج٤، ص ١١٧

٢- ينظر: السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٤،ص ٤٩٥

٣- السويق: معروف، والصاد فيه لغة لمكان المضارعة، والجمع أسوقة. غيره: السّويق: ما يتّخذ من الحنطة والشعير، ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت ، (سوق)

٤- الكتاب، مج٤، ص ٤٨١، وينظر: الأعلم الشنتمريّ، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج٣، ص٤٢٧، ٤٢٨

٥- - ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٤٨٠، ٤٨١، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه،مج٥، ص ٤٥٥-٤٥٧، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج٣، ص ٤٢٧، ٤٢٨. (نتق): نتق الشيئ ينتقه نتقا: جذبه واقتلعه، اين منظور، لسان العرب، (نتق)

عند سيبويه، والذين يقولونها هم بنو العنبر(١). وهم كذلكَ يقلبونَ السّينَ صاداً مع الغين، والخاء في كلمة واحدة، والسّبب في ذلك هو قُرب تلك الحروف من القاف " والخاء والغين بمنزلة القاف، وهما من حروف الحلق بمنزلة القاف من حروف الفم، وقُربُهما من الفم كقرب القاف من الحلق، وذلك نحو: صالِغ (٢)، وصَلَخَ في سَلَخَ " (٣). فالخاء والغين هما كالقاف من حروف الاستعلاء، فلذلك قلبوا السّين صاداً؛ لتنسجم مع تصاعد الغين والخاء، إذ إنّ الصّاد حرف مُستعلٍ، والذي دفعهم إلى هذا هو قُرب مُخرج تلك الحروف من مُخرج القاف، فالخاء والغين من أدنى الحلق (٤). بصراحة هذه تحليلات فلسفيّة بعيدة عن الواقع، فالقاف هي صامت لهوي انفجاري مهموس مطبق، والخاء صامت حنكي قصي احتكاكي مهموس، والغين صامت حنكي قصي احتكاكي مجهور(٥) لا يوجد قرب بين تلك الصّوامت مع الصّاد، بطبيعة الحال هنا مماثلة مدبرة جزئيّة منفصلة، فيوجد حواجز بين السّين والغين في (سالخ)، ومع ذلك موثلت السّين بالخاء بقلبها صاداً، فالخاء في موضع القوّة، فهي المُفخّمة (٦) .

- **الصّورة التّاسعة: تقريب النون من مخرج الباء**

يقول سيبويه: " وإذا كانت مع الباء لم تتبين، وذلك قولك: شَمْبَاءُ، والعَمْبَر، ولأنّك لا تدغم النون وإنّما تحوّلها ميما. والميم لا تقع ساكنةً قبل الباء في كلمةٍ، فليس في هذا التباسٌ بغيره" (٧).

- التّحليل الصّوتيّ: مخرج الباء والميم عند سيبويه من بين الشّفتين، ومُخرج النون من حافة اللسان من أدناها إلى منتهى طرف اللسان ما بينها وبين ما يليها من الحنك الأعلى وما فويق الثنايا مُخرج النون (٨). والنّونُ السّاكنة إذا أتت بعدها الباء في كلمة فإنّها تُقلبُ ميماً؛ فهي تُقرّبُ من الباء بذاك الحرف، إذ كانَ مِنْ مُخرَج الباء، وأنّ فيهِ غنّةً من الخيشومِ كالنّون " وإنما تخرج من الخيشوم وهي ساكنة وبعدها الباء فتنقلب ميما لأن الباء لازمة لموضعها ولا تخطي

---

١. ينظر: الكتاب، مج٤، ص ٤٨٠، ٤٨١، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه،مج٥، ص ٤٥٥-٤٥٧، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج٣، ص ٤٢٧، ٤٢٨
٢. معنى سالغ: سلغت الشاة والبقرة تسلغ سُلوغاً، وهي سالغ: تَمّ سِمَنُها. وأما ما حكي من قولهم صالغ فعلى المضارعة.ابن منظور، لسان العرب، (سلغ)
٣. سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٤٨٠
٤. ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٤٣٣
٥. ينظر: حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص ٢١٩
٦. ينظر: فوزي الشّايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ٢٣٣- ٢٣٦
٧. الكتاب، مج٤، ص ٤٥٦
٨. ينظر: السابق، مج٤، ص ٤٣٣

لها عنه ولا مدار لصوتها في غيره فكرهوا تكلف إخراجها من الفم لما ذكرته لك وتباعد ما بين الخيشوم وبين فرج الباء من الشفتين ولم يكن بينهما مشابهة تجمعهما فطلبوا حرفا يتوسط بينهما بملابسة بينه وبين كل واحد منهما وهو الميم، وذلك أن الميم من مخرج الباء تدغم الباء فيه؛ فهذه ملابسة الميم للباء وفي الميم غنة في الخيشوم فهذه ملابسة الميم للنون التي من الخيشوم " (١). فالجوار بين النون السّاكنة والباء أدى إلى قلب النّون إلى ميم لتقريبها من الباء، فالصّلة قويّة بين النّون والميم؛ لأنّ لهما مخرجاً من الخيشوم (الغنّة)، والصّلة قويّة بين الباء والميم؛ لأنّهما من مُخرج واحد؛ وهو الشّفتان مع انطباقهما أثناء النّطق بهما. فالتّقريب الصّوتيّ على النّحو الآتي:

نْ ⟹ ب

م ⟹ ب

والميم فيها غنّة قبل الباء؛ مثل: (شمباء)، (العمبر) " لقد اختلف في إخفاء الميم مع الباء؛ ولكن الجمهور رجح إخفاءها معها؛ لأن الباء صوت شديد يؤثر في نظائره المجاورة أكثر مما يمكن أن تؤثر الفاء. فرغبة في الاحتراز من فناء الميم في الباء ظهرت الغنة التي تشعر بوجود الميم. ويُؤيّد هذا ما ذهبنا إليه آنفًا من أن الغنة ليست إلا إطالة للصوت لئلا يفنى في غيره " (٢).

وهذا التأثير الرجعيّ النّاقص ليس مقصوراً على العربيّة وحدها من اللّغات السّاميّة " في كل اللغات السامية، يتأثر في النطق الحي الصوت المهموس بما بعده المجهور فيجهر، وكذلك العكس، إذ يتأثر الصوت المجهور بما بعده المهموس فيهمس مثله، وكذلك تتأثر النون في النطق، بأصوات الشفة التي بعدها، فتتحول إلى (ميم) " (٣). كما نلاحظ أنّ هذه الظّاهرة هي من التّماثل المدبر المتجاور، فالنّون مجاورة للباء، لا فاصل بينهما، والأقوى هو الباء، إذ قد أثّر فيما قبله، وهي جزئيّة(٤)، فالتّماثل ليس كليّا. والمماثلة المدبرة هي الأكثر شيوعاً في اللّغة العربيّة، بل كما ذكر بلومفيلد وفندريس أنّها في كلّ اللّغات (٥).

---

١. السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٣٨٧، وإبراهيم أنيس، اللهجات العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ص٥٥، ٩٧، وفكري محمد سليمان، أثر الجوار في اللغة، علوم اللغة، مجلد ٧، ع٢،دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤م، ص٢٣
٢. إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص٦٦، ١١٣، ١١٥
٣. بروكلمان، فقه اللغات السامية، ٥٧
٤. ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٧٩، وفوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص١٩٠، ١٩١
٥. ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغويّة، ص١٠٩، وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٧٩، وفوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ١٩٩

- ثانيا: المماثلة بين الصوائت

الحركات القصيرة عند سيبويه هي الفتحة، والكسرة والضّمّة، وأمّا حروف المدّ فهي الألف والواو والياء، وهي الآن عندَ المُحدَثِينَ صوائتُ طويلة (١). وبصراحة لقد تغيّرَ كلّ شيء، فسيبويه والسّيرافي مثلاً يريانِ أنّ الفتحة من جنس الألف، والضّمة من جنس الواو، والكسرة من جنس الياء، والألف والواو والياء حروف المدّ (٢)، بيدَ أنَّ المحدثينَ كسرُوا ما لم يكن سواه في يومٍ إلاّ خطأً، فالألف والواو والياء ما هنّ إلاّ حركات طويلة، فالفرق بين القصيرة والطّويلة هو فرق في الكميّة (٣). فوزنُ قال؟ هو (فال)، وهو الصّواب؛ لأنّ الألف هي حركة طويلة (٤)، وقد عرّفها دانيال جونز: " بأنها أصوات مجهورة يخرج الهواء عند النطق بها، على شكل مستمر من البلعوم والفم، دون أن يتعرض لتدخل الأعضاء الصوتية، تدخلا يمنع خروجه أو يسبب فيه احتكاكا مسموعًا " (٥). ففي علم اللّغة الحديث تختلف النظرة عن القدماء، فقد اهتموا بها وحددوا مخارجها ومقاييسها، فهي كما يرى دانيال جونز بأنها مجهورة تهتزّ معها الأوتار الصوتيّة، ثمّ يخرج الهواء من الفم دون أيّ اعتراض، لقدْ حدّد مواضع الصّوائت في الفم وفق معايير مُحدّدة. في الحقيقة انخدع القدماء، لقد خدعتهم الكتابة العربيّة (٦)، والعلماء العرب القدامى عدّوا الصّوائت القصار جزءاً طارئاً على بنية الكلمة، فلم يدرسوها دراسة مُعَمَّقة، وقد أشار إبراهيم أنيس إلى ذلك: " أصوات اللّين مع أنها عنصر رئيسي في اللغات، ومع أنها أكثر

١- ينظر: الكتاب، مج ٣، ص ٢٢٦، ٣٨٩، ٤٥٨، ٦٠٢، ٦٤٣، مج٤، ص ٣٧، ٥١، ١٠١، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٧، ١١٨، ١٨٨، ٣٥٤، ٣٥٨،٣٦٥، ٣٧١، ٤١١، ٤٤٢، ٤٤٦. و السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج ٤، ص ٤٨٤، ٤٩٤، مج٥، ص ٣٩٥، وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ٣٩، ٨٢،٤٠، ٨٥، ورمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص٩٦، ٩٧، وعبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م، ص ١٤٣، وكمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص٨٤، ٩٥- ٩٩، والأنطاكي، المحيط،ط٣، دار الشروق، بيروت، مج١،ص ٣٦، ٣٧

٢- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج ٤، ص ١٠١، ١١٨، ٤٣٤،٤٤٢، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٥،ص ٣٩٤، ٣٩٥

٣- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ٣٩، ٨٢،٤٠، ٨٥ ورمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص٩٦، ٩٧ وكمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص٨٤، ٩٥- ٩٩، والأنطاكي، المحيط، مج١، ٣٦، ٣٧

٤- ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٨٣، ١٧٠، وعبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، دار أزمنة، الأردن، ١٩٩٨م، ص ٤٢٤، وعبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ط١، الدار العربية للموسوعات، لبنان، ٢٠٠٦م، ص ٢٦٣، وديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، ط١، دار الصداقة العربية، بيروت، ١٩٩٦م، ص ١٦٤، ١٦٥

٥- ينظر: رمضان عبد التواب، مدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ٩١

٦- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص٣٨، وبرتيل مالبرج، علم الأصوات، دراسة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب ، مصر، ص٨٢، ، وعبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٣٤، ١٧٠، ١٧١، ورمضان عبد التواب، مدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص٤١٠

شيوعا فيها، لم يعن بها المتقدمون من علماء العربيّة، فقد كانت الإشارة إليها دائماً سطحية، لا على أنها من بنية الكلمات، بل كعرض يعرض لها، ولا يكوّن منها إلا شطرا فرعيا "(١). وهذا ما نظر إليه سيبويه، فقد كان يرى أنّ الصوائت جزء طارِئ على بنية الكلمة، وتؤدي إلى حدوث تغيّرات صوتيّة، فالكسرة والياء تؤديان إلى إمالة الألف، والكسرة قبل الواو السّاكنة تقلبها ياء، والضّمة قبل الياء السّاكنة تقلبها إلى واو، وهكذا دواليك، وهذه الصوائت قد تتجاور في الكلام مما يؤدي بطبيعة الحالة إلى التأثر الصّوتي الذي يُسمّى بالمماثلة عند المحدثين، وبالإتباع والتقريب عند سيبويه (٢).

الصّورة الأولى: المماثلة في الإمالة

١- إمالة الألف نحو الياء:

يقول سيبويهِ: " فالألف تمال إذا كان بعدها حرفٌ مكسور. وذلك قولك: عَابِدٌ، وعَالِمٌ، ومساجِد، ومفاتِيح، وعُذافِر(٣)، وهابِيل. وإنّما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقرّبوها منها كما قرّبوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا صَدَرَ، فجعلوها بين الزاي والصاد، فقرّبها من الزاي والصاد التماسَ الخفّة لأنّ الصاد قريبةٌ من الدال، فقرّبها من أشبه الحروف من موضعها بالدال. وبيان ذلك في الإدغام. فكما يريد في الإدغام أن يَرفع لسانه من موضع واحد، كذلك يقرّب الحرف إلى الحرف على قدْر ذلك. فالألف قد تشبه الياء، فأرادوا أن يقرّبوها منها " (٤).

- التّحليل الصّوتيّ: الإمالة هي " أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة، وسببها قصد المناسبة لكسرة أو ياء، أو لكون الألف منقلبة عن مكسور أو ياء، أو صائرة ياء مفتوحة، وللفواصل، أو لإمالة قبلها على وجه" (٥)، فالألف تمال إن سبقت بكسرة أو ياء، أو تلاها كسرة أو ياء، أو كان أصلها ياء، مثل: (باع)، أو كانت عينا لفعلتُ منكسر الأوّل، أو كانت ألفاً تصير في مشتقّات الكلام ياء، مثل ألف حُبلَى، أو لألف قبلها ممالة. ونلاحظُ من كلام سيبويهِ أنّ الصائت القصير الكسرة عندما جاورَ الألف، حدثَ تأثيرٌ صوتيّ، لأنّ الكسرة من الياء، والألف تشبه الياء، فأحبّوا أن يكون عملهم من وجهٍ واحدٍ، فقرّبوا الألف من الياء؛ التماساً للخفّة .

١- الأصوات اللغوية، ٣٨

٢- ينظر: الكتاب، مج ٣، ص ٤٥٨، ٤٥٩، ٦٠٢، ٦٤٣، ٣٨٩، مج ٤، ص٣٧، ٥١، ١٠٨، ١٠٩، ١٦٧، ١٦٨، ١٩٥-١٩٧، ٢٤٢، ٣٤٩، ٣٥٤، ٣٥٨، ٣٦٥، ٣٧١، ٤١١، ٤٤٧. وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ١٠٦ – ١٠٩ وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ٣٨٣، وعبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٧٠، ١٧١

٣- عذافر: جملٌ عُذافِر وَعَذَوْفَر: صُلْبٌ عظيم شديد، والأنثى بالهاء. ابن منظور، لسان العرب، (عذفر)

٤- الكتاب، مج٤، ص ١١٧

٥- الرضي، شرح الرضي على الشافية، مج ٣، ص٤، وينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مج٤، ص ٨٣

فهنا تقريب صوت من صوت، تقريب صوت الألف من صوت الياء، كما قربوا الصّاد من الدّال في (صَدَرَ)، بأن جعلوها بين الصّاد والزّاي؛ لأنّ الزّاي تشبه الدّال في الجهر. يقول الأعلم: " معنى الإمالة أن تمال الألف نحو الياء فتكون بينَ الألف والياء في اللفظ، والذي دعا إلى ذلك أنّه إذا كان في الكلمة كسرة أو ياء نَحَوا بالألف نحو الياء وجَنَحوا إليها إتباعا للكسرة لأنّ الياء أقرب إلى الألف من الواو" (١)، فمن شروط إمالة الألف وجود كسرة أو ياء في الكلمة، وشرط الإمالة الجوار، بأن تكونَ الكسرة بعد الألفِ مباشرةً ، مثل : (عابِد)، و(عالِم)، أو أن تكون قبل الألف بحرف؛ لأنّ ما قبل الألف مفتوح، مثل: (عِمَاد)، وكذلكَ إن كان بين الكسرة والألف حرفانِ، الأوّل منهما ساكن؛ لأنّ السّاكن حاجز لا يُعتدّ بهِ؛ مثل: (سِرْبَال)(٢)، وقد قالوا (يريدُ أن يَضْرِبَهَا) فأمالُوا؛ لأنّ الهاء خفيّة، كأنّهم قالُوا (يَضرِبَا)، والدّليلُ على خفّتها أنّهم قالوا (رُدَّها) فلم يُتبعوا الضمّ فيقولوا رُدُّها، والسّبب في ذلك أنّ الهاء خفيّة، كأنّهم قالوا (رُدَّا) والفتحة للألف. وأمّا الياء فقولهم (رأيتُ يَدَها)، أمالوا لوجود الياء وأنّ الهاء خفيّة (٣). لكنّ سيبويهِ لم يكن يميّز بينَ الصّوت والحرف، فالألف الممالة نحو الياء عندهُ حرفٌ مستحسن في القرآن والشّعر، وهو فرعٌ عن الأصل أي (الألف) الفتح، فالحروف المستحسنة عنده وهي فروع " النون الخفيفة، والهمزة التي بيْنَ بيْنَ، والألف التي تُمال إمالةً شديدة " (٤). والأصول والفروع لا تُتبيّن إلاّ بالمشافهة " وهذه الحروف التي تمّمتها اثنين وأربعين جيّدُها ورديئها أصلها التسعة والعشرون، لا تُتبَيّن إلاّ بالمشافهة " (٥). فالحرف عند سيبويهِ يشمل الفونيم (phoneme) ، و الألوفون (allophone)، فهو لم يميّز بينَ الصّوت والحرف، فكانَ يُسمّي كثيراً من ذلك أوصافا للحروف الأصول " (٦). وسيبويهِ كما رأينا يُميّز في الجوار بين الحرف المتحرّك والحرف السّاكن؛ لأنّهُ يرى المتحرّك حاجزاً حصيناً، ولا يرى السّاكن كذلك، والهاء كذلك حاجز ضعيف لا يُعتَدّ به في الجوار؛ لأنّها خفيّة، كأنّها غيرُ موجودة، ففي (رُدَّهَا) لا يوجد إتباع في الضّمّة؛ لأنّ الهاء خفيّة، كأنّها غيرُ موجودة، كأنّك قلت رُدَّا، والألف لها الفتحة، ولا يجوز الإتباع، لكن

١- النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج٣، ص ٢٠٥

٢- معنى سِرْبال: القميص والدرع، وقيل: كل ما لُبِسَ فهو سِربال. ابن منظور، لسان العرب، (سربل)

٣- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ١١٧ – ١٢٧، وأبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، مج٤، ص ١٧٧- ١٧٩، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج ٤، ص ٤٩٤، ٥٠٩، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج ٣، ص ٢٠٥، ٢٠٦

٤- الكتاب، مج ٤، ص ٤٣٢

٥- السابق، مج ٤، الصفحة نفسها

٦- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، المغرب، ١٩٩٤م،ص٥٧، وحلمي خليل، مقدمة في علم اللغة، ٢٢٦، ٢٢٧

في (لن يضرِبَهَا)، فالألف تُمال، لأنّ الهاء خفيّة، كأنّك قلت: (يضرِبَا):

فقانون الإمالة على النحو الآتي في (لن يضرِبَها) :

يَ ضْ رِ بَ ه ا

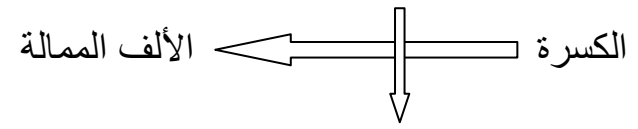

حاجز(١)

وإذا جاورت الألف الكسرة وكان بينهما حاجزان قويّان، فعندَئِذٍ لا تُمالُ الألف " واعلم أنّ الذين قالوا رأيت عِدّا، الألف ألف نصبٍ، ويريدُ أن يَضْرِبَها، يقولون: هو مِنَّا، وإنَّا إلى الله راجعون، وهم بنو تميم. ويقوله أيضاً قومٌ من قيس وأسدٍ ممّن ترتضى عربيّتُه فقال: هو مِنَّا وليس منهم وإنّا لمختلفون، فجعلها بمنزلة رأيت عِدًّا، وقال هؤلاء: رأيتُ عِنَبَا، وهو عِنْدَنا، فلم يميلوا لأنّه وقع بين الكسرة والألف حاجزان قويّان، ولم يكن الذي قبل الألف هاء فتصير كأنها لم تُذكَر" (١). فالألف لا تُمال إذا وقع بينها وبين الكسرة أو الياء حرفان، ليس في أحدهما هاء، هما يُمثّلانِ حاجزينِ قويّين أمام الكسرة أو الياء، لذلك تُمنَعُ إمالة الألف، لكن لو كان أحد الحاجزين هاء لجاز هذا؛ إذ كانت خفيّة، وفي الحقيقة الإمالة لبني تميم وقيس وأسد وممن تُرضى عربيّته، وأما أهل الحجاز فلا يميلون(٢). فالإمالة تكون من التّماثل الصّوتي، فإذا كانت الكسرة أو الياء قبل الألف فهي من التّماثل المقبل، لأنّهما أثّرتا في الألف بعدهما، وأمّا إذا كانتا بعد الألف فالإمالة هي من التّماثل المُدبر (٣). وقد تمال الألف وإنْ لم يكن قبلها كسرة أو ياء، وإنّما لوجود ألف قبلها مُمالة، للتّناسب الصّوتيّ، يقول سيبويه: " وقال ناس: رأيتُ عِمَادا، فأمالوا للإمالة كما أمالوا للكسرة، وقال قوم: رأيتُ عِلْما، ونصبوا عِماداً، لما لم يكن قبلها ياءٌ ولا كسرة. جُعلت بمنزلتها في عَبْدَا" (٤). وقال كذلك : " وتقول عِمادَا، فتميل الألف الثانية لإمالة الأولى " (٥).

١- سيبويهِ، الكتاب، مج٤،ص ١٢٥

٢- ينظر: السابق، مج٤، ١١٨، وعبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات، ص ١٣٩، ١٤٠

٣- ينظر: موسى حسين الموسوي، التماثل الصوتي عند سيبويه، ص ٩٨

٤- الكتاب، مج٤، ص١٢٣

٥- السابق، مج٤، الصفحة نفسها

فالألف الثّانية أُمِيلَت نحوَ الياء؛ لأنّ قبلها ألفاً ممالة نحو الياء، وهذا لا يكون إلا في الوقف، يقول الأعلم : " يريد أنهم أمالوا الألف التي بعد الدال لإمالة الألف التي بعد الميم لكسرة العين، لأنّ إمالة الألف كالكسرة " (١). فهو يرى أنّ الألف الممالة كالكسرة، لذلك أميلت الألف الثّانية.

فالتغيرات الصوتية في (عِمَادَا) على النحو الآتي:

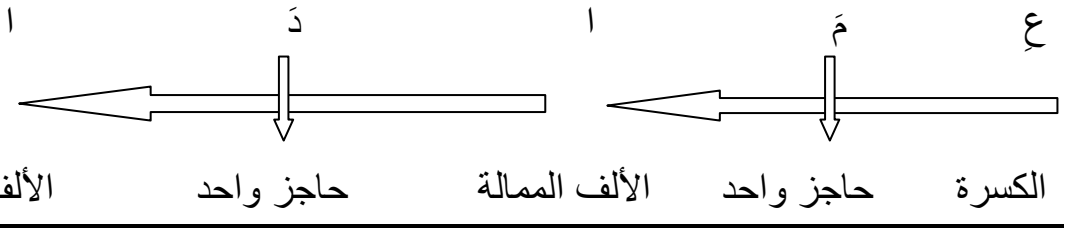

فكما نلاحظ الألف الثّانية لم تُسبَق بكسرة أو ياء، بل بألف ممالة، وهذه الألف الممالة هي من ناحية صوتيّة أصبحت متناسبة مع الكسرة، فمخرجها أصبح قريباً من مخرج الكسرة، فيرتفع اللّسان نحو الحنك الأعلى، لكن دون حدوث أيّ احتكاك، فالأصل من الإمالة هو التّناغم والانسجام الصّوتيّ، نظراً لقرب المجاورة بين الألف الثّانية والألف الأولى الممالة، إذ لم يوجد إلاّ حاجز واحد، لذلك أثّرت هذه الألف الممالة في الألف بعدها، مماثلة مقبلة منفصلة، فأميلت الثّانية لأجل الأولى. وبصراحة يرى الباحث أنّهُ لا بُدّ من حدوث تأثير على الميم في (عِمَادا) في المخرج، فالميم تكون أكثر أماميّة من غيرها هاهنا بسبب الألف الممالة بعدها، وبسبب الكسرة قبلها، يقول فوزي الشّايب: " تؤثر الحركات في الصوامت المتصلة بها فتعدل من مخرجها، أو من صفتها، أو من مخرجها وصفتها معا (٢)، فالحركات القصيرة أو الطويلة تؤثّر على مخرج الحرف أو صفته أو كليهما معا بسبب المجاورة. وفي النّهاية كما قال سيبويهِ، المسألةُ مسألة لهجات، هناك من يُميل في موضع، وهناك من لا يُميل، لكن الإمالة بشكل خاصّ هي لبني تميم، والفتح لأهل الحجاز(٣).

١- النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج٣، ص ٢٠٦

٢- ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ٢٤٥

٣- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص١٢٥، والرضي، شرح الرضي على الشافية، مج٣، ص٤

٢- إمالة الفتحة نحو الكسرة:

تمال الفتحة إلى الكسرة قبل الألف الممالة " واعلم أن الألف إذا دخلتها الإمالةُ دخل الإمالةُ ما قبلها، وإذا كانت بعد الهاء فأملتَها أملتَ ما قبل الهاء، لأنّك كأنَّك لم تذكر الهاء، فكما تتبع ما قبلها منصوبة، كذلك تتبع ما قبلها ممالة " (١).

- **التّحليل الصّوتيّ:**

هنا يظهر أثر الجوار، فالألف الممالة نحو الكسرة، لا يكونُ ما قبلها مفتوحاً، بل لا بُدّ من إمالة الفتحة نحو الكسرة، فتكون تابعة للألف، وذلك فيه انسجام صوتيّ، وكذلك لو كان بين الألف الممالة والفتحة هاء فإنّ الفتحة تُمال؛ لأنّنا كما قلنا مُسبقاً بأنّ الهاء خفيّة، كأنّها غيرُ موجودة. مثال ذلكَ كلمة (سِرْبَال)، والتمثيل على النحو الآتي:

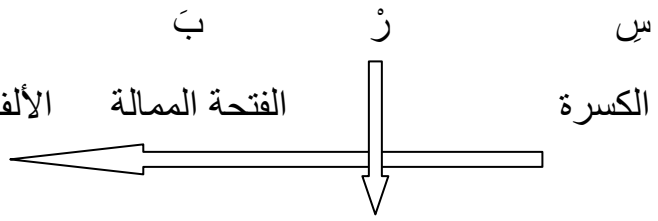

حاجز ١ (ضعيف)

كما تُمالُ الفتحة نحو الكسرةِ قبلَ تاء التّأنيث المربوطة إذا وقف عليها؛ لأنّهُ يُوقَفُ عليها بالهاء " وقال: سمعتُ العرب يقولون: ضربتُ ضربَهْ، وأخذتُ أخذَهْ، شبّه الهاء بالألف فأمال ما قبلها، كما يميل ما قبل الألف " (٢). فالفتحة تُمالُ هاهنا قبل الهاء في الوقف؛ لأنّ أولئك الذين أمالوا شبّهوا الهاء بالألف، فالهاء من مخرج الألف عند سيبويه، فأمالوا الفتحة نحو الكسرة قبل الهاء، كما أمالوا الفتحة نحو الكسرة قبل الألف. يقول السيرافي: " وإمالة ما قبل الهاء لغة فاشية بالبصرة والكوفة والموصل وما قرب منهن"(٣). شبّهوا الهاء بألف التّأنيث الممالة، فالفتحة قبل تاء التّأنيث إذا وقف عليها يجوز أن تُمالَ نحو الكسرة، فنقول: نعمه، وعتمه، بالإمالة الصّوتيّة . وكذلكَ تُمالُ الفتحة قبل الرّاء المكسورة، يقول سيبويه: " وذلك قولك: من الضّرَر، ومن البعَر، ومن الكِبر، ومن الفُقر، لما كانت الراءُ كأنها حرفان مكسوران وكانت تُشبِه الياء أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف، لأن الفتحة من الألف، وشَبَه الفتحة بالكسرة كشبهِ الألف بالياء، فصارت

١- سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ١٢٦

٢- سيبويه، الكتاب، مج٤،ص ١٤٠، ١٤١

٣- ينظر: شرح كتاب سيبويه، مج٥، ٧

الحروفُ ههنا بمنزلتها إذا كانت قبل الألف وبعد الألف الراء، وإن كان الذي قبل الألف من المستعلية نحوَ ضَارِب وقارِب "(١). مخرج الرّاء عند سيبويه " من مخرج النون غير أنّه أدخل في ظهر اللسان قليلا لانحرافه إلى اللام "(٢)، في الواقع حرف الرّاء المكسور كحرفينِ مكسورين، لذلك كانت الرّاء قويّة على إمالة الألف، حتى ولو كان قبلها حرفٌ من حروف الاستعلاء، ذلك أنّ النّزول من صعود أخفّ من الصّعود بعد النّزول، فجاز أن تقول:(ضَارِب) بإمالة الألف، بصراحة الرّاء تتمتّع بخاصّيّة التّكرير، الهواء يندفع من الرّئتين مُحرّكاً الأوتار الصّوتيّة، ثمّ يندفع في الحلق والفم إلى حين وصوله لمخرج الرّاء، الذي يلتقي فيه طرف اللّسان مع الحنك الأعلى، مُتكرّرا (٣). ومخرج النّون هو من بين طرف اللّسان وفويق أصول الثّنايا (٤). بشكل عامّ النّون صامت أسناني لثوي مجهور أغن(٥). وكذلك الفتحة قبل الرّاء المكسورة فإنّها تمال نحو الكسرة، مثل الضَرَرِ، ولا يمنع الحرف المُستعلي (الضّاد) من إمالة الفتحة؛ لأنّ في الرّاء قوّة بتكريرها، كأنها حرفانِ مكسورانِ. فالتغييرات الصّوتيّة في (ضَرَرٍ) على النّحو الآتي:

ضَ رَ رِ

حرف استعلاء الفتحة الممالة الراء المكسورة (رِ رِ)

فالتّأثير هو تأثيرٌ رجعي، أي: مماثلة مُدبرة، أثّرت الكسرة فيما قبلها، فأميلت الفتحة لأجلها، وكذلك الألف فالتأثيرُ فيها رجعيّ، إذا كانت الكسرة أو الياء بعد الألف، وقد يكونُ تقدّميًّا في مثل (شِمْلال)، ولذا تكونُ مماثلة مُقبلة. بصراحة - والحقّ يُقال – تلك الألف هي فتحة طويلة (٦). فالتقدّميّ يكون التّأثير في الجوار من الأوّل في الثاني، بتقريب الثّاني إلى جنس الأوّل:

الأوّل ← الثّاني (مماثلة مُقبلة)

والرّجعيّ يكون بتأثير الثّاني في الأوّل، بتقريب الأوّل إلى جنس الثّاني:

الأوّل → الثّاني (مماثلة مُدبرة)

١- الكتاب، مج٤، ١٤٢

٢- الكتاب، مج٤، ص ٤٣٣

٣- ينظر: السابق، مج٤، ص ١٣٦، ١٣٧، ٤٣٥ وأبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، مج ٤،ص ١٨٤ ،والسّيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٤-٦، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج٣، ص٢١١- ٢١٤، وإبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص ٥٧، وحلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ٢١٩

٤- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج ٤، ص ٤٣٣

٥- ينظر: حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص ٢٢٠

٦- ينظر: عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص١٧٣، وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص٤١

فالتّأثير يلزمه الجوار، لكن هناك حواجز ضعيفة، فقد تُمال الفتحة نحو الكسرة إذا كانت الرّاء مكسورة، بشرط الجوار، وإذا كان بين الفتحة والرّاء المكسورة حرفٌ ساكن غير الياء فإنّها تُمال، مثل: (من عَمْرٍو) (١). فالقدماء كانوا لا يعتدّون بالسّاكِنِ كما ذكرنا مُسبقاً، ولذا هو حاجزٌ ضعيفٌ لا يمنعُ الإمالة. لكنّ القدماء لم يُعطوا الصّوائت القصيرة حقّها، هم كانوا يقولون: فتحة ممالة نحو الكسرة، لكن لم يُحدّدوا مخرجها أو موضعها، هذه الفتحة الممالة مخرجها وفق مقاييس دانيال جونز تتناسب مع ما يُشبه الرّمز (e) إذا كانت ممالة إمالة شديدة، وإذا كانت الإمالة خفيفة فهي مع المقياس الذي يُشار إليه بالرّمز (Σ)، فالأوّل يحدث بارتفاع اللّسان باتّجاه الحنك الأعلى، لكن دون حدوث أيّ احتكاك، الهواء يمرّ بسلاسة وانسياب، وفي الثّاني يكون في مرحلة متوسّطة بين (a) والرّمز (e)، والرّمز (a) يحدث باستواء اللّسان في قاع الفم، مع ارتفاع بسيط في مُؤخّرتهِ، وكذلك الهواء مع تلك الفتحة الممالة إمالة خفيفة يمرّ بسلاسة وانسياب (٢).

٣- موانع الإمالة

لقد حدّد سيبويه موانع الإمالة بحروف الاستعلاء " فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعةُ: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء، إذا كان حرفٌ منها قبل الألف والألفُ تليه. وذلك قولك: قَاعِدٌ، وغَائِبٌ، وخَامِدٌ، وصَاعِدٌ، وطَائِفٌ، وضَامِنٌ، وظَالم " (٣).

- **التّحليل الصّرفيّ:**

لقد ميّز سيبويهِ موانع الإمالة في الألفِ من حيثُ الموقعُ، فموانع الإمالة قبل الألف، تختلف عمّا بعدها، وللجوار أثرٌ كبيرٌ في ذلك، فتلك الحروف تؤثّر على ما جاورها، فإذا كانت قبلَ الألف ، فإنّها تمنعُ إمالة الألف، مثل: (ضَامِن)، ويحدّد سيبويه السّببَ في ذلك بقولهِ: " وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنّها حروفٌ مستعلِيةٌ إلى الحَنَك الأعلى، والألفُ إذا خرجتْ من موضعها استَعلتْ إلى الحَنَك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها، كما غلبت الكسرةُ عليها في مَساجِدَ ونحوها. فلمّا كانت الحروفُ مستعليةً وكانت الألف تستعلى، وقربت

١-ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ١٠٧، ١١٨، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٦- ١٤٤، وأبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، ١٧٤-١٧٩، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٤، ص ٤٩٤ – ٥٠٥، مج٥، ص ٤-١١، والأعلم ، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج٣،ص ٢١١- ٢١٥، وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ١٠٨، ١٠٩، وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٧٨، ٣٨٦، وعبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية ، ص ٢٠٨- ٢١١، وعبد البديع النيرباني، الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، ص ٢٥٢ – ٢٥٥

٢- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغويّة، ص ٤٣، ورمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص٩٣

٣- الكتاب، مج٤، ص ١٢٨

من الألف، كان العملُ من وجهٍ واحد أخفَّ عليهم، كما أنَّ الحرفين إذا تقارب موضعُهما كان رفعُ اللّسان من موضعٍ واحد أخفَّ عليهم فيُدغمونه " (١). يقول السيرافي في ذلك: " يريد أنه لما كان الحرفان المختلفان المتقاربان قد يقلبون أحدهما إلى الآخر ويدغمونه فيه ليكون اللفظ على وجه واحد كان هذا مثلَه في أن يكون اللفظ من وجه واحد في الاستعلاء " (٢). فالسّبب في عدم الإمالة هوَ الخفّة في النّطق، فحروف الاستعلاء فيها صُعُود، فكرهُوا أن يكونوا في صُعود ثُمّ هبوط، معَ أنّهُ خفيف عليهم، لكنّهم أحبّوا أخفّ من ذلك، أن يكونَ عملُهم من وجهٍ واحدٍ، وألاّ يميلوا الألفَ نحو الياء. فتستعلي الألف لجوارها لحرف مُستعلٍ. ففي كلمة (ضَارِب) على التّمثيل لو أمالوا الألف :

ضَ ا رِ ب

صعود هبوط (إمالة الفتحة نحو الكسرة، والألف نحو الياء)

يقول سيبويه : " ولا نعلم أحدًا يميل هذه الألف إلاّ من لا يؤخذ بلغته " (٣). والتّمثيل على الأصل وعدم الإمالة من دون حدوث تغييرات صوتيّة:

ضَ ا رِ ب

صعود (صعود)

لكن إذا كانَ حرفُ الاستعلاء مكسوراً، فإنّ الألف تمال، والسّبب " لأنّهم يَضعون ألسنتهم في موضع المستعلية، ثمّ يصوّبون ألسنتهم، فالانحدارُ أخفُّ عليهم من الإصعاد. ألا تراهم قالوا: صَبَقتُ وصُقْتُ وصَوِيقٌ. لمّا كان يثقل عليهم أن يكونوا في حال تَسَفّل ثمّ يصعّدون ألسنتهم، أرادوا أن يكونوا في حال استعلاء وألا يعملوا في الإصعاد بعد التسفّل، فأرادوا أن تقع ألسنتهم موقعا واحدا. وقالوا: قَسَوتُ وقِسْتُ، فلم يحوّلوا السين؛ لأنّهم انحدروا، فكان أخفَّ عليهم

١- الكتاب، مج٤، ص ١٢٩

٢- شرح الكتاب، مج٤، ص٥٠٦

٣- الكتاب، مج٤، ص١٢٩، و السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٤،ص ٥٠٦

من الاستعلاء من أن يُصعِّدوا من حال التسفّل " (١). فمثلا في كلمة (ضِعَاف) فإنّ هذه الألف تُمال بتأثير من الكسرة، ولا يمنع حرف الاستعلاء الإمالة، والسّبب في ذلك عندهُ أنّ الكسرة تأتي بعد الحرف الصّامت، وليس قبلهُ، لذلك ينطلق من منطلقات عقليّة، فهوَ ينظرُ إلى الجهدِ في حالة النّطق، فالإنسان إذا صعدَ إلى مكانٍ مُرتفعٍ يختلف عن نزولهِ، ففي الصعود تعبٌ ومشقّة، وفي الانحدار خفّة وسهولة، وهكذا هنا، فحرف الاستعلاء قبل الكسرة والألف الممالة فيه صعود، ومن ثَمَّ يتمّ الانحدار بخفّة وسهولة، ففي كلمة (ضِعاف) تُمالُ الألف؛ لأنّهُ صعودٌ يتلوه انحدار:

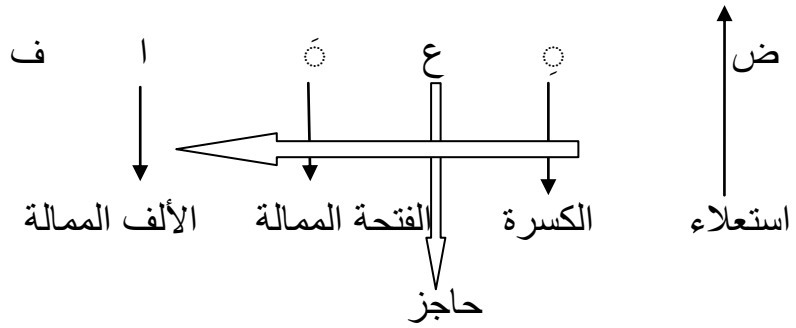

وكذلك لم يقلبوا السّين إلى صاد في قستُ، لأنّهم في حالة هبوط بعدَ صعود. وحرف الاستعلاء بعد الألف لهُ قوّة تأثير أكثر من أن يكون قبل الألف، والسّبب عند سيبويه هو الثّقل والجهد، فلو أنّك أملْتَ في مثل : (نافِق)، لكنتَ في حالة تسفّل ومِنْ ثَمّ صُعود، وكذلكَ قالوا (صُقْت)؛ لأنّهم كرهوا أنْ يكونوا في تسفّل فصعود، إذ قالوا (سُقْتُ). حروف الاستعلاء مستعلية نحو الحنك الأعلى، وهي تميل إلى تعديل الفتحة، لتجعلها فتحة خلفيّة، أو ضمّة ممالة، أو ضمّة خالصة، وإيثارها للضّمّة يُفسّر لنا منعها للإمالة التي تنطق الفتحة فيها أماميّاً، ويقترب مخرجها من مُخرَج الكسرة (٢). فالإمالة تتعلّق بالنّاحية النّطقيّة أكثر منها كتابيّة.

٤- المماثلة في همزة الوصل

يقول سيبويهِ : " واعلم أنّ الألف الموصولة فيما ذكرنا في الابتداء مكسورةٌ أبدًا، إلاّ أن يكون الحرفُ الثالث مضموماً فتضمّها، وذلك قولك: اقْتُل، اسْتُضْعفَ، احتُقِرَ، احْرُنجم " (٣).

- التّحليل الصّوتيّ: يرى سيبويهِ أنّ الألفَ الموصولة أصلها الكسر، وهو ينظرُ إليها على أنّها صامِتٌ متلوّ بحركة قصيرة، وقد اجتُلِبَتْ للتوصّل إلى النّطق بالسّاكن، ذلك أنّه لا يُبتدأ بساكن

١- سيبويه، الكتاب، مج٤، ص١٣٠

٢- ينظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ٢٦٠

٣- الكتاب، مج٤،ص ١٤٦

في العربيّة، كما لا يُبتدأ بصائت. ومن المحدثين مَن رأى أنّ اللغويّينَ العرب وقعوا في وهمٍ إذ سَمّوها همزة، لأنّهُ رآها صُويتاً يُبدأ به لتخفيف الثّقل، والكسر ليس بأصل له، بل إنما يتغيّر ذلك الصّويت حسب السّياق (١). هو ينظر إلى أنّ ذلك الصّوت يُشبه الهمزة؛ لأنّ هواءه يبدأ من الحَنجرة، وهو لتخفيف البدء بالسّاكن، وقد يكون تطوّر إلى الهمزة في رأيه، يرى الباحث رأيا مُخالفا، هم أتَوا بذلك الصّويت للبدء بالسّاكن، وهو من الحَنجرة، فنحن لا نعرِفُ أهوَ همزة أم حركة؟ فالحركات كذلك تخرج من الصّدر وتهتز الأوتار الصّوتيّة معها، بصراحة السّامع يُدرك بأنّها همزة مُتحرّكة للبدء بالسّاكن، وتتحرّك حسبَ السّياق. عبد الصّبور شاهين بيّنَ الهدفَ منها، أنّها قد جاءت لتصحيح المقطع العربيّ الذي لا يبدأ بساكن(٢)، فرأيه قريب من رأي القدماء. وسيبويهِ يرى أنّ الأصل هو الكسر، لكن لمّا كانَ الحرفُ الثّالثُ مضموماً كرهُوا الانتقال من كسرٍ إلى ضمّ، أي: من خفيف إلى ثقيل. فسيبويه يرى وجود عداء بين الكسرة والضمّة، يقول: " يكرهون الضمة بعد الكسرة حتى إنّه ليس في الكلام أن يكسروا أوّل حرف ويضمّوا الثاني نحو فِعُلَ " (٣). ويرى الباحثُ أنّ سبب ذلك هو الثقل؛ لأنّ الكسرة يرتفع فيها اللّسان إلى وسط الحنك الأعلى دون أن يصير ثَمَّ احتكاك في الهواء، والضمّة بارتفاع مؤخّرة اللّسان باتجاه أقصى الحنك دون أن يصير هناك احتكاك، والضمّة عند سيبويه من الواو، والكسرة من الياء، ومجرى الهواء فيهما أضيق من الفتحة والألف، فينتقل المتكلّم من ضيّق أماميّ إلى ضيّق خلفيّ بصعوبة. فأحبّوا أنْ يُتبعوا الضّمّة لهمزة الوصل؛ مماثلة مدبرة كليّة منفصلة، ليكون العملُ من وجهٍ واحد. ويرى رمضان عبد التواب أنّ الضّمّة والكسرة قريبتان من بعضهما البعض، ولا يوجد بينهما ذلك العداء؛ لاشتراكهما في صفة ارتفاع اللّسان نحو الحنك، أي: من الحركات الضيّقة. وهذا بخلاف عبد الصبور شاهين الذي يرى صعوبة الانتقال بينهما، فتجنبه العربيّ (٤). فسيبويهِ حدّد التأثيرَ هنا بأنّه تأثيرٌ رجعيّ، مماثلة مُدبرة كليّة منفصلة، فالضّمة أثّرت فيما قبلها فقلبته إلى جنسها، لأجل التخفيف وأن يكون العمل من وجه واحد " وذلك أنّك قرّبت الألف من المضموم إذْ لم يكن بينهما إلاّ ساكنٌ، فكرهوا كسرةً بعدها ضمّةٌ، وأرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، كما فعلوا ذلك في: مُذُ اليومُ يا فتى. وهو في هذا أجدرُ، لأنّه ليس في الكلام حرفٌ أوّله مكسور والثاني مضموم. وفُعل هذا به كما فُعل بالمدغم إذا أردت أن ترفع لسانك من موضع واحد. وكذلك أرادوا أن يكون العمل من وجه واحد، ودعاهم ذلك إلى أن قالوا: أنا أجوءُك وأنْبُؤُك، وهو مُنْحَدُرٌ من الجبل. أنبأنا بذلك الخليل. وقالوا

---

١. ينظر: كمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص ١٠٣- ١٣٧
٢. ينظر: المنهج الصّوتي للبنية العربية، ص ٢٠٢
٣. الكتاب، مج٤، ص٣٣٥
٤. ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٥٣، ٥٤ ، ورمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص٩٤

أيضا: لإمِّك. وقالوا: (١)

اضربِ الساقَينِ إمُّكَ هابلُ(٢) الطويل

فكسرهما جميعا كما ضمّ في ذلك " (٣). فكلّ التغيّرات الصّوتيّة في باب همزة الوصل إنّما مردّها للجوار، فهمزة الوصل جُلِبَت خوفا من البدء بساكن، وإنّما سُكّن؛ لئلاّ يلتقي أربع متحرّكات في الأصل، ففي (يَذْهَبُ)، الأصل أنّ الفاء متحرّكة، لكن سُكّنت خوفاً من تتابع الحركات، فلم يسكّنوا الأوّل؛ لأنّه لا يُبتدأ بساكن، ولم يسكّنوا الثّالث؛ لأنّه بحركته يعرف اختلاف الأبنية، ولا الرّابع؛ لأنّه موضع إعراب، ولمّا أرادوا الأمرَ منهُ سقط حرفُ المضارعة المتحرّك، وظلّ السّاكن، فاجتلبوا همزة الوصل المكسورة للنّطق بالسّاكن، ويرى الكوفيّونَ أنّ أصلها زيادة ساكنة، وبعد ذلك حُرّكت بالكسر لمنع التقاء السّاكنينِ (٤). والعرب تكره البدء بمكسور ثُمّ تنتقل إلى ضمّة بعد حرف ساكن؛ لأنّ السّاكن ضعيف، كأنّهُ غيرُ موجود، فكأنّ الضمة بعد الكسرة مباشرة، لذلك يُعدّ فِعُل من الأبنية الشاذّة والتراكيب غير الصحيحة عند سيبويه (٥). لذلكَ أحبّوا سبيلاً غير هذا فأتبعُوا حركة الألف الموصولة لضمّة الحرف الثّالث، وهو المضموم، ليكون العمل من وجهٍ واحد، وهو أخفّ عليهم، وأندى لأسماعهم، فقالوا: (اُقْتُلْ) ،(اُضْرُبْ)، ودعاهم ذلك إلى أنْ قالوا (أجُوءُك) في (أجِيْئُكَ)، و(أُنْبُؤُكَ) في (أنبِئُكَ)، (مُنْحَدُر) في (مُنْحَدِر)، و(لإمِّكَ) في (لِأُمِّكَ)، وقد جاءت في بيت شعر للنّعمان بن بشير الأنصاري (٦):

ويْلُمّها في هواءِ الجَوّ طالبة ولا كهذا الذي في الأرضِ مَطلوبُ البسيط

---

١. سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ١٤٦. والبيت لم يعرف صدره ولا قائله، (محقق كتاب سيبويه عبد السلام هارون)، مج٤، ص ١٤٦
٢. هابل: الهَبَل ، من هبلته أمه؛ أي ثكلته ، ابن منظور، لسان العرب، (هبل)
٣. سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ١٤٦
٤. ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ١٤٤- ١٤٩، وأبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، مج٤، ص١٩٨ - ٢٠٠، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ١١- ١٨، والأعلم، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج٣، ص ٢١٦ -٢١٨، والرضي، شرح الرضي على الشافية، مج٢،ص ٢٦١، ٢٦٢، ورمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ٢٣٥
٥. ينظر: الكتاب، مج٤، ص ٣٣٥، ومج٤، ص ١٧٣، ومحمود سليمان ياقوت، التراكيب غير الصحيحة في الكتاب لسيبويه دراسة لغوية، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠١٨م، ص١٠٧
٦. ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ١٤٧، ولا يوجد في شعره، تحقيق، يحيى جبوري، ط٢، دار القلم، الكويت، ١٩٨٥م. ويروى أيضا لامرئ القيس في ديوانه، تحقيق مصطفى عبد الشافي، ط٥ دار الكتب العلمية ، لبنان، ٢٠٠٤م، ٤٧ برواية:

لا كالتي في هواء الجو طالبة ولا كهذا الذي في الأرض مطلوبُ

يصف عقابا تقفو ذئبا لتصيده، فهو يعجب من شدة طلبها له، ومن سرعته وشدة هربه، البغدادي، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون ، ط٣، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٩٧م ، مج٤، ص ٩٢

يقول السيرافي في هذا الشاهد : " يريد وَيْ لأمِّها ووي لأمِّها، فحذف الهمزة وهذا الوجه يجوز أن تقدّره فيقال: وي لأمها فتحذف الهمزة مقدرة بالضمّ أو بالكسر ويجوز أن يكون ويل أُمها وتكون بانفصال ويل من أُمّ وتكون الأُم مخفوضة بإضافة ويل إليها وحُذفت الهمزة فصارت ويل أمِّها بفتح اللام وكسر الميم، ثم كسرت اللام اتباعاً لكسرة الميم، ومن النّاس مَنْ يقول : ويلُ أُمِّها فيضم اللام ويُلقي ضمة الألف من أمّ على اللام بعد أن يسكنها ويحذف الألف من أمّ " (١). فنلاحظُ أنّ الإتباعَ في (أجُوءُك)، و(أُنبُؤُكَ) هو إتباعٌ رجعيّ، (مماثلة مدبرة)، حيثُ أثّرت الضّمّة فيما قبلها:

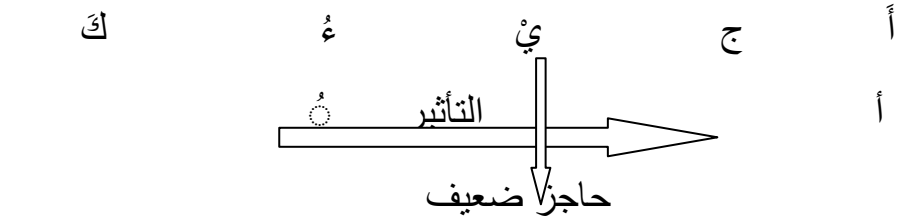

وكذلك (مُنْحَدُرٌ) فالتّأثير رجعيّ (مماثلة مُدبرة):

ولو كانت الرّاء مكسورة أو مفتوحة فلا إتباع (٢). وكذلك (ويلُمِّكَ) – وهو دعاء مثل لا أبَ لكَ - فالتّأثير رجعيّ (مماثلة مُدبرة)، والتّغييرات الصّوتيّة على النّحو الآتي: (ويلِمِّها) فتلك البنية السّطحيّة الصّوتيّة، والتغييرات الصوتيّة التي حدثت على النّحو الآتي:

الأصل (ويل لأمِّها)

ويل + أُمِّها

ويلَ التأثير مِّها

ويلِمِّها

فقد حذفت الهمزة، وكسروا اللام من ويل إتباعاً لكسرة الميم. ومِنَ الناس - كما قال السّيرافي –

١- ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ١٥

٢- ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ١٥، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج٣، ص ٢١٨، وقد قرئ (فرددناهُ إلى إمِّهِ) (القصص ١٣) بإتباع الكسرة الكسرة، العكبري، دراسة محمد السيد، ط١، عالم الكتب، لبنان، ١٩٩٦م، مج٢، ص ٢٥٤. قرأ حمزة والكسائيّ (لإمّه). ينظر: ابن زرعة، حجة الراءات، ص١٩٢

مَنْ يقولونَ: (ويلُ أُمِّها) فيتبعون اللام من (ويل) لضمّة الهمزة (١).

ثالثاً: المماثلة في هاء الضمير

هاء الضمير أصلها الضمّ، لكن قد تُكسر إذا كان قبلها ياء أو كسرة؛ لأنّ الهاء شبيهة بالألف، والألف تمال إذا كان قبلها كسرة أو ياء، وكذلك هاء الضمير " اعلم أنّ أصلها الضمّ وبعدها الواو؛ لأنها في الكلام كلّه هكذا؛ إلاّ أن تدركها هذه العلّةُ التي أذكرها لك. وليس يمنعهم ما أذكر لك أيضاً من أن يُخرجوها على الأصل" (٢). فأثر الجوارِ يظهرُ من الكسرة والياء قبل هاء الضمير، والتأثير تقدّميّ، (مماثلة مُقبلة)، " فالهاء تكسر إذا كان قبلها ياءٌ أو كسرة؛ لأنّها خفيّة كما أنّ الياء خفيّة؛ وهي من حروف الزيادة كما أنّ الياء من حروف الزّيادة؛ وهي من موضع الألف وهي أشبه الحروف بالياء. فكما أمالوا الألف في مواضعَ استخفافاً كذلك كسروا هذه الهاء، وقلبوا الواو ياءً، لأنّه لا تثبت واوٌ ساكنة وقبلها كسرة. فالكسرة ههنا كالإمالة في الألف لكسرة ما قبلها وما بعدها نحو: كِلاب، وعابِد. وذلك قولك: مررت بهِي قبل، ولديْهِي مال، ومررت بدارِهِي قبل. " (٣). فالأصلُ في هذا هو(لديْهُو، وبِهُو)، وهذا ما يقولهُ أهل الحجاز فعلا (٤)، إلاّ أنّهُ لمّا تجاورت هاء الضمير مع الياء أو الكسرة أحبّوا التّقريب، كما قرّبوا في باب الإمالة، وفي باب الإدغام في الحروف المتقاربة المخارج؛ إذ قالوا:(مَحّم)، وهم يريدون(معَهم)(٥)، فكسرُوا الهاء تبعًا للكسرة قبلها، أو للياء التي منها الكسرة، والواو الزائدة في الوصل تنقلب ياء فيهِ؛ لأنّ ما قبلها مكسور. وهي اللّغة الفصحى، وقبيلة كلب تعمّمها على كلّ ضمير ولو لم يكن قبله كسرة أو ياء، وتسمّى الوهم (٦). فالتّغييرات الصّوتية في (عليهِي) على النّحو الآتي:

عليْهُ ⟵ عليهُو ⟵ عليْهِو ⟵ عليْهِي

البنية العميقة البنية السطحيّة

---

١. ينظر: شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ١٥، والأعلم، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج٣، ص ٢١٨
٢. سيبويه، الكتاب، مج٤،ص ١٩٥
٣. السابق، مج٤، ص ١٩٥
٤. ينظر: سيبويه، الكتاب، مج ٤، ص١٩٥، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص٦٧، وعباس حسن، النحو الوافي، مج١، ص ٢٢١
٥. ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٤٥٠
٦. ينظر: يوهان فك، العربية دراسات في اللغة واللهجات، ترجمة عبد الحليم النجار، ص٦٦، ورمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ط٣، مكتبة الخانجى، ١٩٩٤م، ص١٥٣، وعبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات، ١٦٥، ١٦٦

فأهلُ الحجاز يضمّون على الأصل، ويقرءون (فخسفنا بِهُو وبدارِهُو الأرض)(١). (٢)، والذينَ قالوا:(عليهُو)، (وبدارِهُو) فإنّهم يقولونَ (عليْهُمُو)، (وبِهُمُو) يُجرونَ كلّ ذلكَ على الأصل، ويجوز عندَ سيبويهِ الإتباع، فتتبع كسرة الميم لكسرة الهاء، وتقلب الواو ياء؛ ذلكَ لأنّهم كرهوا ضمّا بعدَ كسرٍ، فيقولون: (عليْهِمِي) (٣). هذه الياء هي شبه الصّائت التي تكوّنت جرّاء تتابع الفتحة والكسرة، مخرجها من مخرج الكسرة مع ارتفاع قليل، إذ يُسمَع للهواء احتكاك، والضّمّة مُخرجها من ارتفاع أقصى اللّسان نحو الحنك اللّين دون حدوث احتكاك للهواء، والواو بعد الميم هي ضمّة طويلة، مخرجها من مخرج الضّمّة، هي ضمّة، لكن فترة زمنها طويلة، فكلّ ما بعد الياء هو لا يُناسبُها، لذلك تُكسر الهاء والميم لتتناسب مع الياء، وتقلب الواو ياء، فيحدثُ الانسجام والتّوافق الصّوتيّ (٤). فالتّغييرات الصّوتية عند هؤلاء كالتّالي: (عليْهِمِي)

عليْهُمُو ← عليْهِمُو ← عليهِمِو ← عليْهِمِي

البنية العميقة ← البنية السطحيّة

وقد ذكرنا مُسبقاً أنّ سيبويهِ لا يَعتَدّ بالحرف السّاكنِ كحاجز قويّ بين المتجاورَين. ويشبّه الباحث علاقات تجاور الأصوات القويّة بالعلاقات القويّة بينَ البشر، فثَمّ صديقٌ لهذا، وثَمّ عدوّ، والقويّ لا بُدّ أن يكون لهُ سيطرة على الضّعيف، ممّا قد يؤدّي إلى وجود علاقات ثنائيّة خارجة عنِ الأصل. فهناكَ قوم من ربيعة يقولونَ (مِنْهِم)، يتبعون الهاء الكسرة، ولا يعدّونَ النّونَ حاجزاً حصيناً يُعتدّ بهِ، كأنَّهُ غيرُ موجود " واعلم أنّ قومًا من ربيعةَ يقولون: مِنْهِم، أتبعوها الكسرة ولم يكن المسكّن حاجزًا حصيناً عندهم. وهذه لغة رديئة، إذا فصلتَ بين الهاء والكسرة فالْزَمِ الأصل، لأنك قد تجري على الأصل ولا حاجز بينهما، فإذا تراخت وكان بينهما حاجزٌ لم تلتق المتشابهةُ. ألا ترى أنّك إذا حركت الصاد فقلت صَدَق كان من يحقّق الصاد أكثر، لأنّ بينهما حركة. وإذا قال مَصادِرُ فجعل بينهما حرفاً ازداد التحقيق كثرة. فكذلك هذا " (٥). يقول

---

١. القصص ٨١
٢. ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ١٩٥، وينظر: المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٩٩٤م، مج١، ص ٣٩٩، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٦٧، وأبو زرعة، الحجة في القراءات،تحقيق سعيد الأفغاني، ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٠م، مج١، ص ٥٠،
٣. الكتاب، مج٤، ص ١٩٥، ١٩٦
٤. ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية،٣٣، ٣٤، ٤، ١٠٦،٤٥، وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ٣٨٦ ، وعبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٣٠، وكمال بشر، علم الأصوات، ٢٢٧، ٢٢٨، وفكري محمد سليمان، أثر الجوار في المستويات اللغوية، ص١٦، وموسى حسن الموسوي، التماثل الصوتي عند سيبويه، ص٩٩، وفوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ٢٤٠، ، وعبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص٢٣٣، ٢٣٤، وحلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص ٢٢٠، وغالب المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، ص١٢٠، ١٢٢
٥. سيبويه، الكتاب، مج٤، ص١٩٦

السّيرافي في تبيانِ أثر الجوار هاهنا: " الذي يقول مِنْهِمْ لا يَحْفِل بالنون فيكسر الهاء لكسرة الميم، والنون خفية، وقد رأيناهم في حروف غير هذه عامَلُوا ما قبل النون الساكنة معاملة ما بعدها كقولهم: هو ابنُ عمّي دنيا والأصل دِنْوا لأنه من الدنو. وقالوا مِنْتِنْ فكسروا الميم لكسرة التاء وأتبعوها إياها وكأنه ليس بينهما نون " (١). وهنا نلحظ أمراً لافتاً للنّظر، النّون هو الحاجز، فالهواء يندفعُ من الرّئتين مُنطلقاً بسرعة باتّجاهِ الحلق مُحرّكاً في مرورهِ الأوتارَ الصّوتيّة، حتى إذا وصل أقصى الحلق هبط أقصى الحنك سامحاً للهواء أنْ يَمُرّ من مجرى التّجويف الأنفيّ وحدهُ، وثّمّة احتكاكٌ بسيط للهواء يَكادُ يُسْمَعُ، هو كالميم، إلاّ أنّ طرف اللّسان يلتقي بأصول الثّنايا العليا مع النّون، وهيَ من أشباه أصوات اللّين، وتخفى مع خمسة عشر حرفاً، وهي السّين، والصّاد، والزّاي، والشّين، والفاء، والقاف، والكاف، والجيم، والتّاء، والدّال، والطّاء، والضّاد، والذّال، والثّاء، والظّاء(٢)، فنلحَظُ أنّ النّون السّاكنة حرف ضعيف، ليس كالمُحرّك، فالهواء المتسرّب من الأنف يُضعف مُخرَجَهُ، ولذا يُصبح حاجزاً ضعيفاً. وقد أتى السّيرافي بدليل على عدم الاحتفال بالسّاكن كحاجز في قول العرب (هو ابنُ عمّي دِنْيًا)، فأصله (دنْيا) على النّحو الآتي:

دِنْواً ← دِنْياً دِ ← التأثير ← ي

وقد يكون السّبب كما رأى ابنُ جنيّ أنّ السّاكنَ إذا جاور صائتاً، فكأنّ الصائتَ فيهِ " وأما همز موسى ففيه صنعة تصريفية؛ وذلك أن الساكن إذا جاور المتحرك فكثيراً ما تقدّر العرب أن تلك الحركة، كأنها في الساكن، فكأن ضمة موسى في الواو. والواو إذا انضمت ضما لازماً فهمزها جائز، كأُعيد وأُجوه. وكذلك أيضاً قولهم في المرْأَة والكَمْأَة، فقلبوا الهمزة ألفا، لأنهم قدروا فتحة الهمزة في الراء والميم قبلها، فصار كأنه المرَأة والكَمَأة، فقيل فيه : مَرَاة، وكمَاة " (٣). وكما أنشد أبو علي في مثل ذلك : " قد يُؤخذ الجارُ بجُرم الجار" (٤). وهمز الواو في (موسى)هي قراءة فضالة بن عبد الله (٥)، والحسن وأبي الهذيل(٦)، وابن قُطب(٧)، قال تعالى : ((وأصبح

---

١. شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٦٧، ٦٨
٢. ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ٥٨، ١٤٠، وفكري سليمان، أثر الجوار في المستويات اللغوية، ص ١٥، ١٦
٣. المحتسب، تحقيق علي النجدي ناصيف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، القاهرة، ١٩٩٤م، مج٢،ص ١٤٨، ١٤٩
٤. مغني اللبيب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩١م، مج٢، ص ٧٩١، وهو مثل إسلامي، أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري ، الميداني، مجمع الأمثال، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، مج٢، ص ١٠٩
٥. هو فضالة الليثي، وقيل هو ابن عبد الله، وقيل: ابن وهب بن بجره بن بجيرة بن مالك بن عامر بن ليث بن بكر بن كنانة،، ويعرف بالزهراني،وهو أبو عبد الله. ابن حجر العسقلاني،الإصابة، ، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٥م، مج٥، ص ٢٨٦
٦. أبو هذيل غير منسوب ،ابن حجر العسقلاني، الإصابة، مج٧، ص ٣٤٨
٧. وهو يزيد بن قطيب السكوني الشامي، ثقة، له اختيار في القراءة ينسب إليه، روى القراءة عن أبي بحرية عبد الله بن قيس صاحب معاذ بن جبل. ابن الجزري،طبقات القرّاء،تحقيق برجستراسر، ط١، دار الكتب العلمية، ٢، ص٣٣٣

فُؤاد أمّ مُؤسى فزعاً))(١). وقال أبو الفتح " (فزِعا) بالفاء والزاي فمعناه قَلِقاً " (٢). فالسّاكن الواو لمّا جاور صائتاً، وهو الضّمّة كانت الضّمّة كأنّها في السّاكن. والواو إذا كانت مضمومة فيجوز ضمّها، كما قال سيبويه " وإن شئت قلت : أُعيدة وأزينة وأشيّة؛ لأنّ كلّ واو تكون مضمومة يجوز لك همزها " (٣). فكأنّ الكسرة في الميم في (مِنْهُ) موجودة في النّون، فلذلك كُسرت الهاء، وكذلك المرْأة، السّاكن مُجاور للهمزة، والهمزة مفتوحة، فقدّروا الفتحة في الحرف السّاكن، فكأنّهُ مفتوح، والهمزة مفتوحة، فقلبت الهمزة ألفا، إذ كانوا يُعدّونها كحرف من الحروف التي يُصيبها الإعلال. وهناك لهجة لبني كلب، يكسرون الضّمير سواء أسبق بكسرة أو ياء أم لم يسبق بهما، كأنّهم توهّموا وجود الكسرة أو الياء قبل الضّمير، وهذه الظّاهرة تسمى الوهم (٤). وسيبويه يعتبرُ كلّ هذا من قبيل اللغات الرديئة؛ لأنّهُ قد بيّنَ أنّ الأصلَ - إذا فصلتَ بينَ الهاء والكسرة – هو لزوم الأصل؛ لأنّك قد تجري على الأصل ولا حاجز بينهما، وقد شبّه ذلك ب(صَدَرَ)، فمن يُحقّق الصّاد أكثر ممّن يُضارعونَ الصّاد بالزّاي؛ لأنّه فُصِلَ بينَ الدّال والصّاد بصائت قصير، فكانَ حاجزاً مانعاً، قد خفّف من المشابهة بين الصّامتين، وفي (مَصَادِر) يزداد تحقيق الصّاد؛ نظراً لكثرة الحواجز، وهكذا(مِنْهِي)، فالأفضل (مِنْهُو)، وكذلك (مِنْهُمُو). ويرى فوزي الشّايب أنّ تتابع الكسر في مِنْهِم مُستثقل، وغير شائع عند العرب (٥). بصراحة الذي حصلَ في مثل هذا الإتباع، هو نوعٌ من المماثلة، وهذه المماثلة هي مُقبلة، قد تكون متّصلة، كما في (بِهِ)، أو منفصلة، كما في (مِنْهِي)، وأمّا في (علَيْهِي) فنلاحظ أنّ المماثلة هي مُقبلة، تأثّر الصّامت الهاء بشبه الصّائت الياء قبلهُ، فلذلكَ كُسِرَ(٦). المماثلة عند العرب لا تعرف الحواجز في الكلمة الواحدة، والمسألة هي مسألة لهجات، كلّ يفتخر بلهجته.

رابعاً: المماثلة في ضمير المخاطب (الوكم)

يقول سيبويهِ: "وقال ناسٌ من بكر بن وائل: من أحلامِكِمْ، وبِكِم، شبهها بالهاء لأنها عَلَمُ إضمارٍ وقد وقعت بعد الكسرة، فأتبع الكسرةَ الكسرة حيث كانت حرف إضمار، وكان أخفَّ عليهم من

١- القصص ١٠. وينظر: ابن جني المحتسب، مج٢، ص ١٤٧، ١٤٨

٢- المحتسب، مج٢، ص ١٤٨

٣- الكتاب، مج ٣، ص ٤٥٠

٤- ينظر: يوهان فك، العربية دراسات في اللغة واللهجات، ترجمة عبد الحليم النجار، ص٦٦، ورمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ط٣، مكتبة الخانجى، ١٩٩٤م، ص١٥٣، وعبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات، ١٦٥، ١٦٦

٥- ينظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ٢٤٠، ٢٤١،٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، والموسوي، التماثل الصوتي عند سيبويه، ص٩٩

٦- ينظر: أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ٢٤٢

أن يَضُمّ بعد أن يَكسر. وهي رديئة جداً. سمعنا أهل هذه اللغة يقولون: قال الحُطَيْئة:(١)

وإنْ قال مَولاهم على جُلّ حادِثٍ مِن الدّهر رُدّوا فضلَ أحلامِكِمْ رَدُّوا (٢). الطويل

- التّحليل الصّوتيّ: الأصل عند سيبويهِ دائماً هو المُفَضّل، والإتباع هو فرعٌ عنهُ، وإنّما يخرجُ لعلّة ما، فهاء الضمير أصلها الضّم، لكنّ اللغة الفصحى آثرت الكسر، إذا سُبقَ الضمير بكسرة أو ياء، إلاّ أنّ لهجة لأناس من بكر بن وائل كسرت الضمير(كم) سواء أسبق بكسرة أو ياء أم لم يُسبق بهما، أتبعوا كما الهاءِ، إذ كانت الهاء ضميراً والكاف ضميراً، وتفسير سيبويه لذلك هو الخفّة والسهولة " فأتبع الكسرةَ الكسرة حيث كانت حرف إضمار، وكان أخفَّ عليهم من أن يَضُمّ بعد أن يَكسر. وهي رديئة جداً " (٣). وهذه الظاهرة تسمّى الوكم من اللهجات العربية القديمة (٤) وتفسير الخفّة والسهولة والابتعاد عن الثقل يُشبهُ كثيراً نظريّة السهولة في علم اللغة الحديث (٥)، وهذا التّأثير بين الصّوائت هو بطبيعة الحال موجود في اللّغات السّاميّة التي تنتمي إليها اللّغة العربيّة(٦). ولعلّ هذهِ الظاهرة(الوكم) حصلت كما يرى عبده الراجحي من اختلاط أصحاب هذه اللهجة بالآراميين والعبريّين " ونحن نعلم أن هذه القبيلة كانت تسكن جنوب العراق ولعله قد قامت بينها وبين اللغات التي كانت تنتشر في هذه المنطقة كالآرامية والعبرية شيء من التأثر . إذ من الملاحظ أن هذا الضمير في العبرية يقارب هذه اللهجة وإن كان لا يميل إلى الكسر الخالص Ham (هم) و Han و (هن) وalakhem (عليخم) " (٧). يرى الباحث أنّ المسألة تتعلّق بالمجاورة اللّغويّة، كما رأى سيبويه، فقد جاورت الكاف الكسرة أو الياء فكُسرت للتّناسب الصّوتيّ، ودائماً ما نسمع من اللّغويّين أنّهم يُقارنون العربيّة بأخواتها، كأنّهُنّ أسبقُ منها، فيبنون القواعد عليها، بصراحة كلّ تلك اللّغات تتوزّع في مناطق مختلفة، وهي من فصيلة واحدة، وكلّ لغة لها لهجات متعدّدة، تبعاً للبيئة التي يعيش بها أصحابها، والباحث له رأي، أنّ بعض اللّهجات مَنبعَه من القوّة والذّكاء، بمعنى، أنّ شخصاً واحداً ذكيّا وقويّا له مكانة بالقبيلة قد يتلاعب بأصوات اللّغة، فتقلّدهُ كلّ القبيلة، وهذا ما رأيناهُ في صغرنا، بل حتى نلاحظهُ الآنَ، ونحن كِبار، الأطفال يُقلّدون الطّفل الذكيّ والقويّ بشكلٍ لا إراديّ، في اللّغة وفي غير اللّغة.

---

١. الديوان، دراسة حمدو طمّاس، ط٢، دار المعرفة، لبنان، ٢٠٠٥م، ٤١، وسيبويه، الكتاب، مج ٤، ص ١٩٧
٢. الكتاب، مج٤، ص١٩٧
٣. السابق، مج٤، الصفحة نفسها
٤. ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص١٥٣
٥. ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص٣٧٢- ٣٧٤
٦. ينظر: بروكلمان، فقه اللغات السامية، ص٦٤، ٦٥، ٦٦، وربحي كمال، الإبدال في اللغات السامية دراسة مقارنة، ص١١١، ١١٢
٧. اللهجات العربية في القراءات، ١٦٦

خامساً: المماثلة في (فَعِل) و(فَعِيل)

حروف الحلق ستة؛ الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين والخاء (١). فإذا وقع واحدٌ منها عينا لفَعِل، أو فَعِيل، وكانَ مكسوراً جازَ أن تُتبع حركة الفاء لحركة العين " إذا كان ثانيه من الحروف الستّة فإنّ فيه أربعَ لغات: مطّرد فيه فَعِلٌ، وفِعِلٌ، وفَعْلٌ، وفِعْلٌ. إذا كان فِعلاً أو اسمًا أو صفةً فهو سواء. وفي فَعِيل لغتان: فَعِيل وفِعِيل إذا كان الثاني من الحروف الستّة. مطَّرِدٌ ذلك فيهما لا ينكسر في فَعيل ولا فَعِل، إذا كان كذلك كسرتَ الفاء في لغة تميم "(٢).

- التّحليل الصّوتيّ: الجوار هنا أدى إلى إتباع حركة فاء(فَعِل)، و(فَعِيل) لحركة عينهما، (مماثلة مُدبرة)، وحرف الحلقِ مكسور، وكانَ حقّهُ أن يكون مفتوحاً، إلاّ أنّ ثمّة أسباباً منعت من ذلك " وإنّما كان هذا في هذه الحروف لأنّ هذه الحروف قد فعَلَتْ في يَفْعَلُ ما ذكرتُ لك، حيث كانت لاماتٍ، من فتح العين ، ولم تُفتَح هي أنفسُها هنا لأنه ليس في الكلام فَعَيْل، وكراهية أن يلتبس فَعِلٌ بفَعَلٍ فيخرج من هذه الحروف فَعِل، فلزمها الكسر ههنا وكان أقرب الأشياء إلى الفتح، وكانت من الحروف التي تقع الفتحة قبلها لما ذكرتُ لك، فكسرتَ ما قبلها حيث لزمها الكسرُ، وكان ذلك أخفّ عليهم حيث كانت الكسرةُ تُشبه الألف، فأرادوا أن يكون العملُ من وجه واحد. كما أنهم إذا أدغموا فإنما أرادوا أن يرفعوا ألسنتهم من موضع واحد " (٣). لكنْ هل الكسرة تشبه الفتحة والألف؟ بالطّبع لا، من ناحية صوتيّة مُخرج الكسرة لا يُشبه مُخرج الفتحة، اللّسان يرتفع مع الكسرة نحو الحنك الأعلى، بخلاف الفتحة التي يستوي فيها اللّسان، مع ارتفاع طفيف في مُؤخّرتهِ، الهواء أوسع مع الفتحة والألف، وهما أنسب لحروف الحلق.

فالأسباب التي لم يُفتح حرف الحلق لأجلها في (فعَل) و(فَعِيل)، على النّحو الآتي:

١- فَعِيْل (بالكسر لحرف الحلق) ← التحول ← (فَعَيْل) (بالفتح لحرف الحلق)

موجود في الكلام العربيّ ← ليس موجوداً في الكلام العربيّ

تركيب صحيح صرفيّا ← تركيب غير صحيح صرفيّا

٢- فَعِل (بالكسر لحرف الحلق) ← التحول ← (فَعَل) (بفتح حرف الحلق)

(فَعِل : يَفعَل) ← التباس ← (فعَلَ : يفعَل)

---

١. سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ١٠١
٢. السابق، مج ٤، ص ١٠٧
٣. نفسه، مج٤، ص١٠٨

فلو فتحنا العين من (فَعِلَ) وهي حرف حلق، لالتبست الصيغة بفَعَل، فلم نعد نميّز بين ما أصله (فَعِل) وبين ما أصله (فَعَل). يقول السّيرافي: " لأن الفاء في فَعِل وفَعِيل في الأصل مفتوحة، وإنما جاز كسرها في فَعِل وفَعِيل من أجل حرف الحلق، فقال سيبويه " لم تُفتح هي نفسها" يعني حروف الحلق في فَعِيل، لأنها لو فتحت أنفسها لوجب أن تقول: فَعَيْل، فتقول في (بَخِيل)بَخَيل، وفي شَهِيد، شَهَيد، كما قلنا يَشحَب وفتحناه لأنه ليس في الكلام فَعَيل، ولو قلنا شَهَيْد، لكان بناءً خارجاً عن الكلام "(١). حقّ حرف الحلق الفتح، لكن كُسِرَ هنا خوفاً من الالتباس، والخروج عن صيغة بناء الكلام العربيّ. وصوت الحلقِ هنا لهُ وظيفة في تماثل هذه الحركات، فهي جلبت ما بعدها لما قبلها (٢). ومن الأمثلة على هذا الإتباع كما ذكر سيبويهِ " وذلك قولك: لِئِيم وشِهِيد، وسِعِيد، ونِحِيف، ورِغِيف، وبِخيل، وبِئِيس، وشِهِد، ولِعِب، وضِحِك، ونِغِل(٣)، ووخِم (٤). وكذلك فِعِل إذا كان صفة أو فعلا أو اسماً. وذلك قولك رَجُلٌ لِعِب ورجلٌ مِحِكٌ(٥)، وهذا ماضِغٌ لِهِمٌ(٦)، وهذا رجلٌ وِعِكٌ(٧)، ورَجلٌ جِئِزٌ - يقال جَئِزَ الرجلُ، إذا غصّ - وهذا عَيْرٌ نِعِر (٨) وفِخِذٌ(٩) " (١٠). فكلّ هذهِ الأمثلة هي من المماثلة المدبرة الكليّة المنفصلة، فالكسرة جُلِبت للفاء ممّا بعد العين إليها.

فالكسرة في (فَعِل) أقرب الأشياء إلى الفتح، لذلك كسروا العينَ إذا كانت حرف حلق في (فَعِل) و(فَعِيل)، وأتبعوا حركة الفاء لحركة العين، ليكونَ عملُهم من وجهٍ واحد، إذ كانَ أخفَّ عليهم كالإدغام إذ أرادوا أن يرفعوا ألسنتهم رفعة واحدة، تجاوزاً للثّقل. ولا يجوز أن تقول في (رَؤُف، (رُؤُف) و(رَؤُوف)، (رُؤُوف) كراهية تجاور الضمّتينِ، وبُعد الواو من الألف التي هي من

١- شرح كتاب سيبويه، مج٤، ص ٤٨٤

٢- المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، ص ١٢١

٣- نغل: نَغِل الأديم، بالكسر، نَغَلا، فهو نَغِل؛ فساد في الدباغ. ورجلٌ نَغِل ونَغْل: فاسد النسب، ابن منظور، لسان العرب، (نغل)

٤- وِخِم: الوَخْم: بالتسكين، والوَخِمُ، بكسر الخاء، والوخيم الثقيل من الرجال البيّن الوخامة والوخومة ، والجمع وَخامَى، ووِخام، وأوخام . ابن منظور، لسان العرب، (وخم)

٥- مِحِك: رجلٌ مَحِكٌ ومُماحِك ومَحْكان؛ إذا كان لَجُوجاً عَسِر الخُلق. ابن منظور، لسان العرب، (محك)

٦- ماضغ لهم: رجلٌ لَهِمٌ، ولُهَمٌ، ولَهُومٌ، أكول. والمِلْهَم: الكثير الأكل. ابن منظور، لسان العرب، (لهم)

٧- وِعِك: رجلٌ وَعْك، ووَعِك: موعوك ، ابن منظور، لسان العرب، (وعك)

٨- عير نعر:حمارٌ نَعِر، وأتانٌ نَعِرة، ورجلٌ نَعِر: لا يستقرّ في مكان.وهو منه. وعير نعر: دخلت النعرة في أنفه، قال الأحمر: النّعرة ذبابة تسقط على الدواب فتؤذيها، والنعير الصياح. ابن منظور، لسان العرب، (نعر)

٩- عير فِخِذ: الفَخِذ: وصل ما بين الساق والورك، ورميته ففخذته: أي أصبت فخذه. ابن منظور، لسان العرب، (فخذ)

١٠- الكتاب، مج٤،ص ١٠٨

مخرج حروف الحلق، فالكسرة التي من الياء أقرب إلى الألف التي تجاور حروف الحلق من حيثُ المخرج (١). والذينَ يُتبعون (فِعِل) و(فِعِيل) هم بنو تميم، أمّا أهلُ الحجاز فيجرون كلّ هذا على الأصل (٢). فالتغييرات عند سيبويهِ هي لأجل الخفّة هاهنا، ولأجل الانسجام الصوتيّ، وهذا الإتباع لا يؤثّر في المعنى شيئا. بنو تميم يميلون إلى السّرعة في أدائهم، وهذا أدّى إلى شدّة تأثّر الحروف بعضها ببعض (٣) ومَنْ أتبعَ جاز لهُ أن يُخفّف العين بعدَ الإتباع، ولا تتأثر حركة الإتباع في شيء، ولا تعود لأصلها، كما أنّ تخفيف الهمزة في (بِيسَ) لا يُغيّر كسر الحرف الأوّل؛ لأنّ النّيّة تحقيقها كما الهاء في (شِهْد) (٤).

وبعض العرب يقولون: (مِغِيرة) و(مِعِين) ، أتبعوا الكسرة الكسرة، وهذا عند سيبويه ليس من الباب السابق (فِعِل) و (فِعِيل)، بل هو إتباعٌ للصّوائت؛ شبّهوه بالإتباع في (مِنْتِنٌ)(٥)و(أُنْبؤُك)، و(أجُوءُك)، وهذا ليس بقياس فلا تستطيع أن تقول في (مُجِير) (مِجِير) على الإتباع؛ لأنّه شاذّ، وقد قالوا كذلك هذا الإتباع في حروف شاذّة، مثل: (نِحِبّ)، و(إِحِبّ)، و(بِحِبّ)،وهنّ من حبّ وإن لم يُقَل، كما قالوا (يَدعُ) و(يَذر) ولم يقولوا (وذر) و(ودع)، إذ استغنوا عنهما (بترك) ، وقد أثبتَ السيرافي وجود (حبّ)، ومنهُ قوله تعالى فيما رُوي عن أبي رجاء العطاردي(٦): ((قل إن كنتم تُحِبُّونَ اللهَ فاتّبعوني يُحْبِبْكُمُ اللهُ)) (٧).(٨) فبِحِبّ شاذّ من وجهينِ، أنّ (بِحِبّ)لا يكسر حرف المضارعة فيه ولو كان من (فَعِل)، وأنّ الإتباع بالكسر شاذّ فيه، ورأى سيبويهِ أنّهُ لمّا شذّ الحرّ في كلامهم فخرج عن نظائِرِهِ جسرهم ذلك على ركوب شذوذ آخر فيه (٩).

١- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص١٠٧، ١٠٨، أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، مج٤، ص ١٦٥، ١٦٦، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٤،ص ٤٨٤، ٤٨٥، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج٣،ص ١٩٧ – ٢٠٠

٢- ينظر: عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات، ص ١٢٠،١٣٣، والمطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، ص ١٢١، وفكري سليمان، أثر الجوار في المستويات اللغوية، ص١٧، والموسوي، التماثل الصوتي عند سيبويه، ص٩٩

٣- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص١٠٨، وغالب المطلبي، لجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨م، ص١٢١، وفكري سليمان، أثر الجوار في المستويات اللغوية، ص١٧

٤- ينظر: الكتاب، مج ٤، ص ١٠٩، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٤، ص ٤٨٤

٥- منتن: نَتَنَ اللحم وغيره يَنتِنُ وأنتنَ يُنتِنُ، فمن قال نَتَنَ قال مِنْتِن، ومن قال أنتنَ فهو مُنْتِن بضم الميم، وقيل مِنْتِن كان في الأصل مِنْتِين، فحذفوا المدة، ومثله: مِنْخِر أصله مِنْخِير، والقياس أن يقول نَتَن فهو ناتن، فتركوا طريق الفاعل وبنوا منه نعتا على مِفعِل ، ثم حذفوا المدة. ابن منظور، لسان العرب، (نتن).

٦- أبو رجاء العطاردي، عِمران بن ملحان، الإمام الكبير، شيخ الإسلام عِمران بن ملحان التميمي البصريّ، من كبار المخضرمين، أسلم بعد فتح مكة، ولم ير الرسول (ﷺ). الذهبي، سير أعلام النبلاء،تحقيق شعيب الأرنؤوط، ومحمود الصاغرجي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨١م، مج٤، ص ٢٥٣

٧- آل عمران ٣١، ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ص٢٦ (يَحْبِبْكُم)

٨- ينظر: شرح كتاب سيبويه، مج ٤،ص ٤٨٥

٩- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ١٠٨، ١٠٩، وأبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، مج ٤، ص ١٦٥، ١٦٦، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٤، ص ٤٨٤، ٤٨٦، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج ٣، ١٩٧ – ٢٠٠، وصالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه الربع الأخير،٢٠٠٢م-٢٠٠٣م، ص ٥٤ – ٥٧

المبحث الثّاني: أثر المجاورة بين المتماثلينِ

أوّلاً: الإدغام:

يُعَدّ الإدغامُ من الظّواهر الصّوتيّة التي للجوارِ أثرٌ كبيرٌ في حدوثها، ولولا الجوارُ ما كانَ ثَمَّ إدغام، وقد أشارُ اللّغويّونَ العرب إلى تلكَ الظّاهرة، وأولَوها عناية كبيرة. ولكي يتمّ تقريب صوت من صوت آخر يقاربه لا بُدّ من شرطينِ: " الأوّل: تقارب المخرج أو اتحاده. والثاني: كون الصامتين من مجموعة واحدة من الصوامت، أو الحركات" (١). فالإدغام عند سيبويهِ هو : فناء الصوت الأوّل في الثّاني لتخفيف الثّقل، وهو على قسمينِ:

الأوّل: إدغام المتماثلينِ اللّذينِ هما من مخرج واحد

والثّاني: إدغام المتقاربينِ اللّذين هما من مخارج متقاربة (٢).

وقد شبّه السّيرافي العودة إلى الموضع نفسه دونَ الإدغام، ودون مهلة بالذي يركض في المكان نفسهِ " وذلك أن اللسان فيه اعتمادات في وقت النطق ينتقل بها إلى خارج الحروف ويعتمد عليها، فمضيه عن الموضع الذي يعتمد عليه أخف من تحركه فيه كما أن الماشي قدما حركته أخف من الذي يحرك رجليه في مكان واحد، وهذا شيء يتنبه الممتحن له من نفسه ويستغني عن الاحتجاج، والاستشهاد عليه " (٣). الانتقال من مُخرَج إلى آخر يكون فيه سهولة، خاصّة متباعدي المخرج، لكن لو كان الحرفان متجاورين، ولم يتمّ الإدغام، فسنرى صعوبة شديدة في النّطق، فالهدف من الإدغام هو التّخفيف، والتّقارب الصّوتي. في الواقع الحرف المشدّد هو عبارة عن حرفين أدغما في بعضهما البعض، وهذا ما آمنَ بهِ نحاة العرب القدامى(٤)، فالإدغام هو فناء الصّوت الأوّل في الثّاني، ينطق بهما صوتاً واحدا (٥)، والذي دفع النّحاة العرب إلى اعتبار الحرف المشدّد حرفين مُدغمَين " أنّه يقوم في اللغة أحيانا بوظيفة صوتين؛ فتقول العرب مثلا: (مذّكر) الذال الطويلة فيه تنوب مناب التاء والذال في يتذكر" (٦).

---

١. عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية،ص ٢١٠، ٢١١
٢. ينظر: الكتاب، مج ٤، ص ٤١٧ – ٤٢١، و٤٣٧- ٤٦٦
٣. شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٣٥٧
٤. ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٤١٧ – ٤٢١، و٤٣٧- ٤٦٦، والمبرد، المقتضب، مج١، ٣٣٣ – ٣٤٠، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٣٥٧ – ٣٦٤، و٣٩٦- ٤٤٩، وابن جني، الخصائص، مج٢، ١٣٩- ١٤١، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج٣، ٣٨٧- ٣٨٩، و٤٠٤ – ٤٠٨ ، والسيوطي، همع الهوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٨٠م، مج٦، ص ٢٨٠- ٢٨٨
٥. ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ١١٦، وعلي عبد الواحد وافي، علم اللغة، ٢٩٨، ٢٩٩، وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ٣٨٧، وعبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٢٠٥، ٢٠٧، وعبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ١٨٦،١٨٧، ولغة قريش، مختار غوث، ط١، دار المعراج الدولية، السعودية، ١٩٩٧م، ص ٧٤، وفكري محمد سليمان، أثر الجوار في المستويات اللغوية، دار غريب للطباعة والنشر، ٢٤
٦. رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ٩٩

فنابت الذّال مناب حرفين، الأوّل الذّال، والثّاني تاء الافتعال في الأصل. بصراحة الحرف المشدّد الآنَ من ناحية صوتيّة هو صامت طويل، كما أنّ ثمّةَ صائتاً طويلاً، والفرق بين القصير والطويل هو فرق في الزّمن (١). فمثلا، الفرق بين الدّال غير المضعّفة والمضعّفة هو في طول مدّة حبس الهواء المستقرّ بعد تلاقي طرف اللّسان مع أصول الثّنايا. وقد اعتبر ماريو باي أنّ الحرف المضعّف هو حرف مضلّل حقاً؛ لأنّه استعير عن طريق الكتابة لا عن طريق النّطق، فما هو إلاّ تطويل لحرف صامت ساكن، أوّ تطويل لمدّة قفل الصّوت قبل انفجاره، إن كان صامتاً انفجاريا (٢). ولم تكن هذه الفكرة خافية على بعض قدامى اللغويين العرب؛ فهذا ابن جنيّ يقول " الحرف لما كان مدغما، خَفِيَ فنبا اللسان عنهُ وعن الآخر نبوة واحدة، فجريا لذلك مجرى الحرف الواحد" كما يقول " إدغام الحرف في الحرف، أخف عليهم من إظهار الحرفين، ألا ترى أن اللسان ينبو عنهما نبوة واحدة" (٣). والحقيقة أنّ سيبويه قد ألمح إلى هذا كذلكَ إذ يقول: " وذلك لأنّه يثقلُ عليهم أن يستعملوا ألسنتَهم من موضع واحد ثم يعودوا له، فلما صار ذلك تَعَبًا عليهم أن يداركوا في موضع واحد ولا تكون مُهْلةٌ، كرهوه وأدغموا، لتكون رفعةً واحدة، وكان أخفّ على ألسنتهم مما ذكرت لك"(٤). ويفسّر السيرافي قول سيبويه "فأدغموا ليكون رفعة واحدة"، " يعني أنه ليس استثقال النطق بحرفين من موضع واحد من اللسان أدغموا الحرف الأول منهما في الثاني، كنحو رد يرد ومرد وأصله ردد، يردد، ومردد. فإذا أدغموا كان أخف؛ لأن اللسان يرتفع مرة واحدة بالحرف" (٥). فاللّسان عندما يرتفع مرة واحدة، فهو ينطق حرفاً واحداً في مدّة زمنيّة معيّنة ، لكن لم يُحدّد طولها، يرى الباحث أنّ فكرة المِيزان الصّرفيّ قد أسرت عقول القدامى، فلم يستطيعوا أن ينفكّوا عنها، فقد كانوا يرون أنّ وزن (قتّل) هو (فعّل)، لذلك الحرف المشدّد حرفان، لو نظرُوا من ناحية صوتيّة لهذا لأدركُوا أنّهُ حرفٌ واحدٌ صوتيّا.

١- ينظر:المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ٩٧، وعبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ٢٠٧

٢- ينظر: أسس علم اللغة، ترجمة أحمد مختار عمر،ط٨، عالم الكتب، القاهرة، ص ١٤٦

٣- ابن جني، الخصائص، مج٢، ص ٢٢٧

٤- الكتاب، مج٤، ص ٤١٧، وينظر: الكتاب، مج٤، ص ٤٠١

٥- شرح كتاب سيبويه، مج ٥، ص ٣٥٨

١- إدغام المثلين:

- **الصّورة الأولى: الإدغام في المتّصل**

إذا تجاورَ حرفانِ متماثلانِ في فِعلٍ وكانت العينُ ساكنة، واللّام متحرّكة فعندَئِذٍ وجبَ الإدغام، والتأثيرُ رجعيّ (مماثلة مُدبرة)، فيؤثر الثّاني في الأوّل فيُدغمانِ، يقول سيبويه:" أمّا ما كانت عينُه ولامُه من موضعٍ واحد فإذا تحرّكت اللام منه وهو فِعْلٌ ألزموه الإدغام، وأسكنوا العين. فهذا مُتْلَئِبٌّ في لغة تميم وأهل الحجاز" (١). هذا الإدغام هو المُسَمَّى عند القرّاء بالإدغام الكبير، إذ يفصل بين الحرفين المتماثلين أو المتقاربين صوت لين قصير، مثل: مدَدَ، و شَدَدَ (٢). فالفتحة تفصل بين الدّالين، لذلك تسكن الدّال الأولى؛ ليتمّ الإدغام. فالثّاني هو الأقوى في الإدغام، ومنه التّأثير في الأوّل؛ لأنّ الأصل في الإدغام عند سيبويه أن يكون الأوّل ساكناً ويدغم في الثّاني المتحرّك القويّ " فإن قلت: ألاّ قالوا: بُيّنّهم، فجعلوا الآخر نونا؟ فإنّهم لو فعلوا ذلك صارَ الآخِر هو الساكن، فلما كان الأوّل هو الساكن على كلّ حال كان الآخر أقوى عليه" (٣). فالجوار بين العين واللّام هو الذي دفعهم إلى هذا الإدغام، إذ أدّى إلى التّخفيف. والتأثير الرّجعي هنا هو (مماثلة مدبرة كليّة متصلة)، فاللّام أثّرت في العين، فموثلت العين باللّام (٤)، فسيبويه بيّنَ أنْ لو قلنا: (بيّنّهم)، صار الآخر هو السّاكن، أي: الأوّل أقوى تأثيراً، وهو متحرّك، فصار من التّأثير التّقدميّ، وهذا ممّا هو ضعيف عند سيبويه.

فمن الأمثلة على هذه الصّورة، (ردّ)، فتلك البنية السّطحيّة، فأمّا البنية العميقة فهي على النّحو التّالي:

رَدَدَ ⟵ رَدْ دَ ⟵ رَدَّ

وهذا الإدغام هو إدغام واجب " أمّا ما كانت عينه ولامه من موضع واحد فإذا تحرَّكت اللام منه وهو فِعلٌ ألزموه الإدغام" (٥). أمّا إذا سكنَتِ اللّام، فثَمّ اختلافٌ بينَ لغة بني تميم ولغة بني الحجاز، فبنو الحجاز يُظهرونَ على الأصل، وأمّا بنو تميمَ فعلى الإدغام " فإن أسكنت اللام فإنّ أهلَ الحجاز يجرونه على الأصل، لأنّه لا يسكن حرفان. وأما بنو تميم فيسكنون الأوّل ويحرّكون الآخر ليرفعوا ألسنتهم رفعة واحدة، وصار تحريكُ الآخر على الأصل، لئلا يسكن

١- الكتاب، مج٤، ص ٤١٧

٢- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ١١٦

٣- الكتاب، مج٤، ص٤٧٢، ٤٧٣

٤- ينظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ٢١٣ - ٢١٨

٥- سيبويه، الكتاب، مج٤،ص ٤١٧

حرفان، بمنزلة إخراج الآخرين على الأصل لئلا يسكنا " (١). فأهل الحجاز يخافون ممّا تكرههُ اللّغة، وهو التقاء السّاكنين، فرجعوا للأصل، بخلاف أهل تميم الذين فرّوا من ذلك بتحريك الحرف السّاكن، ولم يرجعوا للأصل. أمّا اللّغة العربيّة القديمة الجيّدة فهي لغة أهل الحجاز عند سيبويه، السّبب في هذا هو إيمانهُ بأنّ الأصل في الإدغام هو أن يُدغم الأوّل في الثاني، أي: تأثير رجعيّ، ففي اردُدْ، الأوّل متحرّك، والثّاني ساكن، لذا لا يتمّ الإدغام، أمّا بنو تميم فأدغموا والتقى ساكنان عند تسكين الثّاني فحرّكوا، والذي دعاهم إلى هذا هو أنّ ردّ ولا تردّ لم يشبهانِ عندهم ردَدْتَ؛ ذلك أنّهُ تدركهما التّثنية فتقول: ردّا، ولم تردّا، ويدركهما الجمع، ردّوا، ولم تردّوا، وتدركهما نون التّوكيد، ردَّنّ، ولا تردّنَّ، والألف واللّام، ردّ الكتاب، ولم تردّ الكتاب، وتدركهما همزة الوصل، ردّ ابنك، ولم تردّ ابنك، فيتغيّر الآخر لما أدركهما، أي: يصبح الثّاني متحرّكا، فسكون الثّاني ليس بلازم، ويأتي مرفوعاً ومنصوباً في الفعل المضارع المجزوم، تقول: لم يرُدَّ، وهو يردّ، وأنْ ترُدَّ، فليس بلازم كسكون فاء (استفْعل) الذي منع سيبويه فيه الإدغام ،وذلك قولك اسْتُطْعم، واستُضْعف، واستدْرَك، واسْتَثْبَتَ (٢) فلهذا بنو تميم أدغموا في ردّ ولم تردّ وحرّكوا لمنع التقاء الساكنينِ.

أهل الحجاز : لم تردُدْ

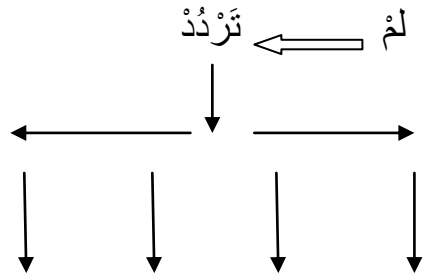

(متحرّك + ساكن)

بنو تميم: (لم تردَّ)

١- الكتاب، مج٤، ص ٤١٧، ٤١٨

٢- السابق، مج٤،ص ٤٧٣

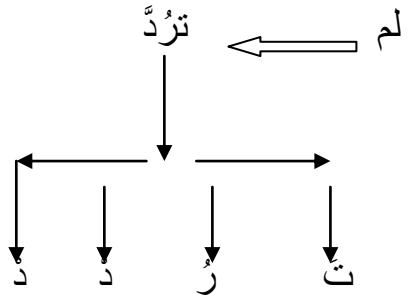

(ساكن + ساكن) وحرّك لمنع التقاء الساكنين

والسرّ كما يرى إبراهيم أنيس أنّ الفرق بينَ لغة أهل الحجاز ولغة أهل تميم هو النّبر لا غيرُ؛ ذلكَ أنّ النّبرَ عندَ الحجازيّين في المضعّف المجزوم (لم يَرُدّ) قد انتقل إلى المقطع الذي قبلهُ يعني (يَ) بعد أن كان في (رُدْ)، فالأصل (لم يَرُدْ)، لكنّهم حرصوا على التّضعيف، وخافوا التباس هذا الوضع بوضع الفعل المعتلّ العين، ففكّوا الإدغام، ليصبح (لم يَرْدُدْ)، انتقل النّبر إلى (يَرْ)، وظلّ التّضعيف، وأمّا بنو تميم فتركوا النّبرَ على حالهِ، إذ كان في حالة الوقف (لم يردّ)، فإذا وصلوا حرّكوا منعاً لالتقاء السّاكنين، سواء أكانت فتحة أو ضمّة أو كسرة (١). وقد قلنا: إنّهُ إذا أدغموا فإنّه يلتقي ساكنان في الفعل المضارع المضعّف المجزوم وفعل الأمر المضعّف المبني، مثل (رُدّ)، و(لم يَرُدّ)، فلجئوا إلى تحريكه، وقد اختلفوا فيه:

١- منهم من حرّكه بالفتح مطلقاً، وهي لهجة بني أسد وغيرهم من بني تميم، شبّهوه بأينَ وكيفَ، إذ حُرّك بالفتح مطلقاً لالتقاء السّاكنين.

٢- ومنهم من كسرهُ مطلقاً على أصل التقاء السّاكنينِ، وهي لهجة كعب وغنيّ ونمير، وهذا شبيهٌ بقولنا (مذُ التقينا)، و(كتبتُمُ الدرسَ) إذ حُرّكَ بالضّمّ على الأصل، فأصلُ (مُذْ) هو (مُنْذُ) و(كتبتُمْ) هوَ (كتبتُمُو).

٣- الإتباع، يتبعون الحرف الثّاني المسكّن بحركة الحرف الذي قبلَهُ بعدَ أنْ نُقِلَتْ إلى ما قبلَها وهوَ ساكِنٌ قبلَ الإدغام، فإذا كانَ مضموماً ضمّوا، وإذا كانَ مفتوحاً فتحُوا، وإذا كانَ مكسوراً كسرُوا، وذلكَ قولُكَ : رُدُّ، وعَضَّ، وفِرّ يا فتى، واقْشَعِرّ، واطمَئِنّ، واستَعِدّ، واجتَرَّ، واحْمَرَّ، وضارَّ، فإن جاءت الهاء والألف فتحوا مطلقاً، والسّبب أنّ الهاء خفيّة عند الخليل بن أحمد، والألف لها الفتح، رُدَّها، وأمّا الهاء المضمومة فإنّك تضمّ، رُدُّهُ، وإذا أتى بعد الحرف الثّاني المسكّن ألف ولام أو همزة وصل - وسمّاها سيبويه الألف الخفيّة؛ لأنّها تخفى في الوصلِ كما ذكر السّيرافي- فإنّهم يكسرونها على الأصل (٢).

١- ينظر: اللهجات العربية، ص ١١٣، ١١٤، والأصوات اللغوية، ص ٩٧ – ١١٢

٢- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٣، ٥٣٢، ٥٣٣، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٤، ص٢٦٦ – ٢٦٩، وإبراهيم أنيس، اللهجات العربية، دار الفكر العربي، ص ١٠٨ – ١١٦، وعبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات، ص ١٣٠-١٣٢

ولعلّ الذي دفع سيبويهِ إلى أن يعدّ لغة الحجاز بأنّها اللّغة العربيّة القديمة الجيّدة إذ لم يدغموا في (لم يردُد)، هو إيمانهُ بالإدغام، أنّ الأوّل السّاكن يُدغم في الثّاني المتحرّك، (المماثلة المدبرة)، لذلك عندما سكن الثّاني أجرَوه على الأصل، أحبّوا الإظهار، إذ كانَ هذا من صفات لغتهم، فبيئة الحجاز بيئة متحضّرة، تحبّ التأنّي في نطق الأصوات، كما تحبّ إظهارَها، " فنحن نستطيع إذن أن ننسب الإدغام إلى تلك القبائل التي كانت تسكن وسط شبه الجزيرة وشرقيها، ومعظمها قبائل بادية تميل إلى التخفيف والسرعة في الكلام. كما نستطيع أن ننسب الإظهار إلى بيئة الحجاز المتحضرة وهي تميل إلى التأنّي في الأداء بحيث تظهر كل صوت فيه" (١). ويرى الباحث أنّ رأي سيبويه في لغة الحجاز دقيق، ينبعُ من الناحية العقليّة قبل الصّوتيّة، فالمسألة ليست مسألة كثرة أو قلّة للظّاهرة بقدر ما هي استنباط دقيق للظّاهرة، ففي المضعّف عند الجزم (لا ترْدُدْ) سكن فيه الثّاني للجزم، وهو سكون عارض، فطرأ على بنية الكلمة طارِئ فأوجبَ العودة للأصل، كما أنّهم حرّكوا الميمَ من الضمير (هُمْ) إذا أتى بعدها همزة الوصل في مثل قولك (عليهمْ الحقّ)، على أصلها قبل وجود السّاكن بعدها، فالذي يضمّ الهاء (عليهُمُو) فإنّهُ يضمّ الميم، إذ كانت مضمومة في الأصل، إذا أتى بعدها ساكن، وأمّا من كسر الهاء تبعا للياء، فإنّه يكسر الميم؛ لأنّها في الأصل مكسورة (عليهِمِي). يقول السيرافي: " وأما من كسر فهم على مذهبين: إذا لقيها ساكن منهم من يكسر الميم، فيقول: عليْهِمِ المالُ، والذي يقول هذا الأصل عنده عليهِمِي فيردّ الميم إلى كسرتها في الأصل، ومنهم من يضمّ الميم مع كسرة الهاء فيقول عليهِمُ المالُ، وهذا الأصل عنده عليهِمُو " (٢)، فمن أتبع الكسرة للهاء فقط، فإنّهُ يضمّ الميم، ومن أتبع للهاء والميم، فإنّهُ يكسر الميم.

ويتمّ الإدغام إذا تجاور المثلانِ في صيغة (افْتعَلَ)، بأنْ كانَ الأوّل تاء افتعل والثّاني عين الفعل، فإذا تجاورا حدثَ تأثيرٌ، وهذا التّأثير يؤدّي إلى عمليّات عقليّة صوتيّة تؤَدّي بطبيعة الحال إلى ظهور بنية سطحيّة جديدة، أخفّ ممّا كانت عليهِ قبلُ، وتلك البنية السّطحيّة لا تلتبس بغيرها، بل السّامع - إذ سمعها - لا يلتبسُ عليهِ شيءٌ غيرها. يقول سيبويه: " وقد أدغم بعض العرب فأسكن لمّا كان الحرفان في كلمة واحدة، ولم يكونا منفصلين، وذلك قولك: يَقِتّلونَ وقد قِتِّلُوا، وكسروا القاف لأنّهما التقيا، فشبّهت بقولهم: رُدُّ يا فتَى. وقد قال آخرون: قَتَّلُوا، ألقَوا حركة المتحرك على الساكن. وجاز في قاف اقْتَتَلوا الوجهان ولم يكن بمنزلة عَضَّ وفَرّ يلزمه شيءٌ واحد، لأنه يجوز في الكلام فيه الإظهار والإخفاء، والإدغام" (٣). نلاحظ أنّ البنية السطحية (قَتّلُوا)، و(قِتِّلُوا) مرّت بعدّة خطوات حتى وصلت إلى تلك الصّيغة النّهائيّة:

١- عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات، ١٣٣

٢- شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٦٦

٣- الكتاب، مج٤، ص ٤٤٣

١- تجاور حرفان مثلان متحرّكان، وقبل الأوّل حرف ساكن هو (القاف)، " فأما اخْتَصَمُوا واقْتَتَلُوا فليستا كذلك، لأنّهما حرفان وقعا مُتحرّكين والتّحرُّكُ أصلهما، كما أنّ التّحرّك الأصلُ في مُمِدّ. والساكن الذي قبله قد يتحرّك في هذا اللفظ كما تحرّك فاءُ فَعَلْتُ نحو مَدَدتُّ، لأنّك قد تقول: مُدَّ، وقُلْ ونحو ذلك" (١). فحرف التّاء هو صامت سنيّ مهموس (٢)، قد تتابع في صيغة (افتعل)، لكنّهُ متحرّكٌ ثَمَّ، ممّا سهل النّطق بهما متتابعين، فالفاصل حاجز بينهما، خفّف من ثقل الانتقال.

٢- حصل تأثيرٌ بين المتجاورين، فأحبّوا الإدغام، لئلاّ يُنطق حرفان من موضع واحد مرّتين، فيسكن الأوّل، وتلقى حركته على السّاكنِ قبلَه، وعدّه سيبويه من المتّصل الجاري مجرى المنفصلين، لذلك جاز فيه الإدغام فالصيغة أصبحتْ (اقَتْتَلُوا)، وأمّا في الكسر فإنّهم لم يُلقوا حركة الحرف المسكّن على الذي قبلهُ (اقْتْتَلُوا) (٣)

٣- تجاور مثلان الأوّل ساكن والثّاني متحرّك فأدغموا " وقد أدغم بعض العرب "(٤). أي: في الصّيغة الأولى على النقل (اقَتّلوا)، وفي الثّانية (اقْتّلوا).

٤- العرب الّذينَ حرّكوا حركة الأوّل إلى السّاكن قبلهُ حذفوا ألف الوصل؛ لأنّ ألف الوصل انتهى الهدف منها؛ إذ جُلِبَت للبدْء بالسّاكن، وذلك حيثُ حرّكوا القافَ بالفتح " وقد قال آخرون: قَتّلوا، ألقوا حركة المتحرك على الساكن" (٥). والّذينَ لم ينقلوا كان عندهم اجتماعُ ساكنين، القاف السّاكنة والحرف الأوّل من المدغم، فكسروا لمنع التقاء السّاكنينِ، والكسر أصل للتّحريك في مَنْعِ التقاءِ السّاكنينِ " وذلك قولك: يَقِتّلُونَ وقد قِتِّلُوا، وكسروا القاف لأنّهما التقيا " (٦).

٥- فالبنية السّطحيّة استقرّت على (قَتّلوا) و(قِتّلوا).

والفعل المضارع منهما " ومن قال يَقَتِّلُ قال مُقَتّلٌ، ومن قال يَقِتّلُ قال مُقِتّلٌ "(٧). فالأوّل

١- سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٤٧٣، ٤٧٤

٢- ينظر: حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص ٢١٩

٣- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٤٤٣

٤- السابق، مج٤، الصفحة نفسها

٥- نفسه، مج٤، الصفحة نفسها

٦- نفسه، مج٤، الصفحة نفسها

٧- نفسه، مج٤، ٤٤٤

(يَقَتّل) مضارع (قَتَّل)، واسم الفاعل (مُقَتّل)، والثاني (يقِتّل)، واسم الفاعل (مُقِتّل). ويجوز أن يُقال (مُقُتّلين)على الإتباع " وحدثني الخليل وهرون أنّ ناساً يقولون ((مُرُدّفينَ))" (١) . فمن قال هذا فإنه يريد مُرْتَدِفينَ. وإنما أتبعوا الضمة الضّمّة حيث حرّكوا، وهي قراءةٌ لأهل مكة كما قالوا رُدُّ يا فتَى ، فضمّوا لضمّة الرّاء. فهذه الرّاء أقرب. ومن قال هذا قال مُقُتِّلينَ، وهذا أقلُّ اللغات. ومن قال قَتّلَ قال ردّفَ في ارْتَدَفَ يجرى مجرى اقتَتَلَ ونحوه" (٢). وقد رُوي عن الخليل كذلك(مُرِدِّفينَ) بإتباع الرّاء لكسرة الدّال (٣). فالأصل (مُرَدّفينَ)، فأتبعوا حركة الرّاء لحركة الميم لأنّها تجاورها، وهذا للتّقارب والانسجام الصّوتي، ومن قال (مُرُدّفين)، إذ أدغم التّاء في الدّال على التّأثير المُدبر لقرب المخرج، قال مُقُتّلين على الإتباع. ويرى الباحثُ أنّ انسجام الأصوات يتبع اللّهجاتِ، وهذه اللّهجاتُ تخضع للنّظام الصّوتيّ المتعارف عليه للمجموعة نفسها، وهي عندهم أفضل لهجة، لكن عندَ غيره ضعيفة، أو غير مرغوبة، فكلٌّ يفتخر بلهجتهِ التي يتغنّى بها.

- **الصّورة الثّانية : الإدغام في المنفصل**

قد يتجاور الحرفان المثلان في كلمتين منفصلتينِ، فعندئذٍ يجوز الإدغام، وليس بواجب كما كان في المتّصل " لأنّ المنفصلين يجوز فيهما البيان أبداً" (٤). وأحسن ما يكون الإدغام في المنفصلينِ إذا تجاورت خمسة أحرفٍ متحرّكات، " ألا ترى أنّ بناتِ الخمسة وما كان عِدَّتُه خمسةً لا تتوالى حروفُها متحرّكةً، استثقالاً للمتحرّكات مع هذه العدّة، ولا بُدّ من ساكن. وقد تتوالى الأربعةُ متحرّكةً في مثل عُلَبِطٍ؛ ولا يكون ذلك في غير المحذوف. وممّا يدلُّك على أنّ الإدغام فيما ذكرتُ لك أحسنُ أنّه لا يتوالى في تأليف الشِعْر خمسة أحرف متحرّكة، وذلك نحو قولك: جَعَل لَّك، وفَعَل لَّبِيد. والبيانُ في كلّ هذا عربيّ جيّد حجازيّ." (٥). فالإدغامُ واجب في المثلين المنفصلينِ إذا كان الأوّل ساكنا والثّاني متحرّكا. فإذا كانا متحرّكينِ، فإنّهُ يجوزُ الإدغام " فأحسنُ ما يكون الإدغام في الحرفينِ المتحرّكينِ اللذين هما سواءٌ إذا كانا منفصلينِ" (٦).يرى السيرافي أنّ سيبويهِ قد استدلّ على حسن الإدغام في المثلين المتحركين

١- الأنفال ٩، وابن جني، المحتسب، مج١، ص، ٦٠، ٢٧٣، وابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ٥٤. قرأ نافع (مُرْدَفين)، وقرأ الباقون (مُرْدِفين). ينظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، ٥٨٧

٢- سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٤٤٤

٣- ينظر: ابن جني، المحتسب، مج١، ص ٢٧٣

٤- سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٤٤٣

٥- السابق، مج٤، ص٤٣٧ ، عُلَبط: رجلٌ عُلَبِط، وعُلابِط: ضخم عظيم، ابن منظور، لسان العرب، (علبط)

٦- سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٤٣٧

إذا كان هناكَ خمسة أحرف متحرّكات" أنه لا يوجد في الكلام كلمة أصلها خمسة أحرف تتوالى حروفها متحركة ولا كلمة على خمسة أحرف، وفيها زائد وزائدان توجد حروفها متحركة كلها فعلم بعدم ذلك في الكلام أن توالي خمس متحركات أهل من أن يكون فيها ساكن؛ فلذلك كان الإدغام حسنا، وعلى قياس ما قال: لو توالت ست متحركات، وأكثر فالإدغام أحسن كقولك برع عمر " (١). يرى الباحث أنّ الإدغام كان نتيجة عدم التّأنّي في الكلام، وبالتّالي ينشأ بين الكلمتين المنفصلتين اتّصال، ويكون عندنا مقاطع مفتوحة مُتعدّدة، فإذا كانت خمسة، أو ستّة تجَنّبوا هذا بالإدغام، إذ يُسكِنُونَ الأوَّل. وأمّا قول سيبويه "قد تتوالى الأربعة متحركة في مثل عُلَبِطٌ، ولا يكون ذلك في غير المحذوف" فإنّهُ "يريد أن أصل علبط علابط، وأن أربع متحركات متواليات ليست بأصل ليقوى بذلك حسن الإدغام فيما توالت فيه خمس متحركات" (٢). ففي (جَعَلَ لَكَ) خمسة متحرّكات، والجوار بينها يزيدها ثقلاً، لذلك جاز الإدغام، بعد إسكان الحرف الأخير من الكلمة الأولى، فهذا ممّا يُخفّف الثقلَ، ويجوز الإظهار؛ لأنّهما منفصلان. فالإدغام بين المثلين المنفصلينِ يكون على النّحو الآتي عندَ سيبويهِ، (مماثلة كليّة مُدبرة):

١- إذا كان الأوّل ساكناً، والثّاني متحرّكاً وجب الإدغام؛ " وإذا قلت وأنت تأمر: اخشَي يّاسراً، واخشَو وّاقِداً أدغمت، لأنّهما ليسا بحرفي مدّ كالألف، وإنما هما بمنزلة قولك: احمددّاوُدَ، واذهب بّنا فهذا لا تصل فيه إلاّ إلى الإدغام، لأنّك إنما ترفع لسانَك من موضع هما فيه سواءٌ، وليس بينهما حاجز" (٣). فشبه الصّائت الياء في (اخشَيْ) يُدغمُ في مثلة من بداية المقطع الأوّل من الكلمة التي بعدها(يَاسر)، وهذا واجب، وهو من التّأثير المدبر، الذي تميل إليهِ اللّغة العربيّة، ويكون بشكلٍ كليّ، إذ لا فاصل بين الحرفين.

٢- إذا كان المثلان متحرّكينِ، فيجوز الإدغام، فإذا كان الأوّل قبله ساكنٌ غير حروف المدّ فلا يجوز الإدغام، وذلك قولك (اسْمُ مُوسى)، وكذلكَ مثلُهُ (وليّ يَزيد)؛ لأنّ المدّ قد ذهبَ حينَ أدغم. " وإذا قلت مررتُ بِوَلِيّ يَزِيد وعدوّ وَلِيد، فإنْ شئت أخفيتَ وإن شئت بيّنت، ولا تسكّن، لأنّك حيث أدغمت الواو في عَدُوّ والياء في وَلِيّ فرفعت لسانك رفعةً واحدة ذهب المدّ، وصارتا بمنزلة ما يدغم من غير المعتلّ. فالواو الأولى في عدُوّ بمنزلة اللام في دلْو، والياء الأولى في وَلِيّ بمنزلة الياء في ظبْي"(٤). بمعنى أنّه لا يجوز الإدغام، إذا كان

١- شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٣٩٧

٢- السابق ، مج٥، ص ٣٩٨

٣- الكتاب، مج٤، ص ٤٤٢

٤- السابق، مج٤، الصفحة نفسها

قبل أوّل المدغمين حرف ساكن غير حروف المدّ؛ خوفاً من التقاء السّاكنين. وأمّا قوله تعالى: (إنّ الله نِعِمّا يعظكم به) (١)، فإنّهُ على لغة هذيل (نَعِمَ)، وقد كسروا الأوّل إتباعاً كما قالوا لِعِب (٢).

٣- إذا كان قبل الحرف الأخير من آخر الكلمة الأولى حرف مدّ فيجوز حينها الإدغام، لأنّ حرف المدّ كالمتحرّك " وإذا التقى الحرفان المِثلان اللذان هما سواءٌ متحرّكين، وقبل الأول حرف مدّ، فإنّ الإدغام حسَنٌ، لأنّ حرف المدّ بمنزلة متحرّك في الإدغام. ألا تراهم في غير الانفصال قالوا رادٌّ، وتُمُودَّ الثوب. وذلك قولك : إنّ المال لّكَ، وهم يظلمُونّي، وأنت تظلميّني. والبيان ههنا يَزْدادُ حُسْناً لسكون ما قبله " (٣). وهنا رأيٌ للأعلم يُقاربُ ما قاله المحدثونَ أنّ الفرق بين الصوائت القصيرة والطويلة هو فرق في الكميّة (٤)، يقول الأعلم: " اعلم أنّ اجتماع الساكنين في الوقف مستقيم، كقولك: زَيْد وعمرو، والدّرج غير ممكن، فإذا كان قبل الأول من الساكنين حرف من حروف المد واللين، وكان الثاني مدغما في مثله، جاز كقولك: دابّة، وضالٌّ وما أشبهه، وذلك أن زمان الحرف الممدود أطول من زمان غيره، كما أنّ زمان الحرف المتحرك أطول من زمان الحرف الساكن، فصار الممدود بزيادته وطوله كالمتحرك. فحسن لذلك اجتماع الساكنين، مع أن المدغم في مثله ينحى بالحرفين نحو الحرف الواحد، فاجتمع في ذلك مدّ الحرف الذي هو كالحركة، وكون الحرفين كالحرف الواحد. وفي الثاني منهما حركة، فجاز اجتماع الساكنين لذلك" (٥). فالحرف الممدود عندهم طويل في الزّمن، ونظراً لذلك هو كالمتحرّك، فلذلك جاز أن يأتي بعده حرف ساكن مدغم في أخيه المتحرّك، مثل: (دَابّة)، والحرف المضعّف هذا عنده حرف واحد صوتيّا. ويرى الباحث أنّ سيبويهِ قد اقترب من هذا الرّأي أيضاً، إذ يقول: " وممّا يدلّك على أنّ حرف المدّ بمنزلة متحرك أنّهم إذا حذفوا في بعض القوافي لم يجز أن يكون ما قبل المحذوف إذا حذف الآخرُ إلاّ حرفُ مدّ ولين، كأنّهُ يعوّض ذلك، لأنّه حرفٌ مَمْطولٌ " (٦).

١- النساء ٥٨. قرأ ابن كثير وعاصم ونافع (فنِعِمَّا). ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ١٩١

٢- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٤٣٩

٣- السابق، مج٤، ٤٣٨

٤- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ٣٩، ٨٢،٤٠، ٨٥ ورمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص٩٧،٩٦، وكمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص٤٨، ٩٥- ٩٩، والأنطاكي، المحيط، مج١، ٣٦، ٣٧، وجان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة، صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث، تونس، ١٩٦٦م،ص ١٥١

٥- النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج٣، ص ٤٠٤، وهو رأي السيرافي كذلك ، شرح كتاب سيبويه، مج ٥، ص ٣٩٨

٦- الكتاب، مج٤، ص ٤٣٨

وهذا يكون في ضرب البحر الطويل إذ تصير فيه مفاعيلن مفاعي. " وذلك أنّ كلّ شِعرٍ حذفتَ من أتمّ بنائه حرفاً متحرّكا أو زنةَ حرفٍ متحرّك فلا بُدّ فيه من حرف لينٍ للرّدف، نحو: (١)

وما كلّ ذي لُبّ بمؤتيك نُصحه وما كلُّ مؤتٍ نُصْحَهُ بلبيبِ الطّويل

فالياء التي بين الباءين رِدْفٌ "(٢). ويرى الباحثُ أنّ سيبويه كان يرى حرف المدّ هو مجموعة من الصوائت القصيرة، كتفسير العلم الحديث، لأنّه كان يرى الفتحة من الألف، والضمة من الواو، والكسرة من الياء، فعلى هذا كأنّه يرى الألف والياء والواو مجموعة من الصوائت القصيرة، وأُخِذَ جزءٌ منها، لكن خدعته الكتابة العربيّة، فظنّ أنّها صامت كباقي الصّوامت. في العلم تلك الألف ما هي إلاّ حركة فتحة طويلة، والحرف المُضعّف ما هو إلاّ صوت واحدٌ، في زمنهِ طولٌ (٣).

٤- إذا كانَ آخر حرف في الكلمة الأولى حرف مدّ، فإنّهُ لا يُدغَمُ فيما بعده، خوفا من ذهاب المد ؛ مثل: يغزُو وَاقد، فالجوار لم يُحدث أيّ تغيير، ولو قلتَ: اخشَوْ وّاقداً أدغمت؛ لأنّهُ ليس بحرف مدّ، فالجوار يُؤثّر بين الحرفين كما يؤثّر بين احمَد دّاود (٤). فالعرب تعرف ما تفعل، لم يدغموا حروف المدّ خوفاً من ذهابِهِ، لأنّهُ مِيزَةٌ للحرف عندَهم، لكنَّ شبه الصّائت الياء، والواو، مثل: (اخشَوْا)، كالصّحيح، لهما نفس الحقوق في المعاملة. فالجوارُ هوَ شرطٌ أساسيّ للإدغام، فإذا ما فصل بينهما بحاجز فإنّ التّأثير يزول، ولا يتمّ الإدغام.

١- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق محمد حسن آل ياسين، ط٢، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٨م ، ص٤٥

٢- سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٤٤١

٣- ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ٩٧، وعبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية،ص١٧٠، ٢٠٧، وكمال بشر، علم الأصوات، ص٤٣٦، ٤٣٧

٤- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٤٤٢

٥- ينظر: السابق، مج٤، ص ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٦٤

ثانياً: التّخالف الصّوتيّ:

إذا تجاور حرفان متماثلان فإنّ تأثيراً يحدث بينهما، فيُبدلُ حرفٌ منهما إلى حرفٍ آخر مغاير له، وتُسمّى تلك الظاهرة المخالفة الصّوتيّة عند المحدثين (١). وقد عرّفها إبراهيم أنيس بقوله: " هي أنّ الكلمة قد تشمل على صوتين متماثلين كل المماثلة فيقلب أحدهما إلى صوت آخر لتتم المخالفة بين الصوتين المتماثلين" (٢). وهذه الظّاهرةُ توجدُ في جميع اللّغات (٣). والعلماء العرب القدامى لم يغفلوا عن تلك الظاهرة " وقد فطن قدماء اللغويين العرب لهذه الظاهرة ، وكانوا يعبّرون عنها أحيانا ((بكراهية التضعيف))، أو ((كراهية اجتماع حرفين من جنس واحد))، ((أو اجتماع الأمثال مكروه))، أو استثقلوا اجتماع المثلين وغير ذلك " (٤). ومصطلح المخالفة الصّوتيّة حديث، وقد تحدّث عنها سيبويه في باب سمّاه ((باب ما شَذَّ فأُبْدِلَ مكان اللام الياءَ لكراهية التضعيف، وليس بمُطّرِد))(٥). يقول سيبويهِ في هذا الباب " وذلك قولك : تَسَرَّيْتُ، وتَظَنّيْتُ، وتقَصَّيْتُ من القِصّة، وأمْلَيْتُ. كما أنّ التاء في أسْنَتُوا مُبدَلة من الياء، أرادوا حرفاً أخفّ عليهم منها وأجلدَ كما فعلوا ذلك في أتْلَجَ. وبدلُها شاذّ هنا بمنزلتها في سِتّ. وكلّ هذا التّضعيفُ فيه عربيٌّ كثير جيّد. وأما كُلّ وكِلاَ فكلٌّ واحدةٍ من لفظ. ألا تراه يقول : رأيتُ كِلاَ أخَوَيْكَ، فيكون مثل مِعًى ولا يكون فيه تضعيف. وزعم أبو الخطاب(٦) أنَّهم يقولون: هَنانانِ، يريدون هَنَيْنِ. فهذا نظيره " (٧). لعلّ الدّارس كتابَ سيبويهِ يُدركُ أنّ سيبويهِ النّحرير لم يَكُنْ غافِلا عن فكرة المخالفة الصّوتيّة التي يُنادي بها المحدثونَ، بقدرِ ما كان يُدركُ أنّ جزءًا من هذا الكلام صحيح

١. ينظر: برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، تحقيق رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ٣٣، ٣٤، وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ١٣٩، وعلي عبد الواحد وافي، علم اللغة،ص ٢٩٩، ٣٠٠، ورمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ص ٤٥، ٤٦، والتطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٠م، ٥٧، ٥٨، وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٨٤،ومحمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، ص ٨٧، وعبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات،ص ١٥٠، ١٥١، والأنطاكي، المحيط، مج١، ص ٢٣، وسامر زهير بحرة،، قانون المخالفة الصوتية وأثره في نمو الثروة اللفظية للعربية الفصحى، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، دمشق، مجلد ٣٢، عدد (٣) ٢٠١، ص ٣٠، وعبد البديع النيرباني، الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، ص٢٥٩ – ٢٦١

٢. الأصوات اللغوية، ١٣٩

٣. ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ١٣٩، وبرجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، تحقيق رمضان عبد التواب، ص٣٥، وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٨٥

٤. رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص ٦٢، ٦٣

٥. ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٤٢٤، وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ١٣٩،

٦. أبو الخطاب، هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد، أخذ عنه يونس، وروي عن أبي الخطاب أنه قال : لا أقول جُنَّة الرجل إلا لشخصه على سرْج أو رحل ويكون معمّما، ولم تسمع من غيره. وحكى ابن دُريد عن أبي الخطاب أنّه قال الخُفْخُوف طائر، قال ولم يذكره أحد من أصحابنا . الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ص٤٠، وينظر: أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٢، ص ٣٧

٧. الكتاب، مج٤، ص ٤٢٤

وداخل في اللّغةِ، لولاه لذهبَ التّميّزُ بينَ الصّوامت، فقد أدركها بحسّهِ اللغويّ، فهوَ كانَ يَعلم مدى الثّقل الواقع جرّاء تجاورِ المتماثلينِ، حيثُ كانَ يرى المخالفة بين الحروفِ أولى؛ لكي يكون المعنى من بين المعاني في المنطوقاتِ صافيا " اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأنّ اختلاف الحُروف أخفُّ عليهم من أن يكون من موضع واحد. ألا ترى أنّهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو ضَرَبَّب، ولم يجيء فَعَلّل ولا فَعُلّلٌ إلاّ قليلا، ولم يبنوهنّ على فُعالِل كراهية التضعيف، وذلك لأنّه يثقلُ عليهم أن يستعملوا ألسنتَهم من موضع واحد ولا تكون مهلة" (١). وفكرة التّخالف الصوتي بينَ الحروف لعلّ سيبويهِ قد استقاها من بناتِ أفكار الخليل " لعل سيبويه قد استلهم فكرته تلك مما ذكره أستاذه الخليل عند محاولته تفسير اشتقاق الأفعال الرباعية المضارعة من مثل (زلزل، وصلصل)، إذ قال في مقدمة العين :" والعرب تشتقّ في كثير من كلامها أبنية المضاعف من بناء الثلاثي المثقّل بحرف التضعيف" ، أي أن صلصل عنده مشتقة من صلّ المضعفة اللام " (٢). ويرى الباحثُ أنّ تلك الفكرة كان يؤمن بها سيبويهِ، فهناكَ الكثيرُ من الأدلّةِ في كتابهِ على هذا، وسيظهرُ معنا خلال التّحليل لتلك الظّاهرة.

لقد حلّل سيبويهِ ظاهرة المخالفة الصّوتيّة بناءً على بداهته اللّغويّة، ومنطلقات الخفّة في اللّفظ، إذ قد أدرك أنّهُ إذا تجاورَ مثلانِ من الصّوامتِ وقد تطابقا في كلّ شيءٍ، فإنّهُ لا بُدّ من حدوث تغيير في أحدهما، وظاهرة المخالفة هي نوع من هذا التّغيير، فقد يكونُ التّغيير للحرف الأوّل، وقد يكونُ التّغييرُ للحرف الثّاني، وإنّما يُلْجَأُ للتّغيير في تلك الأصولِ إلى حروف خفيّة، تُخفّفُ ما كان من ثقلٍ نتيجة التّجاور، إلى حروفِ المدّ واللين والهاء، إذ كان فيهنّ هذا الخفاءُ؛ فأصلُ (تظنّيتُ) هوَ(تظنّنتُ)، وأصل (تسرّيتُ) هوَ (تسرّرتُ)، وأصلُ (تقصّيْتُ) هو (تقصّصتُ)، لمّا اجتمع ثلاث متماثلاتٍ حِيدَ عن الأوّلين بقلب الثّالث إلى ياء، والمعنى هوَ هوَ، فالمسألة هيَ تخفيف الثّقل. يقولُ سيبويهِ: " دَهْدَيْتُ هي فيما زعم الخليل دَهْدَهْتُ(٣) بمنزلة دَحْرَجْتُ، ولكنّه أبدل الياء من الهاءِ لشبهها بها، وأنّها في الخَفاء والخِفّة نحوها، فأبدلت كما أبدلت من الياء في هذه. وقالوا: دُهدُوّةُ الجُعلِ، وقالوا دُهْدِيّة الجُعَلِ، كما قالوا دُحْرُوجةٌ. يدلّك على أنها مبدَلة قولهم: دَهْدَهْتُ" (٤). فالتّخالف الصّوتي قد حصل بين المثلين، معَ أنّ بينَهما فاصِلا، فسيبويه يعلم بأنّ الخليل يريدُ أنّ أصل (دهديتُ) هو (دهدهتُ) ، وهوَ يؤيّدهُ في ذلك؛ إذ دلّل على أنّ أصل الياء هو الهاء، وأنّ الهاء خفيّة، ويجوز أن تبدل الهاء إلى ياء، كما قُلِبَت الياء إلى هاء في (ذهِ)، فالجوار زاد الثّقل، حتى لو كان بينهما

---

١. الكتاب، مج٤، ص ٤١٧
٢. سامر زهير، قانون المخالفة الصوتية وأثره في نمو الثروة اللفظية للعربية الفصحى، ص٣٢، وينظر: الخليل بن أحمد، العين، تحقيق مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار الهجرة، إيران، مج ١، ص ٥٦
٣. دهدهت الحجارة ودهديتها إذا دحرجتها، ابن منظور، لسان العرب، (دهده)
٤. الكتاب، مج٤،ص ٣٩٤

فاصلٌ واحد. يقول ابن منظور: " حوّل الهاء الأخيرة ياء لقرب شبهها بالهاء، ألا ترى أن الياء مدّة والهاء نفسٌ؟ ومن هناك صار مجرى الياء والواو والألف والهاء في رويّ الشعر شيئا واحداً " (١)، فهو كان يرى أنّ الهاء لا يوجد أمام الهواء حاجز كحرف المدّ الياء، فحرف المدّ الياء هو كسرة طويلة، لا اعتراض للهواء بالمطلق، أمّا الهاء فهي صامت حَنجوريّ احتكاكيّ مهموس.

وسيبويهِ أدرك ذلك بالأصل الاشتقاقيّ، (فدهديتُ) من (التّدهده)، وتظنّيتُ من (الظّنّ)، وتقصّيتُ من (القِصّة)(٢)، وأمليتُ من (الإملال)(٣)، وتسرّيتُ من (السرور)(٤). لكنّ تلك المخالفة قد تؤدّي إلى الضبابيّة في بعض الألفاظ، بيدَ أنّ السّياق وحده يكشف عنها؛ هاكَ (تسرّيتُ)، يقول الأعلم : " ذكر في هذا الباب – أي سيبويه – قولهم (تسرّيت)، وجعل الياء بدلا من الراء وأصله (تسرّرت) من السرور. وقال الأخفش : لأنّ السُّرِيّة (٥)، يُسَرّ بها صاحِبُها. وقال ابن السراج هو عندي من السرّ، لأن الإنسان كثيراً ما يُسِرّها ويسترها عن حُرّته. وقال غيره: الأولى أن يكون من السّرّ، وهو النكاح. وقال غير سيبويه: ليس الأصل فيه تسرّرتُ، وإنما هو تسرّيتُ بمعنى، ركبتُ سَراتها، أي أعلاها، وسَرَاةُ كلّ شيءٍ: أعلاه. وقال آخر: إنما هو من سريت، والقول الأول أولى وأصحّ " (٦). فظاهرة المخالفة هنا أدّت إلى وقوع التباس في المعنى، لا يكشفهُ إلاّ السّياق الحاليّ أو اللّغويّ، ومثل هذا الالتباس قليل، إذ يتنافى مع الغرض الأصليّ للمخالفة. ومنهُ كذلكَ (دينار)، و(قيراط)(٧)، و(ديماس)(٨)، و(ديباج) فالأصل هو (دنّار) بدليل الجمع على (دنانير))،والتصغير على (دُنينير)، و(قيراط) من (قرّاط) بدليل الجمع على (قراريط)، والتصغير على (قُرَيريط)، و(ديماس) من (دمّاس) بدليل الجمع على (دماميس)، و(ديباج) من (دبّاج) بدليل الجمع وهو (دبابيج)، وهذا كلّه رأي يونس والخليل، و(ديوان) من (دوّان) بدليل الجمع على(دواوين)،ولأنّه من(دوّنت)،وهذا رأي الخليل، و(أصيلال) من أصيلان(٩).

---

١. لسان العرب، (دهده)
٢. القِصّة: الخبر وهو القَصص، وقصّ عليّ خبره يقصّهُ قَصّاً وقَصَصاً. وقصّ آثارهم يقصّها قصا وقصصا، وتقصّصها: تتبعها بالليل. وقيل: هو تتبع الأثر أيَّ وقت كان. ابن منظور، لسان العرب، قصص
٣. وقال الفراء: أمللتُ لغة أهل الحجاز وبني أسد، وأمليت لغة بني تميم وقيس. يقال أملّ عليه شيئاً يكتبه وأملى عليه. ونزل القرآن العزيز باللغتين معاً. ابن منظور، لسان العرب، (ملل)
٤. الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج٣، ص ٣٩١
٥. السُّرِيّة: الجارية المتخذة للملك والجماع. فُعْلِيّة منه على تغيير النسب، وقيل: هي فعُّولة من السرْو وقلبت الواو ياء طلب الخفّة، ثم أدغمت الواو فيها فصارت ياء مثلها ثمّ حولت الضمة كسرة لمجاورة الياء، ابن منظور، لسان العرب،(سرر)
٦. النكت، مج٣، ص ٣٩١
٧. القِرّاط والقيراط من الوزن، معروف وهو نصف دانق ، ابن منظور، لسان العرب، قرط
٨. ديماس: الحمّام. وقال بعضهم الدّماس الكِنُّ، وقيل السّرَبُ المظلم. السابق، دمس
٩. الأصيل: العَشيّ، والجمع أُصُل، وأُصلان، مثل بعير وبُعران، وآصال، وأصائل، كأنّه جمع أصيلة، وقال الزجاج : آصال جمع أُصُل. السابق، (أصل)

، أبدلت فيه اللّام من النّون (١). فالجوار بين المتماثلين هو الذي دفع المتكلّم إلى أن يقلبَ أحدَهما إلى حرفٍ آخر؛ للمغايرة ولتخفيف الثّقل، وقد ذكرْنا سابقاً أنّ السّيرافي شبّه العودة إلى الصّامت نفسهِ بالذي يركض في المكان نفسهِ، فيكون ذلك تعباً عليه، وأخفّ من ذلكَ هوَ التّحوّل عن ذلك المكان إلى آخر؛ لأنّ في اللّسان اعتماداتٍ، والانتقال بينها خفيف، وأمّا الانتقال في نفس الموضع فثقيل (٢). وسيبويهِ يؤمِن بنفس هذا المبدأ، فظاهرة المخالفة بين المتماثلين أو المتقاربين هي لتخفيف الثّقل، ولا يتغيّر من المعنى شيئاً، وهذه الظّاهرة هي من الشّاذّ في اللّغة عنده " هذا باب ما شذّ فأُبدِل مكان اللام الياءَ لكراهية التضعيف؛ وليس بمطرد" (٣)، ويقول كذلك : " اعلم أن التضعيف يثقلُ على ألسنتهم، وأنّ اختلاف الحرُوف أخفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد " (٤)، فظاهرة المخالفة الصّوتيّة هي من الشاذّ في اللّغة عند سيبويه، معَ أنّ لها أمثلةً كثيرةً في اللّغة، وقد بيّنَ السّيرافي بشكل صريحٍ أنّ الرباعيّ المكرّر من مثل: (زلزل) قد يكون أصله من (زلّل)، واستُثقل التّضعيف، فقلبوا الثّاني من جنس أقرب الحروف المغايرة إليه، وهو فاء الفعل (الزاي)، فالفعل(زلزل) هو (فعلل)، بدليل أنّ مصدرهُ (زلزلة) (٥). وقد أثبتت الأبحاث الحديثة كثرة هذه الظاهرة في اللغة (٦). وتحليل سيبويه يتّفق وتحليل العلماء المحدثين في سبب حدوثها، وهو الخفّة في النّطق، وهذا ما يُعرف بنظريّة السّهولة والتّيسير(٧). ويرى برجشتراسر علّة أخرى لظاهرة المخالفة " وأما التخالف فالعلة فيه نفسية محضة، نظيره الخطأ في النطق، فإنا نرى الناس كثيرا ما يخطئون في النطق، ويلفظون بشيء غير الذي أرادوه، وأكثر ما يكون هذا إذا تتابعت حروف شبيهة بعضها ببعض؛ لأن النفس يوجد فيها قبل النطق بكلمة، تصورات الحركات اللازمة على ترتيبها، ويصعب عليها إعادة تصور بعينه، بعد حصوله بمدة قصيرة. ومن هنا ينشأ الخطأ، إذا أسرع الإنسان في نطق جملة محتوية على كلمات، تتكرر فيها حروف متشابهة، وكثيراً ما يتسامر الصبيان بالتسابق إلى نطق أمثال هذه الجمل بسرعة وبدون خطأ " (٨). لكن بصراحة الحقيقة تثبت عكس ذلك، فهي ظاهرة موجودة

---

١. ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٣، ص ٢١٨،و ص٤٦٠، ومج٤، ص ٢٣٩، ٢٤٠
٢. شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٣٥٧، ٣٥٨
٣. الكتاب، مج٤، ص ٤٢٤
٤. السابق، مج٤، الصفحة نفسها
٥. ينظر: شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٣٠٩
٦. ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغويّة،ص ١٤٠، ١٤٤، ورمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ٥٨- ٦٥، وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٨٥، وسامر بحرة، قانون المخالفة الصوتية وأثره في نمو الثروة اللفظية للعربية الفصحى، ٣٠ – ٣٧
٧. ينظر: الكتاب، مج٣، ص ٢١٨، ٤٦٠، ومج٤، ص٢٣٩، ٢٤٠، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٨٢، وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ١٤٠، وبرتيل مالبرج، علم الأصوات، تعريب ودراسة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، ص ١٤٨، ورمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ٤٦، وفوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ٢٩٨
٨. التطور النحوي للغة العربية، ص ٣٤

في كلّ اللّغات، ومن ثَمّ هي منتشرة في العربيّة، ولا يمكن لهذا الانتشار أن يكون من قبيل الخطأ (١). ويرى الباحث أنّ الذي دفعَ سيبويهِ إلى اعتبار تلك الظّاهرة شاذّة هو اعتمادهُ على كثرة ضدّهِ إذ خالفه فبذّهُ، " وكلّ هذا التضعيفُ فيه عربيٌّ كثير جيّد " (٢)، وأنّ سيبويهِ كانَ مشغوفا بفكرة الإلحاق في اللّغة للأصل الثّلاثي(٣). وكان يُحدّد أصول الكلمة عن طريق الاشتقاق والجمع والتّصغير، وهو يُؤمِن بهذه الأفكار، ولعلّهُ نظر في بناتِ أفكار الخليل في هذا فأعجِبَ بها، هاكَ مثالاً على هذا " وسألته: عن دِيوان، فقال: بمنزلة قِيراطٍ، لأنَّه من دَوّنتُ. ومن قال دَيْوان فهو بمنزلة بَيْطار" (٤)، وكذلك " وأمّا من قال : دَيَامس وديابج فهي عنده بمنزلة واو جِلواخ(٥)، وياء جِرْيَالٍ(٦)، وليست ببدل" (٧). فالياء في دَيَامِس وفي دَيْوان ليس ببدل عن أصل؛ لأجل التّخالف الصّوتيّ، لكن هناك الكثير من الكلمات التي تكون فيها الحروف الزّائدة للإلحاق، وهي للتّخالف الصّوتيّ، مثلاً كلمة جَدوَل من جَدَّل، وكَوْثر من كثّر(٨). وأمّا (كلا) فليست من (كلّ) عند سيبويه؛ إذ إنّ (كلا) لفظ مستقلّ، وألفه كألف مِعًى، بصراحة المعنى مختلف بين الاثنتين، فكيف يكون من باب التّخالف الصّوتيّ؟ فمثلاً لا فرق بينَ (تظننتُ) و(تظنّيت) سوى خفّة النّطق في الثّانية. وأمّا التّغييرات الصّوتيّة التي حصلت في (تظنّنتُ)، نتيجة الجوار فهي على النّحو الآتي:

أوّلا: (تظنّنتُ) ن ⟵ ن ⟵ ن

ن ⟵ ن ⟵ ي

النّون صامت أسناني لثوي مجهور أغن ⟵ الياء شبه صائت حنكي وسيط مجهور

فالمجاورة بين المتماثلينِ تُؤدّي إلى ثقل في النّطق، فيُلجَأ إلى المخالفة الصّوتيّة للتّخفيف، وهو أمرٌ لازمٌ في اللغة " وإذن فالمماثلة والمخالفة يمثلان عاملين يتجاذبان اللغة، ولكل منهما فاعليته وتأثيره، ولكل منهما هدفه وغايته. ومن صراعهما يحدث التّوازن بين مطلب سهولة النطق ومطلب سهولة التفريق بين المعاني" . (٩)

---

١. ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص١٤٠، وفوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ٢٩٨، وأحمد مختار عمر ، دراسة الصوت اللغوي، ٣٨٤
٢. الكتاب، مج٤، ص ٤٢٤
٣. ينظر: السابق، مج٤ ، ص ٢٨٩- ٤٦٦
٤. السابق، مج٣، ص ٢١٨
٥. جلواخ: الواسع الضخم الممتلئ من الأودية، . وقيل هو : ما بان من الطريق ووضح. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (جلخ).
٦. جريال وجريالة: الخمر الشديدة الحمرة . ابن منظور، لسان العرب، (جرل)
٧. سيبويه، الكتاب، مج٣،ص ٤٦١
٨. ينظر: فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص٣٦٠ ، ٣٦١
٩. أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٨٦

الفصل الثّاني: أثر المجاورة في المستوى الصّرفيّ:

للمستوى الصّرفيّ أهميّة كُبْرى من بين المستويات اللغويّة، ويحتلّ المرتبة الثّانية بعد المستوى الصّوتيّ من حيثُ الأهميّةُ (١)، فالمستوى الصّوتيّ يُعْنَى بأصوات الكلمة، في حين أنّ المستوى الصّرفيّ يُعنَى ببنية الكلمة وما يطرأ عليها من تغيّرات، فالصّرف عند علماء العربيّة هو " العلم الذي تُعرف به كيفيّة صياغة الأبنية العربية، وأحوالُ هذه الأبنية التي ليست إعراباً ولا بناء" (٢). وقد حلّل سيبويهِ ظاهرة المجاورة في المستوى الصّرفيّ تحليلاً صرفيّاً فيه جانب من التّحليل الصّوتيّ، وبيّنَ أثر المجاورة في تغيير بنية الكلمة، وهذا التّغيير قد يكون بحذف جزء من بنية الكلمة، أو حدوث قلب في صوامتها، أو صوائتها، أو إدخال حرف زائد عليها.

المبحث الأوّل: أثر المجاورة في الإعلال

الإعلالُ هوَ حدوثُ تأثيرٍ يُصِيبُ حروفَ العلّة والهمزة نتيجة المجاورة المكانيّة (٣)، وهوَ يُؤَدّي إلى حدوثِ تغيير في بُنية الكلمة السّطحيّة، فالتفاعلات تتمّ في البنية العميقة إلى حين ظهورها في البنية السّطحيّة. وقد حلّل سيبويهِ ظاهرة الإعلال من مُنطلقاتٍ عقليّة، وقد اتّخذَها لَبَناتٍ أساسيّةً لعمليّاتِ توليدِ بُنًى صرفيّة. وثَّمّةَ ثلاثةُ جوانبَ للإعلال؛ الأوّل: الإعلال بالقلب، والثّاني: الإعلال بالنّقل، والثالث: الإعلال بالحذف.

أوّلاً: الإعلال بالقلب

تتجاور الصّوامِتُ والصّوائتُ مع بعضها البعض في كلمة واحدة، وحينَئذٍ يحدثُ تأثيرٌ بينها، يُؤدّي بطبيعة الحال إلى حدوث تغييرات في بنية الكلمة السّطحيّة، ومن أهمّ تلك التّغييرات الإعلال بالقلب. وسيبويه لم ينظر إلى الواو والياء والألف على أنّها صوائتُ طويلة كما يراها المحدثون، بل كان يعدّها من الصّوامت، في حين أنّه كان ينظر للفتحة والضّمّة والكسرة على أنّها صوائت قصيرة ليست من بنية الكلمة، بل هي طارئة عليها، وهذه الصّوائت القصيرة إنّما أخذت من الصّوامت(الألف، والواو، والياء)(٤).

١- ينظر: تمام حسان، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ٥٠

٢- عبده الراجحي، التطبيق الصّرفي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠١٢، ص ٧

٣- ينظر: عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص١٤٦، وعبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ط١، الدار العربية للموسوعات، لبنان، ٢٠٠٦م، ص ٢٢٢، ص٢٢٣، وعبد القادر، علم الصرف الصوتي، ص ٤٢٢، والطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ١١٠

٤- ينظر: الكتاب، مج٤، ص١٠١، وكمال بشر، علم الأصوات، ٤٢٢

فمن ظواهر الإعلال بالقلب نتيجة المجاورة المكانيّة:

١- الصّورة الأولى: قلب الواو ياء

قد تتجاور الواو مع الياء أو الكسرة، وهذه المجاورة تُؤدّي إلى قلب الواو إلى ياء في مواضع معيّنة، من تلك المواضع:

١- تقلب الواو ياء إذا كانت ساكنة وهي مسبوقة بكسرة

يقول سيبويهِ: " فمن ذلك قولهم: الميزان، والميعاد؛ وإنما كرهوا ذلك كما كرهوا الواو مع الياء في لَيّة ونحوهما، وكما يكرهون الضّمة بعد الكسرة حتى إنّه ليس في الكلام أن يكسروا أوّل حرف ويَضمُّوا الثاني نَحو فِعُل؛ ولا يكون ذلك لازماً في غير الأوّل أيضاً إلا أنْ يُدركه الإعراب، نحو قولك: فَخِذٌ كما ترى وأشباهه. وترك الواو في مِوْزانٍ أثقل، من قِبَل أنّه ساكن فليس يحجزه عن الكسر شيءٌ. ألا ترى أنك إذا قلت وَتِدٌ قَوي البيانُ للحركة؛ فإذا أسكنت التاء لم يكن إلاّ الإدغام، لأنه ليس بينهما حاجزٌ؛ فالواو والياء بمنزلة الحروف التي تدانى في المخارج، لكثرة استعمالهم إيّاهما، وأنهما لا تخلو الحروفُ منهما ومن الألف، أو بعضهنّ، فكان العمل من وجه واحد أخفّ عليهم" (١).

*** التّحليل الصّرفيّ:**

لقدْ حلّلَ سيبويهِ ظاهرة قلب الواو ياءً إذا كانت ساكنة إثرَ كسرةٍ تحليلاً صرفيّا دقيقا، فقد كانَ يرى أنّ الواو السّاكنة - إذا جاءت بعدَ كسرةٍ - فإنّها تقلب ياء، والسّبب في ذلك هو شدّة المجاورة بين الكسرة والواو السّاكنة، حيثُ لا يوجد حاجزٌ بينهما، يُخفّف ذلك الثّقل، فيشبّهُ الانتقال من الكسرة إلى الواو، بالانتقال بين حرفٍ مكسور وحرف مضموم في (فِعُل)، وهو ما لا يوجد في الكلام العربيّ، وسيبويهِ يسيرُ في هذهِ القاعدة بناءً على الميزان الصّرفيّ، فهوَ بنتٌ من بناتِ أفكارهِ الأساسيّة، يتّخذها مُنطلقاً لبناء قواعده، فالواو في (مِوْزان) هي مقابل الفاء في (مِفْعَال)، وهوَ أداة الوزن، ولذا تُعَدّ هذهِ الواو جزْءاً من نسيج بنية الكلمة، والعربيّة كما يظهر من كلامه تكرهُ هذا التّتابع الثقيل، الانتقال من كسرٍ إلى ضمّ أو واو، معَ أنّهُ في المثال (فِعُل)إذا حلّلناهُ فإنّنا نلاحظُ أنّ حركة الضّمة هي لم تجاور الكسرة مباشرة، بل يوجد حاجز بينهما هو عين الكلمة، لكن في (موْزان) نلاحظ أنّ الواو السّاكنة أتت مباشرة بعد الكسرة، فقلبت الواو ياءً للتناسب الصّوتيّ والتّقريب، لتصبح (مِيزان)، والوزنُ هوَ هوَ (مِفعال)، فالياء هي بدل الواو، ولذا هي صامت مثله، وبوزنه في الميزان، فمسألة التّقريب هاهنا كالتّقريب في (ازدان)، و(اصطبر)، حيث تمّ تقريب الصّوامت من بعضها، فالأوّل تمّ تقريب التّاء المهموسة

١- الكتاب، مج٤، ص ٣٣٥، وينظر: مج٣، ص ٤٥٧، ٤٥٨

من الزّاي المجهورة، والثّاني تمّ تقريب التّاء المستفلة من الصّاد المطبقة. يقول السّيرافي: " وإنما امتنعت العرب من واو ساكنة بعد كسرة استثقالا للجمع بينهما ألا ترى أنه ليس في كلامهم ضمة بعد كسرة إلا أن تكون ضمّة إعراب كقولهم لَعِبٌ " (١). والحقيقة أنّ سيبويهِ والقدماء قد وقعوا في وهمٍ قديمٍ ضلّلهم حينا من الدّهر، وهوَ تمييعهم حروف المدّ وحروف اللّين مع الصّوامت، في حين كان يُنظرُ للحركاتِ القصار على أنّها زوائد على بنية الكلمة، ذا مَن أدّى إلى الإلباس(٢). سيبويهِ كان كغيره من القدامى ينظر لحروف المدّ نظرة تختلف عن الحركات القصيرة، فهي صوامت قد تكون من أصول الكلمة، مثل: (أقولُ) ، و(أبِيع)، لذلك آمنوا كسيبويهِ بقضيّة قلب الواو السّاكنة ياءً بعد الكسرة (٣). وكان يرى الحركات القصيرة جزْءاً طارئاً على بنية الكلمة؛ أي: تأتي دائماً بعد الصّامت، وهو يسايرُ رأي الخليل في هذا (٤) فالسّبب كما رأينا عند سيبويه هو صعوبة الانتقال من الكسر إلى الواو(٥)، ولذلك قلبت الواو ياء للتّناسب الصّوتيّ، وهذه قاعدة مطّردة عند سيبويه. فالتقريب الصّوتي عند سيبويه يكون على النّحو الآتي:

مِوْزَان ⟸ مِيزان

كسرة + واو ساكنة ⟸ كسرة + ياء ساكنة

الوزن(مِفْعال) ⟸ الوزن (مِفْعال)

١- شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٢٢٣

٢- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٤٤٢، ٤٤٧، وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ٣٨، ٣٩، وعبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٧٠، ١٧١، وكمال بشر، علم الأصوات، ص ٤٢٦- ٤٣٩، ودراسات في علم اللغة، ص ٣٤، ٩٨، ٩٩

٣- ينظر: المبرّد، المقتضب، مج١، ص٢٠٠، وابن جني، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١، إدارة إحياء التراث، مصر، ١٩٥٤م،مج١،ص٣٤١- ٣٤٤، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج٣، ص٣٥٧، وابن يعيش، شرح المفصل، قدم له إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠١م، مج٥، ص ٣٨٣، والرضي، شرح الرضي على شافية ابن الحاجب، مج٤، ص ٨٣، ٨٤، وأبو حيان، ارتشاف الضرب،ت: رجب عثمان، ورمضان عبد التواب، ط١، الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م، مج١، ص٢٧٨، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مج٤، ص ١٠٠، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق حمد كامل بركات، مج٤، ص ١٢٣، ١٢٤، والسيوطي، همع الهوامع، مج٦، ص ٢٦٥، ٢٦٦، ومحمد بن علي الصبان الشافعي، شرح الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرّؤف سعيد، المكتبة التوفيقية، مج٤، ص ٤٢٢، ٤٢٣، وعباس حسن، النحو الوافي، مج٤، ص ٧٧٦، ٧٧٧، ورمضان عبد التواب،ط١، الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م، مج١، ص ٢٧٨، وعبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص١٥٧، وكمال بشر، علم الأصوات، ٤٣١، وعبد الهادي الفضيلي، مختصر الصرف، دار القلم، لبنان، ص١٠٨، ومحمد فاضل السامرائي، الصرف أحكام ومعان، ط١، دار ابن كثير، لبنان، ٢٠١٣م، ص ٢٢٨، وأحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، قدّم له محمد عبد المعطى، دار الكيان للطباعة والنشر، الرياض، ص ٢٠٩، ٢١٢

٤- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص٢٤٢، وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ٣٨، ٣٩، وعبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ١٧٤، وكمال بشر، دراسات في علم اللغة، ٢٨

٥- ينظر: الكتاب، مج٣، ص ٤٥٨، ومج ٤، ص ٢٣٥

لكنّ هذهِ الواو السّاكنة بعد الكسرة إذا تحرّكت بالفتحِ فإنّها تَقوى أمام الكسرة، ولا تُقلَبُ ياء، يقول سيبويه: " وإذا قلت: مِوَدّ(١) ثبتت الواو، لأنّها تحرَّكت فقويت، ولم تقو الكسرة قوّة الياءِ في ميّت ونحوها" (٢). ويعلّل السيرافي ذلك السبب بقولهِ : " وإذا كانت الواو مفتوحة وقبلها كسرة لم تقلب لأن الفتحة كالحاجز بينهما وبين الكسرة" (٣). وفي الحقيقة إذا أردنا النّظر إلى هذا الكلام بمِنْظارٍ دقيقٍ، وجدنا كلامهم فيهِ خلط ولَبْس، ففي مواضعَ أخرى- سنتعرفُ عليها بعدُ – يُؤمنانِ بقلبِ الواو المتحرّكة بالفتح بعد الكسرة ياء، يقول سيبويه: " وذلك قولك: حالتْ حِيالاً وقُمتُ قِياماً " (٤). فالأصل: (قِوَام) ، و (حِوَال)، تحرّكت الواو بالفتح لكنّها قلبت ياء، والحجّة هي أنّها اعتلّت في فعلها الأصليّ، وأنّ أمامَها ألفاً تشبه الياء. لكن علينا أن نقارن، ونرى الفرق بين الحالتينِ صوتيّا:

مِوَدّ ⟵ كسرة + صامت + فتحة قصيرة

قِوَام ⟵ كسرة + صامت + فتحة طويلة

نلاحظ بأنّهُ لا فرقَ بينَ الحالتين إلاّ في طول الحركة القصيرة بعد الواو، أو كما سمّاها القدماء حرف المدّ واللّين مسبوقاً بفتحة قصيرة، لكن في المثال الثّاني قلبت ياء. ويرى سيبويه والسّيرافي كما ذكرنا أنّ الواو الساكنة إذا تحرّكت بالفتح قويت على الكسرة، ولذا لا تقلب ياء. يرى الباحثُ أنّ هذا يعود لنظرتهم أنّ الحرف السّاكن ضعيف، والحرف المتحرّك قويّ (٥). فالسّبب هو أنّهم لم يفصلوا بين الصّوامت والصّوائت، فالفتحة بعد الواو هي للواو، ولم يعتبروا الفتحة كجزء منفصلٍ عنها، لكنّ الفتحة لمْ تعط القوّة للواو، هم توهّموا هذا، لعلّهم رأوا الفتح خفيفا فخفّف من ثقل الواو بعد الكسرة؛ إذ كانوا يكرهون الضمّة بعد الكسرة، والواو بعد الياء. فالواضح أنّ سبباً آخر هو من دفع العرب إلى قلب هذه الواو السّاكنة ياء. يرى الباحثُ أنّ ابنَ جنيّ قد اقترب من رأي فيه مَسلَكٌ سلِيم، إذ رأى أنّ ذلك القلب هو من علل التّخفيف والفرق، ولو نقضها أحدهم، فقال: (مِوزان) لجاز من ناحية صوتيّة، وإن كان على غير قياس(٦). فهو يرى أنّ تلك العلّة يمكنُ تجاوزُها، وليست من العِلَل التي لا يمكن للمرءِ أنْ يتمرَّد عليها.

١- رجلٌ وُدّ ومِوَدّ ووَدود والأنثى ودود أيضاً، والوَدُود: المُحِبّ. ابن منظور، لسان العرب، (ودَدَ)

٢- الكتاب، مج٤، ص ٣٣٦

٣- شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٢٢٤

٤- الكتاب، مج٤، ص ٣٦٠

٥- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ١٩٦، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٥ ، ٦٧، ٦٨

٦- ينظر: الخصائص، مج١، ص١٤٥

- التّحليل الصّوتي:

لقد نظرَ المحدثونَ لظاهرة الإعلال بالقلب نظرة تختلف عن نظرة القدماء، إذ حلّلوها من ناحية صوتيّة، وقد اختلفت قواعدُ رئيسة في الإعلال كان القدماءُ يعدّونها من المنطلقات الأساسيّة التي لا يحيدون عنها، فحروف المدّ واللين هي جزء من نسيج الكلمة، والحركات القصيرة هي شيءٌ طارِئٌ على بُنية الكلمة، والحرف السّاكن ضعيف، والمتحرّك قويّ، وحروف اللين الواو والياء هي من ضمن الصّوامت، هذا ما أوقعهم في خلط ولَبْسٍ، إلاّ أنّ المحدثينَ قد أزالوا الغِشاوة عن سرّ حروف المدّ واللّين وحروف اللّين والحركات القصيرة. يرى إبراهيم أنيس أنّ القدماء لم يعطوا أصوات اللّين حقّها في الدرس اللّغويّ، كانت كضيفٍ على بنية الكلمة (١). والمحدثونَ الآنَ يَرَوْنَ أنّ حروف المدّ واللين ما هي إلاّ تطويلٌ للحركات القصار، فالألف حركة طويلة، والواو حركة طويلة، والياء حركة طويلة، فالفرق هو فرق في الكميّة (٢). أمّا الواو والياء اللّينتان عند القدماء، مثل:(يَاسِر)، و(وَلَد) في بداية المقطع، و(بَيْت) و(حَوْض)، في نهاية المقطع المقفل، فهما عند المحدثينَ أنصاف صوامت، وإنّما تشكّلا نتيجة الانزلاق، فالواو اللّينة تشكّلت نتيجة الانزلاق من الفتحة إلى الضّمّة أو العكس، والياء اللّينة تشكّلت نتيجة الانزلاق من الفتحة إلى الكسرة أو العكس (٣). وهذه الياء تشكّلت عند موضع حركة الكسرة مع ارتفاع قليل باتّجاه الحنك الصلب، بيدَ أنّ ثَمَّةَ احتكاكاً يُسمَع، بخلاف الكسرة التي يمرّ الهواء طليقاً حُرّاً، وكذلك الواو اللّينة، تشكّلت عند موضع الضمّة مع ارتفاع قليل باتّجاه الحنك اللّيّن، مع وجود احتكاك في الصّوت (٤). والسّبب في ذلك أنّ القدماء مذ زمن سيبويهِ قد خدعتهم الكتابة العربيّة ورموزُها، فاعتمدوا على المكتوب لا على المنطوق في تفسير بعض القواعد(٥). والعربيّة تكره

١- ينظر: الأصوات اللغويّة، ٣٨، ٣٩

٢- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ٣٩، ٤٠، ٨٢، ٨٥، واللهجات العربية، ص٤٤، ورمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ٩٦، ٩٧، وعبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٣٠، وكمال بشر ، دراسات في علم اللغة، ٨٤، ٩٥ – ٩٩، وجان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٦٦، ص ١٤٥، ١٤٦

٣- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص٤٥، وبرتيل مالبرج، علم الأصوات، تعريب عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، ص٨١، وعبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٣٠ – ٣٢، وديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، ط١، دار الصداقة العربية، بيروت، ١٩٩٦م، ص١٥٥، ١٥٦

٤- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص٤٤، ٤٥، ورمضان عبد التواب، مدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص٩٢، ٩٣

٥- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص٣٨، وبرتيل مالبرج، علم الأصوات، ص٨٢، ورمضان عبد التواب، مدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص٤١٠ ، وعبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٣٤، ١٧٠، ١٧١

الضمّ بعد الكسر، وهذا ما أشار إليه سيبويه، وقد قلنا: إنّهُ يرى عداوة بين الكسرة والضّمّة (١). ولكنّ رمضان عبد التواب لا يرى ذلكَ العداء؛ ذاك أنّهما يشتركان في صفة ارتفاع اللسان، فهما من الحركات الضّيقة (٢). ويرى عبد الصّبور شاهين صعوبة الانتقال بينهما؛ أي: من الضّمّ إلى الكسر، أو العكس(٣). والعربيّة تميل إلى تحويل الحركتينِ إلى حركة واحدة، إن كان في انتقالهما صعوبة، كما تميل إلى الاقتصار على حركتينِ إذا تتابع ثلاثُ حركات (٤)، ولعلّ الكتابة العربيّة قد احتالت على اللّغويّين القدامى حتّى سيبويهِ، فقد ظنّوا أنّ الواو السّاكنة بعد الكسرة كما في (مِوزان) و(مِوقات) صامت ساكن، لكن لو اعتمدوا على النّطقِ الصّوتيّ لأدركوا أنّها ضمّة، لذلك كُرِهَ الانتقال من كسرة إلى ضمّة، فحذفت الضّمّة، وجيء بالكسرة بدلها، فالتحمت مع أختها السّابقة، فأصبحت كسرة طويلة، تخلّصاً من الصّعوبة وتحقيقاً للانسجام، ليكون الميزان الصّرفيّ في (مِيزان) هو (مِيعال) (٥). فالتّمثيل الصّوتي على النّحو الآتي: الكسرة ⟵ الضمة (مِوْزان)

الكسرة ⟵ الكسرة (مِيزان)

ويرى الباحثُ أنّ الصّعوبة أتت من كون الكسرة فيها انحدار في الشّفة، بخلاف الضّمّة التي تستدير فيها الشفتان، فاستدارة الشّفتين أمرٌ ثقيل عليهم، فتجنّبوا الضّمّة وأبدلوها كسرة، ليكون عملهم من وجهٍ واحد، فلو لم يكن في الضمة استدارة في الشّفتين لأدركنا سهولة الانتقال بين الضمة والكسرة، أو العكس، لأنّ طبيعة تكوّنهما فيها شبه، إلاّ في استدارة الشفتين في الضّمّة. يقول عبد الصبور شاهين: " الواقع أن اللغة تستثقل دائما أن تتوالى في النطق ضمة وكسرة، أو كسرة وضمة، والسبب في ذلك واضح من الناحية العضوية، لأن الكسرة هي أضيق الحركات وأكثرها تقدما، والضمة أضيق الحركات وأكثرها تراجعا، والناطق يصعب عليه أن ينقل لسانه من وضع معين إلى نقيضه تماما مع التزام السرعة العادية في الأداء"(٦). وترى أسيل حميدي أنّ (مِوزان)، ليس من باب ثلاثيّة الحركة، فهو يبدأ بمقطع طويل مغلق، (مِوْ)، يليه مقطع طويل مفتوح، (زا)، فالمسألة هي من باب تغليب الكسرة على الضّمّة(٧). i u ⟵ ii

---

١. ينظر: الكتاب، مج٤، ص ٣٣٥
٢. ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص ٩٤
٣. ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٥٣، ٥٤
٤. ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٨٥
٥. ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٨٩، وديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، ص ١٦٢، وجان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ص ١٣٩،وفوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ٤١٤
٦. االمنهج الصوتي للبنية العربية، ص٥٣،
٧. ينظر: أسيل حميدي، التغيرات الصوتية الصرفية، مجلة كلية التربية الإسلامية للعلوم التربوية والإنسانية، عدد٢٢، آب ٢٠١٥م، ص٥٤٦

٢- تقلب الواو ياء إذا سبقت بكسرة وكان بعدها ألف وكانت معتلّة في فعلها، مثل: (صِيام)، و(انقِياد).

يقول سيبويه: " وذلك قولك: حالت حِيالاً، وقُمت قِياماً. وإنما قلبوها حيث كانت معتلّة في الفعل، فأرادُوا أن تعتلَّ إذا كانت قبلها كسرة وبعدها حرف يشبه الياء، فلما كان ذلك فيها مع الاعتلال لم يُقرّوها؛ وكان العمل من وجهٍ واحد أخفَّ عليهم، وجَسَروا على ذلك للاعتلال " (١).

- **التّحليل الصّرفيّ:**

يرى سيبويهِ أنّ الواو إذا وقعت عينا لمصدر فعلٍ أُعلّت فيه وسبقت بكسرة وبعدها ألف، فإنّها تُقلب ياءً، وإنّما كان رأي سيبويهِ مبنيّاً على الملاحظة، والسّبب عنده في هذا القلب هو الانسجام الصّوتيّ، فالكسرة قبل الواو هي كالياء في (سيّد) إذ قلبت الواو ياء، والألف بعدها تشبه الياء، فأشبهت هذه الألف ياء (يَوْجل) إذ قلبت الواو ياءً (يَيجل)، إلاّ أنّ الواو في (حِوال)، و(قِوَام) قد تقدّمت، فلذلك قلبت الواو ياء، وأن يكونَ العملُ من وجه واحد أخفُّ عليهم. أمّا اذا لم تعتلّ الواو في فعلها فإنّها لن تعتلّ في المصدر، يقول سيبويهِ: " فأمّا الفِعال من جاوَرْتُ فتقول فيه بالأصل، وذلك الجِوار والحوار. ومثل ذلك عاوَنْتُهُ عِواناً. وإنما أجريتها على الأصل حيث صَحَّت في الفِعل ولم تعتلَّ كما قلت تَجاوَرَ ثم قلت التَّجاوُر، وكما صحَّ فَعَّلْتُ وتفعَّلْتُ حيث قلت سَوَّغْتُه تَسْويغاً، وتقوَّل تقَوُّلاً " (٢). فالواو لا تقلب ياء في المصدر (جِوَار)، والسّبب هو أنّها لم تعتلَّ في فعلِها، إذ قلنا (جاوَرَ). والواو إذا كانت عيناً في المفرد ساكنة فإنّها في جمعِ فِعال تأتي معتلّة فتقلب ياء، يقول سيبويهِ: "ومثل ذلك: سَوْطٌ وسِياط، وثَوْبٌ وثِيابٌ، ورَوْضَةٌ، ورِياضٌ. لمّا كانت الواو مَيّتةً ساكنة شبهوها بواو يقول؛ لأنَّها ساكنة مثلها، ولأنها حرف الاعتلال. ألا ترى أنَّ ذلك دعاهم إلى أنّهم لا يستثقلونها في فَعَلاتٍ إذْ كانَ ما أصله التحريك يسكن، وصارت الكسرة بمنزلة ياء قبلها، وعملت فيه الألف لشبهها بالياءِ كما عملت ياءُ يَوْجَل في يَيْجَلُ " (٣). قال أبو علي:" تقول: يسكن في (فَعْلاتٍ) لو حركت عينه المعتلة لما يلزمه من انقلابه ألفا لوقوعها متحركة بين متحركين" (٤)، فالواو إذا كانت مفتوحة وما قبلها مفتوح فإنّها تُعلّ فتقلبُ ألفا. ويقول الأعلم الشنتمري: " يعني أنهم يقولون: حَوْرات، ودوْلات، فيسكنونها وهم يحركون

١- الكتاب، مج٤، ص ٣٦٠،

٢- السابق، مج٤، ص ٣٦٢

٣- نفسه، مج٤، ص ٣٦٠

٤- التعليقة على كتاب سيبويه، مج٥، ص ٤٤

غيرها من الحروف الصحيحة، كقولهم: تمْرة تَمَرات، وضَرْبَة ضَرَبَات "(١). فهذه الواو السّاكنة في أصلها هي من حروف العلّة، التي يصيبها الاعتلال وتتغيّر، وليست كباقي الحروف الصّحاح، فهذه الواو السّاكنة إذا أتت عيناً لجمع تكسير على وزن (فِعال) فإنّها تقلب ياءً، والسّبب هو وجود كسرة قبلها وبعدها ألف تشبه الياء، فكأنّ تلك الكسرة أشبهت الياء، فقلبت الواو الساكنة ياءً، والألف كذلك أشبهت الياء، فكان العمل من وجه واحد أولى للانسجام الصّوتيّ. فإذا تحرّكت هذه الواو السّاكنة في المفرد فإنّها لا تعتلّ في الجمع فتقلبَ ياء، يقول سيبويه : " وأما طَوِيلٌ وطِوَالٌ فهو بمنزلة جاوَرَ وجِوَارٌ، لأنّها حيّةٌ في الواحد على الأصل" (٢). فالصّفة (طَوِيل) إذا جُمِعت على فِعال، فإنّها لا تُقلَب ياءً، والسّبب هو تحرّكها في المفرد، وربّما أعلّت هذه الواو حتى ولو كانت متحرّكة في المفرد، يقول السّيرافي: " وربما قيل طِيال تشبيهاً بِحِياض "(٣). وأمّا الواو في غير المصدر على وزن فِعَال فإنّها لا تقلب ياءً؛ مثل: خِوَان(٤)، وهي اسم على وزن (فِعَال)(٥). وقد ذكرنا مسبقاً أنّ سيبويه يرى أنّ الواو إذا تحرّكت كما في (مِوَدّ) فإنّها لا تقلب ياءً؛ لأنّها قويت بالفتح(٦). وهنا يقول: " وأما ما كان قد قُلِبَ في الواحد فإنّه لا يثبت في الجمع إذا كان قبله الكسر، لأنهم قد يكرهون الواو بعد الكسرة حتّى يقلبوها فيما قد ثبتت في واحدِه، فلما كان ذلك من كلامهم ألزموا البدل ما قُلب في الواحد، وذلك قولهم: دِيمَة ديَم، وقَامة وقِيَمٌ، وتارةٌ وتيَر، ودارٌ وديارٌ. وهذا أجدر أن يكون إذ كانت بعدها ألف. فلمّا كانت أخفَّ عليهم والعمل من وجه واحد، جَسَروا عليه في الجمعِ؛ إذ كان في الواحد محوَّلا، واستُثقلت الواو بعد الكسرة كما تُستثقَل بعد الياء" (٧).فسبب قلب الواو ياء في الجمع (فِعَل) من مثل (دِيَم) هو اعتلال الواو الأصليّة في المفرد، فالأصل (دِيمة) من (دِوْمَة)، فهي من (دام، يدوم)، وقعت الواو ساكنة بعد كسر، فقلبت ياء. أمّا إذا صحّت الواو في المفرد فإنّها تصحّ في الجمع، ولا تُقلَبُ ياء " وإذا قلت فِعَلة فجمعت ما في واحِده الواوُ أثبتَّ الواو، كما قلت فِعَلٌ فأثبتَّ ذلك، وذلك قولك: حِوَلٌ وعِوَضٌ، لأنَّ الواحد قد ثبت فيه، وليس بعدها ألف فتكون كالسِّياط. وذلك قولك: كُوزٌ وكِوَزة، وعُودٌ وعِوَدةٌ، وزوجٌ وزِوَجةٌ. فهذا قَبيلٌ آخَر"(٨).

---

١. النكت، مج٣، ص ٣٥٦
٢. الكتاب، مج٤، ص ٣٦٣
٣. شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٢٦٥
٤. خُوان، خِوَان: الذي يُؤكل عليه، مُعرّبٌ. والجمع أَخْوِنة في القليل، وفي الكثير خُونٌ. ابن منظور، لسان العرب، (خون)
٥. ينظر: شرح كتاب سيبويه، مج ٥، ص ٢٦٥، وينظر: السلسيلي، شفاء العليل، تحقيق الشريف عبد الله البركاتي، ط١، الفيصلية، ١٩٨٦م، مج٣، ص ١٠٨٩
٦. ينظر: الكتاب، مج٤، ص ٣٣٦
٧. السابق، مج٤، ص ٣٦٠، ٣٦١
٨. نفسه، مج٤، الصفحة نفسها

وهناك من أعلّ هذه الواو فقلبها ياء، قالوا في (ثَوْر) (ثِيَرة) والسّبب " قلبوها حيث كانت بعد كسرة، واستثقلوا كما استثقلوا أن تثبت في دِيَم. وهذا ليس بمطَّرد. يعني ثِيَرَةٌ " (١). ورأى السّيرافي فيه وجها أنّهم قلبوا الواو ياء في (ثِوَرة) حملا على الجمع (ثِيران)؛ لأنّهما في معنًى واحد، وهذا كحملهم الجمع على المفرد في دِيمة ودِيَم (٢)، أي: حملوا الجمع على الجمع، فقاسوا (ثِيَرة) على (ثِيار)، أمّا المبرّد وابن السّرّاج فرأيا بأنّ ثِيَرَة مقصور من ثِيارَة، حُذِفت الألف فصارت ثِيَرَة، ورأى المبرّد أنّ ذلك للتّفريق بين المعاني، فثِوَرة للقطعة من الأقطِ، وثِيرة جمعُ (ثَوْر)، الحيوان المعروف، وقيل: الأصل بسكون الواو، وبعد ذلك قُلبت ياءً فَحُرّكَت(٣). يرى الباحث أنّ أدقّ رأي هو رأي المبرّد في ذلك، إذ رأى أنّ القلب للتّفريق بين المعاني، ولولا ذلك لشذّ الإعلال في كلّ ما شابه (ثِيَرَة). نعم التّفسير تفسير ملاحظة، هم لاحظوا هذا فبنَوا القواعد على ذلك، لكنّ النّاحية الصّوتيّة في كلّ تلك الأمثلة هي نفس الشيء، كسرة متبوعة بواو ثمّ فتحة قصيرة أو طويلة. لكن في الحقيقة إنّ القواعد هاهنا لا تسير وفق نمط واحد، فهذه الواو بين الكسرة والفتحة تقلب ياء، وهذا هو الأصل من النّاحية الصّوتيّة، لكن في مواضع أخرى لا تقلب ياء، مع أنّها لا تختلف عن أخواتها، مثل: (خِوَان)، و(جِوَار) مع (ثِوَاب) و(قِوَام)، و(دِوَار)، و (حِوَل)، و(عِوَض)، و(كِوَزة) مع (دِوَم) و(ثِوَر).

* **التّحليل الصّوتيّ:** انطلق التّحليل الصّوتيّ الحديث على عكسِ ما جاء به القدماء، فقد تطوّرتْ نظراتُهم للظّواهر الصّرفيّة، إذ درسوها من ناحية صوتيّة قبلُ، وقد أسهمَ التّطوّر الصّوتيّ الحديث في الكشف عن خفايا كانت قد خَفِيَت عن اللغويّين القدامى، سرّ واحدٌ غيّرَ مُجرياتِ الأمور كلّها، الواو اللينة والياء اللّينة، مثل: (وَعَد)، و(بَيْتْ) هي الآن أنصاف صوامت تشكّلت بفعل الانزلاق بين الحركات، وحروف المدّ واللين والحركات القصار ما الفرق بينهما إلاّ في طول المدّة الزّمنيّة. الآن في التّحليل الصّوتيّ الحديث لم ينظروا كما نظر اللغويّونَ القدامى إلى ظواهر الإعلال، هم حلّلوا البنية كما هي، من أصواتها، لم يلجئوا إلى تفسيرات بعيدة كلّ البعد عن بُنية الكلمة، فقد حدّدوا - وبشكلٍ صريحٍ – أنّ العربيّة تكرهُ توالي الحركات، كما تكره توالي المقاطع المفتوحة، فالعربيّة نفسها لم ترضَ بهذا، فلجأت إلى حِيل تساهم في تخفيف تلك الظّواهر، يقول عبد الصّبور شاهين: " ومن الملاحظات الجديرة بالذكر أن السلوك المقطعي في اللغة العربية يكره تتابع الحركات، ويعمد دائما إلى اختصارها، فإذا توالت ثلاث حركات اختصرها إلى اثنتين، وإذا توالت حركتان مكروهتان كضمة وكسرة حذفت إحداهما وأطيلت الأخرى، وهكذا تعالج اللغة صعوبة توالي الحركات " (٤). ويقول إبراهيم أنيس: " وقد أشار

---

١. سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٣٦١
٢. ينظر: شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٢٦٧
٣. ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، مج١، ٢٧٨، والسلسيلي، شفاء العليل، مج٣، ص ١٠٨٩. والأقِط، والإقْط، والأقْط، والأُقْط: شيء يتخذ من اللبن المخيض يطبخ ثم يترك حتى يَمصُل. ابن منظور، لسان العرب، (أقط)
٤. المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٥٣، ١٨٥

النّحاة من القدماء إلى ميل اللغة العربية إلى المقاطع الساكنة، وكراهته فيما هو كالكلمة. ومعنى قولهم هذا كما يعبر عنه المحدثون أن اللسان العربي ينفر من توالي أربعة مقاطع متحركة فيما هو كالكلمة. ولكن أباحوا توالي أربعة مقاطع ساكنة فيما هو كالكلمة إذ نقول: (اسْتفهمتم) " (١). فالكلمة التي يكون بها أربعة مقاطع متحرّكة هي مكروهة في اللّغة العربيّة. فظاهرة قلب الواو إلى ياء في مثل (صِيَام) و(ثِياب) لم تكن سوى نتيجة لاختصار الحركات؛ فكلمة (صِوَام) قد توالى فيها ثلاث حركات، الكسرة والضمّة والفتحة، فحذفوا الضّمّة لثقل الانتقال من الكسرة إليها، فتمّ الانزلاق بين الكسرة المتبقية والفتحة فنشأت الياء اللّينة، والحركة المزدوجة أيسر وأسهل من ذي قبلُ، وكذلك صيغة (ثِوَاب)(٢). يقول برتيل مالبرج: " وأهل الصرف معذورون في موقفهم هذا؛ لأنهم لا يؤسسون قواعدهم على الأصوات وطبائعها، بل على الكتابة ورموزها، وقد خدعت الكتابة العربية الأجيال من سيبويه حتى الآن" (٣). فسبب وقوع القدماء في هذا الوهم في تحليلهم اللّغة، هو أنّهم اعتمدوا على الكتابة العربيّة، والحقيقة أنّ اللغة كنسيج بيت العنكبوت، لا مفرّ من الوقوع فيه، فالقدماء والمحدثون على السّواء مهما حلّلوا قواعد اللغة فإنّهم سيقفونُ عاجزين أمامها بعض الأحيان، فقد حُذفت الضمّة في (صِيام)؛ لتوالي ثلاث حركات، ولأنّ الانتقال من الضّمّ إلى الكسر ثقيل، فحذفت لتقليل الحركات من ثلاث إلى حركتين مزدوجتين، لكن في (خِوَان)، وجِوَار) لم تحذف، مع أنّ النسق الصوتيّ هوَ هوَ، وفي (ديَم) و(قِيَم) كذلك الحال، تمّ تقليل الحركات إلى حركتين مزدوجتين، لكن في (جِوَل) و(عِوَض) لم تحذف الضّمة لتوالي ثلاث حركات، والانتقال الصّوتي لم يتغيّر. تحدّي اللغة دفع بعبد الصبور شاهين إلى أن يعتبر بعض ظواهر الإعلال من قبيل اللهجات (٤). يرى الباحث أنّ المسألة هي مسألة عادات صوتيّة، قالب لغوي تعوّد المجتمع عليه، بغضّ النّظر عن اليسر أو الصّعوبة، لكنّ الأغلب في اللغة أن يميل إلى السهولة واليسر. وقد تكون المسألة فيها نظر إلى المعنى، إذ أعلّوا في ظواهر لغويّة، ولم يعلّوا فيما شابهها؛ للتّمييز بينَ المعاني، فعلينا أن نلاحظ أنّ النمط الصّوتيّ هو متشابه لكلّ من المفردات الآتية:

المصدر (فِعال)	جمع التكسير (فِعال)	الاسم (فِعَال)
⇩	⇩	⇩
قِوَام	ثِوَاب	خِوَان

---

١. الأصوات اللغوية، ص٩٢
٢. ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٨٩، وديزيرة سقال، الصرف وعلم الأصوات، ص ١٦١، ١٦٢
٣. برتيل مالبرج، علم الأصوات، ترجمة عبد الصبور شاهين، ص ٨٢
٤. ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٩٠

نلاحظ أنّ هناك للقلب فرقاً بين المعاني، فالمصدر (قِوَام) لو لم تقلب واوه ياءً لالتبس بمصدر الفعل (قاومَ)، وما استطعنا أنّ نفرّق مصدر (قام) من مصدر (قاومَ)، وكذلك (ثِوَاب) قلبت الواو ياءً تمييزاً للجمع عن المفرد، فلو قلبت الواو ياء في (خِوان) لما استطعنا معرفة الجمع من المفرد، إلاّ بالسّياق في بعض الأحايين.

٣- تقلب الواو ياء إذا كانت متطرّفة بعد كسرة

يقول سيبويهِ " ودخلت فَعِلت على بنات الواو كما دخلت في باب غَزوت في قوله شَقِيتُ وغَبِيت لأنها نُقلت من الأثقل إلى الأخفِّ، ولو قلت فَعُلت في الياء لكنت مخرجاً الأخفّ إلى الأثقل، ولو قلت في باب زدت فَعُلتُ لقُلْتَ: زُدت تزود، كما أنّك لو قلتها من رَمَيت لكانت رَمُوَ يَرْمُو، فتضم الزاي كما كسرت الخاءَ في خِفْت. وتقول: تَزُود كما تقول: مُوقِن لأنَّها ساكنة قبلها ضمة " (١).

- **التّحليل الصّرفيّ:**

يرى سيبويه أنّ الواو إذا وقعت متطرّفة وقبلها كسرة فإنّ تلك الكسرة تقلبها ياء، فدخلت (فَعِلْتُ) على بنات الواو؛ لأنّها تنقل الأثقل إلى الأخفّ، فالواو تقلب إلى الياء، والياء يَفرّون إليها أكثر من الواو " وليس في بنات الياء فَعُلت كما أنه ليس في باب رميت فَعُلت، وذلك لأنّ الياء أخفُّ عليهم من الواو وأكثر تحويلا للواو من الواو لها، وكرهوا أن ينقلوا الخفيفَ إلى ما يستثقلون" (٢). (فشَقِيَ) أصلها (شَقِوَ) ، و(غَبِيَ) أصلها (غَبِوَ)، قلبت الواو إلى ياء لتطرّفها وهي مسبوقة بكسرة، فالكسرة كسرت الأصل، ليُبنى فرعٌ هي منه عند سيبويهِ، وفي ذلك انسجام صوتيّ. وكلّما كانت الواو طرفاً قويَ الإعلال فيها، يقول سيبويه: " وإذا كانت الكسرة قبل الواو ثم كان بعدها ما يقع عليه الإعراب لازما أو غير لازم فهي مبدَلة مكانها الياء، لأنَّهم قد قلبوا الواو في المعتلّ الأقوى ياءً وهي متحركة، لما قبلها من الكسر، وذلك نحو: القيَام، والثِّيَرة، والسِّياط. فلما كان هذا في هذا النحو ألزموا الأضعفَ الذي يكون ثالثاً الياء. وكينونتها ثانيةً أخفُّ، لأنَّك إذا وصلت إليها بعد حرفٍ كان أخفَّ من أن تصل إليها بعد حرفين. وذلك قولُك: مَحْنِيَة، فإنّما هي من حَنوْتُ – وهي الشيء المَحنِيّ من الأرض – وغازِيَةٌ. وقالوا: قِنْيَةٌ (٣) للكسرة وبينهما حرف، والأصل قِنْوَةٌ فكيف إذا لم يكن بينهما شيء" (٤). ويقول السيرافي:"ومما يقوي هذا أنهم

١- الكتاب، مج٤، ص ٣٤١

٢- السابق، مج ٤، ص ٣٤١

٣- القِنْوَة، والقُنْوَة، والقِنْيَة، والقُنْيَة: الكِسبة، قلبوا فيه الواو ياءً للكسرة القريبة منها، وأما قُنية فأقرّت الياء بحالها التي كانت عليها في لغة من كسر، هذا قول البصريين، وأما الكوفيون فجعلوا قَنَيْتُ وقَنَوْتُ لغتين. ابن منظور، لسان العرب، (قنا)

٤- الكتاب، مج٤، ص ٣٨٨

يقولون هذا قِنْيَة، وإنما هو في الأصل قنوة فجعلوا الواو ياء لكسرة القاف، وبينهما النون الساكنة ، وقد وقع الإعراب على الهاء، فإذا أجاز قلب الواو التي هي لام الفعل ياء لكسرة بينهما وبين الواو حرف ساكن وجب أن تقلب ياء متى وليت الكسرة ولم يكن بينهما حرف " (١). المجاورة فقط هي السّبب؛ لأنّ الجار يأخذ حكم جاره، كأنّ الكسرة قبل الواو. فنلاحظ أنّ سيبويه والسيرافي قد فسّرا قلب الواو إلى ياء في (قِنْية) بسبب وجود الكسرة قبلها، ولو كان بينهما حرف صامت ساكن، فهو حاجز ضعيف، لكنّ اللغة تفرض قوّتها، فالسبب الكسرة في (قِنْيَة)، فما هو السّبب في (قُنْيَة)؟ فالقلب حجّة البصريّينَ، والكوفيّونَ بيّنوا أنّ هناكَ لغتينِ؛ (قَنَيْتُ) و(قَنَوْتُ)(٢). لعلّ السبب في ذلك هو وجود الحاجز الذي يمنع الانتقال مباشرة من الكسرة إلى الواو. لذلك نرى أنّ الواو عند سيبويه إذا كانت متطرّفة، أو كانت قبل تاء التّأنيث- إذ كانت حرف إعراب- فإنّها تقلب ياء. وقد دارَ حوارٌ مهمّ بين سيبويه وأستاذه الخليل حول مسألة قلب الواو المتطرّفة إلى ياء إذا سبقت بكسرة، في لغة من خفّف، فقال: قد عَلْمَ ، يقول سيبويهِ " وسألته عن قوله غُزِيَ وشَقِيَ إذا خُفِّفَتْ في لغة من قال عُصْرَ وعَلْمَ، فقال إذا فعلتُ ذلك تركتُها ياءً علَى حالها، لأنّي إنّما خففت ما قد لزمته الياء، وإنما أصلها التحريك وقلب الواو، وليس أصل هذا بِفُعْلَ ولا فَعَلَ. ألا تراهم قالوا: لَقَضُوَ الرجلُ، فلما كانت مخفّفة مما أصله التحريك وقلبُ الواو، لم يغيّروا الواو. ولو قالوا غُزْوَ وشَقْوَ لقالوا: لَقَضْيَ " (٣). فهو يرى أنّ تخفيف الكسرة تمّ بعد اكتمال الصّيغة على نهايتها، فكأنّ الأصل ياء. ويرى الباحث أنّ سبب التّخفيف هو اختلاف النّبر، ففي (غُزِيَ) يكون النبر على المقطع الأوّل (غُ)، وفي (غُزْيَ) يكون النبر على المقطع الأوّل (غُزْ).

*** التّحليل الصّوتيّ:**

لم تقلب الواو إلى ياء إذا كانت طرفاً وسبقت بكسرة، بل من ناحية صوتيّة تُحذف الضّمة، لتلتقي حركتان مزدوجتان، وذلك أيسر في النّطق، فتتشكّل الياء نتيجة الانزلاق بين الكسرة والفتحة، وهذا ما تعشقه اللّغة العربيّة، فهي لا تحبّ اجتماع الحركات، فتحذف حركة من الثلاث، تحذف الضّمّة، لصعوبة الانتقال بين الكسرة والضّمة، وذلكَ قولك:(رَضِيَ، وشَقِيَ) (٤).

١- شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٣٠٤

٢- ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (قَنا)، وينظر: لهجة تميم ص ١٣٧، ص١٣٨

٣- الكتاب، مج٤، ص٣٨٦

٤- ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٨٩، وديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، ص ١٦١، ١٦٢

٤- تقلب الواو إلى ياء للاستثقال

إنّ الواو - إذا كانت متطرّفة وهي حرف الإعراب، وسبقت بضمّة في الاسم - فإنّها تقلب ياء، يقول سيبويهِ: " وسألته عن رجلٍ يسمّى يغْزُو، فقال: رأيتُ يَغْزِيَ قبلُ، وهذا يَغْزٍ، وهذا يغزِي زيدٍ، وقال: لا ينبغي له أن يكون في قول يونس إلاّ يغْزِي، وثبَاتُ الواو خطأ، لأنه ليس في الأسماء واوٌ قبلها حرف مضموم، وإنما هذا بناءٌ اختُصّ به الأفعال، ألا تَرى أنَّك تقول: سَرُوَ الرجلُ ولا ترى في الأسماء فَعُل على هذا البناء. ألا ترى أنّه قال: أنا أَدْلُو حين كان فعلاً، ثُمَّ قال: أدلٍ حينَ جعلها اسماً. فلا يستقيم أن يكون الاسمُ إلاّ هكذا" (١).

- **التحليل الصّرفيّ:**

الواو إذا كانت متطرّفة وسبقت بضمّة في الاسم فهي تقلب ياءً؛ نظراً لثقل الواو، فالتّحليل على النّحو الآتي:

يغزُو ⟵ يغزِي

فالكسرة مع الياء أخفّ من الضّمّة مع الواو " فلا تجد بُدّا من أن تقلبها، فلما كثُرت هذه الأشياء عليها وكانت الياءُ قد تغلِبُ عليها لو ثبتت، أبدلوها مكانها، لأنّها أخفُّ عليهم والكسرةَ من الواو والضمة. وهي أغلب على الواو من الواو عليها" (٢)، فإن لم تكن حرف إعراب فإنّها لا تقلب " فإن كان قبل الوَاو ضمة ولم تكن حرف إعراب ثبتت، وذلك نحو: عُنْفُوان، وقَمَحْدُوَةٍ، وأُقْعُوانٍ، لأنَّ هذه الأشياء التي وقعت على الواو في أدلٍ ونحوها وقعت ههنا على الهاء والنون. وقالوا: قَلَنْسُوَةٌ فأثبتوا، ثم قالوا قَلَنْسٍ فأبدلوا مكانها الياء لما صارت حرف الإعراب " (٣)، الواو المسبوقة بضمّة في الاسم (عُنفُوان) مثلاً لم تكن حرف إعراب، ولو كانت كذلك، لقلبت ياء.

وأمّا الواو المشدّدة في الطّرف إذا كانت مسبوقة بضمّة، وهي في جمع على وزن (فعول)، فإنّها تقلب ياء " والوجه في الجمع الياءُ، وذلك قولك: ثُدِيّ وعُصِيّ، لأنّ هذا جمعٌ كما أن أدْلياً جمعٌ. وقد قال بعضهم: (إنّكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة) فشبهوها بعتوّ. وهذا قليل، وإنَّما أراد جمع النحو. فإنّما لزمتها الياءُ حيث كانت الياءُ تَدخل فيما هو أبعدُ شَبَهاً، يعني صُيَّم" (٤). " فالواو إذا كانت طرفاً فهي أقوى في الاعتلال، وهناك من كسر الفاء تبعا لكسرة العين " وقد يكسرون أوَّلَ الحروف لما بعده من الكسرة والياء وهي لغة جيّدة. وذلك قول بعضهم: ثِدِيٌّ، وحِقِيٌّ، وعِصِيٌّ، وجِثِيٌّ " (٥). فاجتماع الواوات وقبلها الضّمّ يزيد الثقل، لذلك يلجأ ابنُ اللّغة إلى هذا

١. الكتاب، مج٣، ص ٣١٦، وينظر: مج٤، ص ٣٨٣، وينظر: أبو نصر هارون بن موسى القرطبي، شرح عيون كتاب سيبويه، دراسة وتحقيق عبد ربّه عبد اللطيف عبد ربّه، ط١، مطبعة حسّان ، القاهرة، ١٩٨٤م، ص٣٠٠، ٣٠٩
٢. سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٣٨٤
٣. السابق، مج٤، الصفحة نفسها
٤. نفسه، مج٤، الصفحة نفسها
٥. نفسه، الكتاب، مج٤، ٣٨٥

القلب، فالأصل في (حُقِيّ) هو (حُقُوّ)، والأصل في (نُحِيّ) هو (نُحُوّ)، والأصل في (عُصِيّ) هو (عُصُوّ)، وفي (جُثِيّ) هو (جُثُوّ)، وأمّا (ثُدِيّ) فهو (ثُدِيّ). يقول السّيرافي: " وأدخل ثديّ في هذا الباب وليس منه لأنه جمع ثدي من ذوات الياء وهي على فعول وتقدير ثدوي وقلب الواو ياء يلزم لاجتماعهما وسكون الأولى منهما لا لأنها جمع والذي عندي أنه إنما ذكر ثدي لأن العرب قد جعلت ذوات الياء في هذا الباب كذوات الواو على لفظها حتى سوت بينهما فيما كان شاذا منه فقالوا أنه لينظر في نحو كثيرة وهو جمع نحو من ذوات الواو، وقالوا إنهم فتو صدق وهو جمع فتى " (١). فقلب الياء إلى واو في جمع (فُعول) من ذوات الياء هو من قَبيل الشّذوذ؛ لأنه انتقال من خفيف إلى ثقيل. وقد ذهب العربُ إلى أبعدِ من هذا إذ قلبوا الواو المشدّدة المضموم ما قبلها إلى ياء في غير الجمع (فُعُول) " وقالوا: عُتِيٌّ ومَغْزِيٌّ، شبّهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما إلاّ حرف ساكن بأدْلٍ. فالوجه في هذا النحو الواو. والأخرى عربية كثيرة " (٢)، ومنه كذلك " وقالوا: يسنوها المطرُ، وهي أرضٌ مَسْنيَّة(٣). وقالوا: مَرضِيٌّ وإنّما أصله الواو. وقالوا مَرْضُوٌّ فجاءوا به على الأصل والقياس"(٤). فالأصل في مصدر (عتا) هو (عُتُوّ)، وفي اسم المفعول من (غزا) هو (مَغْزُوّ)، لكنّ المجاورة بين الواوات والضّمة هي زادت الثّقل، فتمّ الانتقال إلى الأخفّ وهو قلب الواو إلى ياء. فالوجهُ في هذا هو التّصحيح، بأن يقال: (عُتُوّ)، و(مَغزُوّ)، فهوَ مُفرد، وليسَ بجمع (٥)، يقول السيرافي: " إنما قالوا مغزو وعتوّ من قبل أن الواو المشددة واوان الأولى منهما ساكنة فصار مغزوّ بمنزلة دلو، وغزو ومنهم من يقول مغزيّ يشبهها بأدلو لانضمام ما قبل الواو وهي طرف وليس بينها وبين الضمة إلا الواو الساكنة المدغمة فيه وليست بحاجز حصين إلا أن الوجه مغزو" (٦). فالواو السّاكنة ليست بحاجز حصين فكأنّها واو متطرفة مسبوقة بضمة، وكذلك عُصِيّ، يقول عبده الراجحي: " تقلب الواو الأخيرة ياء لتصير: عُصُويٌ، ودُلُويٌ. ثم تقلب الواو الأولى ياء تبعا للقاعدة السابقة وتدغم في الياء الثانية لتصير عُصِيّ ودُليّ، ثم تقلب الضمة إلى كسرة لصعوبة الانتقال من ضم إلى كسر فتصير: عِصِيّ ودِلِيّ" (٧). فالكسرة التي بالفاء جُلِبَتْ من حركة العين، للإتباع الصّوتيّ،(مماثلة مُدبرة كليّة منفصلة)، وعند سيبويه الشّرط الوحيد لقلبِ هذه الواو المشدّدة إلى

١- شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٢٩٩

٢- سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٣٨٤

٣- أرض مسنيّة: الفراء: يقال سناها الغيثُ يسنوها فهي مَسنوّة، ومَسنِيّة، يعني سقاها، قلبوا الواو ياء كما قلبوها في قِنيَة. ابن منظور، لسان العرب، (سنا)

٤- سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٣٨٥

٥- ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، مج٤، ص٧٨١، والأنطاكي، المحيط، مج١، ص١١٠

٦- شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٢٩٨

٧- التطبيق الصرفي، ص ١٥٧

ياء- إذا كانت متطرّفة - هو أن تُسبَق بضمّة " وتقول في فِعْوَلّ من غَزَوْتُ غِزْوَوٌّ، لا تجعلها ياء والتي قبلها مفتوحة ألا تراهم لم يقولوا في فَعَلّ غَزَيٌّ للفتحة كما قالوا عُتِيٌّ. ولو قالوا فَعَّل من صُمتُ لم يقولوا صَيَّمٌ كما قالوا صُيَّمٌ " (١). فالمسألة هي اجتماع الواوات، وهي من مخرج واحد، وهذا ثقيل، فيلجئون إلى التّخفيف بقلب الواو إلى ياء، وقد يتمّ ذلك بالمخالفة الصّوتيّة: " وتقول في فَعْلُوَة من غَزَوْتُ: غَزْوِيَة، ولا تقول: غَزْوُوَة، لأنّك إذا قلت: عَرْقُوَة (٢) فإنما تجعلها كالواو في سَرُوَ ولَغَزُوَ. فإذا كانت قبلها واو مضمومة لم تثبت " (٣). فمسألة القلب هي للتّخفيف، ويرى الباحث صحّة الإعلال وجوازه في المفرد، مثل: (عتوّ)، أو اسم مفعول لغير (فَعِلَ)، مثل رضيَ، لأنّ الصّوت واحد، فلا فرقَ صوتيّاً بين عُتُوّ ودلُوّ، لكن إذا كان للتّفريق بينَ المعاني، فلا بُدّ من وجوب هذا، يعني لو كان عدم جواز القلب في عتوّ هو لتمييزه عن الجمع(فُعُول) لوجبَ القول بعدم الإعلال فيهِ. وأغلب القدماء على جواز الوجهين، والتّصحيح أفضل (٤).

* **التّحليل الصّوتيّ:** من النّاحية الصّوتيّة الحديثة فإنّ قلب الواو إلى ياء إذا كانت متطرّفة بعد ضمة هو لليسر والسّهولة " الياء أيسر نطقا من الواو. وخاصة في نهاية الكلمة؛ إلى جانب أن الياء من خصائص النطق الحضري، كما أن الكسرة كذلك، في مقابل ما تعوده البدو من إيثار الواو والضمة. وحسبنا أن نذكر هنا قاعدة المعاقبة بين الواو والياء، حيث يؤثر عن تميم نطق الصيغة بالواو على حين تنطقها قريش بالياء، وهذا هو الذي جعل للكلمات التالية روايتين ، صوّام، وصيّام – قوّام وقيّام – نُوّام ونيّام – فرواية الواو بدوية، ورواية الياء حضريّة " (٥).

وأمّا (يغزو) فالواو ليست من بنية الكلمة عند المحدثين، بل هي حركة طويلة (٦)، وعندما بنينا منها اسما حوّلت إلى حركة طويلة أخرى هي الياء للتخفيف. فنلاحظ أنّ هذه النّظرة تتّفق مع نظرات القدماء حول ظاهرة السّهولة واليسر.

---

١. الكتاب، مج٤، ص ٤١٣
٢. عَرقُوَة: خشبة معروضة على الدلو ، ابن منظور ، لسان العرب، عرق
٣. سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٤١٤
٤. ينظر: ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٣٨٤، وابن السراج، الأصول، مج٦، ص ٢٦٧، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج٤، ص١٠٩، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، مج ١، ٢٨٣، والسلسيلي، شفاء العليل، مج٣، ص ١٠٩٦، ومحمد فاضل السامرائي، الصرف العربي أحكام ومعان، ص٢٣٢، والحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص٢١٢،
٥. عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٩٠
٦. ينظر: رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ص ٩١ – ٩٨، وعبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٩٣، وكمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص ١٩

٥- تقلب الواو إلى ياء لمجاورة العين للام

يقول سيبويه: " ولكنها تقلب ياء في فُعّل؛ وذلك قولهم: صُيَّم في صُوَّم، وقُيَّم في قُوَّم، وقُيَّل في قُوَّل، ونُيَّم في نُوَّمٍ. لمّا كانت الياء أخفَّ عليهم وكانت بعد ضمة، شبّهوها بقولهم عُتِيٌّ في عُتُوٍّ، وجُثِيٌّ في جُثُوٍّ، وعُصِيّ في عُصُوٍّ. وقد قالوا أيضاً صِيَّمٌ ونِيَّمٌ، كما قالوا عِتِيٌّ، وعِصِيٌّ. ولم يقلبوا في زُوَّارٍ وصُوّامٍ لأنَّهم شبَّهوا الواو في صُيَّمٍ بها في عُتُوٍّ إذا كانت لاماً وقبل اللام واو زائدة " (١).

- **التّحليل الصّرفيّ:**

الواو في (صُوّم) جمع صائم، تقلب ياء نظراً لمجاورة العين للام، لأنّها إنّما قلبت ياء، لأنّها جاورت الّلام، والواو كما تحدّثنا مسبقاً تقلب ياء إذا كانت متطرّفة وقبلها ضمّة، تُعتَلّ للتّخفيف، وهي هاهنا تُعتَلّ للتّخفيف، فالياء أخفّ من الواو، فالجار للجار، فما أصاب الجار فإنّه يُصِيبُ جارَهُ، فتُقلَبُ في (صُيّم) التي أصلها (صُوَّم) على وزن (فُعَّل)، فإذا بعدت الواو عن الطرف، فلا تقلب ياء؛ لأنّ الطرف أقوى في الإعلال، وكلّما أُبْتُعِدَ عن الطرف ضَعُف الإعلال " وكلّما تباعدتْ من آخر الحرف بَعُدَ شبهُها وقويتْ وتُرِك ذلك فيها، إذ لم يكن القلبُ الوجه في فُعَّلٍ. ولغة القلب مُطَّردة في فُعَّلٍ " (٢). ولعلّ القدماء قد أجمعوا على هذا السّبب، أي: قرب المجاورة بين العين واللام(٣). ويجوز في (صُيّم) كسر الصّاد إتباعاً لكسرة العين، فكما كُسِرت في عِتِيّ تُكسَرُ هاهُنا، وذلك للانسجام الصّوتيّ.

* **التّحليل الصّوتي:** تقلب الواو إلى ياء في (صوّم) لخضوعها لحكم الصّيغة، والأكثر التّصحيح، وقد قلبت إلى ياء لليسر والسّهولة، ومن ذلك أنّ بني تميم يقولون (صُوّام)، في حين أنّ أهل الحجاز يقولون (صُيّام) (٤).

---

١. الكتاب، مج٤، ص ٣٦٢
٢. سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٣٦٣
٣. ينظر: أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، مج٥، ص ٤٩، والسيرافي، شرح الكتاب، مج٥، ص ٢٦٩، وابن إيّاز، شرح التعريف بضروري التصريف، ص١٥٥، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، مج ١، ص ٢٨٦، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، مج٤، ص ١٤٢، ١٤٣،والسلسيلي، شفاء العليل، ج٣، ص ١٠٩٧، وعباس حسن، النحو الوافي، مج٤، ص ٧٨٢، وعبد المنعم فائز مسعد، المختصر في الصرف، ص٤٨
٤. ينظر: إبراهيم أنيس، اللهجات العربية، ص ٦٧، ٦٨عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٨٨، ١٩٠، وأمثلة المعاقبة كثيرة بين اللغتين، ينظر: غالب فاضل المطلبي، لهجة تميم أثرها في العربية الموحدة، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق، ص١٣٦- ١٣٩، ١٦٤، وعبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص ٢٨٤

٦- تقلب الواو إلى ياء إذا اجتمعتا وكانت الأولى منهما ساكنة

يقول سيبويهِ: " وذلك لأنّ الياء والواو بمنزلة التي تدانت مَخارجُهما لكثرة استعمالهم إيّاهما ومَمَرّهما على ألسنتهم، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعد الياء ولا قبلها، كان العملُ من وجهٍ واحد ورفعُ اللسان من موضع واحد، أخفَّ عليهم. وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو؛ لأنَّها أخفُّ عليهم، لشبهها بالألف. وذلك قولك في فَيْعِلٍ: سَيِّد وصَيِّب، وإنّما أصلهما سَيْوِدٌ وصَيْوِبٌ " (١).

- **التحليل الصّرفيّ:**

إذا تجاورت الواو والياء في كلمة، وكانت الأولى منهما ساكنة، فإنّ الواو تقلب ياء، وذانكَ الحرفان – وإن كانا متباعدين – بينهما صلة قرابة، فهما حرفا المدّ واللّين، وأنّهما يكثر استعمالهما، وقد قلبت الواو إلى الياء؛ لأنّها أخفّ ثقلا، يقول السّيرافي: " وإنما كان ذلك لما ذكر سيبويه أنهما بمنزلة حرفين وإن كانا متباعدين، لأنهما متشاركان في المدّ واللين وفي أشياء كثيرة فصارا باشتراكهما في هذه الأشياء بمنزلة حرفين متقاربي المخرج مثل التاء والدال والذال، فلما كان الحرفان المتقاربان إذا اجتمعا جاز إدغامهما أو وجب إدغامهما كان ذلك في الياء والواو أوجب " (٢). فأصلُ (سَيِّد) هو (سَيْوِد)، وأصلُ (مَيِّتْ) هوَ (مَيْوِت)، ثمّ قلبت الواو إلى ياء لمجاورتها الياء إذ كانت الياء ساكنة، والواو متحرّكة. فالوزن الصّرفيّ للبنية (ميِّت) هو (فَيْعِل)، وهذا كلام الخليل شيخ سيبويه، وقد أيّد التلميذ أستاذه في هذا، ففيعِل لا يكون إلاّ في المعتلّ كما أنّ فيعَل لا يكون إلاّ في الصّحيح، وقد قيل إنّ (فيعِل) هو من (فيعَل) بعد أن غُيّرت حركتُه، لكن لو كان هذا لقيل من (قُلتُ) إذا بنيت منها (فيعَل) قيَّل، فلو أرادوا تغيير الحركة لحرّكوا وقالوا (قيّل)(٣). فإذا اجتمعا وكانت الأولى منهما متحرّكة فلا تقلب الواو ياء " وأما صَيُود، وطَوِيل وأشباه ذلك فإنّما منعهم أن يقلبوا الواو فيهن ياءً أنّ الحرف الأول متحرك، فلم يكن ليكون إدغامٌ إلا بسكون الأوّل. ألا ترى أنَّ الحرفين إذا تقارب موضعهما فتحرّكا أو تحرَّك الأوّل وسكن الآخر لم يُدغموا، نحو قولهم وتِدٌ ووتَدٌ وَدَّهُ على هذا فيجعلوه بمنزلة مَدَّ؛ لأنَّ الحرفين ليسا من موضع تضعيف، فهم في الواو والياء أجدرُ أنْ لا يفعلوا ذلك " (٤). فالواو لم تقلب إلى ياء في (صَيُود)، لأنّ الياء متحرّكة، ولا يجوز أن نقلب؛ لأنّ الإدغام لا يتمّ إلاّ بسكون

١- الكتاب، مج٤، ص ١٥٧،٣٦٥

٢- شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٢٧٢، ٢٧٣

٣- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٣٦٥، ٣٦٦، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق جودة مبروك، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٦٣٩

٤- سيبويه، الكتاب، مج٤، ص٣٦٧

الأوّل. فإذا كانت الواو غير لازمة فإنّها لا تقلب ياء، يقول سيبويه: " وسألت الخليل عن سُويرَ وبُويِعَ ما منعهم من أن يقلبوا الواو ياء؟ فقال: لأنَّ هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل، وإنّما صارت للضمة حين قلت فُوعِلَ. ألا ترى أنَّك تقول: ساير ويُسايِرُ، فلا تكون فيهما الواو. وكذلك تُفُوعِلَ نحو: تُبُويِعَ، لأنَّ الواو ليست بلازمة، وإنّما الأصل الألف " (١). فالواو في سُوير أصلها الألف؛ لأنّها من ساير، فعندما بُني للمجهول قلبت الألف إلى واو للضّمّة التي قبلها، ولذا لا تقلب ياء. فالواو لو أدغمت لذهب المدّ من (سُويرَ)(٢). ولولا المجاورة بين الواو والياء ما حصل هذا التّأثير الذي تنقلب من أجلهِ الواو إلى ياء. ولا يتمّ قلب الواو ياء إذا اجتمعت الواو مع الياء في كلمتين منفصلتين، مثل: يدعو ياسر، أو كانت الواو غير لازمة كما ذكرنا سابقاً، ويجب عدم الفصل بينهما كما في (زيتُون)، ولا يجوز أن يكون الأوّل سكونه غير أصيل، فإن كان فلا قلب ولا إدغام، مثل: (قَوْيَ)، بسكون الواو للتّخفيف (٣). يرى الباحث أنّ اللّغة لا تكذب، فهي لأهلها أمينة؛ وهيَ صورة عن الفكر.

*** التّحليل الصّوتيّ:** كما قلنا مسبقاً اللّغة العربيّة تكره التّتابع بين الضّمة والكسرة أو العكس، وتتابع الياء والواو أو العكس هو أشبه بهذا التّتابع، ولذلك قلبت الواو إلى ياء، يقول عبد الصّبور شاهين: " هذا التتابع أشبه بتتابع الكسرة والضمة، حيث تقع فيه الواو إثر ياء، ونظراً لصعوبة هذا التّركيب، وكراهة اللغة له – فإنها مالت إلى إحداث الانسجام في هذا المثال وأشباهه، بتغليب عنصر الكسرة على عنصر الضمة، وهنا يمكن أن يقال: إن الواو قلبت ياء فعلاً " (٤). فتتابع الياء والواو تكرهه اللّغة، لأنّه من المزدوج في الكلمة الواحدة. ولو قلت (طيّاً) مصدر (طَوى)، فإنهُ يتمّ انتقال بين الفتحة والضّمة، فتنتج الواو نتيجة الانزلاق فإذا بالياء المجاورة ينقلبُ ما قبلَها مثلها؛ ذاك أيسرُ لهم وأخفّ. فلذلك لا بُدّ من التّخلّص من أحد العنصرين، إذ قد أشبها عنصر الضّمة والكسرة إذ تتابعا، وقيل قُلبت الواو ياءً للماثلة الرّجعيّة (٥). أي أشبها تتابع الكسرة والضّمّة في مثل (مِيزان)، فهذا شيء تكرهه اللّغة، فتميل إلى التّخلّص منه، وقيل: قُلبت للماثلة الصّوتيّة مع الياء.

- الصّورة الثّانية: قلب الياء واوا

١- تقلب الياء إلى واو إذا كانت ساكنة بعد ضمّة. يقول سيبويه : " فإن أسكنتها وقبلها ضمة قلبتَها واوا كما قلبت الواو ياء في مِيزان، وذلك نحو: مُوقِنٍ ومُوسِرٍ ومُوئِسٍ ومُويِسٍ،

---

١. الكتاب، مج٤، ص ٣٦٨
٢. ينظر: أبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، مج ٥، ص٦٠
٣. ينظر: سيبويه، الكتاب، مج ٤، ص ٣٦٧، ٣٦٨، والسيرافي، شرح الكتاب، مج٥، ص ٢٧٧، وعباس حسن، النحو الوافي، مج٤، ص ٧٧٩ والسامرائي، الصرف العربي أحكام ومعاني، ص ٢٣٠، ٢٣١
٤. المنهج الصّوتي للبنية العربية، ص١٩٠
٥. ينظر: ديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، ص١٦٢،وعبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات، ص٢٨٢

ويا زيدُ وْأسْ، وقد قال بعضهم: يا زيدُ يْنَسْ، شبّهها بقُيْلَ " (١)

- **التّحليل الصّرفيّ:**

لقد حلّل سيبويه ظاهرة قلب الياء السّاكنة بعد الضّمّ بناءً على معطيات الانتقال الثّقيل، ففي الانتقال الثقيل من الكسرة إلى الواو في (مِوزان) الذي أشبه تتابع الكسرة والضّمة شَبَهٌ بثقل تتابع الياء السّاكنة بعد الضّمّة، الذي أشبه تتابع الضّمّة والكسرة، لذلك لجأت اللّغة إلى قلب الياء السّاكنة بعد الضّمّة في المفرد إلى واو، فمُوقِنٌ أصلُها (مُيْقِنٌ)، كرهت الياء السّاكنة بعد الضّمّة فقلبت ياء. فالتّحليل الصّرفيّ على النّحو الآتي:

مُيْقِن ⟵ مُوقِن

(مُفْعِل) (مُفْعِل)

فلو تحرّكت هذه الياء بعد الضّمّة فإنّ الياء لا تقلب واوا، " فإذا فتحوا ردوها إلى الياء فقالوا في يسر وفي موقن مياقن وإن تحركت هذه الياء عادت ياء ولم تبدل لانضمام ما قبلها فقالوا في تصغير موسر ميسر " (٢). فمسألة القلب هاهنا لزوما في (مُوقن) و(مُوسر) مردّها إلى كراهة الياء السّاكنة بعد الضّمة، يقول سيبويه: " وممّا يُحذَف منه البدل ويُرَدّ الذي من نفس الحرف مُوقنٌ ومُوسِرٌ، وإنّما أبدلوا الياء كراهية الياء الساكنة بعد الضّمة، كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة، فإذا تحرَّكتْ ذهب ما استثقلوا، وذلك مُيَيْقِنٌ ومُيَيْسِرٌ "(٣). فالياء السّاكنة إذا تحرّكت قويت، فلم تقلب إلى ياء، كما قويت الواو السّاكنة بعد الكسرة، إذ تحرّكت. فعلى هذا يكون هناك شرطانِ لقلب الواو ياء، الأوّل: سكونها بعد ضمّة، وعدم تشديدها، والثّاني: أن تكون في غير جمع (٤).

- **التّحليل الصّوتي:**

لا يختلف التّحليل الصّوتيّ لظاهرة قلب الياء السّاكنة إلى واو إذا سبقت بضمّة عن ظاهرة قلب الواو السّاكنة إلى ياء إذا سبقت بكسرة، التّتابعُ في كليهما ثقيلٌ، وهنا لم يكن التّتابع بين

١- الكتاب، مج٤، ص ٣٣٨

٢- ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٥،ص ٢٢٧

٣- الكتاب، مج٣، ص ٤٥٩

٤- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٣٣٨، ومج٣، ص٤٥٩، والسيرافي، شرح الكتاب، مج٥، ص ٢٢٧، وعباس حسن، النحو الوافي، مج٤، ص ٧٨٣، وعبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص١٥٩، والسامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، ص ٢٣٤، والحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص٢١٣، وعبد الهادي، مختصر الصرف، ص ١٠٩

الضّمة والياء، بل بين الضّمّة والكسرة، لذلكَ لجأت اللّغة العربيّة إلى إسقاط أحد العنصرين، وإطالة الآخر، ففي (مُوقن) التي أصلها (مُيْقِن)، حُذِفَت الكسرة لهذا الانتقال الثّقيل الذي تكرهه اللّغة، وتمّ إطالة الضّمّة، فقيل (مُوقِنٌ) (١). فالوزن الصرفي على هذا للبنية (مُوقن) و(مُوسِر) هو (مُوعِل). وهذا القلب يُشير إلى رهافة الحسّ العربيّ باتّجاهه نحو مبدأ السّهولة واليسر (٢)، وظاهرة قلب الياء إلى الواو تَرضخ لقانون المخالفة الكميّة في المقاطع، السرّ ليسَ كما رأى البصريّون، لا بل إنّ السرّ في توزيع المقاطع، والتّناسب الصوتيّ، فكلمة (مُيْقِنٌ) قبل القلب تتكوّن من ثلاثة مقاطع، (ص ح ص + ص ح+ ص ح ص)، ونفسها بعد القلب (مُوقِنٌ)، (ص ح ح + ص ح + ص ح ص)، فنلاحظ أنّه قبل القلب كان هناك في بداية الكلمة مقطع طويل مغلق بصامت، وفي نهايتها كذلك، لذلك تمّ تصحيح المقاطع، ليصبح المقطع الأوّل بعد القلب مقطعاً طويلاً مفتوحاً بالضّمّة الطّويلة، وهنا السّهولة واليسرُ يتجلّيَان (٣).

٢ - تقلب الياء واوا إذا وقعت عينا لصيغة (فُعلى) اسما

يقول سيبويهِ: " وذلك فُعْلَى إذا كانت اسما. وذلك: الطُّوبَى(٤)، والكُوسَى (٥)، لأنّها لا تكون وصفا بغير ألف ولام، فأجريت مجرى الأسماء التي لا تكون وصفا. وأمّا إذا كانت وصفا بغير ألف ولام فإنّها بمنزلة فُعْلٍ منها، يعني بِيضٌ. وذلك قولهم: امرأة حِيكى(٦). ويدلك على أنها فُعْلَى أنّه لا يكون فِعْلَى صفةً " (٧).

- **التّحليل الصّرفيّ:** لقد أتت الياء هنا ساكنة ومسبوقة بضمّة في (فُعلى)، لذلك قلبت واوا، وإنّما تقلب واوا؛ لكراهة الياء السّاكنة بعد الضّمّة، كأنّها كسرة بعد ضمّة، وإنّما قُلِبَتْ هنا كذلك لسبب آخر، هو الفصل بين الاسم والصّفة في (فُعْلَى)، فالاسم تقلب فيه الياء السّاكنة بعد الضّمّة إلى ياء، مثل: الطُّوبَى، والكُوسَى، أمّا أذا أتت الياء عيناً لفُعلى وهي صفة فلا تُقلب واوا، بل تعاملُ معاملة (بِيض) جمعاً، فنقول في (حُيْكَى) (حِيكى) للانسجام الصّوتيّ. وقيل: يجوز الوجهان إذا كانت فُعلى وصفا (٨).

---

١. ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٩١، وديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، ص ١٦٣
٢. ينظر: عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص ٤٢١
٣. ينظر: السابق، الصفحة نفسها
٤. الطُوبَى: جماعة الطيّبة عن كُراع، وقال ابن سيدة طُيْبَى: تأنيث أطيب، وقال السيرافي: الطُوبى: الطيّب، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (طيب)
٥. الكوسى والكِيسى: جماعة الكيّسة عن كراع، وقال ابن سيدة: كُوسَى تأنيث أكيس، والكيس: الخفة والتوقد، ابن منظور، لسان العرب، (كيس)
٦. حِيكى: هذه المِشية في النساء مدحٌ، وفي الرجال ذمٌّ . ابن منظور، لسان العرب، (حيك)
٧. الكتاب، مج٤، ص ٣٦٤
٨. ينظر: السيوطي، همع الهوامع، ج٦، ص ٢٦٨

- **التّحليل الصّوتيّ:**

يرى عبد الصّبور شاهين أنّ المسألة الصّوتيّة واضحة، فقد تتابعت حركتان مزدوجتان، الضّمّة والكسرة، فحذفت الكسرة، وأطيلت الضّمّة (١). فالوزن الصّرفيّ للاسمين (طُوبَى، وكُوسى) هو (فُولَى). وهنا كذلك تحقيق لنظريّة السّهولة واليسر (٢)، ومنهم من يرى أنّ سبب ذلك القلب هو المماثلة، فكلمة (طُيْبَى)، تمّت المماثلة التقدميّة، إذ قُلِبَت الياء إلى واو، تبعا للضّمّة القصيرة، ومن ثمّ اجتمعا، فأصبحت ضمّة طويلة، وما حصل هنا مُشابهٌ لما حصل في (مِيزان)، إلاّ أنّ المماثلة في(ميزان) كانت للكسرة (٣). يرى الباحث أنّ رأي عبد الصبور شاهين مبنيّ على الدّراسات الصّوتيّة الحديثة.

٣- تقلب الياء واوا إذا كانت متطرّفة بعد كسرة

يقول سيبويهِ: " وتقول في مَفْعُلةٍ من رَمَيْتُ مَرْمُوَةٌ، لأنَّك تقول في الفِعْل رَمُوَ الرجلُ، فيصير بمنزلة سَرُوَ الرجلُ، ولَغَزُوَ الرجل. فإذا كانت قبلها ضمة وكانت بعدها فتحة لا تفارقها صارت الواو بمنزلة قَمَحْدُوَة (٤) وتَرْقُوَة (٥)، فجعلتها في الاسم بمنزلتها في الفِعل كما جعلتَ الواو ههنا بمنزلتها في سَرُوَ " (٦).

- **التّحليل الصّرفيّ:** يقول سيبويهِ : " وليس في بنات الياء فَعُلت كما أنه ليس في باب رميت فَعُلت، وذلك لأنّ الياء أخفُّ عليهم من الواو وأكثر تحويلاً للواو من الواو لها، وكرهوا أن ينقلوا الخفيفَ إلى ما يستثقلون" (٧).

طبيعة الإنسان تحبّ الخفّة، والعرب كانوا أحدَ روّادِها، فهم لم يبنوا من بنات الياء على (فَعُلَ)؛ لأنّ الياء إذا تطرّفت بعد ضمّة قُلِبَتْ واوا، فالسبب الثّقل عند سيبويه " ولو قلت في باب زُدت فَعُلتُ لقُلْتَ: زُدت تزود، كما أنَّك لو قلتها من رَمَيْت لكانت رَمُوَ يَرْمُو، فتضم الزاي كما كسرت الخاءَ في خِفْت. وتقول: تَزُود كما تقول : مُوقِن لأنَّها ساكنة قبلها ضمة " (٨). فالياء إذا وقعت متطرّفة بعد ضمّة فإنّها تقلب واوا، كما تقلب واواً إذا كانت ساكنة بعد

١. ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٩٢، وينظر: ديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، ص ١٦٣، ١٦٤، وعبد القادر، علم الصرف الصوتي، ص ٤٢١
٢. ينظر: عبد القادر، علم الصرف الصوتي، ص ٤٢١
٣. ينظر: عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص٢٨٢
٤. قَمْحُدُوَة: الهنَةُ الناشزة فوق القفا، وهي بين الذؤابة والقفا منحدرة عن الهامة. ابن منظور، لسان العرب، (قمحد)
٥. تَرْقُوَة: فَعْلُوَة ولا تقل تُرقوة، بالضم، وقيل: هي عظم وصل بين ثُغرة النحر والعاتق من الجانبين، وجمعها التراقي. ابن منظور، اسان العرب، (ترق)
٦. الكتاب، مج٤، ص ٤١٠
٧. السابق، مج٤، ص ٣٤١
٨. نفسه، مج٤، الصفحة نفسها

ضمّ في مثل (مُيْقن) و(تَزُيْدُ)، لكن هذا لم يأتِ وارداً عن العرب، بيدَ أنّ هناكَ حالةً لم ترضخ لتلك القاعدة، إذ كان المعنى ممّا يُميّزها، وهذا إذا بنيتَ فعلا من ذوات الياء على (فعُلَ) بشرط أن يكونَ للتّعجب، مثل: (قَضُوَ الرّجلُ)، و (رَمُوَ الرّجل)، يقول السيرافي: " وقد يجيء في باب التعجب من ذوات الياء كقولهم لقضو الرجل وإنما جاز ذلك لأن فعل قد صار بمعنى التعجب ولا يأتي منه مستقبل وهو قليل في كلامهم " (١).

فإذا بنينا (مَفعُلة) من (رميتُ) عند سيبويهِ فسنقول: (مرْمُوَة)، فالمصدر أصله (مرمُيَة)، وقعت الياء متطرّفة قبل تاء التّأنيث لذلك تقلب واوا، والشّرط هوَ أنّ التّاء من بنية الكلمة لا تفارقها(٢). فلو كانت تفارقها فلا تقلب واوا " وتقول في فُعُلَةٍ من رميتُ وغَزَوْتُ إذا لم تكن مؤنثةً على فُعُلٍ: رُمُوَة وغُزُوَة، فإن بنيتها على فُعُلٍ قلت رُمِيَةٌ وغُزِيَةٌ، لأنَّ مذكَّرهما رُمٍ وغُزٍ، فهذا نظيرُ عظاءَة(٣) حيث كانت على عظاءٍ، وعَبَايَةٍ حيث لم تكن على عَباءٍ. ألا تراهم قالوا خُطُواتٌ فلم يَقلِبوا الواو، لأنّهم لم يجمعوا فُعُلاً ولا فُعُلَةً جاءت على فُعُلٍ. وإنّما يدخل التثقيل في فُعُلات. ألا ترى أن الواحدة خُطوةٌ؟! فهذا بمنزلة فُعُلةٍ وليس لها مذكّر " (٤). فالتّحليل الصّرفي للبنية (مرمُوة) على النّحو الآتي:

مرمُيَة ⟸ مرمُوة (التّاء من بنية الكلمة لا تفارقها)

- وقعت الياء بعد ضمّة فقلبت واوا

تشبه :

عظايَ ⟸ عظاءَ ⟸ عظاءَة

١- شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص٢٣٣، وينظر: وعباس حسن، النحو الوافي، مج٤، ص ٧٨٤ ،وعبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص١٥٩

٢- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٤١٠، وأبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، مج٥، ص١٢٩، والسيوطي، همع الهوامع، مج٦، ص ٢٦٨، وعباس حسن، النحو الوافي، مج ٤،ص ٧٨٤

٣- عظاءة: العظاية على خِلقة سامّ أبرص أعيظمُ منها شيئا ، والعظاءة لغة فيها كما يقال امرأة سقّاية وسقّاءة، والجمع عظايا، وعَظَاء... قال سيبويه: همزت عظاءة وإن لم يكن حرف العلة طرفا لأنهم جاؤوا بالواحد على قولهم في الجمع عَظاء. ابن منظور، لسان العرب، (عظي)

٤- سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٤١١

- **التّحليل الصّوتيّ:**

لا يختلف التّحليل الصّوتيّ هاهنا عن تحليله في ظاهرة قلب الواو ياء إذا كانت متطرّفة بعد كسرة (قَوِوَ)، التي تصير (قَوِيَ)، فقد تتابع ثلاث حركات، الكسرة، والضمّة، والفتحة، فأسقطت الضمة، وحدث الانزلاق بين الكسرة والفتحة، لتنتج الواو. " وتقرر القاعدة الثانية إبدال الياء واوا إذا وقعت بعد ضمة في مثل: (نهُيَ) التي تصبح (نَهُوَ)، وقد سبق أن لاحظنا أن وقوع الواو إثر كسرة يجعلها ياء، وأن ذلك ناشئ من ثلاثية الحركة، وهو ما حدث في (نَهُيَ)، (nahu+i+a) ، فأسقط الناطق عنصر الكسرة، لتصبح الحركة مزدوجة فقط، وتنشأ بذلك الواو نتيجة الانتقال من الضمة إلى الفتحة. فما حدث هو اختصار الحركة الثلاثية إلى ثنائية، وبذلك سقطت الياء، ونشأت الواو، دون اجتلاب أي عنصر بديل " (١). فنلاحظ أنّهُ تتابع ثلاث حركات، الضمة، والكسرة، والفتحة، فحذفت الكسرة؛ كرها للكسرة بعد الضّمّة، فنتج انزلاق بين الضمة والفتحة، فنتجت الواو. ويرى الباحث أنّ هذه الأفكار كلّها نتجت بسبب التّطور الحديث في علم الحركات على يد دانيال جونز، ونشوء ما يُسمّى علم الفنولوجيا التّوليديّة الحديثة. بيدَ أنّ الدكتور عبد المقصود يَنظرُ لظاهرة تتابع الحركات بمِنظارٍ مُغايِر " والواقع أن القول بوجود ثلاث حركات متتابعة في أصل هذه الصيغ قول غير مقنع؛ فالقول بأن الأصل في نحو (رَضِيَ) مثلا (رَضِوَ) التي أصلها (radi-u-a)، بثلاث حركات هي الكسرة (i)، والضّمة (u)، والفتحة (a)، وجاءت الواو نتيجة الانزلاق من الكسرة إلى الفتحة قبل حذف الضّمة ثم عند حذف الضّمة اتّصلت الكسرة بالفتحة، فنشأت الياء نتيجة الانتقال بينهما أو الانزلاق – قول فيه تعسّف وتوهّم وأيسر منه تفسير القدماء"(٢). يرى الباحث أنّ رأي المحدثين أدقّ من القدماء، إلاّ أنّهُ يحتاج لمزيد من البحث، وتسهيل القواعد الصّرفيّة، فقوانين القدماء الصّرفيّة لا تخضع لقاعدة واحدة، بل إنّها تتشتت عبر ما يُسمّى الشّواذ، والتّفسيرات العقليّة المجرّدة المبني أغلبُها على التّشبيه.

١- عبد الصّبور شاهين، المنهج الصّوتي للبنية العربية، ص ١٩٢

٢- ينظر: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص٢٨٣، ٢٨٤

- **الصّورة الثّالثة: قلب الياء والواو همزة**

١- تقلب الواو والياء همزة إذا تطرّفتا بعد ألف زائدة

يقول سيبويهِ: " فإن كان الساكن الذي قبل الياء والواو ألفا زائدةً همزت، وذلك نحو: القضاء، والنَّماء، والشَّقاء. وأنّما دعاهم إلى ذلك أنّهم قالوا: عُتِيٌّ ومَغْزِيٌّ وعُصِيٌّ، فجعلوا اللام كأنّها ليس بينها وبين العين شيء، فكذلك جعلوها في قضاء ونحوه، كأنّه ليس بينها وبين فتحة العين شيء، وألزموها الاعتلال في الألف لأنّها بعد الفتحةِ أشدُّ اعتلالا " (١).

- **التّحليل الصّرفيّ:**

لقد بيّنَ سيبويهِ أنّ الواوَ والياءَ والألف يصيبهنّ الإعلال بعد الألف الزائدة، فيقلبنَ همزة، والمجاورة هي أساس كلّ شيء. فالواو والياء إذا تطرّفتا بعد ألف زائدة، مثل: (سقاي)، و(نماو) فإنّ الإعلال يدركهما من فتحة العين، فيصيبهما الإعلال؛ لأنّه يرى الألف السّاكنة ليست بحاجز حصين، ومن ثَمَّ يقلبانِ همزة بعد الإعلال لوقوعهما بعد ألف ساكنة، فالتّحليل الصّرفيّ للبنية الصرفية (قضاء) التي على وزن (فعال) مصدر (قضى) على النّحو الآتي:

قضَيَ ⟵ قضَى ⟵ قضاى ⟵ قَضاءً

يقول السّيرافي: " فإن قال قائل: قد ذكرتم أن الواو والياء إذا وقعتا طرفا وقبلها ساكن أنهما يصحان ويتحركان كظبي وغزو فلم أعللتم الواو والياء بعد الألف وهي ساكنة ؟ قيل له هذه الألف زائدة وإنما يقدر دخولها بعد ما لزم الحرف الإعلال كان سقاء وعطاء أصلهما سقى وعطو فلزم الواو والياء الإعلال بتطرفهما وتحركهما وانفتاح ما قبلهما، ثم دخلت الألف فلم تحل بين الفتحة وحرف العلة ولم تمنع من الإعلال والحرف الساكن في ظبي وغزو ودلو لا يقدر فيه هذا التقدير لأنه أصلي لا يقدر سقوطه" (٢). فالألف الزائدة دخلت بعد أن أعلّت الواو والياء. وكذلك ألف التّأنيث إذا وقعت متطرّفة بعد الألف الزائدة فإنّها تقلب همزة " والألف إذا كانت بعد ألفٍ، مثلها إذا كانت وحدها، إلاّ أنّك همزت الآخرة للتحريك، لأنّه لا ينجزم حرفان، فصارت ، الهمزة التي هي بدلٌ من الألف بمنزلة الألف لو لم تُبْدَل، وجرى عليها ما كان يَجري عليها إذا كانت ثابتة، كما صارت الهاء في هَرَاق بمنزلة الألف. واعلم

١- الكتاب، مج٤، ص ٣٨٥

٢- شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٣٠٠

أن الألفين لا تُزادان أبدا إلا للتأنيث، ولا تزادان أبداً لتلحقا بنات الثلاثة بسِرْدَاح(١) ونحوها. ألا ترى أنك لم تر قطُّ فَعْلاءَ مصروفةً ولم ترَ شيْئاً من بنات الثلاثة فيه ألفان زائدتان مصروفا" (٢). فسيبويهِ يرى أنّ ألف التّأنيث أتت بعد ألف زائدة، فاجتمع ساكنان، وهذا لا تجيزه اللّغة، ولكي يحرّكوا الآخر بعلامة الإعراب فلا بُدّ من تحويل الألف إلى صامت يقبل التّحريك، فحوّلت همزة. ويرى السّيرافي أنّ الألف أصبحت همزة؛ لأنّه لا يمكنُ تحريكها، وأنّها من مخرج الهمزة (٣). فالألف هي أقرب الحروف إلى الهمزة من حيثُ المخرجُ، لذلك حوّلت الألف إليها.

- **التّحليل الصّوتيّ:**

تفسير قلب الواو والياء همزة إذا وقعتا بعد ألف زائدة هو متعلّق بخاصيّة الوقف العربيّ على المقطع اللغويّ، فتانك الواو والياء نتجتا بسبب الانزلاق، الانزلاق من الفتحة الطّويلة إلى الضّمّة في الواو، ومن الفتحة الطّويلة إلى الكسرة في الياء، لذلك قلبتا إلى همزة لإمكانيّة الوقوف عليهما وإغلاق المقطع. يقول عبد الصّبور شاهين: " يمكن تفسير الهمزة بخاصة الوقف العربي، الذي لا يكون على حركة في مثل: كساو kisaa-u ، فحذفت الضمة المولدة للواو، بازدواجها مع الفتحة الطويلة، وأقفل المقطع بصوت صامت، هو الهمزة، التي تستعمل هنا قفلاً مقطعياً، تجنباً للوقف على مقطع مفتوح" (٤). وكذلك مثلا كلمة (حمراء) التي أصلها (حمرا) كسكرى(٥). فلا يوجد واو أو ألف أو ياء كما يقول القدماء، هم توهّموا هذا، ما حصلَ هو إغلاق لمقطع مفتوح بإحلال الهمزة محلّ صوت اللّين، لتصحيح نهاية المقطع العربيّ . فلما دخلت الألف الزائدة أصبحت(حمراا)، وتجنبا للوقوف على المقطع المفتوح، تمّ قلبها همزة. وهناك من رأى أنّ تفسير القدماء في قلب الواو والياء همزة فيه تعسّف، " إنّ غالبية الأمثلة التي جاءت مُعلّلة على أن صوتي الواو والياء هما أصل صوت الهمزة، تبدو متعسفة: دعاء، وفاء، سماء، بناء، هي على التوالي: دَعاو ، وفايٌ، وسماوٌ، وبنايٌ. أو سائد، بائع، حائل، أصلها على التوالي: سايد، بايع، حاول. أو أنَّ الواو والياء تقلبان إلى همزة – صحائف، قصائد، عجائز، جزائر، عرائس. ولعلّ مردّ الأمر إلى التجانس الصوتيّ، والنبر القصدي Aimed stress الذي لا يتحقق إلا بالهمز، بالإضافة إلى

١- سِرداح: السّرداح والسّرداح : الناقة الطويلة، وقيل : الكثيرة اللحم. ابن منظور، لسان العرب، (سردح)

٢- الكتاب، مج ٣، ص ٢١٤

٣- ينظر: شرح كتاب سيبويه، مج٣، ص ٤٧٩

٤- المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٧٧

٥- ينظر: عبد الصبورشاهين ،المنهج الصوتي للبنية العربية ص ١٧٦، ١٧٧، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ، الخانجي، القاهرة، ص٨١، وديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، ص ١٥٨

جوانب الوظيفة الصوتية"(١).فالهمزة هنا جاءت لأجل تصحيح الوقوف على المقطع العربيّ. بكلّ صراحة القدماء لم يقدّموا لنا تفسيراً علميّاً مُقنعاً، يقولون لنا: إنّ أصل الهمزة في (سماء) هي سماو، فمن أين أتت الواو؟ إذ هم عاجزون عن التّفسير العلميّ (٢)، هنري فليش لهُ تفسير آخر، لم ينظر إلى الواو والياء كما نظر عبد الصّبور شاهين، نظر إليهما في حالة الوصل، ولذا بيّنَ أنّ اللّغة تكرهُ واواً مع ضمّة، وياء مع ضمّة، وياء مع كسرة، وهذه الصّوامت مع المصوّتات ضعيفة، وهذا ما جرى في (دعاء) و(سماء) في حالة الجرّ والرّفع، فتُخالف صوتيّا بتحويلها إلى همزة (٣).

٢- تقلب الواو والياء المُعلّتانِ إلى همزة بعد ألف (فاعل)

يقول سيبويهِ: " اعلم أنَّ فاعلا منها مهموز العين. وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيءَ ما لا يعتَلّ فَعَلَ منه، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان مع الألف، وكرهوا الإسكان والحذف فيه فيلتبس بغيره، فهمزوا هذه الواو والياء إذْ كانتا معتلّتين وكانتا بعد الألفات، كما أبدلوا الهمزة من ياء قضاءٍ وسقاءٍ حيث كانتا معتلّتين وكانتا بعد الألف. وذلك قولهم: خائفٌ وبائعٌ " (٤).

- التّحليل الصّرفيّ: يرى سيبويهِ أنّ الواو والياء إذا جاءتا بعد ألف (فاعل) فإنّهما يُعاملانِ بحسبِ أصلهما، فإذا أجرينا عين الاسم من (فاعل) على ما كانت عليهِ في الفعل، فإنّها تعامل مثلها، إنْ صحَّتْ صحّت مثلها، وإن أعلّت أعلّت مثلها، لذلك إذا كانت الواو والياء قد اعتلّتا في الفعل وهما في موقع العين، فإنّهما يسكنان في موضع العين من (فاعل)، فاسم الفاعل من (خاف) هو (خائف) ، واسم الفاعل من (باع) هو (بائع). فالتّحليل الصّرفيّ لاسم الفاعل (بائع) على النّحو الآتي، أصل باع هو (بَيَعَ)، أعلّت العين؛ لأنّها مفتوحة وما قبلها مفتوح، لذلك قلبت ألفاً، فالعين حينئذٍ ساكنة، وعند بناء اسم الفاعل من (باع) معتلّ العين، فإنّ العين تعتلّ كذلكَ، تعتلّ بالتّسكين، فيلتقي ساكنان الألف والياء في(بايْع)، وتقلب الياء إلى ألف؛ لأنّها وقعت بعد ألف، والألف تشبه الفتحة، وهي تشبه (سقَايَ) حين قلبت ألفاً، وكانت الألف ليست بحاجز حصين، فيلتقي ساكنان، وهما الألفانِ في (بااع)، فتقلب الألف همزة؛ لكي تُحرَّك، لأنّ الألف السّاكنة لا يُصيبها التّحريك. (٥)

١- عبد القادر، علم الصرف الصوتي، ص٤٢٣، ٤٢٦، ٤٢٧

٢- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥م، ص ٩٩

٣- ينظر: هنري فليش، العربية الفصحى ، نحو بناء لغوي جديد، تحقيق عبد الصبور شاهين، ط٢، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٣م، ص٤٦، ٤٧، والنعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ص ٣٦٠

٤- الكتاب، مج٤، ص ٣٤٨

٥- ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٢٤٣، وينظر: وعباس حسن، النحو الوافي، مج٤، ص ٧٦٢، عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص ١٤٨

وكأنّي بالسيرافي يعيشُ بيننا إذ يقول: " لأن الألف في قاول وبايع كفتحة القاف والباء في قال وباع، وإنما يقلب على ما قبله كما قلبنا الواو في يقيم ومقيم ياء لانكسار ما قبلها فلما قلبت الواو والياء في قاول وبايع ألفاً لما ذكرنا واجتمعت ألفان وهما ساكنان فلم يمكنا الجمع بينهما في اللفظ فوجب أحد أمرين إما أن تحذف إحدى الألفين لاجتماع الساكنين فيصير قاول وبايع على لفظ قال وباع ، فيصير التباس اسم الفاعل على لفظ الفعل الماضي وهذا غير جائز للبس الذي فيه وأما إن تحرك إحدى الألفين لاجتماع الساكنين والتحريك في الألف محال، لأنها لا تكون إلا ساكنة، فلما استحال تحريك الألف جعلوا أقرب الحروف من الألف مكان عين الفعل وهو الهمزة وحركوه وهو الهمزة فقالوا قائل وبائع " (١). فألف المدّ عندهُ أشبهت الفتحة، لذلك لمّا وقعت الواو والياء بعد ألف (فاعل)ساكنتينِ أعلّتا فقلبتا ألفا كما في(قال)، و(بَاعَ)، وتهمز الألف الثّانية.

* **التّحليل الصّوتيّ:** المقطع العربي لا يبدأ بحركة، لذلك تلجأ اللّغة إلى تصحيحه، ففي اسم الفاعل (قاوِل) تتكوّنُ من مقطعينِ، (قا/ ول)، الثّاني يبدأ بحركة مزدوجة، وهذا ضعفٌ في البناء المقطعيّ، فيسقط الانزلاق، ويحلّ محلّه الهمزة النّبريّة؛ لتصحيح المقطع العربيّ، فتصبح (قائل)، من مقطعينِ، قا/ ئِل، وكذلك هنا هروب من تتابع الحركات، الفتحة الطويلة والضمّة (٢). وتفسير القدماء لقلب الواو والياء همزة بعد الألف كما في (قال يقول قائل) هو تفسير غير واضح المعالم، والسبب " إنما لأنّ الواو صوت انتقالي مسبوق بصائت طويل، وهي جزء من حركة semi- vowel ،إضافة إلى أنّ الهمزة لها وظيفة صوتية تمييزية، وهي إفادة النبر أو الارتكاز، مما يكسب المقاطع بياناً، ووضوحاً صوتياً. وهذا ما يلاحظ على طول امتداد حركة الهمز عبر مساحة اللفظة العربية، وما قدمته شواهدها الصوتية في هذا الميدان، وما نلاحظه في لهجاتنا الحديثة، صايم، قايم، هايم، نايم، بايت. وغيرها، إنّما بقايا لتلك الصور النطقية التي أثرت عن اللهجات العربية القديمة"(٣). فالهمزة لها وظيفة صوتيّة، إذ تزيد الصّوت وضوحاً، وتشكّل ركيزة قويّة في بداية المقطع العربيّ، الذي لا يبدأ بنصف حركة، ويمكن الوقوف عليها. إلاّ أنّ هنري فليش يرى أنّ السبب هو كُره اللّغة الكسرة مع الواو والكسرة مع الياء، فتلجأ إلى الهمزة، والنّعيمي يرى بأنّ الأصل هو بالهمز، ثُمّ تمّ التسهيل :مثل:قاوِل، وبايِع، وقول عبد الصّبور بانزلاقية الحركة بعد الفتحة الطّويلة، مثل:(قاول) و(بايِع) غير مناسب صوتيّا(٤).

٣- تقلب الواو والياء همزة إذا جاءتا بعد ألف (فعائل) جمعا

يقول سيبويهِ: "وسألته عن واو عَجُوزٍ وألفِ رسالةٍ وياء صَحِيفةٍ، لأي شيء هُمِزْنَ في الجمع،

---

١. شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٢٤٣
٢. ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٧٧، وديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، ص١٥٧، عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص ٢٩١
٣. عبد القادر، علم الصرف الصوتي، ص٤٢٧
٤. ينظر: هنري فليش، العربية الفصحى ، نحو بناء لغوي جديد، تحقيق عبد الصبور شاهين، ط٢، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٣م، ص ٤٧، والنعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ٣٦٣،٣٦٠

ولم يكنَّ بمنزلة مَعَاوِن ومَعَايِشَ ، إذا قلت صَحائفُ ورسائل وعجائز؟ فقال: لأنّي إذا جمعت مَعاوِنَ ونحوَها، فإنَّما أجمعُ ما أصله الحركة، فهو بمنزلة ما حرَّكتُ كجَدْوَلٍ. وهذه الحروف لمّا لم يكنْ أصلها التحريكَ وكانت ميّتة لا تدخلُها الحركة على حالٍ، وقد وقعت بعد ألف، لم تكن أقوى حالاً ممّا أصله متحرّك وقد تدخله الحركة في مواضع كثيرة، وذلك نحو قولك: قالَ وباعَ، ويغزُو ويرمِي، فهُمزتْ بعد الألف كما يُهمَز سِقَاءٌ وقَضَاءٌ، وكما يُهمَز قائلٌ وأصله التحريك " (١).

- **التّحليل الصّرفيّ:**

لقد فسّر الخليل هاهنا وقوع الواو والياء بعد ألف (فعائل)، بوقوعهما بعد الألف الزائدة في مثل:(عَطاء)، وبوقوعهما بعد الألف الزّائدة في اسم الفاعل في مثل: (بائع)، إذ إنّ الواو والياء والألف لمّا كنّ زائداتٍ في أصلهنّ، ومن ثَمّ كُنّ ساكناتٍ؛ ذاكَ أنّهُنَّ حروف المدّ واللّين، دخلت عليهنّ ألف الجمعِ السّاكنة، فاجتمع ساكنان، وهذا لا يجوز، فإمّا حذفاً وإمّا تحريكاً، والحذف لا يستقيمُ هاهنا، فلجِئ إلى إبدال تلك الحروف بالهمزة، ليتمّ التّحريك الذي كان ممتنعاً من قبلُ، (فعجوز) تجمع على (عجائز)، و(صحيفة) على (صحائف)، و(رسالة) على (رسائل). وهنا الإعلال أقوى من (عطاء)، و(قائل)؛ لأنّ ما أصله التّحريك أقوى، وقد اعتلّ، فكيف بما هو غير متحرّك، مثل الواو في (عجوز) الذي لا يدخله التّحريك؟ (٢). ابن جنيّ رأى بأنّ الألف قد أصابها الإعلال بعد الف الجمع الزّائدة أوّلا؛ لأنّها أقعد في المدّ، ثمّ حُمِلَت عليها الواو والياء، فتقول في رسالة رسائل، إذ التقت ألفان، ألف الجمع والألف الزّائدة بعدها، ولا يجوز حذفُ أحدهما؛ ذلك أنّ الغرض من الأولى وهو الجمع يزول، ولو حذفت الثّانية لتغيّر بناء الجمع، فحرّكت الثّانية بالكسر، فهُمِزَت(٣). فإذا كان الاسم على فُعال أو فِعال، أو فعول، أو فعيل فجمع فإنّ ألف الجمع تقع ثالثة، وبعدها السّاكن، فيلتقي ساكنان، فتحرّك الثّانية بما قرُبَ من الألف في المخرج الصّوتيّ، فتهمز، وهذا رأي الخليل وسيبويه والسّيرافي(٤). فنلاحظ أنّ الخليل وسيبويه والسيرافي متّفقون على أنّ سبب الهمز في (عجائز) جاء نتيجة للوصول إلى تحريك الحرف السّاكن بعد ألف (فعائل).

* **التّحليل الصّوتي:** لا يختلف التّحليل الصّوتي هنا عن القواعد السّابقة؛ أي: قلب الواو والياء إلى همزة في مثل:(قائل)، و(كساء). فكلمة(صحايف) تحليلها الصّوتيّ على

١- الكتاب، مج ٤، ص ٣٥٦،

٢- ينظر: شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٢٦٠، ٢٦١

٣- ينظر: ابن جني، المنصف على كتاب التصريف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط١، ١٩٥٤م، ٣٢٦، ٣٢٧

٤- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج ٤، ص ٣٥٦، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٢٦٠

النّحو الآتي من حيثُ المقاطع: (صَ/ حا/ يف)، فالمقطع الأخير يبدأ بحركة مزدوجة بعد الحركة الطّويلة، وهذا ضعيف في المقطع العربيّ، فسقط الانزلاق، وأتت الهمزة النّبريّة كوسيلة صوتيّة لتصحيح المقاطع، وكذلك للتّخلّص من تتابع الحركات (١). ويرى هنري فليش أنّ السّبب هو كراهة الواو والياء الضّعيفتين مع المصوّتات (٢)، فاللغة تكره (قاوِل)، واو مع كسرة، وبايِع، ياء مع كسرة. وهناك مَن عدّ (عجائز) و(رسائل) من باب القياس الخاطِئ (٣). فالأصل هو بالياء، مثل: (صحايف)، نطقها الذين يُخفّفون الهمز، فظنّ الذين يُحقّقون أنّ الياء تقابل الهمزة، فهمزوها، وقاسوا عليها، مثل: (عجائز)، و(رسائل).

٤- تقلب الواو والياء همزة إذا وقعت إحداهما ثاني حرفي علّة، وبينهما ألف مفاعل أو ما أشبهها .

يقول سيبويهِ: " فإذا قلت فَواعِلُ من عَوِرْتُ وصَيِدْتُ همزت، لأنّك تقول في شَوَيْتُ شَوايا، ولو قلت شواوٍ كما ترى قلت عواوِر ولم تغيّر. فلمّا صارت منه على هذا المثال همزتَ نظيرها كما تهمز مَطَايَا من غير بنات الياء والواو، نحو صَحَائف. فلم تكن الواو لتُترَك في فوَاعِل من عَوِرتُ وقد فُعل بنظيرها ما فُعل بمطايا، فهُمِزَت كما همزت صحائف " (٤).

- **التّحليل الصّرفيّ:**

الأطراف أشدّ اعتلالاً عند سيبويهِ، وللمجاورة الأثر الكبير في هذا، كلّما قرب الجار من جاره ازدادت علاقة القُربى، فالعين إذا جاورت الّلام أصابها الاعتلال كما يصيب جارتها الّلام، فإذا قلنا: فواعل من (صيد) قلنا: (صوائد) جمع (صائد)(٥)، والأصل هو (صوايد)، وقعت الياء بجوار الّلام، ولمّا كانت الّلام قويّة على الاعتلال قويت العين عليهِ، لذلك همزت، ففعلوا بها ما فعلوا بصحائف جمع صحيفة، فقد قلبوا الياء إلى همزة، لكن الياء في صحايف هي في أصلها حرف زائد، بخلاف الياء في (صوايد) التي هي حرف أصليّ؛ لأنّها من صَيِدَ، فصحائف وزنها فعائل، وصوائد وزنها فواعل. فالتّحليل الصّرفيّ لصيغة الجمع (عوائر) مثلاً هو على النّحو الآتي: عاور ⟸ عواور ⟸ عوائر

١- ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٧٧، وديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، ص١٥٧، وعبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص ٢٨٩،

٢- ينظر: هنري فليش، العربية الفصحى، ص ٤٧، وينظر: الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ٦٦

٣- ينظر: حسام سعد النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد للنشر،العراق،،١٩٨٠، ٣٦٤، ٣٦٥

٤- الكتاب، مج٤، ص ٣٥٧

٥- الصيد: داء يصيب الإبل في رؤوسها. ابن منظور، لسان العرب، (صيد)

١- وقعت الواو ثاني حرفي علّة، وبينهما فاصل ضعيف هو الألف، فكأنّ الواوين لا يوجد بينهما فاصل، فشُبّها بالتقاء الواوينِ في أوّل الكلمة.

٢- لم يفصل بين اللّام والعين أيّ فاصل، لذلك قويت العين على الاعتلال.

٣- قلبت الواو الثّانية إلى همزة، كما قلبت الياء همزة في (صحائف) (١).

فاجتماع الواوين ثقيلٌ في (عواور) عند سيبويهِ " وفيها من الاستثقال نحو ما في شَواوٍ، لالتقاء الواوين وليس بينهما حاجزٌ حصينٌ، فصارت بمنزلة الواوين يلتقيان، فقد اجتمع فيها الأمران " (٢). وقد استدلّ سيبويهِ على همز الواو في (عواور)، بهمزها في (شوايا) جمع (شاوية). فالتّحليل الصّرفي لكلمة (شوايا) على النّحو الآتي:

١- جاءت الواو ثاني حرفي علّة بعد ألف فواعل، فقلبت إلى همزة.

٢- عرضت الهمزة في الجمع واللام معتلّة، لذلك قلبت الياء ألفا.

٣- وقعت الهمزة بين ألفين، والهمزة تشبه الألف، فقلبت الهمزة ياء.

وفي خِضَمّ تلك العمليّات التّحويليّة نتجت البنية السّطحية (شوايا) جمع (شاوية) (٣). ولا فرق عند سيبويه في اجتماع حرفي علّة مختلفين أو متّفقين إذا توسطت بينهما ألف الجمع، فالثّاني يقلب همزة في كلّ الأشكال (٤).

*** التّحليل الصّوتيّ:**

التّحليل الصّوتيّ هنا يشبه التّحليل الصّوتيّ في (صحائف)، فقد همزت الواو في (عواور)، لشبهها بياء (صحايف)، وكذلك في التّحليل الصّوتيّ، فهما سيّان، الواو والياء يقعان بعد فتحة طويلة في صيغة الجمع، والمقطع الأخير يبدأ بحركة انزلاقية، لذلك يُتخلّص من تلك الكسرة، ويحلّ محلّها الهمزة النّبريّة، يقول عبد الصّبور شاهين: " المقطع الأخير (قا/ول- با/يع، عجا/وز- صحا/ يف – نيا/يف) – يبدأ بحركة مزدوجة، تالية لحركة طويلة، وهذا

١- ينظر: الكتاب، مج٤، ص ٣٥٧، وابن جني، المنصف، مج٢، ص٤٥، وأبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، مج٥، ص٤٠، والسيرافي، شرح الكتاب، مج٥، ص ٢٦٢ ، وعبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص١٤٩

٢- الكتاب، مج٤، ص ٣٥٧

٣- ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٢٦٢،وأبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، مج٥، ص٤٠، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ط٢، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م، مج٤، ص ٩٧، وعباس حسن، النحو الوافي، مج٤، ص ٧٦٧ – ٧٧٠، وعبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص١٥٢

٤- ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٢٦٢، والأعلم، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج ٣، ص ٣٥٣-٣٥٥

ضعف في البناء المقطعي، فسقط الانزلاق، وحلت محله الهمزة النبرية، كوسيلة صوتية لتصحيح المقاطع " (١). إلاّ أنّ هنري فليش يرى الواو والياء متحرّكتين، الواو مع الكسرة، والياء مع الكسرة، وهذا ما تكرهه اللغة، لذلك تُهمز تلك الصّوامت(٢)، ففي (نيايف)، اجتمعت الياء مع الكسرة، وهذا شيء غير مرغوب به. ورأى النعيمي أنّ هذه الظّاهرة تخضع للقياس الخاطئ (٣)، أيّ أنّ نيايف، نطقها أهل التّخفيف، فلمّا سمعها أهل التّحقيق ظنّوا أنّ الياء تقابل الهمز، فهمزوا، وقاسوا ما ماثلها .

وأمّا التّحويلات الصّرفيّة في (شوايا) فمن الممكن تجاوزها. " لماذا نفترض أن جمعها في الأصل على مثال (مفاعل)؟؟ وما ذا الذي حتم هذا المثال في هذه الكلمات؟. أليس من الأيسر أن يقال: إن وزنها جميعاً: (فَعَالى) كعذارى، وصحارَى، ومَدَارَى؟.. وبذلك نتفادى مواجهة احتمالات التغيير المفترضة، كما يتوحد نموذج الجمع في هذا الباب بحمل المعتل على الصحيح!!. " (٤). هذا في الكلمات الآتية : (خطايا، هراوا، مطايا) جمع (خطيئة، هراوة، مطيّة) ، ويرى الباحث حمل مطايا عليها في ذلك الجمع؛ لأنّها مؤنّثة مثل تلك الكلمات. يقول ديزيره سقال في جموع تلك الكلمات: " ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ خطيئة ومطيّة وهَراوة وما يماثلها من الكلمات جميعها مؤنث، ووزن فعالَى الذي للجمع يغلب عليه كونه للمؤنث، إلاّ ما اختصّ منه بوزن الصفة فَعلان" (٥).

- **الصّورة الرّابعة : تقلب الواو همزة في حالات خاصّة**

تقلب الواو همزة في حالتين خاصّتينِ، الأولى إذا اجتمعت واوان متحرّكتان في بداية الكلمة فإنّ الأولى تقلب همزة، والحالة الثّانية إذا اجتمعت واوان في بداية الكلمة، والأولى متحرّكة والثّانية ساكنة. يقول سيبويهِ: " وإذا التقت الواوان أوّلاً أبدلت الأولى همزة، ولا يكون فيها إلاّ ذلك، لأنهم لما استثقلوا التي فيها الضمة فأبدلوا، وكان ذلك مُطَّرداً، إن شئت أبدلت وإن شئت لم تبدل، لم يجعلوا في الواوين إلاَّ البدل، لأنهما أثقل من الواو والضمة. فكما اطَّرد البدل في المضموم كذلك لزم البدل في هذا " (٦).

---

١. المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٧٧
٢. ينظر: هنري فليش، العربية الفصحى، ص ٤٧،٦١، ٦٢، وعبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص ٢٨٧
٣. ينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص ٣٦٤
٤. عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٨١
٥. الصرف وعلم الأصوات، ص١٥٩
٦. الكتاب، مج٤، ص ٣٣٣

- **التّحليل الصّرفيّ:**

يرى سيبويهِ ثقلاً في اجتماع الواوين في بداية الكلمة، لذلك من الواجب أن تُقلب الأولى همزة، فلو جمعنا كلمة (واصلة) قلنا (أواصل)، وكذلك تصغيرها (أُوَيصِل)، فالقلب واجبٌ هاهنا، والشّرط هو وجودهما في أوّل الكلمة. فالأصل في تصغير واصلة هو :

واصلة ⟵ وُوَيصِل ⟵ أُوَيْصِل

وكذلك لو التقت واوان في بداية الكلمة، وكانت الأولى متحرّكة والثّانية ساكنة، فإنّ الأولى تقلب همزة، يقول سيبويه: " وتقول في فَوْعَلٍ من وعَدتُ: أَوْعَدٌ، لأنهما واوان التقتا في أوّل الكلمة " (١) . فالبنية (وَوْعَدٌ) قد التقى فيها واوان، الأولى متحرّكة والثّانية ساكنة، فلذلك قلبت الأولى همزة . وقد دار حوارٌ بين سيبويه والخليل حولَ قضيّة التقاء الواوين في بداية الكلمة، إذا كانت الأولى متحرّكة، والثانية ساكنة وليست بأصل، " وسألت الخليل عن فُعْلٍ من وأَيْتُ فقال: وُؤْيٌ كما ترى. فسألته عنها فيمن خفّف الهمز فقال: أويٌ كما ترى، فأبدل من الواو همزة؛ فقال: لا بدَّ من الهمزة، لأنه لا يلتقي واوان في أوّل الحرف " (٢). فالفعل وأى بمعنى وعد إذا بنينا منهُ (فُعْل) فإنّا نقول: (وُؤْيٌ)، لكن لو خفّفنا الهمزة فإنّنا نقول: (وُوْي)، فقد اجتمع في بداية الكلمة واوان، الأولى متحرّكة والثانية ساكنة، لكن أصلها همزة، فعلى رأي الخليل تقلب همزة؛ لأنّه لا يجتمع في بداية الكلمة واوان. وقد أنكر المازنيّ رأي الخليل، لأنّ الواو الثانية في (وُويٌ) في نيّة الهمزة، لذلك جاز أن تقلب الأولى إلى همزة، لا لاجتماع الواوين، بل لأنّ الواو مضمومة، وأمّا أبو العباس المبرّد فقد أنكر رأي الخليل من وجه آخر، إذ بيّنَ أنّ الّذين استثقلوا الهمزة السّاكنة عدلوا عنها إلى الهمزة المضمومة، وقد ردّ السّيرافي هذا الرّأي، إذ أظهرَ أنّ الّذين خفّفوا إنّما هذا لخفّة الواو السّاكنة عن الهمزة السّاكنة، والّذينَ قلبوا الواو المضمومة همزة؛ إنّما هذا لأنّ الهمزة المضمومة أخفّ عليهم من الواو المضمومة (٣).

*** التّحليل الصّوتيّ:**

في الحالة الأولى التي يجتمع فيها واوان متحرّكتان في بداية الكلمة مثل: (وَوَاصل) فإنّ العربيّة تكره البدء بحركة مزدوجة لذلك تحوّل إلى همزة مضمومة، وأمّا في الحالة الثّانيّة مثل:(وُوْعد)فإنّ الثّانية حركة طويلة، وكذلك مثلها (وُولى) مؤنّث (أوّل)، يقول عبد الصبور

١- الكتاب، مج٤، ص٣٣٦

٢- سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٣٣٣

٣- ينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص٢٢٣، وينظر: أبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه،، مج٥،ص ١١، ١٢

شاهين: " وإذا صحّ اجتماع واوين صوتيتين، متحركتين، في أول الكلمة، في مثل: (وَوَاصل) فإنّ في المثال الآخر، وهو وقوع الواو الثانية ساكنة، نظراً، لأنّ هذه الواو الثانية هي ضمة الواو الأولى، فهي ولو كتابة، لا نطقا، ولما كانت مجرد حركة فهي ليست عين الكلمة، بل وقعت موقعها حفاظاً على الإيقاع المقطعي في الصيغة، فوزن الكلمة على حالها(وولى) : (فولى)، وعلى الأصل: (وُوْلى) (فُعلى)، وكان العدول عن الواو في أول الكلمة إلى الهمزة نظرا للصعوبة المقطعية " (١). فالواو في (وُولى) هي ضمّة طويلة جاءت لتصحيح الكميّة الصّوتيّة في الإيقاع المقطعي، فتكون على الشّكل الآتي من حيث المقاطع، (ص ح ح + ص ح ح). والبدء بمزدوج واحد في اللّغة مقبول، مثل: وَلد، ويَلِد (٢). والسّبب " ربما لعدم وجود صعوبة نطقية واضحة، على أنه أحسّ بها بعض العرب فهمزوها، وألفها أكثرهم فأبقوا عليها " (٣). وأمّا الواو غير الأصليّة في مثل كلمة (وُوري) التي أصلها ألف عند علماء الصّرف فإنّها حركة طويلة، وهذه الضّمة الطويلة هي ضمّة البناء للمفعول (٤). يرى الباحث أنّ المسألة هي تبدّلات صوتيّة نابعة من التّطوّر الصّوتي، وهذا يعود لاطّراد الظّاهرة، فإذا اطّردت كثيراً انقلبت ضدّها. ولعلَّ العرب كانت تنطق تلك الكلمات كلّها بالواو المضمومة، وهو المنتشر بشكل كبير، ومن ثمّ أبدلوا الهمزة، وانتشر هذا واطّرد، ويرى الباحث مثلا أنّ التقاء الواوين في بداية الكلمة -وكانت الثّانية ساكنة في مثل (وُوري) - قد مرّ بمرحلتين:

١- الأولى: كانت تلك الظاهرة منتشرة بشكل كبير فيما مضى، فمنها جميع الكلمات المبنيّة للمجهول(وُوريَ)، وكذلك الضّمّة الطّويلة في مثل (وُولى).

٢- قلب الواو الأولى المضمومة همزة في كلّ الأشكال الجائزة والواجبة.

وقد يكون هذا من باب المخالفة الصّوتيّة، فالعربيّة تميل إليها، فالواو الأولى في (وَوَاصل) تقلب همزة للتّخالف الصّوتي، وكذلك الواو إذا تبعها ضمّة أو كسرة، فإنّها تقلب همزة (٥).

١- المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٧٨

٢- ينظر: عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص٩٣

٣- عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص٩٣

٤- ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٧٩، وعبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص ٢٨٦

٥- ينظر: كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، ص ٧٧، ورمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله، ص٦٤

- **الصّورة الخامسة: تقلب الياء إلى همزة للثّقل**

يقول سيبويه: " وأمّا فَعَاليلُ من رَمَيْتُ فرَمائِيٌّ، والأصل رماييٌّ، ولكنّك همزت كما همزوا راية، وآية حين قالوا رائيٌّ، وآئيٌّ، فأجريته مجرى هذا حيث كثُرت الياءات بعد الألف، كما أجريت فَعَلِيلةٍ مجرى فَعَلِيّةٍ " (١).

- **التّحليل الصّرفيّ:**

اجتماع الياءات ثقيل عند سيبويه، لذلك لا بُدّ من أربعة أمور في مثل صيغة (رماييّ) أو ما شابهها، الأوّل: أن تقلب الأولى همزة فنقول: (رمائيّ)، والثّاني قلب الهمزة واوا، فنقول (رماويّ) وهذا مثل (رحى) في النّسب، والثّالث: بقاء الياءات الثّلاث على لغة من أثبتها في مثل (راييّ)، والرّابع: حذف إحدى الياءات (٢). فالسّبب في كلّ تلك التّغييرات الصّرفيّة هو اجتماع ثلاث ياءات، لكن لو كانت الواو بعد الألف، فإنّها لا تقلب همزة، لعدم وجود الثّقل، مثل: شقاوة (٣). واجتماع الياءات ليس بالكثير: " وحكى سيبويه أُمَيّيّ على الأصل، أجروه مُجرى نُمَيريّ، وعُقَيليّ، وليس أميّيّ بأكثر في كلامهم، إنما يقولها بعضهم، قال الجوهري: ومن يقول في النسبة إليهم أميّيّ، يجمع بين أربع ياءات، قال وهو في الأصل اسم رجل" (٤)، ويقول السّيوطي: " والهمزة أجود، لأن فيه سلامة من استثقال الياءات، وإبدال أخفّ من إبدالين " (٥)، أي: يعني إبدال الهمزة من الواو التي أصلها ياء. فالقلب جاء نتيجة استثقال الجمع بين الياءات.

- **التّحليل الصّوتيّ:**

يرى عبد الصّبور شاهين أنّ " النسب لا يستساغ معه اجتماع ثلاث ياءات متواليات في أي حال، فإذا كان وجود هذه الياءات الثلاثة لازماً وجب قلب أولاهما وهي الياء الأصلية – واوا، على سبيل المغايرة، ولتوفير نوع من التيسير في نطق المنسوب " (٦). فاجتماع الياءات في رماييّ - مع العلم بأنّ الياء الأخيرة ليست للنّسب- كان ثقيلاً، إذ قيسَ هذا باجتماع الياءات الثّلاث بعد الألف، في صيغة النّسب، مثل: سقاييّ، والياء الأخيرة للنّسب.

١- الكتاب، مج٤، ص ٤١٥

٢- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص٤١٥، ٤١٦، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٣، ص ٣٥٠، ٣٥١، ومج ٤، ص ٣٥٣- ٣٥٥، والرضي، شرح الرضي على شافية ابن الحاجب،مج٢، ص٥٢، ٥٣

٣- ينظر: الرضي، شرح الرضي على الشافية، مج٢، ص ٥٢، ٥٣

٤- ابن منظور، لسان العرب، (أما)

٥- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،مج٦، ص١٦٩

٦- المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٦٠

- **الصّورة السّادسة: قلب الألف واواً أو ياء**

تقلب الألف واوا في حالتين، الأولى: في النّسبة، والثّانية عند بناء الفعل للمجهول أو التّصغير، فمثال الحالة الأولى: النّسبة إلى (فتَى)، حيثُ يقال فتَوِيّ، والثّانية: عند بناء الفعل (ساير) للمجهول حيث يقال (سُوير)، أو تصغير خاتم على (خُوَيْتِم)(١). والحالة الثّانية يمكن اختصارها بأنّ الألف تقلب واواً إذا سُبِقت بضمّة.

- **التّحليل الصّرفيّ:**

في الحالة الأولى الاسم الثّلاثيّ إن كانَ آخره ألفا، كقولك في النّسبة إلى رَجَا، وإلى فَتَى فإنّها تُقلب واوا، فنقول: رجَوِيّ وفَتَوِيّ(٢). والسّبب هو الثّقل النّاتج من اجتماع الياءات والكسرة لو اعتمد الأصل فقلنا (فتَيِيّ)، بقلب الألف إلى ياء، يقول سيبويه: " فكرهوا أن يردّوا حرفا قد استثقلوه قبل أن يضيفوا إلى الاسم في الإضافة " (٣) فالألف في (فتى) أصلها ياء، وعند النّسب كرهوا عودتها والرّجوع إليها خوفاً من الثّقل. ولو قِيلَ: لمَ لم نحذف الألف؟ قيل لا، فلو حذفناها بقي ما قبلها مفتوحا، وهذا لا يناسب ياء النّسبة، ولِمَ لم يقلبوها همزة؟ قيلَ لا؛ لأنّ حروف العلّة بعضها أنسب من بعض (٤).

وأمّا الحالة الثّانية في مثل البناء للمجهول من (ساير)، إذ نقول سُويرَ فإنّ تلك الألف قلبت للضّمّة قبلها، يقول سيبويهِ: " وسألتُ الخليل عن سُوِيرَ وبُوِيعَ ما منعهم من أن يقلبوا الواو ياءً؟ فقال: لأنّ هذه الواو ليست بلازمة ولا بأصل، وإنّما صارت للضمة حين قلت فُوعِل. ألا ترى أنّك تقول: سايَر يُسايِرُ، فلا تكون فيهما الواو. وكذلك تُفُوعِلَ، نحو: تُبُويِعَ، لأنَّ الواو ليست بلازمة، وإنّما الأصل الألف " (٥). فنلاحظ أنّ الألف قلبت واواً عند البناء للمجهول للضّمّة التي في الفاء، فالواو ليست بأصل، بل الألف أصل، ولذلك لا تقلب الواو ياءً لاجتماعها مع ياء متحرّكة. وفي تصغير خاتَم على خُوَيتم فالسّبب في قلب الألف واواً هو أنّها تقلب واوا في التّكسير، وسُبقت بضمّة " وذلك قولك في خاتَمٍ: خُوَيْتِمٌ، وطَابَقٍ(٦):

١- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٣، ص ٣٤٢، ٤٢٥، ومج٤، ص ٣٦٨، ابن جني، المنصف، مج٢، ص٢٥،والسلسيلي، شفاء العليل، مج٣، ص ١٠١٨، عباس حسن، النحو الوافي، مج٤، ص ٧٨٣، وعبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص ١٥٨، والأنطاكي، المحيط، مج١، ص١١١، والحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص ٢١٣، والسامرائي، الصرف العربي أحكام ومعان، ص ٢٣٣

٢- شرح كتاب سيبويه، مج٤، ص ١٠٠

٣- الكتاب، مج٣، ص ٣٤٢

٤- ينظر: الرضي، شرح الرضي على الشافية، مج٢، ص ٣٨

٥- الكتاب، مج٤، ص ٣٦٨

٦- الطَّابَق والطّابِق: الآجرّ الكبير، وهو فارسي معرب. ابن منظور، لسان العرب، (طبق)

طُوَيِيقٌ، ودانَقٍ (١): دُوَيْنِقٌ ، والذين قالوا: دَوَانيقُ وخَواتيمُ وطَوابِيقُ إنّما جعلوه تكسير فاعالٍ، وإن لم يكن من كلامهم. كما قالوا: مَلامِحُ والمستعمل في الكلام لَمحةٌ، ولا يقولون مَلمَحةٌ. غير أنّهم قد قالوا: خَاتَامٌ، حدّثنا بذلك أبو الخطّاب. وسمعنا من يقول ممّن يوثق به من العرب: خُوَيْتِيمٌ، فإذا جمع قال: خَوَاتِيمُ " (٢).

وتقلب الألف ياء بعد كسرة، أو بعد ياء التّصغير، فمن وقوعها بعد كسرة " وأمّا فُعيعِيلٌ فلما كان على خمسة أحرف، وكان الرابعُ منه واواً أو ألفاً أو ياء. وذلك في مِصباحٍ: مُصَيْبِيحٌ " (٣)، ومنه كذلك أن تجمع سلطان جمع تكسير (سلاطِ ⇦ ا ن)، " وسُلطانٌ سُلَيْطينٌ، لأنهم يقولون سلاطِين" (٤). ومن وقوعها بعد ياء التّصغير أن تقول في غلام (غُلَيّم)(٥)،فالألف إذا وقعت بعد كسرة أو ياء التّصغير قلبت ياء، بحقِّ الألف يناسبها الفتحة.

- **التّحليل الصّوتيّ:**

في الأمثلة السّابقة اختلف التّحليل الصّوتيّ فيها عن التّحليل الصّرفيّ عند القدماء، فهذا أمرٌ مفروغٌ منهُ؛ لأنّ الأمور التي تغيّرت من حيثُ النّظرةُ هي أمور جذرِيَّة، فحروف المدّ واللّين كما تحدّثنا مسبقاً هي الآن حركات طويلة، ومخارجها حُدّدت في الفمّ، وكذلك طريقة تشكيلها، وكذلك الحرف المضعّف أصبح ينظر إليه على أنّهُ حرف واحد مُطوّل، ولذا سيكون عندَنا اختلاف في النَّظَرَات. ففي حالات قلب الألف إلى واو في مثل: (فتَوِيّ) في النّسبة، و(سُوِيرَ) عند بناء الفعل للمجهول، و(خُوَيْتِمٍ) في التّصغير، كان التّغيّر نتيجة حوادث صوتيّة؛ ففي (فتَوِيّ) التي أصلها قبل النّسبة (فتَى +ِيّ) كان قبل الفتحة الثانية من الطويلة مسألةٌ كرهتها اللّغة، فقد كان هناكَ تتابع لمجموعة من الحركات على النّحو الآتي: (fataaiyy)، أتت الكسرة بعد ألف طويلة دون فاصل صوتيّ، فالفتحة الطّويلة في آخر الكلمة لا يمكن أن تليها كسرة من غير فاصل صوتيّ صامت، فقُلِبَتْ الفتحة الثّانية من الطّويلة ضمّة، ومن الانزلاق بين الفتحة والضّمّة نشأت الواو، (fatawiyy)،

١- - الدانِق والدّانَقُ: من الأوزان، وربما قيل داناقٌ، كما قالوا دِرهام، وهو سدس الدرهم. ابن منظور، لسان العرب، (دنق)

٢- سيبويه، الكتاب، مج٣، ص٤٢٥

٣- السابق، الكتاب، مج٣، ص ٤١٦

٤- نفسه، مج٣، ص ٤٢٢

٥- ينظر: نفسه، مج٣،ص ٤١٦، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج ٤، ص ١٦٦، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج ٤، ص١٠٠، وعباس حسن، النحو الوافي، مج٤، ص ٧٧٥، وعبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص١٥٥، والسامرائي، الصرف العربي أحكام ومعاني، ص٢٢٧، والحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص ٢٠٩

لذلك تمّ الإصلاح بتلك الطّريقة(١). وأمّا قلب الألف واواً في مثل (سُويرَ) عند القدماء فلا يوجد من ناحية صوتيّة ما يبرّر هذا، فالمسألة هيَ أنّ تلك الواو ما هي إلاّ ضمّة طويلة، وهي ضمّة البناء للمفعول، وذلك من باب استعمال الحركات في وظائف نحويّة (٢). ومن ناحية صوتيّة فإنّ قلب الألف ياء قبل الكسرة كما ظهر للقدماء، مثل جمع سلطان على سلاطين هو في الحقيقة تبادل بين الحركات، ففي سلطان توجد فتحة طويلة، من ضمن البنية نفسها للاسم، وفي سلاطِين توجد كسرة طويلة هي كسرة جمع التّكسير، وهي تأتي في غير المعتل، مثل: جمع سفرجل على سفارِيج (٣). وأمّا قلب الألف بعد ياء التّصغير فالحقيقة هي أنّهُ " ينبغي أن نتصور سقوط الألف في (غلام) لتحل محلها فتحة التصغير، ثم تجيء ياء التّصغير بعد ذلك، فيقال: (غُلَيم) – ولكن تصغير الكلمة على هذا النحو لا يفترق عن تصغير الثلاثي، إلى جانب أن يفقدها إيقاعها النبري، الذي اتخذ شكل الطول في (غلام)، فحولت اللغة نبر الطول إلى نبر توتر. بتضعيف ياء التصغير، فقيل: غليّم، أي: أن الياء الثانية ياء نبرية " (٤). والسّبب في هذا أنّ تصغير ما هو على مثل هذا، إذا كان بعد ياء التّصغير حركة طويلة، مثل: تصغير(رسالة)، وتصغير: (عجُوز)، وتصغير (غزال)، يكونُ لسبب دقيق، فالأصل في تلك الكلمات أن تصغّر على (فُعَيْعِل)، والمقطع الأخير هو (ص ح ص)، لكنْ في الكلمات السّابقة يكون المقطع الأخير بعد ياء التّصغير مبدوءاً بحركة طويلة، ففي تصغير (عجوز) نقول: (ujay-uus,)، فالمقطع الأخير ليس (ص ح ص)، فلذلك تحذف الحركة الطّويلة، وعوّض عن إسقاطها بتضعيف الياء مع كسرها؛ لتصحيح المقطع (٥). أمّا في تصغير (خاتم) على (خُوَيتم) فالواو ليست بدلاً من الألف، إنّما نشأت نتيجة الانزلاق من ضمّة البناء للمفعول مع الفتحة الطّويلة بعدَها، التي تتحوّل إلى فتحة قصيرة، لذلك يصبح التّصغير (خُوَيتم) (٦). النّعيمي رفض ذلك بشكلٍ صريح، لاستحالة تكوّن الواو الانزلاقيّة من ضمّة يليها فتحة طويلة (٧).

١- ينظر: ديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، ص١١٤، وص١١٥، وعبد الصّبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٦٠

٢- ينظر: عبد الصّبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٧٨، ١٧٩، ١٩٠، وينظر: عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص ٢٨٥، ٢٨٦

٣- ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٨٦

٤- السابق، ص ١٨٧

٥- ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٥٤- ١٥٦

٦- ينظر: السّابق، ص ١٥٤، وديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، ص ١٣٤، وعبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص٤٠٠

٧- ينظر: النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص ٣٦٠

- **الصّورة السّابعة: قلب الهمزة للثّقل**

تقلب الهمزة إلى حرف من حروف العلّة، الألف والواو، والياء؛ لاجتماع المجاورة بين همزتين في كلمة واحدة، فإذا اجتمعتا في بداية الكلمة فإنّ الثّانية هي التي تُقلَب، فإذا كانت ساكنة فإنّها تقلب إلى حرف علّة مجانس للحركة السّابقة له، الألف من الفتحة، والواو من الضّمّة، والياء من الكسرة، أمّا إذا كانت متحرّكة فالقلب يعتمد على حسب الحركات، فإن كانت الثانية متحرّكة بالفتح وما قبلها مفتوح أو مضموم فهي تقلب واوا، وإن كانت الثّانية متحرّكة بالفتح وما قبلها مكسور فإنّها تقلب ياء، وأمّا إذا كانت الثّانية مضمومة فهي تقلب واواً بغضّ النّظر عمّا سبقها من حركات، وكذلك إن كانت مكسورة، فهي تقلب ياء بغضّ النّظر عمّا قبلها (١). يقول سيبويه : " واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بُدٌّ مِن بدل الآخرة، ولا تخفف لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاءُ الهمزتين الحرفَ " (٢). والسّبب هو الثّقل " وإذا كانت الهمزتان في كلمتين فإنّ كلّ واحدة منهما قد تَجري في الكلام ولا تلزَق بهمزتها همزةٌ، فلما كانتا لا تفارقان الكلمة كانتا أثقل، فأبدلوا من إحداهما ولم يجعلوهما في الاسم الواحد والكلمةِ الواحدة بمنزلتهما في كلمتين. فمن ذلك قولك في فاعلٍ من جِئتُ جايِئٌ، أبدلتَ مكانها الياء لأنَّ ما قبلها مكسور، فأبدلتَ مكانها الحرف الذي منه الحركةُ التي قبلها، كما فعلتَ ذلك بالهمزة الساكنة حين خفّفت " (٣). فالهمزتان في آخر الكلمة، تبدل الأخيرة منهما ياء، والسّبب الكسرة التي قبلها، فلو بنيت اسم فاعل من جئت، لقلت: جائِئ، وهذا ثقيل في بنية الكلمة، فالمقطع الثّاني من صوتين من نفس المخرج وذلك الحرف هو كالتهوّع، ثقيل، إذ قد خفّفوهُ وهو وحده، يقول سيبويه: " واعلم أنَّ الهمزتين إذا التقتا وكانت كلّ واحدةٍ منهما من كلمة، فإنّ أهل التحقيق يخفّفون إحداهما ويستثقلون تحقيقَهما لما ذكرتُ لك، كما استَثقل أهلُ الحجاز تحقيقَ الواحدة " (٤)، إذ يقولون في (رأس): (راس). فاسم الفاعل (جائِئ) التقى فيه همزتان في آخر الكلمة فقلبت الثّانية ياء، للتّخفيف. والخليل كانَ يرى الهمزة هي اللام والياء هي العين، أي على القلب (فالع) (٥).

١- ينظر: ابن جني، المنصف، مج٢، ص ٥٢، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، مج ٤، ص ٩٨، ٩٩، والمساعد على تسهيل الفوائد، مج ٤، ص ١٠٤- ١٠٩، والسلسيلي، شفاء العليل، مج٣، ص ١٠٨٤، وعباس حسن، النحو الوافي، مج٤، ص ٧٧١، وعبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص ١٥٤، والسامرائي، الصرف العربي أحكام ومعان، ص ٢٢٦

٢- الكتاب، مج٣، ٥٥٢

٣- السابق، مج٣، الصفحة نفسها

٤- نفسه، مج٣، ٥٤٨

٥- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٤، ص ٢٨٩

ومن قلب الهمزة الثانية ألفاً، نتيجة اجتماع الهمزتين في بداية الكلمة، " آدم ، أبدلوا مكانها الألف؛ لأن ما قبلها مفتوح. وكذلك لو كانت متحركة لصيّرتها ألفاً كما صيّرت همزة جاءٍ ياءً وهي متحركة للكسرة التي قبلها " (١). والتّحليل على النّحو الآتي لكلمة (آدم):

أَأْدَمٌ ⟵ أَادَمٌ ⟵ آدَمٌ

فالأولى متحرّكة بالفتحة والثّانية ساكنة، لذلك قلبت الثانية ألفاً، لتخفيف الثّقل.

ومن قلب الهمزة الثانية واوا إذا اجتمعت الهمزتان في بداية الكلمة جمعُ آدم، يقول سيبويه: " إذا جمعتَ آدَمَ قلت: أوادِمُ، كما أنَّك إذا حَقّرت قلت: أُوَيْدِمُ؛ لأنّ هذه الألف لمّا كانت ثانية ساكنة وكانت زائدة؛ لأنّ البدل لا يكون من أنفُس الحروف، فأرادوا أن يكسّروا هذا الاسم الذي قد ثبتت فيه هذه الألف – صيّروا ألفه بمنزلة ألف خالد " (٢). يقول السّيرافي: " وإذا حقرت قلت (أُوَيدِم) وذلك أن (آدم) وإن كان الأصل فيه همزة فقد قلبتها ألفا على سبيل التخفيف فصار بمنزلة ما كان ثانيه ألفا نحو (ضارب) و(بازل)و(خابط) فإذا كسرته أو صغرته صيرته بمنزلة هذا فقلت: (أوادم) كما قلت: (بوازِل)، وقلت (أُوَيْدم) كما قلت : (بُوَيْزل) " (٣). فالتّحليل الصّرفي في (أُوَيْدم) هو على النّحو الآتي:

أُوَيْدِم ⟵ أُوَيْدم

اجتمعت همزتان في بداية الكلمة، الأولى مضمومة، والثانية مفتوحة، فقلبت الثّانية واوا للتّخفيف.

- **التّحليل الصّوتيّ:**

نظرة المحلّلين الصّوتيّين لظاهرة المجاورة بين الهمزتين في كلمة واحدة تختلف عن نظرة المحلّلين الصّرفيّين كما بين السّماءِ والأرض. وُجِدَتْ الآنَ قواعدُ مُحدثة زلزلت قواعد الصّرفيين كما يقول عبد الصّبور شاهين (٤). فالتّحليل الصّوتي لظاهرة اجتماع الهمزتين

١- سيبويه، الكتاب، مج٣، ص ٥٥٢

٢- السابق، الكتاب،، مج٣، ٥٥٢

٣- شرح كتاب سيبويه، مج٤، ص ٢٨٨

٤- المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٨٢، ١٨٣

في بداية الكلمة هوَ على النّحو الآتي:

- الصّورة الأولى: إذا كانت الأولى متحرّكة، والثّانية ساكنة في بداية الكلمة، فإنّهُ تَسقط الهمزة، ليُعوَّضَ عنها بفتحة قصيرة من جنس ما سبقها، فتصبح طويلة، وذلك للحفاظ على الإيقاع الموسيقي للمقطع، فبدل أن يكون المقطع في الأول مقطعاً طويلاً مغلقاً (ص ح ص)، يصبح مقطعاً طويلاً مفتوحا، (ص ح ح).
- الصّورة الثّانية: أن تجتمع همزتان في أوّل الكلمة، والاثنتان متحرّكتان، فالتّحليل الصّوتي له نظرة مختلفة، ففي كلمة (أَوَادم) جمع (آدم)، لا يوجد ما يُسَمّى قلبا، هذه الواو هي واو صيغة الجمع، كما تجمع خاتَم على (خواتم). أمّا في مثل كلمة (أُوَيْدم) تصغير آدم، فكذلك لا يوجد قلب، فقد انخدع القدماء بما رأوه، فالواو ليست بدلا من شيء، الذي حصل هو إسقاط للهمزة، فحدث انزلاق بين الضمّة القصيرة والفتحة القصيرة، فتشكّلت الواو.
- الصّورة الثّالثة: أن تجتمع الهمزتان في آخر الكلمة، فهذه الصّورة هي من الصّور الافتراضيّة، ولذا ليست جديرة بالدّراسة (١). ولذا يكون ما بعد الهمزة الأولى في الصّورة الأولى حركات طويلة، فوزن (آدَم) هو (فَاعَل).

يرى الباحث أنّ مسألة إبدال الهمزة إذا تجاورتا في كلمة واحدة هي من باب نظريّة السّهولة الّتي نادى بها المحدثون(٢). والقدماء وضعوا الهمزة مع حروف العلّة؛ نظراً لأنّه يصيبها التّغيير، لكنّ المحدثين أثبتوا عدم وجود صلة بين حروف العلّة والهمزة (٣)، ولعلَّ الصّلة هي ذهنيّة كما رأى الدّكتور النّعيمي، من كثرة إبدالهم الواو والياء والألف بالهمزة، ظنّوا ذهنيّاً أنَّ هناكَ علاقةً بينهما، فاطّرد الإبدال بينهما (٤). كما يقال في رأس راس .

- **الصّورة الثّامنة: قلب الواو والياء ألفا**

تقلب الواو والياء ألفا إذا وقعتا في موضع العين أو موضع اللام بشرط أن تكونا مفتوحتين وما قبلهما مفتوح، يقول سيبويهِ: " اعلم أنّ فَعَلتُ وفَعُلْتُ وفَعِلْتَ منهما معتلّة كما تعتلّ ياء

١- ينظر: عبد الصّبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص١٨٣ – ١٨٤، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص١٠١، وديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، ص١٥٩، ١٦٠، وجان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية،ترجمة صالح القرمادي، ص ١٢٤ ، وفوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ٣٤٢

٢- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص٧٩، ١٦٧ – ١٦٩، والطيّب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط٣، ١٩٩٢م، ص ٧٥

٣- ينظر: كمال بشر، علم الأصوات، ص ٧٦، ٧٨، وديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، ص١٥٥، والطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص ٩١، وعبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص ٢٣٢

٤- ينظر: النعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص ٣٦٣

يرمي وواو يَغْزُو. وإنما كان هذا الاعتلال في الياء والواو لكثرة ما ذكرت لك من استعمالهم إيّاهما وكثرة دخولهما في الكلام، وأنّه ليس يُعَرَّى منهما ومن الألف أو من بعضهنّ " (١). ويقول كذلك : " واعلم أنّ كلّ ياءٍ أو واو كانت لاماً، وكان الحرف قبلها مفتوحاً، فإنّها مقصورة تُبدَل مكانها الألفُ، ولا تُحذَف في الوقف، وحالها في التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتلّ؛ إلاّ أنّ الألف تُحذَف لسُكون التنوين، ويتمّون الأسماء في الوقف" (٢).

- **التّحليل الصّرفيّ:**

إذا وقعت الواو والياء متحرّكتين في موضع العين من الفعل وكان ما قبلهما مفتوحاً فإنّهما يقلبانِ ألفا، فمثلاً الفعل (قَالَ) أصلهُ (قَوَلَ)، تحرّكت الواو بالفتح وما قبلها مفتوح فقلبت ألفا، وكذلك إن وقعتا في موضع اللّام، مثل: (رمَى)، إذ الأصل (رَمَيَ)، تجاورت عين الفعل ولامها، واللّام ياء متحرّكة بالفتح، والعين متحرّكة بالفتح، فقلبت الياء ألفا. وهناك عدّة أسباب لهذا القلب؛ منها كثرة استعمال هذه الحروف في الكلام، والذي يُستعمَلُ كثيراً يُغيّر، وأنّ الإعلال واجبٌ؛ للخفّة التي يتمتّع بها، فلو لم تقلب الواو والياء ألفاً في مثل: (قال) لحصل ثقل على اللّسان، " لاستثقال الحركات عليهما وكثرة هذه الأحرف في كلامهم، ولأن هذه الأفعال لو سلمت في الماضي للزمها في المستقبل ما يثقلها وذلك أنهم لو قالوا قول وبيع لأنهم قد جعلوا قول بمنزلة الصحيح مثل قتل فينبغي أن يكون المستقبل بمنزلة يقتل فيقال يقول ويبيع فلو قالوا يقول ويبيع لانضمت الواو وانكسرت الياء " (٣). كذلك اللّغة ليست بخابط عشواءَ، فالقلب هنا واجب، إذ لو لم نقلب لحصل لَبْسٌ في نظام سلسلة اللّغة، يقول سيبويهِ : " فإذا قلتَ فَعَلَ صارت العين تابعة، وذلك قولك: باع، وخاف، وهاب، وقال. ولو لم تُجعل تابعةً لالتبس فَعَل من باع وخاف وهاب بفُعِل " (٤). فعلى سبيل المثال لو عاملنا (خافَ)مثلما نعامل الفعل فيما لم يُسمّ فاعله، لقلنا (خِيفَ)،إذ نلقي حركة العين على الفاء، فلا نعرف ما لم يُسمّ فاعلُهُ ممّا سُمّيَ فاعلُهُ. وقد أجمع سيبويه والقدماء على مجموعة شروط لذلك القلب، ولها علاقة بالمجاورة، أوّلاً: أن تكون الواو والياء متحرّكتين وما قبلهما مفتوح، والفتحة مجاورة لهما مباشرة، والتّحريك يكونُ أصليّا، مثل: (قَوَلَ، رَمَيَ)، فلا إعلال في مثل (جَيَل) مُخفّف (جيْئل) بمعنى الضّبع، ثانياً: إذا كانت الواو والياء عيناً فلا يجوز أن يقلبا إذا كان بعدهما حرفٌ ساكِنٌ، مثل: طَوِيل، خوَرْنَق، وإذا كانا لاماً فلا يقلبان، إذا كان بعدهما ألف أو ياء مُشدّدة، مثل: جرَيَا، علوِيّ، ثالثاً: ألا يكون بعد أحدهما حرف يستحقّ القلب، إذ

١- الكتاب، مج٤، ص ٣٣٩

٢- السابق، مج ٣، ص ٣٠٩

٣- السّيرافي، شرح كتاب سيبويهِ، مج٥، ص ٢٢٨، ٢٢٩

٤- الكتاب، مج٤، ص ٣٤٢

لا يجتمع إعلالان في كلمة، مثل: (هَوَى) مصدر هَوِيَ، رابعاً: ألا يكون أحدهما عيناً في كلمة مختومة بأحد حروف الزّيادة، مثل الألف والنّون الزائدتين، مثل:(جَوَلان)، بمعنى التنقل، وألف التّأنيث المقصورة، مثل: (الحيَدَى) بمعنى السّريعة النّشيطة، جعلوه بمنزلة ما لا زيادة فيه، خامساً: ألا تكون الواو عيناً للفعل (افتعل) الذي يفيد المشاركة، مثل (اشتَوَرُوا)، سادساً: ألا تكون الواو والياء عيني فعل مكسور العين، والصّفة المشبّهة منه على وزن (أفعل)، مثل: (هَيِفَ أهيَف هَيْفَاء)، بمعنى دقّة الخصر، وكذلك مصدرهُ، مثل: (الهَيَف)، فلا إعلال هاهنا (١). وقد جاء شيء شاذّ من هذا، إذ قالوا (دارانٌ) من دار يدور، و(حادَانٌ) من حاد يحيدُ، و(هامان)، وهذا شيء ليس بمُطّرد، وقد أجازه المازني والمبرّد، وكذلك من الشاذّ (آية)، إذ أعلّوا العين، ولم يُعلّوا اللام، فأصلها أيَيَة (٢).

* **التّحليل الصّوتيّ:** لقد نشأت الألف في الفعل (قالَ) والفعل (رمَى) وما شابههما نتيجة سبب واحد، ليس قلب الواو أو الياء ألفا كما رأى القدماء، بل اللّغة لا تحبّ اجتماع ثلاث حركات، فتتخلّص بحذف واحدة، ولذا يصبح هناك حركة طويلة، فالفعل(قَوَلَ) اجتمع فيه ثلاث حركات، منها الفتحة والضمّة التي تشكّل من خلالها الواو، فحُذفت الضّمّة، والتحمت الفتحتان القصيرتان، فتشكلّت الفتحة الطّويلة، فالفعل (قال) على وزن (فال)، وكذلك الفعل (رمَى) على وزن (فلَى)، وقد تشكّل بنفس الطّريقة السّابقة، إلاّ أنّ الذي حُذِفَ هو الكسرة التي شكّلت مع الفتحة الياء (٣). وقد رأى هنري فليش أنّ السّبب هو ضعف الواو والياء مع المصوّتات، الواو مع الفتحة والياء مع الفتحة، بيدَ أنّ رمضان عبد التوّاب رأى رأيا مغايراً لذا، فالفعل (قال) و(باع) وأمثالهما قد مرّا بأربعة مراحل: الأولى: مرحلة الواو والياء المتحرّكتين، والمرحلة الثّانية: سكونهما، والثّالثة: انكماش الصّوت إلى ضمّة طويلة ممالة، وفي الياء إلى كسرة طويلة ممالة، والرّابعة: هي التّحول من الإمالة إلى الفتح، وأمّا النّعيمي

١- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج ٣، ٣٠٩، ومج ٤، ص ٣٤٢ - ٣٤٧ ، ٣٦٣، ٣٨٣، ٣٨٨، ٣٩٩، ٤١٤ وابن السراج الأصول، مج٦، ص ٢٦٩، وابن جني، المنصف، مج١، ص ٢٤٧، ٢٥٩، ٢٦٠، ومج٢، ص١٣٥،١٣٤، والسيرافي، شرح الكتاب، مج٥، ٢٢٦، ٢٣٧، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير الكتاب، مج٣، ص ٣٥٧، ٣٥٨، ، وابن عصفور، المقرّب، تحقيق أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٩٧٢م، مج٢، ص١٨٨، والممتع، تحقيق فخر الدين قباوة، ط١،مكتبة لبنان، ١٩٩٦م ، ص٣١٥ -٣١٧، والرضي، شرح الرضي على الشافية، مج١، ص ٩٥ – ١٠١، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج ٤، ص ١٠٤ -١٠٦، والسلسيلي، شفاء العليل، مج ٣، ص١٠٩٨، وعباس حسن، النّحو الوافي، مج٤، ص ٧٨٦ – ٧٩٠، وعبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص١٦١ – ١٦٣، والحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص ٢١٥، والسامرائي، الصرف العربي أحكام ومعان، ص٢٣٦، ٢٣٧

٢- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٣٦٣، ٣٩٨، وابن السراج، الأصول، مج ٦، ص ٢٧٠، والرضي، شرح الرضي على الشافية، مج٣، ص١٠٦

٣- ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٩٣ – ١٩٥ ، وديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، ص ١٦٤، ١٦٥، والطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات، ص ٥٤، وعبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص ٢٦٩، ٢٧٠

فرأى أنّ ما وُصِفَ بأنّهُ إعلال كما في (قال) و(بَاعَ)، قد يكونُ مهموزًا مُذ قِدَمٍ، ثُمّ سُهّلَتْ همزتُهُ، وما جاء بالواو والياء المتحرّكتينِ جاء على الأصل (١).

ثانياً: الإعلال بالنّقل

الإعلال بالنّقل هو " نوع من التأثير يصيب حرف العلّة يسمى الإعلال بالنقل، ومعناه نقل الحركة من حرف علة متحرك إلى حرف صحيح ساكن قبله، وهو لا يحدث إلا في الواو والياء؛ أي لا يحدث في الألف لأنها لا تتحرك مطلقاً " (٢). ويعرّفه سيبويهِ بقولهِ : " فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتل ساكناً في الأصل ولم يكن ألفاً ولا واواً ولا ياءً فإنَّكَ تسكّن المعتلّ وتحوّل حركته على الساكن. وذلك مطَّرد في كلامهم " (٣). فالمجاورة هنا لها دور كبير في هذا التّأثير، فلولاها لما حدث نقل حركة حرف العلّة المتحرّك إلى السّاكن قبله.

هذا الإعلال يتمّ في صُوَر عند سيبويهِ:

١- الصّورة الأولى: الإعلال بالنّقل الذي يصيبُ الأفعال، من ذلك الأفعال الماضية من مثل: (أقام) و(أجاد) و(استقام)، والأفعال المضارعة من مثل: (يقُولُ)، و(يبِيعُ)، و(يَخَافُ). يقول سيبويهِ: " وإنَّما دعاهم إلى ذلك أنهم أرادوا أن تعتلَّ وما قبلها إذْ لحق الحرف الزيادةُ، كما اعتلَّ ولا زيادة فيه " (٤). فهذه الأفعال التي دخلتها الزّيادة جرى الإعلال فيها كما جرى فيها من قبل الزّيادة، فالأصل في الأفعال التي ذكرناها أنّ الإعلال جرى في حروف العلّة كما جرى على ما قبلها، فحروف العلّة نقلت حركتها للحرف السّاكن قبلها، فحُرّكَ وهي سكَنَتْ، فالتّحليل الصّرفيّ للأفعال (أقامَ، واستقام، ويقول، ويبيع، ويخاف) على النّحو الآتي:

أقْوَم ⟵ أقَوْمَ ⟵ أقَامَ

استَقْوَمَ ⟵ استَقَوْمَ ⟵ اسْتَقَامَ

يخْوَف ⟵ يخَوْفَ ⟵ يَخَافُ

يقْوُل ⟵ يقُوْلُ

يبْيِعُ ⟵ يبِيعُ

ومن ذلك أيضا الفعل (يَطيحُ) و(يَتِيه)، يقول سيبويهِ: " وأما طاحَ يَطِيحُ وتاهَ يَتِيهُ، فزعم

---

١. ينظر: هنري فليش، العربية الفصحى، ٤٧، ورمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ط، مصر، ١٩٦٧م، ص٣٧٤، ٣٧٥، والنعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ص٣٦٦
٢. عبده الراجحي، التطبيق الصرفيّ، ص١٦٦، وينظر: ابن السراج، الأصول، مج٦، ص ٢٧٣،وعباس حسن، النحو الوافي، مج٤، ص ٧٩٤
٣. الكتاب، مج٤، ص ٣٤٥
٤. الكتاب، مج٤، ص ٣٤٥

الخليل أنهما فَعِلَ يَفْعِلُ بمنزلة حَسِبَ يحْسِبُ. وهي من الواو، ويدلّك على ذلك، طوَّحتُ، وتوَّهتُ، وهو أطوَحُ منه ، وأتوَهُ منه، فإنّما هي فَعِلَ يَفْعِلُ من الواو كما كانت منه فَعِلَ يفْعَلُ. ومن فَعِلَ يَفْعِلُ اعتلّتا. ومن قال: طيَّحْتُ وتيَّهتُ فقد جاء بها على باعَ يَبِيعُ مستقيمة " (١)، فأصل (يَطِيحُ) هوَ (يَطْوِحُ)، نقلت الكسرة إلى الطّاء، وبعد ذلك قُلِبَتْ الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، والذي قال (طَيّحتُ) فأصلها (يطْيِحُ)، نُقِلَتْ الكسرة إلى الطاء، وسكنت الياء، و(يتِيهُ) مثل (يَطِيحُ). والسّبب هو الثّقل " وإنّما دعاهم إلى هذا الاعتلال ما ذكرت لك من كثرة هذين الحرفين، فلو لم يفعلوا ذلك وجاء على الأصل أُدخلت الضمةُ على الياء والواوِ والكسرةُ عليهما في فَعُلْتُ وفَعِلْتُ ويَفْعُل ويَفْعِل، ففرّوا من أن يكثر هذا في كلامهم مع كثرة الياء والواو، فكان الحذف والإسكان أخفَّ عليهم " (٢). وبعض العرب يُصحّحُ ذلك ولا يأتي بهِ مُعتَلّا، يقول سيبويهِ: " وقد جاءَت حروفٌ على الأصل غيرَ معتلة مما أسكن ما قبله فيما ذكرت لك قبل هذا، شبّهوه بفاعلْتُ إذ كان ما قبله ساكناً، كما يسكن ما قبل واو فاعلْتُ. وليس هذا بمطرد، كما أن بدل التاء في باب أولجت ليس بمطرد، وذلك نحو قولهم: أجْودتُ، وأطولتُ، واستحوَذَ، واستروَحَ(٣)، وأطْيَبَ(٤)، وأخيَلَتْ(٥)، وأغيَلَتْ(٦)، وأغْيَمتْ، واسْتَغْيَلَ، فكل هذا فيه اللّغة المطردة، إلا أنا لم نسمعهم قالوا إلا استروح إليه، وأغْيَلَتْ، واستحوَذَ، بيّنا في هذه الأحرف كما بينوا في فاعلْت، فجعلوها بمنزلتها في أنها لا تتغير، كما جعلوها بمنزلتها حيث أحيوها فيما تعتلُّ فيه نحو: اجتوَروا، إذ توهموا تفاعَلُوا " (٧)، ولا يُقاس على ما سُمع فهو شاذّ، خلافاً لأبي زيد، قاسه بشرط ألا يكون له فعل ثلاثيّ كاستنوَق الجمل، بمعنى تشبّه بالنّاقة(٨). يعني أنّهم أتمّوا ذلك؛ لأنّهم شبّهوا الحرف المسكّن قبل حرف العلّة بالألف السّاكنة في (فاعلت) و(تفاعلت)، حيثُ لا يعتلّ حرف العلّة، لأنّ الألف لا تقبل التّحريك، وهذا شاذّ عند سيبويه ولا يقاس عليه، وأبو زيد قاس تصحيحه.

١- الكتاب، مج٤، ص ٣٤٤

٢- السابق، مج٤، ص ٣٤٥

٣- الروح: الرِّيح: نسيم الهواء، وكذلك نسيم كلّ شيء، وهي مؤنثة، وأراح الشيء إذا وجد ريحه، واسترْوَحَ الفحلُ واستراح: إذا وجد ريح الأنثى. ابن منظور، لسان العرب، (روح)

٤- استطاب الشيء: وجده طيّباً. وقولهم ما أطيبَه، وما أيطَبهُ، مقلوب منهُ، وأطيب بهِ، وأيْطِبْ به، كله جائز. وحكى سيبويه: استطيبه، قال جاء على الأصل، كما جاء اسْتَحوَذَ؛ وكان فعلهما قبل الزيادة صحيحاً، وإن لم يلفظ به قبلها إلا معتلاً. ابن منظور، لسان العرب، (طيب)

٥- أخيَلت السماءُ وخيَّلت وتخيّلت: تهيّأت للمطر فرَعَدَت وبَرَقت، فإذا وقع المطر ذهب اسم التّخيُّل. (خيل)

٦- أغالت المرأة ولدها، فهي مُغِيلٌ، وأغيلته فهي مُغِيل: سقته الغَيْل الذي هو لبن المأتيّة أو لبن الحُبلى. ابن منظور، لسان العرب، (غيل)

٧- الكتاب، مج٤، ص ٣٤٦

٨- ينظر: الرضي، شرح الرضي على الشافية، مج٣، ص١١٢، وابن السراج، الأصول، مج٦، ص ٢٧٥

- الصّورة الثّانية: الإعلال بالنّقل الذي يصيب الاسم والمصدر، لكنّ الشّرط هو أن يكون الاسم على وزن الفعل أو يشبهه في زيادتهِ، أمّا إذا اتّفق الاسم مع الفعل في الاثنين فلا يتمّ الإعلال، بل التّصحيح، والسّبب هو الفصلُ بين الاسم والفعل. فاسم المفعول من المعتلّ الأجوف يُصيبه الإعلال بالنّقل، مثل: (مَقُول)، و(مَبِيع)، والأصلُ في ذلك هو (مَقْوُول)، و(مَبْيُوع)، نقلت حركة حرف العلّة إلى السّاكن الذي قبله، وحذفت واو مفعول لالتقاء السّاكنين، ولأنّها الزائدة، بيدَ أنّ الضّمّة في (مبُيْع) تنقلبُ كسرة، كي تصحّ الياء، يقول سيبويهِ : " وتقول في الياء: مَبِيعٌ ومَهِيبٌ، أُسكنت العين وأُذهبت واو مَفْعُولٍ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، وجُعلت الفاء تابعةً للياء حين أسكنتها كما جعلتها تابعة في بِيضٍ، وكان ذلك أخفَّ عليهم من الواو والضمة فلم يجعلوها تابعةً للضمة، فصار هذا الوجه عندهم " (١). والسّبب في اعتلال (مفعُول) هو أنّهُ على (فُعِلَ)، " ويعتلّ مَفْعُولٌ منهما كما اعتلَّ فُعِلَ، لأن الاسم على فُعِلَ مَفْعُولٌ، كما أنَّ الاسم على فعَلَ فاعِلٌ. فتقول: مَزُور، ومَصُوغٌ، وإنما كان الأصلُ مَزْوُورٌ، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفْعَلُ، وحذفت واو مَفعُولٍ لأنَّه لا يلتقي ساكنان " (٢). وهناك من لا يُعلّه، فيأتي به على الأصل، يقول سيبويهِ : " وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول: مَخْيوط ومَبْيُوعٌ، فشبّهوها بصَيُود وغَيور، حيث كان بعدها حرف ساكن ولم تكن بعد الألف فتُهْمَزَ. ولا نعلمهم أتمُّوا في الواوات، لأنَّ الواوات أثقل عليهم من الياءات، ومنها يفرّون إلى الياء؛ فكرهوا اجتماعها مع الضمة " (٣). ولغة الإتمام هي لبني تميم إن في الواوِيّ وإن في اليائيّ، يقولون (مبيُوع) و (مَقْوُول)، وقيل: إنّ الإتمام في الواوي هو لغة لبني يربوع وبني عقيل، ولم يعرفها البصريّون، وأمّا أهل الحجاز فلا يقولون إلاّ (مَبِيع) و(مَقُول) (٤). وما صُحّحَ لا يُقاس عليه، خلافاً للكسائيّ والمبرّد(٥). فلا مانع عندهُما من أن يُقال: ثوبٌ مَصْوُون. وممّا أعلّ من الأسماء لأنّه موافق الفعل في وزنه الذي في أوّله ميم زائدة " ويجري مَفْعلٌ مجرى يَفعَلُ، فتعتل كما اعتل فعلُهما الذي على مثالهما وزيادتُه في موضع زيادتها، فيجري مجرَى يَفعلُ في الاعتلال، كما قالوا مَخافةٌ، فأجروها مجرى يَخاف ويهاب، فكذلك اعتلَّ هذا، لأنهم لم يجاوزوا ذلك المثال المعتلّ، إلاّ أنهم وضعوا ميماً مكان ياءٍ، وذلك قولهم: مَقامٌ ومَقَالٌ، ومَثَابةٌ ومنارةٌ، فصار دخول الميم كدخول الألف في أفعَل، وكذلك المَغاثُ والمَعاش " (٦). فنلاحظ أنّ تلك الأسماء قد أصابها

---

١. الكتاب، مج٤، ص ٣٤٨
٢. السابق، مج ٤، الصفحة نفسها
٣. الكتاب، مج٤، ص ٣٤٨، ٣٤٩
٤. ينظر: غالب فاضل المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، ص١٩١، ١٩٢
٥. ينظر: ابن السراج، الأصول، مج٦، ص ٢٧٥، والسيرافي، شرح الكتاب، مج٥، ص ٢٤٩، وفوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ط١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٤م، ص ٤٢٤
٦. سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٣٤٩

الإعلال؛ لأنّها قد وافقت الفعل في الوزن، فمَخَافة وافقت الفعل المضارع (يَخَاف) في الوزن، لذلكَ أُعلّت، فالأصل: (مَخْوَفَةٌ)، نقلت فتحة الواو إلى السّاكن قبلها، وهي سكنت، فأصبحت (مَخَافة)، مصدراً ميميّاً للفعل (خاف). وكذلك يُصيب الاسم الإعلال بالنّقل إذا أشبه الفعل في الزّيادة، " أما تُفْعُلٌ مثل التُّتفُل (١) فإنّه لا يكون فعلاً، فهو بمنزلة ما جاء على مثال الفعل، ولا يكون فِعْلاً مما أوله ميم. فإذا أردت تُفْعُلٌ منهما فإنّك تقول: تُقُول وتُبِيع كما فعلت ذلك في مُفْعِل، لأنه على مثال الفعل ولا يكون فِعلاً " (٢). فالميم ليست من زيادات الفعل، لذلك أشبهت (تُقُول) الفعل المضارع في زيادة التاء، لكن (تُقْوُل) ليس من أوزان الأفعال، بل هو بناء خاصّ بالاسم، فهنا يصيب (تُقُول) و(تُبيع) الإعلال، فأصل (تُقُول) هو (تُقْوُل) نقلت حركة الواو إلى السّاكن قبله، وسكنت الواو، فأصبحت (تُقُول)، و(تُبِيعٌ) الأصل فيها (تُبْيِعٌ) نقلت فيه حركة الياء إلى السّاكن قبله، وسكنت الياء. فلو وافق الاسم الفعل في الوزن والزّيادة لتمّ الاسم ولم يصبْهُ الإعلال، يقول سيبويهِ: " ويتم تَفْعَلٌ اسماً وتُفْعَل منهما ليُفرق بينهما وبين تَفعَلُ وتُفْعَلُ في الفعل، كما فعلت ذلك في أفْعَل وذلك قولك: تُقْوَلٌ وتُبْيَعٌ وتَقْوَلٌ وتَبْيَعٌ " (٣). فنلاحظ أنّ الاسم إذا اتفق مع الفعل في الوزن والزيادة فلا يتمّ الإعلال بالنّقل. وممّا جرى من المصادر في الإعلال (إفعالة) و(استفعالة)، للمعتلّ الأجوف، يقول سيبويه: " فأمّا الإقامة والاستقامة فإنّما اعتلّتا كما اعتلَّت أفعالهما، لأن لزوم الاسْتِفْعَال والإفعال لاسْتَفْعل وأَفْعَلَ، كلزوم يَسْتَفعل ويُفعِلُ لهما. ولو كانتا تُفارِقان كما تُفَارِق بناتُ الثلاثة التي لا زيادة فيها مصادرَها لتمَّتْ كما تَتمّ فُعول منهما ونحوه " (٤). فالمصدر الإقامة والاستقامة قد أعلّا بأنّ فعليهما مُعَلّانِ، فالإقامة مصدر للفعل (أقامَ) الذي أصلُهُ (أقْوَم)، والاستقامة مصدر (استقامَ) الذي أصله (استَقْوَم)، نقلت حركة حرف العلّة إلى ما قبله؛ لأنّه صحيح ساكن، ومن ثَمّ قلبت الواو ألفاً، لتحرّك ما قبلها بالفتح، فلما جِئنا بمصادرهما، أعلّت كفعليهما. يقول السّيرافي: " وقد كانت هذه الواو ألقيت حركتها في الفعل على ما قبلها وقلبت ألفاً فقلبت في المصدر ألفاً فاجتمعت ألفان إحداهما المنقلبة من الواو والأخرى ألف إفعال فأسقطت إحداهما لاجتماع الساكنين فعلى قول الخليل وسيبويه الساقطة هي الألف الثانية، لأنها زائدة وقال الأخفش الساقطة الأولى، لأن التغيير عند اجتماع الساكنين يلحق

١- التَتْفُل، والتُّتفُل، والتِّتْفَل، والتَّتْفَل، والتِّتْفِل: الثعلب، وقيل جروه، والتاء زائدة، والأنثى من كلّ ذلك بالهاء. ابن منظور، لسان العرب، (تفل).

٢- سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٣٥٣

٣- السابق، مج٤، ص ٣٥٢،

٤- الكتاب، مج٤، ص ٣٥٤، ٣٥٥

الأول وقد مضى نحو هذا من الخلاف، وكذلك الاستقامة أصلها الاستقوام مثل استغفار من استغفر فعمل بالواو مثل ما ذكرنا في واو أقوام وجعلت الهاء لازمة عوضاً من إحدى الألفين " (١). فالتحليل الصّرفي لكلمة (إقامة) و(استقامة) على النّحو الآتي على حسب رأي الخليل وسيبويهِ النّحريرَيْن:

إقْوَام ⟵ إقَوْام ⟵ إقَاامَ ⟵ إقامَة

اسْتِقْوَام ⟵ اسْتِقَوْامَ ⟵ اسْتِقَاامَ ⟵ اسْتِقَامَة

- **التّحليل الصّوتيّ:**

ينظر الصّوتيّونَ إلى ظاهرة الإعلال بالنّقل نظرة تختلف عن نظرة الصّرفيّين، الحقيقة أنّ اللّغة تكره اجتماع أصوات اللّين في صورة حركة ثنائيّة، فالذي حصل في كل ما ذكرناه مسبقاً هو اجتماع العين مع حركات الصّيغة، وهنا يحدث تضارب بين أصوات الكلمة، وهو شيء تكرهه اللّغة، لذلك تتخلّص اللّغة من عين الكلمة، وتطيل الحركة المتبقية عوضاً عن المحذوف، وتصحيحاً للمقطع العربيّ، فالتّحليل الصّوتي للأبنيَة التي تحدّثنا عنها على النّحْو الآتي:

- الصّورة الأولى: الفعل المضارع المزيد، من مثل: (يَقُول، ويَبِيع)

الأصل قبلَ الإعلال هو (يَقْوُل)(wu)، و(يبْيِع)(yi)،اجتمع في الأولى الواو مع الضّمّة، فكرهت اللّغة هذا التّتابع، لذلك تخلّصت منه بحذف الواو، وإطالة الضّمّة، ليصبح وزن (يَقُول) هو (يقُول)(uu)، وأمّا الثّانية فقد اجتمع في الكلمة ياء وكسرة، لذلك حُذفت الياء، وأطيلت الكسرة، عوضاً عن المحذوف، فأصبح وزن (يَبِيعُ) هوُ (يَفِيلُ) (ii).

- الصّورة الثّانية: الأفعال الماضية المزيدة، من مثل (أقَامَ، أبَانَ)

فالأصل في هذه الأفعال قبل الإعلال (أقْوَمَ) في (أقام)، و(أبْيَنَ) في (أبَان)، اجتمع حرف العلّة مع حركة الفتحة، وهذا لا تحبّه اللّغة، (wa) و (ya)، فحذفت الواو والياء وأطيلت الفتحة، فأصبحت (أقامَ) و(أبَانَ) على وزن (أفال)، (aa).

١- شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٢٥٧، ٢٥٨

- الصّورة الثّالثة: اسم المفعول من المعتلّ الأجوف، من مثل: (مَقُول)، و(مَبِيع).

فالأصل في (مَقُول) هو (مقْوُول)، حيث التقى حرف الواو مع الضّمّة الطّويلة، (wuu)، فحذفت العين، فأصبحت (مَقُول) (uu)، على وزن (مَفُول)، والأصل في (مبِيع) هو (مبْيُوع)، حيث التقتْ ياء وضمّة طويلة، (yuu)، فحُذِفَت العين من صيغة الكلمة، وتقلب الضّمّة الطّويلة إلى كسرة طوِيلة، للمغايرة بين اسم المفعول اليائيّ والواويّ (١). وفي الحقيقة قد أشار الأخفش إلى أنّ المحذوف هو العين؛ لأنّه إذا التقى ساكنان فالأوّل هو الذي يصيبه التّغيير (٢). وكذلك باقي الأمثلة التي تحدّثنا عنها، فقد اجتمع فيها واو أو ياء مع حركة، فحذفت إحداهما .

ثالثاً: الإعلال بالحذف

يعرّف الإعلال بالحذف على أنّه " تأثير يصيب الحرف في حالات معينة يؤدي إلى حذفه من الكلمة " (٣)، فالحذف في بعض الحروف من بنية الكلمة قد يكون نتيجة المجاورة، وثَمَّةَ صُوَرٌ لهذا الإعلال:

- الصّورة الأولى: حذف الواو من الفعل المثال الواويّ

تُحذف فاء الفعل المثال الواويّ في المضارع، بشرط أن تكون العين مكسورة. يقول سيبويه: " وتقول وَعدتُه فأنا أعِدُه وعْداً، ووزنتُهُ فأنا أزِنهُ وَزْناً، ووَأدتهُ فأنا أئِدُهُ وَأْداً، كما قالوا: كسرْتهُ فأنا أكسرُه كَسْراً. ولا يجيء في هذا الباب يَفعُلُ، وسأخبرك عن ذلك إن شاء الله. واعلم أنّ ذا أصله على قَتلَ يَقتُلُ وضَرَبَ يَضْرِبُ، فلمّا كان من كلامهم استثقال الواو مع الياء حتَّى قالوا: يَاجَلُ ويِيجَلُ، كانت الواو مع الضّمّة أثقل، فصرفوا هذا الباب إلى يَفْعِلُ، فلمّا صرفوه إليهِ كرهوا الواو بين ياء وكسرة، إذ كرهوها مع ياء فحذفوها، فهم كأنّهم إنما يحذفونها من يَفْعِلُ. فعلى هذا بناء ما كان على فَعَل من هذا الباب " (٤).

١- ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ١٩٧ – ٢٠٠، وديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، ص ١٦٧ – ١٦٩ ، والطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الدرس الحديث، ص٦٥، وعبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص ٢٨٤، ٢٨٥

٢- السيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٢٤٦

٣- عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص ١٦٨

٤- الكتاب، مج ٤، ص ٥٢، ٥٣

- **التّحليل الصّرفيّ:**

الفعل المثال الواويّ إذا أتى منه المضارع على (يفعِل) فإنّ الواو تُحذَفُ، لوقوعها بين ياء وكسرة، فأصل (يَعِدُ) مضارع (وَعَدَ) هو (يَوْعِد)، وقعت الواو بين ياء وكسرة، وهذا ثقيل، لذلك حُذِفَت، وقد جاء شيءٌ لا يكاد يوجد في كلام العرب " وقد قال ناسٌ من العرب: وجدَ يَجُد، كأنّهم حذفوها من يَوجُد" (١). والسّبب في قلّة هذا " لأنّهم كرهوا الضّمّة بعد الياء كما كرهوا الواو بعد الياء، فيما ذكرتُ لك، فكذلك ما هو منها، فكانت الكسرة مع الياءِ أخفَّ عليهم؛ كما أن الياء مع الياء أخفُّ عليهم؛ في مواضع ستبيّنُ لك، إن شاءَ الله، من الواو"(٢). وأمّا الفعل المثال اليائِيّ فإنّ الياء لا تحذف من مضارعهِ " وأمّا ما كان من الياء فإنَّه لا يُحذَف منه، وذلك قولك، يئسَ ييْئِس، ويَسَر ييسِرُ، ويَمَنَ ييمْن؛ وذلك أنَّ الياء أخفّ عليهم؛ ولأنَّهم يفرُّون من استثقال الواو مع الياء إلى الياء في غير هذا الموضع، ولا يفرّون من الياء إلى الواو فيه؛ وهي أخفُّ " (٣). فالفعل المضارع من اليائيّ المثال لا تحذف فاؤه في المضارع. وقد شذّ ما كان من هذا، إذ " زعموا أنّ بعض العَرب يقول: يئسَ يَئِسُ فاعلم؛ فحذفوا الياء من يفْعِل لاستثقال الياءات ههنا مع الكسَرات، فحذف كما حَذف الواو. فهذه في القلة كيَجُد " (٤). يقول السّيرافي: " ومن العرب من يُجري الياء مجرى الواو وهو قليل، فيقول: يَئِسَ يَئِس، والأصل فيه يَيْئِس، فسقطت الثانية منه لوقوعها بين ياء وكسرة كسقوط الواو في يَعِد ويَزِن" (٥). فالواو إذا وقعت بين ياء وكسرة فإنّها تُحذَف، وقد تُحذف الياء تخفيفاً من اجتماع الياءات والكسرة؛ للمخالفة الصّوتيّة. وتحذف الواو في مصدر الفعل المعتل المثال الواويّ مثل (وَعَد) فنقول (عِدة)، والسّبب: " فأما فِعْلَةٌ إذا كانت مصدراً فإنّهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فِعْلها، لأنَّ الكسر يستثقل في الواو، فاطَّرد لك في المصدر، وشبّه بالفعل. إذْ كان الفعل تذهب الواو منه، وإذ كانت المصادر تضارع الفعل كثيراً في قِيلك: سَقْياً، وأشباه ذلك" (٦). فالأصل (وِعدة)، استثقلت الكسرة في الواو، فحذفت الواو.

- **التّحليل الصّوتيّ:** لقد درس المحدثون تلك الظّاهرة من ناحية صوتيّة، وتمّ حذف الواو للتّخفيف والتّصحيح المقطعيّ، فمن ناحية صوتيّة يخلّصنا هذا الحذف من ثنائيّة الحركة

١- الكتاب، مج٤، ص ٥٣، يجُد لغة عامريّة، وهي شاذّة، ينظر: شرح الرضي، شرح الرضي على الشافية، مج٣،ص٩١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، مج١، ص ١٥٩، والسيوطي، همع الهوامع، مج٦، ص ٢٥٠

٢- سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٥٤، ٥٥

٣- السابق، مج٤، ٥٤

٤- السابق، مج٤، ص ٥٤

٥- شرح كتاب سيبويه، مج٤، ص ٤٣٥

٦- سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٣٣٦

، الفتحة ومن ثَمّ الحركة الانزلاقيّة، وهو يوحّد مقاطع الفعل:

- فَوَعَد يتألف من ثلاثة مقاطع قصيرة.
- وَيَعِدُ يتألف من ثلاثة مقاطع قصيرة أيضاً (١). فالمحدثون يتفقون مع القدماء على أنّ الواو قد حُذِفت للخفّة. وهذه الواو نتجت بسبب الانزلاق من الفتحة إلى الضّمّة، فحُذف جزء من الحركة الثّنائيّة، لتصحيح المقاطع، فبدلا من أن تكون المقاطع في الأصل (يَوْعِدُ) هي (ص ح ص/ ص ح /ص ح)، تجعل مقاطع الفعل واحدة (يَعِدُ)، (ص ح / ص ح/ ص ح). وأمّا عدة فقد حُذِفت الواو لالتقائها مع الكسرة، وهذا تكرهه اللّغة (٢)
- **الصّورة الثّانية: الحذف من المضعّف الثّلاثيّ المكسور العين**

يقول سيبويهِ: " ومثل ذلك قولهم: ظِلْتُ ومِسْتُ، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء، كما قالوا خِفْتُ. وليس هذا النحو إلاّ شاذّاً. والأصل في هذا عربيٌّ كثير. وذلك قولك: أحْسَسْتُ، ومسِسْتُ، وظَلِلْت " (٣).

- **التّحليل الصّرفيّ:**

أصل (ظِلْتُ) و(مِسْتُ) هو (ظَلِلْتُ) و(مَسِسْتُ) وهو العربيّ الكثير، حذفوا الفتحة من الفاء، وألقَوا حركة العين على الفاء، وحذفوا العين، وهو من باب الشّذوذ. وهناك من يحذف العين ويبقي اللّام على حالها، يقول سيبويهِ: " وأما الذين قالوا ظَلْتُ ومَسْتُ فشبَّهوها بِلَسْتُ، فأجروها في فَعِلْتُ مجراها في فَعَلَ وكرهوا تحريك اللام فحذفوا. ولم يقولوا في فَعِلْتُ لِسْتُ البتَّة، لأنه لم يتمكن تمكُّنَ الفعل. فكما خالف الأفعالَ المعتلَّة وغير المعتلة في فَعِلَ كذلك يخالفها في فَعِلْتُ " (٤). وسبب الحذف هو كراهيّة التّحريك في التّضعيف إذا سكن الآخر، إذ اتّصل بضمير رفع متحرّك " وإذا كان في موضعٍ يحتملون فيه التضعيف لكراهية التحريك، حذفوا لأنه لا يلتقي ساكنان " (٥). أي: هذا المضاعف عندما يسكن آخره فإنّه يلتقي ساكنان، الأوّل من المضعّف، والثاني قبل الضّمير المتحرّك، ولا يتمّ التّحريك هنا،

١- ينظر: ديزيرة سقال، الصرف وعلم الأصوات، ص ١٧١، وينظر: الطيب بكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ص١٢٨، وعبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص ٤١٤

٢- ينظر: هنري فليش، العربية الفصحى ، نحو بناء لغوي جديد، تحقيق عبد الصبور شاهين، ط١، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٣م، ص ٤٧، ٢٠٤، والنعيمي، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، ٣٦٠، ٣٦٣

٣- الكتاب، مج٤، ص ٤٢٢

٤- الكتاب، مج٤، ص ٤٢٢

٥- سيبويه، الكتاب، مج٤، ص٤٢٢

كرهُوهُ، لذلكَ حذفوا العين تخفيفا. وهو من الشاذّ في اللّغة " من الشاذّ قولُهم: أحَسْتُ، ومَسْتُ، وظَلْتُ، لمّا كثر في كلامهم كرهوا التضعيف، وكرهوا تحريك هذا الحرف الذي لا تصل إليه الحركة في فعلت وفعلْنَ، الذي هو غير مضاعف، فحذفوا كما حذفوا التاء من قولهم: يَسْتَطِيعُ فقالوا يَسْطِيعُ؛ حيث كثرت، كراهية تحريك السين، وكان هذا أحرى إذ كان زائدا، استثقلوا في يَسْطِيعُ التاء مع الطاء، وكرهوا أن يدغموا التاء في الطاء فتُحرَّك السّين، وهي لا تحرّك أبدا، فحذفوا التاء. ومن قال يُسطيع فإنّما زاد السينَ على أطاع يُطِيعُ، وجعلها عِوَضاً من سكون موضع العين"(١). فالمحذوف في (ظَلْتُ) هو العين، كما أنّ المحذوف في (يَسْتطيعُ) هو التاء، فلا يجوز الإدغام وتحريك السّين. وقد شبّهوا ظَلْتُ بلَسْتُ، إلاّ أنّهم لم يقولوا لِسْتُ؛ لأنّها لم تتمكّن تمكّنَ ظَلْتُ (٢). يقول سيبويهِ : " ولا نعلم شيئا من المضاعف شَذَّ عمَّا وصفتُ لك إلاّ هذه الأحرفَ " (٣). أبو علي الشّلَوبين ذهب إلى أنّ ذلك مُطّرد في مثال هذه الأفعال، مثل: أحبّ، وانحطّ، وابن عصفور وابن الضّائع خالفوا ذلك(٤).

- **التّحليل الصّوتيّ:** السّبب الوحيد من ناحية صوتيّة لهذا الحذف، هو التّخفيف، وبذلك يتفق المحدثون مع آراء القدماء في هذا الحذف. يقول ديزيره سقال: " وأما مع الحذف في ظَلْت وظِلت، ويَفِلْنَ وفِلْنَ، فهو جائز لا واجب، والأشيع استعمال الفعل من غير حذف بعد فكّ الإدغام، أما الحذف فللتخفيف فحسب، وقد يُهمل" (٥). فهم يَحذفون من المضعّف لتخفيف الثقل، فالحذف إحدى طرق التّخفيف من ثقل المضعّف.

- الصّورة الثّالثة: حذف الهمزة

يقول سيبويهِ : " وأما يُفعلُ وتُفعَل فبمنزلته من فَعَلَ، وذلك نحو يُخرَجُ وتُخْرَجُ. وزعم الخليل أنه كان القياسُ أن تثبت الهمزةُ في يُفعِل ويُفعَل وأخواتهما كما ثبتت التاءُ في تفعّلت وتَفاعلتُ في كل حال، ولكنهم حذفوا الهمزة في باب أفعل من هذا الموضع فاطَّرد الحذف فيه؛ لأن الهمزة تثقل عليهم كما وصفتُ لك. وكثر هذا في كلامهم فحذفوه واجتمعوا على حذفه، كما اجتمعوا علَى حَذف كُلْ وتَرَى" (٦).

١- الكتاب، مج٤، ص ٤٨٢، ٤٨٣
٢- ينظر: السيرافي، شرح للكتاب، مج٥، ص ٣٦٦
٣- الكتاب، مج٤، ص ٤٢٢
٤- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، مج٦، ص ٢٥٣
٥- الصرف وعلم الأصوات، ص ١٧٢
٦- الكتاب، مج٤، ص ٢٧٩،

- التّحليل الصّرفيّ:

السّبب في حذف الهمزة هو ثقل المجاورة بين الهمزتين، فالفعل الماضي الرباعي المزيد بالهمزة، مثل: (أكرم) تحذف همزتهُ في المضارع، ففي الفعل المضارع للمتكلّم تجتمع همزتان، (أُؤَكرِمُ)، ولذلك الثّقل تحذف الهمزة الزّائدة الموجودة في الفعل (أكرم) قبل أن يصير مضارعا. يقول سيبويه: " وكان هذا أجدرَ أن يُحذَف حيث حُذف ذلك الذي من نفس الحرف، لأنّه زيادة لحقته زيادةٌ، فاجتمع فيه الزيادةُ وأنَّه يُستثقل، وأنّ له عِوَضاً إذا ذهب " (١). لكن ما هو السّبب في حذفها في المضارع المبدوء بحروف المضارعة الأخرى، السّبب كما يقول السّيرافي: " ثم لزم الحذف في سائر المضارع مع الياء والتاء والنون والأصل الموجب للحذف فعل المتكلّم " (٢). فهم قاسوا ذلك على فعل المتكلّم الذي تُحذَفُ منه الهمزة الزّائدة، وهي أجدرُ بالحذف من همزة (أكل) إذ حذفت في الأمر. وقد جاء في الشّعر اجتماع الهمزتين، يقول سيبويهِ: " وقد جاء في الشّعر حيث اضطرّ الشّاعر. قال الرّاجزُ، وهو خِطامٌ المُجاشعيّ(٣):

وصالياتٍ كَكما يُؤَثْفَينْ (٤) (الرجز)

وإنما هي من أثفَيتُ. وقالت لَيلَى الأخيليّة (٥):

كُراتُ غُلامٍ مِنْ كِساءٍ مُؤَرْنَبِ (٦) (الطويل)

ومُؤَرنَب: متّخذ من جلود الأرانب " (٧).

والسّبب كما يرى الأعلم أنّ الهمزة في أُثفيَة: زائدة عند سيبويه، ولذا يكون وزنها (أُفْعُولَة)، وقدْ

١- الكتاب، مج٤، ص ٢٧٩

٢- شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ١٧٧

٣- خِطام المجاشعيّ بكسر الخاء المعجمة، ومعناه الزمام. وقال الآمدي في المؤتلف والمختلف: هو خِطام الرّيح المجاشعيّ الراجز، وهو خِطام بن نصر بن عياض بن يربوع، من بني الأبيض بن مجاشع بن دارم وهو القائل، وماثلاتٍ ككما يُؤثفين. وذكر الصاغاني في العباب : أن اسمه بِشر (بكسر الباء الموحّدة، وسكون الشين المعجمة). البغدادي، خزانة الأدب، مج٢، ص ٣١٨

٤- ينظر: الكتاب، مج١، ص ٣٢، ٤٠٨، والأعلم، النكت، مج٣، ص ٣١٥، والبغدادي، خزانة الأدب، مج٢، ص ٣١٣

٥- هي ليلى بنت الأخيل من عُقيل بن كعب . وهي أشعر النساء، لا يُقدَم عليها غير خنساءَ، وكانت هاجتِ النابغة الجعديّ. ابن قتيبة، الشعر والشعراء، ت: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مج١، ص ٤٤٨

٦- الديوان، ت: خليل العطية، ص٥٦، ويروى (مرنب). وصدره: (تدلت على حصّ الرؤوس كأنها)، تصف قطاة تدلت على فراخها وهي حصّ الرءوس لا ريش عليها. وكرات: جمع كرة. عبد السلام هارون، تحقيق كتاب سيبويه، مج ٤، ص ٢٨٠

٧- الكتاب، مج٤، ص ٢٨٠

تكون (فعليّة) بجعلها أصليّة عند بعضهم (١). ولو قلبت همزة أفعل هاء أو عيناً لم تحذف للأمن من التقاء الهمزتين (٢). فمثلا: هراق، نقول في المضارع: (يُهَرِيقُ)، فلا يوجد ثقل من التقاء صوتين من نفس المخرج كالهمزة.

- التّحليل الصّوتيّ:

لعلّ السّبب الحقيقيّ في هذا الحذف هو الثّقل، فالحذف يكون للفعل الماضي المبدوء بالهمزة، مثل (أكرم) في جميع تصاريف الفعل، يقول عبد الصّبور شاهين: " ويبدو أن الحذف في هذه الصيغة (أفعل) مقتصر على كون الزيادة في أولها في صورة الهمزة. فإذا أبدلت هاء مثل: أراق(٣) وهراق، أو عينا، مثل: أنهل الإبل(٤)، وعنهلها – بقيت الزيادة في سائر تصاريف الكلمة " (٥). فالذي حدث من حذف للهمزة كذلكَ إنّما كان لتصحيح المقاطع، فالفعل الماضي (أَكْرَمَ) يتكوّن من ثلاثة مقاطع (أكْ/ رَ/ مَ)، أي : (مقطع طويل مقفل بصامت + مقطع قصير + مقطع قصير)، وعندما نأتي بالمضارع منهُ نقولُ: (يُؤَكْرِمُ)، الذي يتكون من المقاطع التّالية، (يُ/أَكْ/ رِ/ مُ)، أي : (قصير+ مقطع طويل مقفل بصامت+ قصير+ قصير)، فيُحذَف المقطع الثّاني لتصحيح المقاطع، ليصبح الفعل (يُكْرِمُ) بنفس مقاطع فعله الماضي (أَكْرَمَ)، أي: (أكْ/ رَ/ مَ)، (مقطع طويل مقفل بصامت+ قصير + قصير)(٦). فهذا لتصحيح الكميّة الصّوتيّة للمقاطع، ومنهم من يرى بأنّ صوت الهمزة في (أَكْرَمَ) هو وسيلة للبدء بالصّائت القصير(الفتحة)، وقد اختفى هذا الصّوت في المضارع (يُكرِمُ) لوجود صامت مكانه في الابتداء، فالآنَ لا مبرّر لوجوده، ولو وُجِدَ لسبّبَ ثِقَلاً، وتغييراً في بُنية اللّغة (٧). فكأنّهُ يرَى بأنَّ الأصل هو فتحة قصيرة، ولا يُمكن النُطق ابتداءً بها، فجُلِبَت الهمزة لهذا الهدف، أن تُنطق الفتحة بسهولة، فلمّا زال الهدف زالت الهمزة كما الفعل المضارع(يُكرم). يرى الباحث أنّ السّبب هو اجتماع حرفين يعملانِ وظيفة واحدة، فكلاهما حرفا مضارعة، وهما في (يُؤَكرم) زائدانِ، فلمّا اجتمعا، حذفوا الهمزة؛ لأنّها لا يوجدُ لها هذه الوظيفة هنا، فلو حذفوا الياء لالتبس عليهم الأمر، فما عرفنا

---

١. ينظر: الأعلم الشنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج ٣، ص ٣١٥
٢. ينظر: السيوطي، همع الهوامع، مج٦، ص ٢٥١
٣. أراق: إراقة الماء ونحوه: صبّهُ. وأراق الماء يُريقه وهَراقه يُهَريقه بدَل، وأهراقه يُهَريقهُ عِوَض: صبّهُ. قال ابن سيدة: وإنما قُضي على أن أصل أراق أروَقَ لأمرين: أحدهما أنّ كون عين الفعل واواً أكثر من كونها ياء فيما اعتلّت عينه، والآخر أنّ الماء إذا هُريق ظهر جوهرهُ وصفا فراقَ رائيَه يَرُوقه، فهذا يقوي كون العين منه واواً، على أنّ الكسائيّ قد حكى راقَ الماءُ يَريقُ إذا انصبَّ، وهذا قاطع بكون العين ياء. ابن منظور، لسان العرب، (روق)، وينظر: سيبويه، الكتاب، مج٣، ص ٢٠٠، والرضي، شرح الرضي على الشافية، مج٢، ص ٣٨٥
٤. أنهلتُ الإبلَ : وهو أول سقيها. ابن منظور، لسان العرب، (نهل)
٥. المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٢٠١
٦. ينظر: ديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، ص ١٧٠
٧. ينظر: عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص٤٢٥، ٤٢٦

ماضياً من مُضارِعاً، فقالوا: (يُكْرِمُ)، والدّليل على هذا، أنّنا نقول كذلك (نُكْرِمُ)، و(أُكرِمُ)، و(تُكْرِمُ)، وأمّا اسم المفعول واسم الفاعل فلعلّ ذلك لاجتماع زيادتين في بداية الكلمة، وكلّ واحدة لها وظيفة في الأصل، فحذفوا ما لا لزومَ لها ، وهي الهمزة، وأكبرُ دليل على هذا أن لو كانت الزيادة غير الهمزة، وليس لها وظيفة صرفية أو نحويّة أصلاً فعندئذٍ لا تُحذَف ولا بأيّ شكل من الأشكال، يقول ابن منظور: " أراق الماء يرِيقُهُ وهَراقَه يُهَرِيقَه " (١)

- الصّورة الرّابعة : حذف حرف العلّة

يُحذَف حرف العلّة من عين الفعل المضارع المجزوم، والسّبب هو منع التقاء السّاكنين، يقول سيبويه: " ومثل ذلك : لم يَبعْ ولم يَقُلْ، ولو لم يكن ذلك فيها من الاستثقال لأجريت مجرى لم يَخَفْ؛ لأنَّه ليس لاستثقالٍ لما بعدها حُذفت، وذلك ياء يَهابُ وواوُ يَخافُ. وقد بُيّن ذلك " (٢).

ويقول في ذلك السّيرافي: " ومثل ذلك لم يبع ولم يقل حذفت الواو والياء ولم تحركا كما حذفت الألف في تخاف فقيل لم تخف والواجب في تخاف حذفت الألف إذا سكنت الفاء، لأن الألف لم يمكن تحريكها، فحمل لم يَبِعْ ولم يَقُلْ على الألف لأنها أخوات. ومع هذا يستثقل أن يقال لم يبِيعْ ولم يقوُل فيحرك لاجتماع الساكنين" (٣).

- التّحليل الصّرفيّ: الأصل في الأفعال المضارعة المجزومة قبل الحذف هو (لمْ يبِيعْ) و(لمْ يَقُولْ)، تجاور ساكنان في آخر الفعل، وهذا شيء لا تُطِيقُهُ اللّغة، فلها عندَئِذٍ مفرّان، الأوّل: تحريك حرف العلّة وهو ثقيل، والثّاني: حذفهُ، فحُذِفَ حرفُ العلّة، فأصبحَ الفعلانِ بعد الحذف (لم يَبِعْ) و(لمْ يَقُلْ). فلولا المجاورة الشّديدة بين السّاكنين لما حصلَ هذا الإعلال.

- التّحليل الصّوتيّ: الحذف كان في تلك الأمثلة التي ذكرناها بسبب تصحيح المقاطع، فاللّغة تحاول الميل إلى التخلّص من المقطع المديد (ص ح ح ص)، و(ص ح ص ص)، يقول ديزيره سقال:" أما مع قُمْ ولم يَقُمْ (وأصلها قُومْ ولم يقُومْ) فالمشكلة مقطعيّة أيضاً؛ ذلك أننا في الكلمتين، أمام مقطع مديد مقفل بصامت (ص + ح / ص + ح ح + ص). واللغة العربية تتجنب هذا المقطع في غير حال الوقف كما أشرنا، وتقبله في حالات محدودة جداً ذكرناها، ولذلك تختصر الضمة الطويلة، فيستقيم المقطع " (٤). فالمقطع المديد المقفل بصامت يصبح مقطعا طويلاً مقفلاً بصامت. كما أنّنا نلاحظ اختلاف النّبر، وهو ما أشار إليهِ إبراهيم أنيس(٥)، فالفعل (يَبيعُ)

---

١. لسان العرب، (روق).
٢. الكتاب، مج٤، ص ١٥٧
٣. شرح كتاب سيبويه، مج٥، ص ٢٨
٤. الصرف وعلم الأصوات، ص ١٧١
٥. ينظر: الأصوات اللّغويّة، مكتبة نهضة مصر، ص ١٠٥

يكون النّبر على المقطع (بِي) (ص ح ح)، وعند الجزم يصير النبر على المقطع (يَ) (ص + ح)، فلو لم نحذف حرف العلّة لكان النّبر على المقطع (بِيع) (ص ح ح ص)، وهو مقطع تتجنبه اللّغة.

المبحث الثّاني: أثر المجاورة في أبواب صرفيّة مختلفة:

أوّلاً: الزّيادة

قد تُزاد حروفٌ بين حروف متشابهة، ليتمّ التّخفيف والمخالفة بينها، ومن صور تلكَ الزّيادة:

- **الصّورة الأولى:** زيادة ألف بين النّونات

يقول سيبويهِ: " وإذا أدخلتَ الثقيلة في فعلِ جميع النساء قلت: اضْرِبْنانّ يا نسوةُ، وهلْ تَضْرِبْنانّ ولَتَضْرِبْنانّ، فإنّما ألحقتَ هذه الألف كراهيةَ النونات، فأرادوا أن يفصلوا لالتقائها كما حذفوا نون الجميع للنّونات ولم يحذفوا نون النّساء كراهية أن يَلتبس فعلُهن وفعلُ الواحدِ. وكُسرت الثقيلةُ ههنا لأنَّها بعد ألفٍ زائدة فجُعلت بمنزلة نون الاثنين حيث كانت كذلك. وهي فيما سوى ذلك مفتوحة؛ لأنّهما حرفان الأوّل منهما ساكن، ففتحت كما فُتحت نونُ أَيْنَ " (١).

- **التّحليل الصّرفيّ:** عندَ توكيد الفعل المتّصل بنون النّسوة بنون التّوكيد المشدّدة فإنّ الثقلَ ينبعُ من اجتماع النّونات، إذ يصير عندنا ثلاث نونات، فلا بُدّ من زيادة ألف بين نون النّسوة، ونون التّوكيد المشدّدة، وتكسر نون التّوكيد المشدّدة بعد الألف لالتقاء ساكنين، الأوّل: الألف، والثّاني: النّون الأولى من نون التّوكيد المشدّدة . يقول السّيرافي: " استثقلوا اجتماع ثلاث نونات فأدخلوا ألفا بينها " (٢). ففي الفعل (اضربنانّ)، نلاحظ أنّ فعل الأمر قد اتّصل بنون النّسوة، فبني على السّكون، وعندما أُرِيدَ توكيدُهُ بنون التّوكيد المشدّدة، اجتمع ثلاث نونات، فزادوا ألفاً بعد نون النّسوة، وكسروا نون التّوكيد، خشيةً ممّا لا تحبّه اللّغة، أنْ يجتمع ساكنان، لتصير البنية الجديدة هي (اضربْنَانّ)، وهذه الزّيادة هي من ضمن العمليات التّحويليّة في البنية العميقة. فخلاصة القول لِمَ زِيدَ الفاصل؟ قيل: لمنع توالي الأمثال. وإنْ سألَ سائلٌ، فما بالُ الخفيفة؟ قيل: يونسُ والكوفيّون يجيزونها مع وجود هذا الفاصل، (اخشيْنانْ)، والبصريّونَ هذا خطّ أحمر، لا يجوز؛ منعاً لالتقاء السّاكنين (٣).

- **التّحليل الصّوتيّ:** يرى رمضان عبد التّواب أنّ اللّغة لا تحبّ المجاورة الشّديدة بين المتماثلين، لذلك تلجأ إلى طُرِق للتّخلّصِ من ذلكَ التّماثل، من تلك الطرق وضعُ الفواصل، ومن تلك

١- الكتاب، مج٣، ص ٥٢٦

٢- شرح كتاب سيبويه، مج٤، ص ٢٦١

٣- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، مج٤، ص٤٠٤، والسلسيلي، شفاء العليل، مج٢، ص ٨٨٧

الفواصل الألف الزّائدة بين نون النّسوة ونون التّوكيد " هناك نوع آخر من الفاصل غير مجتلب، وإنما هو قديم في بناء الكلمة، ولكن التطور اللغوي لأبنية العربية ، تسبب في اختفائه من هذه الأبنية، ثم نراه يعود للظهور مرة أخرى ليفصل بين المتماثلين " (١). فالألف كما يرى رمضان عبد التّواب أنّها موجودة في بنية الكلمة منذ القدم، فيزيدون ألفاً بين نون النّسوة ونون التّوكيد تُسَمَّى الألف الفارقة، مثل (اخشَيْنَانّ). وهذه الألف أو الفتحة الطويلة موجودة منذ القدم في اللّغات السّاميّة، ومنها العربيّة (٢). ويرى عبد الصبور شاهين أنّ القدماء معذورونَ في نظرتهم لنون التّوكيد، والسّبب في ذلك أنّ درسهم " كان منصباً على تصريف الكلمة المكتوبة، لا المنطوقة، ولقد صرفتهم خصائص الكتابة عن كثير مما يثيره الدرس الصوتي، والعمليات النطقية المتفاعلة. وهو أمر خفى كذلك عن ملاحظة كثيرة من المحدثين " (٣). فهناك كما يرى عبد الصّبور شاهين مشكلة في النّسيج المقطعيّ لنون التّوكيد الثّقيلة والخفيفة، وهو شيءٌ مرفوضٌ تكرههُ اللّغة، بل لا يوجد في اسم ولا فعل ولا حرف، ونون التّوكيد مثّلت تلك المشكلة (٤). فالنّسيج المقطعيّ لنون التّوكيد الثّقيلة هو (ص ص ح)، والنّون الخفيفة هو (ص)، وهذا مرفوضٌ في اللّغة. فيجب علينا أنْ نتصوّرَ أنّ نونَ التّوكيد تشابهُ فعل الأمر، إذ أُخِذَ من المُضارع، وتُجلَبْ همزة الوصل للبدْءِ بالسّاكن، فيكون التّركيب المقطعيّ لنون التّوكيد الثّقيلة هو تركيب (أَنَّ)، بيدَ أنّ همزة النّاسخة التي في الأسماء وتكون في الجمل همزة قطع، أمّا الهمزة التي تلحق الفعل فهي همزة وصل؛ أي: همزة أنّ التّوكيديّة (٥). وهناك فارق آخر بينها وبين كلّ همزة وصل هو " أنّ همزة نون التوكيد لا تظهر مطلقاً، لأنها مدرجة في الكلام دائماً، لا يبدأ بها أبدا " (٦). ولذلكَ يكون أصل النون المشدّدة (anna')؛ أي من مقطعين: (ص ح ص) و(ص ح)، والنّون الخفيفة (an')؛ أي: (ص ح ص). فمن ناحية صوتيّة، قد اجتمع ثلاث نونات، وأدّى إلى توالي الأمثال، النّون الأولى هيَ نون النّسوة، والنونّ المشدّدة نون التّوكيد هي الثّانية، إذ تعدّ نونين، الأولى ساكنة والثّانية متحرّكة، فلم يحذفوا شيئاً منهُنَّ، لأنّ الأولى للإسناد، والثّانية للتّوكيد، فلو حذف شيء زال الغرض منهُنّ، فأطيلت فتحة نون النّسوة، لتصبح فتحة طويلة تفصل بين النّونات، ثمّ تُكسَر الثّانية (٧). وهذا يتّفق مع آراء القدماء، إلاّ أنّ الحرف الزّائد بين النونات هو حرف صامت (الألف)، أمّا المحدثونَ فيرونها فتحة طويلة.

١- التّطور اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص٧٠

٢- ينظر: السابق، ص ٧١

٣- المنهج الصوتي للبنية العربية، ص٩٨

٤- ينظر: السّابق، الصّفحة نفسها

٥- نفسه، الصّفحة نفسها

٦- ينظر: نفسه، الصّفحة نفسها

٧- ينظر: نفسه، ص ١٠٢، و عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، ص ٢٠٩

- الصّورة الثّانية: زيادة ألف بين الهمزتين

يقول سيبويهِ: " ومن العرب ناسٌ يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً إذا التقتا، وذلك أنهم كرهوا التقاءَ همزتين ففصلوا، كما قالوا: اخشَيْنَانّ ففصلوا بالألف كراهيةَ التقاء هذه الحروف المضَاعَفة. قال ذو الرمة (١):

فيا ظَبْيَةَ الوَعْساء بين جُلاجِلٍ وبين النّقا آأنْت أمْ أمُّ سالم (الطّويل)

فهؤلاء أهل التحقيق. وأما أهل الحجاز فمنهم من يقول: آإنّك وآأنت، وهي التي يَختار أبو عمرو، وذلك لأنهم يخففون الهمزة كما يخفف بنو تميم في اجتماع الهمزتين ، فكرهوا التقاء الهمزة والذي هو بين بين، فأدخلوا الألف كما أدخلتْه بنو تميم في التحقيق " (٢).

- التّحليل الصّرفيّ:

لقد حلّل سيبويهِ ظاهرة زيادة الألف بين همزة الاستفهام والهمزة الثّانية بعدها، بزيادة الألف بين نون جمع النّسوة ونون التّوكيد، هنا اجتمعت همزتان، والهمزة مخرجها من أقصى الحلق، وهو حرف مجهور، شديد، فهي نبرة في الصّدر تخرج باجتهاد، هي كالتّهوّع (٣)، ولذا وجود ثقل في الانتقال بين همزة الاستفهام، والهمزة التّالية لها، كما وُجِدَ ثِقَلٌ في اجتماع ثلاث نونات، وهاهنا لم يحذفوا واحدة من الهمزتين، كما لم يحذفوا واحدة من النّونات، لذلك زاد أولئك العرب ألفاً زائدة بين الهمزتين، كما زادوها بين النّونات، وكلّ ذلك لتخفيف الثّقل، فالشّاعر ذو الرّمة أدخل ألفاً بين همزة الاستفهام وهمزة الضّمير المنفصل (أنت)، كراهة التقاء الحروف المضاعفة. بصراحة الزّيادة طريقٌ للتّخلّص من هذهِ الظّاهرة. وأهل الحجاز إذا اجتمعت همزة الاستفهام والهمزة التّالية لها، فإنّهم يُليّنونَ الثّانية، فيجعلونها بينَ بينَ، ومِنْ ثَمَّ يُدخلونَ ألفاً بينَهُما، والسّبب أنّ الهمزة الثّانية المُلَيَّنة هي في نيّة الهمزة، كأنّها موجودة، أمّا بنو تميم فيكتفون بتليين الثّانية، ولا يُدخِلُونَ ألِفا (٤).

١- الديوان، شرح عبد الرحمن المصطاوي، ط١، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٦م، ص٢٦٤، قالها يمدح الملازم بن حُرَيث الحنفي. وأمّ سالم: مي، أميمة: حبيبة ذي الرّمّة. الوعساء، والأوعس والوَعْس والوَعْسة،: كلّه السّهل اللين من الرمل. ابن منظور، لسان العرب، (وعس)، وجَلاجل وجُلاجل ودار جُلجُل: كلها مواضع، وجَلاجل بالفتح: موضع، وقيل جبل من جبال الدّهناء، ابن منظور، لسان العرب، (جلجل)، والنقا مقصور من كثبان الرمل، والجمع أنقاء، ونقيّ، ينظر، ابن منظور، لسان العرب، (نقا).

٢- الكتاب، مج٣، ص ٥٥١

٣- ينظر: السابق، مج٣، ص ٥٤٨، ومج٤، ص ٤٣٤

٤- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٣، ص ٥٥١، والسيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٤، ص ٢٨٧، والأعلم الشّنتمري، النكت في تفسير كتاب سيبويه، مج٣، ص ٨٨

ويرى سيبويهِ أنّ من العرب مَنْ يقولُ: إنَّ تميم هي التي تدخل ألفا بين همزة الاستفهام والهمزة التي بعدَها، و أمّا الذين يخفّفون الهمزة فيحققونهما ولا يُدخِلُونَ ألفا بينَهما (١). يعني أنّ من يُخفّف الهمزة الثّانية فإنّهُ لا يَعتدّ بها، لذلك التّخفيف.

- التّحليل الصّوتيّ:

يقول كمال بشر: " الحكم بأن الهمزة هي أول الأصوات العربية حكم سليم، ولكنها ليست من أقصى الحلق، وإنما هي من الحنجرة " (٢). فيرى أنّ مُخرج الهمزة هو من الحَنجرة، وليست من أقصى الحلق، لكنّ الباحث يرى أنّ سيبويهِ كان يقصد في ذلك الحَنجرة، فهي جزء من أقصى الحلق، ولذا كان يعتمد في وصفه على الملاحظة. فالهمزة هي " صامت حنجوري انفجاري، أما من حيث الجهر أو الهمس، فالبعض يعدّونه لا مجهور ولا مهموس، لأن هذا الصوت مخرجه أو موضع نطقه من بين الوترين الصوتين، فلا يعرف هل ذبذبة الوترين هي ذبذبة الجهر، أم هي نتيجة انفجار الهواء المحبوس خلفهما ولكن التجارب المعملية الحديثة أثبتت أنه مجهور voiced " (٣)، فالعلماء يختلفون في هذا، منهم من يرى أنّها مجهورة، فيتذبذب الوتران الصّوتيّان عند النّطق بها، ومنهم من يرى أنّها لا مجهورة ولا مهموسة، وهناك مَنْ يَرى أنّها مهموسة، وهو ممّا رفضه كمال بشر؛ لأنّ مرحلة تكوّن الهمزة تتمّ بمرحلتين معاً، الذين رأوا أنّها مهموسة نظروا إلى المرحلة الثّانية، وهي انفجار الهواء بعد انطباق الوترين الصّوتيّين، وفي هذه الحالة تتّخذ الأوتار وضعيّة الهمس، لكن فاتهم المرحلة الأهم وهي الأولى، التي ينضغط فيها الهواء خلف الوترين، فينقطع النّفس، وحينها تكون الهمزة في وضع غير وضع الجهر والهمس معا (٤). أمّا بالنّسبة إلى وجود فاصل وهو الألف بين الهمزتين فيقول رمضان عبد التّواب عن سبب ذلك : " قد تنشئ اللغة فاصلاً بين الصوتين، يخفف من ثقل اجتماعهما، كما هو الحال في زيادة الألف بعد همزة الاستفهام والهمزة التالية لها " (٥). فالسّبب كما يرى هو لتخفيف الثّقل والجهد العضليّ، من نطق همزتين متجاورتين، والفاصل هو فاصل مُجتَلَب، لكن كيفَ ينشَأ؟ " في الحقيقة عبارة عن تطويل حركة الهمزة الأولى، لتحصل

١- ينظر: الكتاب، مج٣، ص ٥٥١

٢- كمال بشر، علم الأصوات، ص١٩٢

٣- حلمي خليل، مقدمة في علم اللغة، ٢١٩

٤- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص٧٧، وكمال بشر، علم الأصوات، ص ٢٨٨، ٢٨٩، وعبد الرحمن أيوب، أصوات اللغة، ط٢، مطبعة الكيلاني، القاهرة، ١٩٦٨م، ص ٢١٧، ٢١٨

٥- التطور اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص ٦٨، وينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص ٧٩

المخالفة الكمية في حركات المقاطع المتجاورة " (١)، فالألف ليست بحرف صامت كما كان يرى القدماء، بل هي صائت طويل، نتج بسبب تطويل الصّائت القصير الموجود على همزة الاستفهام، والسّبب في إطالتها هو أنْ يُنطَق بالثّانية بيسر وسهولة (٢). فنلاحظ أنّ الفرق بين القدماء والمحدثين هو في نظرتهم لتلك الألف، فسيبويه يعتبرها من الصّوامت، في حين أنّ المحدثين يرونها حركة طويلة، بيد أنّهم متّفقون في السّبب، وهو الخفّة واليسر نتيجة اجتماع الهمزتين، الذي يُسبب جهداً عضليّاً كبيراً نتيجة تتابعهما، وهذا يتّفق مع النّظريّة التي تنادي بالخفّة والسهولة. يقول إبراهيم أنيس: " وإذا كانت الهمزة المفردة قد احتاجت إلى جهد عضلي جعل اللهجات العربية تفر منها بتسهيلها مرة، وسقوطها مرة أخرى فمما لا شك فيه أن توالي همزتين أشق ويحتاج إلى جهد عضلي أكثر في نطقهما " (٣). يرى الباحثُ أنّ هذا الوجه صحيح، لكن يرى أنّهُ من المحتمل أن يكونَ لتلك الألف الطّويلة زيادة في المبالغة، فمثلاً لو قلنا لشخصٍ ما: أأَنتَ فعلتَ هذا؟ مُستنكرين ذاكَ، لكانَ هذا خفيفاً عليه عن قولنا: آأنتَ فعلتَ هذا؟ ، لأنّ ذا أقوى في المبالغة، إذ زادَ مدّ الصّوت للفتحة القصيرة الإعجابَ والاستنكار، ويرى بأنّ هناكَ للغة الجسدِ دوراً في هذه المسألة بالإضافة إلى المدّ.

١- رمضان عبد التواب، التطور اللّغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص ٧٠

٢- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغويّة، ص ٧٩

٣- ينظر: السّابق، الصّفحة نفسها

ثانياً: تخفيف الهمزة

تُخفّف الهمزة في عدّة صُوَر، منها:

- الصّورة الأولى: إذا كانت الهمزة متحرّكة وما قبلها مُتحرّك

إذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مفتوح، فإنّها تُخفّف، يقول سيبويهِ: " اعلم أنّ كل همزةٍ مفتوحة كانت قبلها فتحةٌ فإنّك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بزنتها محقّقةً، غير أنّك تضعّف الصوت ولا تُتمّه وتُخفى؛ لأنّك تقرّبها من هذه الألف. وذلك قولك: سَأَلَ في لغة أهل الحجاز إذا لم تُحقّق كما يُحقّق بنو تميم، وقد قرأ قبلُ، بينَ بينَ " (١). فالهمزة إذا كانت مفتوحة وما قبلها حرف مفتوح، فإنّهُ يجوزُ أنْ تقرأ بينَ بينَ، بين الهمزة والألف السّاكنة، هم يُخفّفونها لثقل الهمزة، فهي كالتّهوّع عند سيبويهِ(٢)، وأمّا إذا كانت الهمزة مفتوحة وما قبلها مكسور أو مضموم، فإنّ الهمزة لا يُنحى بها نحو الألف فتنطقَ بينَ بينَ، ذلكَ أنّ ما قبلَ الألفِ مفتوح، وهمزة بينَ بينَ التي هي نحو الألف ما قبلها مكسور، أو مضموم، فهذا لا يجوز، وهذه الهمزة لا يجوز حذفها؛ لأنّها لا تُحذَف وقبلها متحرّك (٣)، فالطّريق السّليم هو إبدالها ياء بعد الكسرة، وإبدالها واواً بعد الضّمّة " وذلكَ قولك في المِئَر(٤): مِيَر، وفي يُريدُ أن يُقْرِئَكَ يُقْرِيكَ. ومن ذلك: مِن غُلامِ يَبِيكَ، إذا أردت مِنْ غُلامِ أَبِيك " (٥)، وأمّا إبدالها واوا إذا كانت مفتوحة، وقبلها ضمّة، فقولك في التُّؤَدَة(٦) تُوَدة، وفي الجُؤَن(٧) جُوَنٌ، وغلامُ وَبِيكَ في غُلامُ أَبيك (٨). والهمزة المكسورة إذا كانت مسبوقة بفتحة، أو كسرة أو ضمّة، فإنّها تصير بينَ بينَ، بين الهمزة والياء السّاكنة، ومن الأمثلة على ذلكَ يَئِسَ، وسَئِمَ، مِنْ عندِ إبِلِك، ومرتعُ إبِلِكَ (٩). الأخفش عارض في الهمزة المكسورة بعد الضّمّة، والحجّة أنّ تلك الهمزة هي بين الهمزة والياء السّاكنة، فهي تشبه الحرف السّاكن للتّخفيف، لذلك لا يجوز وجود ياء ساكنة بعد

١- الكتاب، مج٣، ص ٥٤١، ٥٤٢

٢- ينظر: السابق، مج٣، ص ٥٤٨

٣- ينظر: نفسه، ص ٥٤٣

٤- المِئَر: الدِّحْلُ والعَداوة، ابن منظور، لسان العرب، (مار)

٥- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٣، ص ٥٤٣

٦- التُّؤَدة: التأني والتمهل والرزانة، ابن منظور، لسان العرب، (وأد)

٧- الجُؤَن: الجُؤَنة: سلّة مستديرة مُغشّاة أدَماً يجعل فيها الطيب والثياب. ابن منظور، لسان العرب، (جأن)

٨- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٣، ص ٥٤٣

٩- ينظر: السابق، مج٣، ص ٥٤٢

ضمّة، فهذه في الواقع تُبدَلُ ياء (١). ومن الأمثلة على هذا تخفيف همزة (سُئِلَ) ،هوَ يقول سُولَ، بقلبها واواً خالصة. والهمزة المضمومة تُقرأ بينَ بينَ، بينَ الهمزة والواو، سواءً أسبقت بفتحة أم سبقت بكسرة أم سبقت بضمّة، ومن الأمثلة على هذا، (هذا درهمُ أُختك)، و(مِنْ عِندِ أُمّكَ)، و (لَؤُمَ) (٢). في الواقع الأخفش لا يقبل بمسألة هاهنا، رفضها بشكل صريح، لأنّ ما بُنيَ على باطل فهو باطل، فالهمزة المخفّفة هي تشبه السّاكن، لذلك الهمزة المضمومة بعد كسرة، لا يُمكنُ أنْ تقرأ بينَ بينَ، بينَ الهمزة والواو؛ لأنّها تشبه الواو السّاكنة، وهذهِ الواو لا تأتي بعد كسرة، وعليهِ لا بُدّ من إبدالها ياء خالصة، تقولُ في (يستَهزِئُون)، (يستَهزِيون) بالياء الخالصة (٣). في الواقع الكوفيّونَ يرَونَ الهمزة المخفّفة ساكنة، إلاّ أنّ سيبويهِ يراها مخفّفة في اللّفظ، لكنّها محقّقة، والدّليلُ على هذا قولُ الأعشى (٤):

أَأَنْ رأتْ رَجُلاً أعْشَى أضَرَّ به رَيْبُ المَنُونِ ودَهْرٌ مُتْبِلٌ(٥) خَبِل (٦) البسيط

فلو لم تكنْ محقّقة بزنتها لانكسر البيت، وذلك أنّهُ يلتقي ساكنان، وهذا لا يجوز(٧).

- **الصّورة الثّانية:** إذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها متحرّك

حرف الهمزة السّاكن هو حرف ضعيف، ولا يوجد بعد حالة الضّعف هذه وَهن، يقول سيبويه " وإنما منعك أن تجعل هذه السواكن بينَ بينَ أنَّها حروف ميّتة، وقد بلغتْ غايةً ليس بعدها تضعيف، ولا يوصّل إلى ذلك ولا تُحذَف؛ لأنه لم يجئ أمرٌ تُحذَف له السواكنُ، فألزموه البدلَ كما ألزموا المفتوح الذي قبله كسرةٌ أو ضمّةُ البدلَ " (٨). فالواقع يثبتُ لنا أنّ الهمزة السّاكنة

١- ينظر: السيرافي، شرح الكتاب، مج٤، ص ٢٧٥، والأعلم، النكت في تفسير الكتاب، مج٣، ص ٨٢، والرضي، شرح الرضي على الشافية، مج٣، ص ٤٦، والسيوطي، همع الهوامع، مج٦، ص ٢٦٤، والسلسيلي، شفاء العليل على إيضاح التسهيل، مج٣، ص ١٠٨٦

٢- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٣، ص ٥٤٢، والسيوطي، همع الهوامع، مج٦، ص ٢٦٤

٣- ينظر: السيرافي، شرح الكتاب، مج٤، ص ٢٧٥، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير الكتاب، مج٣، ص ٨٢، والرضي، شرح الرضي على الشافية، مج٣، ص ٤٦، والسيوطي، همع الهوامع، مج٦، ص ٢٦٤، والسلسيلي، شفاء العليل، مج٣، ص ١٠٨٦

٤- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس،ص ٥٥،برواية(ودهر مُفْنِدٌ خبِل)،الفَنَد: الفساد، وشرح الرضي على الشافية،مج٣، ٤٥

٥- مُتبل: التَبل: العداوة، والجمع تُبُل، ابن منظور، لسان العرب، (تبل)

٦- خبل: الخَبْل: بالتسكين الفساد، ابن سيدة: الخَبْل فساد الأعضاء حتى لا يدري كيف يمشي فهو متخبّل خَبِل مُخْتبَل. ابن منظور، لسان العرب، (خبل)

٧- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٣، ص ٥٥٠، والسيرافي، شرح الكتاب، مج٤، ص ٢٧٥، والرضي، شرح الرضي على الشافية، مج٣، ص ٤٥

٨- الكتاب، مج٣، ص ٥٤٤

المتحرّك ما قبلها لا يجوزُ فيها أنْ تصيرَ بينَ بينَ، فتضعفَ فوقَ ضعفها، فالهمزة السّاكنة التي قبلها فتحة تُبدلُ ألفاً، والهمزة السّاكنة التي قبلها كسرة، تبدل ياء، والهمزة السّاكنة التي قبلها ضمّة تُبدلُ واوا (١). بصراحة الهمزة ثقيلة في النّطق، لذلكَ خفّفوها، وأولى شيء تُبدلُ لهُ هو حروف من حركات مجاورة لها، وأقرب شيء يجاورها هو الحركات التي قبلها، يقول سيبويه:" لأنه ليس شيء أقربُ منه ولا أولى به منها " (٢). فالفتحة تناسبها الألف، والكسرة تناسبها الياء، والضّمّة تناسبها الواو، تقولُ في (فَأْس) فاس، وفي (ذِئْب) ذِيب، وفي (جُؤْنة)، جُونة.

- **الصّورة الثّالثة:** الهمزة المتحرّكة التي قبلها حرف ساكن

يقول سيبويه " واعلم أنَّ كل همزةٍ متحرّكة كان قبلها حرف ساكن فأردتَ أن تخفّف حذفتها وألقيتَ حركتها على الساكن الذي قبلها. وذلك قولك: مَنَ بُوكَ، ومنُ مُكَ، وكمِ بِلُكَ، إذا أردت أن تخفّف الهمزة في الأب والأُمّ والإبل " (٣). بشكل عامّ الهمزة المتحرّكة إذا أردنا تخفيفها، وكان قبلها ساكن، فإنّنا ننقل حركتها إلى جارها السّاكن، وعندما تفقد الحركة، تُحذَف، هذهِ قصّة تخفيفها، يقول ابن السّرّاج: " وإن تحرّكت الهمزة بعد ساكن خففت بحذفها، ونقل حركتها إلى السّاكن قبلها كقولك في اسأل: سل " (٤). فالأصلُ في (مَنَ بُوكَ) هو (مَنْ أَبُوكَ)، نُقِلت الفتحة إلى الحرف السّاكن، ومن ثَمَّ حُذِفت تخفيفاً، والأصلُ في (مَنُ مُكَ) هو منْ أُمُّكَ، نُقلت الضّمّة إلى السّاكن قبلها، وحُذفت الهمزة تخفيفاً، بعضُ العرب يُحبّه، يجعلُهُ منهجاً في الحياة، يقولون في (المرْأة) بعد التّخفيف (مَرَة)، و(الكمْأَة)(٥) بعد التّخفيف (الكَمَةُ). وقد قالوا (الكَمَاةُ، والمَرَاةُ)، وهذا عند سيبويه والبصريّين غير مطّرد، بيدَ أنّ الكسائي والفرّاء يريان هذا الباب مطّرداً، ويقيسان عليه (٦). وإذا كانت الهمزة متحرّكة وقبلها ألف، فإنّها لا تُحذف فتخفّفَ وهي تُخرِجُ كلامًا كثيراً عن مواضعِه، يقول سيبويه: "وإذا كانت الهمزةُ المتحرّكة بعد ألف لم تُحذَف؛ لأنّك لو حذفتها ثم فعلتَ بالألف ما فعلتَ بالسواكن التي ذكرتُ لك لتحوّلتْ حرفاً غيرَها،

١- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٣، ص ٥٤٣، ٥٤٤، والسيرافي، شرح الكتاب، مج٤، ص ٢٧٤، وينظر: السيوطي، همع الهوامع، مج٦، ص ٢٦٣

٢- الكتاب، مج٣، ص ٥٤٤

٣- السابق، مج٣، ص ٥٤٥

٤- ابن السراج، الأصول، مج٦، ص ٢٦٣

٥- الكمْأَة: واحدها كمْء على غير قياس، وهو من النوادر، فإنّ القياس العكس، والكمء نبات يُنقّض الأرضَ فيخرج كما يخرج الفُطْرُ، والجمع أكمُؤٌ وكَمْأةٌ. قال ابن سيدة هذا قول أهل اللغة، قال سيبويه: ليست الكَمْأة بجمع كَمْءٍ، لأن فَعْلَة ليس مما يكسّر عليه فَعْل: إنما هو اسم للجمع. ابن منظور، لسان العرب، (كمأ).

٦- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٣، ص ٥٤٥، والسيرافي، شرح الكتاب، مج٤، ص ٢٧٩، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير الكتاب، مج ٣، ص ٨٥، والرضي، شرح الرضي على الشافية، مج٣، ص ٤١

فكرهوا أن يُبدِلوا مكانَ الألف حرفا ويغيّروها؛ لأنَّه ليس من كلامهم أن يغيّروا السّواكن فيُبدلوا مكانَها إذا كان بعدها همزة فخفّفوا، ولو فعلوا ذلك لخرج كلامٌ كثير من حدّ كلامهم؛ لأنه ليس من كلامهم أنْ تَثبت الياءُ والواو ثانيةً فصاعداً وقبلها فتحةٌ، إلاّ أن تكون الياءُ أصلُها السكون " (١). فالألف حرف ساكن، ولا يتحرّك، لو حُرّك انقلبَ حرفاً آخر، الواو والياء من نصيبهما هذا الإبدالُ لو حُرّكت الألف، عَلاقة القربى تجمعهُنّ، لكنْ هذا لا يجوز، والسّبب " لو حولنا الألف حرفا آخر وألقينا عليه حركة الهمزة ما كانت تحول إلا إلى ياء أو واو؛ لأن الألف لا تنقلب إلا إليهما ولو جعلت لوجب قلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، لأن ذلك حكم الواو والياء المتحركين المفتوح ما قبلهما، وإنما تثبت الياء والواو إذا كان أصلهما السكون، وذلك حكمهما في التصريف " (٢). باختصار، فإنّنا لو نقلنا حركة الهمزة إلى الألف فإنّ هذا لا يجوز إلاّ بعد إبدالها واواً أو ياء، لتحمل الحركة، ولو كان هذا لخرج كلامٌ كثير عن أصله؛ لأنّ الواو والياء هاهنا متحرّكتان، وما قبلهما مفتوح، لذلك تقلبا ألفاً، وهذا من الأصل غير جائز هنا. ولو خرج علينا مماحكٌ فقال: كيفَ تقولُونَ في (جيئل)(٣) جَيَل، و(مَوْألة) (٤) مَوَلَة؟ السّيرافي لا حجّة في هذا (٥).

في الحقيقة كانَ سيبويهِ ينظرُ للواقع شاهيَ البصرِ، يلملم كلّ نوع إلى جنسه، يحلّلهُ، فيقارنهُ مع بعضهِ البعض ومع غيرهِ، ليصل إلى نتيجة تُطمئنُ القلبَ، وتقنع العقلَ، فإذا كانت الهمزة متحرّكة بعد واو أو ياء فلها قواعد وقوانين، فإذا كانت متحرّكة بعد ياء أو واو زائدة في كلمة واحدة، ولم تكن لتلحق بناء ببناء فإنّها تُبدَلُ حرفاً من جنس ما قبلهَا، فإذا كانت واواً فإنّها تبدلُ واواً، تقول في مقرُوءَة: مقروّة، وإذا كانت ياء أبدلت ياء، تقولُ في خطيئة: خطيّة، وياء التّصغير مثلُ تينكَ الواو والياء، يبدلُ ما بعدها مثلها، تقولُ في سُويْئل: سوَيّل (٦). هناك سبب واضح لا يمكنُ إغفاله، هذه الهمزة التي تأتي بعد تينكَ الواو والياء السّاكنتينِ لا يجوزُ أنْ تُحذف فتلقى حركة الهمزة عليهما فيذهب المدّ، ولا يجوزُ أنْ تُجعلَ بينَ بينَ؛ لأنّ الواو والياء السّاكنتينِ تُحرّكانِ، ولا تحرّك الألف مطلقاً، فعليهِ لا يجوزُ في هذه الهمزة إلاّ البدل (٧).

١- سيبويه، الكتاب، مج٣، ص ٥٤٦

٢- السيرافي، شرح الكتاب، مج٤، ص ٢٨٢

٣- جيئل: وجيئلة: الضَّبُع، معرفة بغير ألف ولام ، والأخيرة عن ثعلب. ابن منظور، لسان العرب، (جأل)

٤- مَوْألة: وأل إليه وَألاً ووُؤولاً، ووَئيلا ووَاءَل مواءلةً ووِئالاً: لجأ. والوَألُ والمَوْئِل: الملجأ، وكذلك المَوْأَلة مثال المهلكة. ابن منظور، لسان العرب، (وأل).

٥- ينظر: السيرافي، شرح الكتاب، مج٤، ص ٢٨٢

٦- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٣، ص ٥٤٧

٧- ينظر: السابق، مج٣، ص ٥٤٧، والسيرافي، شرح الكتاب، مج٤، ص ٢٨٣، وأبو علي، التعليقة على كتاب سيبويه، مج٤، ص ٤٨ ، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير الكتاب، مج٣، ص ٨٦

أمّا الواو والياء اللّتان تُلقى عليهما حركة الهمزة المحرّكة فهما ما كانَ أصليّا من بُنية الكلمة، أو ملحقاً، جاء ليلحق بناء ببناء، أو ما جاء لمعنًى كعلامة الجمع، أو ما كان طرفاً، والهمزة بعده في كلمة أخرى، في كلّ ذاكَ يجوز أن تخفّف الهمزة بحذفها ونقل حركتها إلى ما قبلها، فتحرّك الواو والياء(١). يقولُ سيبويهِ: " وتقول في أبي إسحاقَ، وأبو إسْحاقَ: أبِيسحاق وأبو سْحاق. وفي أبِي أيُّوبَ وذُو أَمرهم: ذُوَمْرِهم، وأبيَ يُّوب، وفي قاضي أَبِيك: قاضيَ بِيك، وفي يغزُو أُمَّهُ: يَغزوُمَّهُ، لأنَّ هذه من نفس الحرف. وتقول في حَوْأَبَةٍ(٢): حَوَبَةٌ؛ لأنَّ هذه الواو ألحقت بناتِ الثلاثة ببنات الأربعة، وإنما هي كواو جَدْوَلٍ. ألا تراها لا تغيّر إذا كُسّرت للجمع تقول: حَوَائِبُ، فإنَّما هي بمنزلة عين جَعْفَر" (٣). نلاحظ أنّ الواو والياء في جميع الأمثلة هما من بنية الكلمة، لذلك نقلت حركة الهمزة إليهما، فالجار للجار كما يقال، وخفّفت الهمزة بحذفها، عدا حوأبةٍ، فإنّ الواو للإلحاق، فتلك الواو ألحقت بنت الثّلاثة ببنات الأربعة، فهي كواو جدول، فهي بمنزلة العين في كلمة جعفر، تقول في جعفر: جعافر، وفي جدول: جداول، وفي حوأبة: حوائب. ويقول كذلك: " وكذلك سمعنا العرب الذين يخفّفون يقولون: اتَّبَعُوَمْرَهُ لأنّ هذه الواو ليست بمَدَّة زائدة في حرفٍ الهمزة منه، فصارت بمنزلة واو يَدْعُو. وتقول: اتّبعيَ مْرَهُ، صارت كياء يَرْمِي حيث انفصلت ولم تكن مَدَّةً في كلمة واحدةٍ مع الهمزة؛ لأنَّها إذا كانت متّصِلة ولم تكن من نفس الحرف أو بمنزلة ما هو من نفس الحرف، أو تجيء لمعنىً، فإنّما تجيءُ لمَدّةٍ لا لمعنًى. وواوُ اضْرِبوا واتّبعوا، هي لمعنى الأسماء، وليس بمنزلة الياء في خَطِيئةٍ تكون في الكلمة لغير معنًى. ولا تجيء الياءُ مع المنفصلة لتُلْحِق بناءً بِبناءٍ فيُفصَل بينها وبين ما لا يكون مُلحِقاً بناءً ببناءٍ" (٤). فنلاحظ أنّ الواو في (اتّبعوا أمرهُ) لم تكن من بنية الكلمة، فهي زائدة، وجاءت لمعنًى، وهو الفاعليّة، وكانت طرفاً والهمزة بعدها في كلمة أخرى، فعلى هذا تُحرّكُ دون مانع، وتُحذَفُ الهمزة بعد نقل حركتها إلى ما قبلها، فنقول: اتبعوَمْرَهُ. يقول الأعلم الشنتمريّ:"الألف لا تُغيّر إذا خففت الهمزة بعدها في كلمة واحدة وفي كلمتين منفصلتين، تقول: (اضربا أباهما، ومَساءَك) فلا تلقي حركتهما في الموضعين على الألف كما تلقي حركتهما على الياء والواو إذا كانتا لغير مدّ

١- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٣، ص ٥٤٧، ٥٤٨

٢- السابق، مج٣، ص ٥٤٨

٣- حوأبة: الحوأب: وادٍ في وَهْدةٍ من الأرض واسع. دَلْوٌ حوأبٌ وحَوْأَبةٌ، كذلك، وقيل: ضخمة. ابن منظور، لسان العرب، (حأب)

٤- الكتاب، مج٣، ص ٥٤٨

في الاتصال والانفصال " (١). فالألف حرفٌ ساكن، لكنّ النّحاة القدماء عدّوه كالمتحرّك نتيجة طول المدّ، فهي لا تقبل الحركة، في الاتّصال أو الانفصال، أمّا الواو والياء إذا كانتا لغير مدّ في الاتّصال أو الانفصال فإنّهما يحملان الحركة، ولا يستثقلانِ منها، فتحذف الهمزة بعدهما وتلقى حركتها عليهما.

- **التّحليل الصّوتيّ:**

مَخرَج الهمزة يحتاجُ إلى جُهدٍ عضليّ شديد، يقول إبراهيم أنيس: " أما مخرج الهمزة المحققة فهو من المزمار نفسه؛ إذ عند النطق بالهمزة تنطبق فتحة المزمار انطباقاً تاما فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق، ثم تنفرج فتحة المزمار فجأة فيسمع صوت انفجاري هو ما نعبر عنه بالهمزة. فالهمزة إذن صوت شديد، لا هو بالمجهور ولا بالمهموس؛ لأن فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقا تاما، فلا نسمع لها ذبذبة الوترين الصوتيين، ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تنفرج فتحة المزمار، ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة " (٢). فنلاحظ من هذا الكلام الدّقيق أنّ سيبويهِ عندما وصف الهمزة بأنّها نبرة تخرج من الصّدر باجتهاد فهي كالتّهوّع كان مُصيباً، إلاّ أنّهُ لم يُحدّد مَخرج تلك النّبرة بشكل دقيق؛ نظراً لقلّة الإمكانات المتطوّرة التي تُساعِدُ في الكشف عن الأمور المخفيّة الدّقيقة، في الواقع الهمزة تحتاج إلى جهد عضليّ كبير يختلف عن بقيّة الصّوامت، فمخرجها من فتحة المزمار في أعلى الحنجرة، لكن هذا الإغلاق أمام الهواء الخارج من الرّئتين يسبّب ثقلا بسبب المنطقة الحساسة في هذا الموقع، هو بحقّ كالتّهوّع، فهذا الثّقل في مخرجها " بسبب ما يتطلبه نطقها من جهد عضلي يسببه شد الوترين الصوتيين وانطباقهما على بعضهما بإحكام، إلى جانب الاحتقان والتوتر الناشئين عن قطع النفس فترة من الزمن إلى جانب ضغط الرئتين على الهواء، ثم الانفتاح السريع للأوتار الصوتية " (٣). فالهمزة تحتاج إلى جهد عضليّ كبير، وهذا ممّا دفع بأهلِ الحجاز إلى أنْ يُخفّفوا الهمزةَ، حتى إنّ عليّا – رضي الله عنهُ – ذكرَ أنَّ القرآن نزل بلسان قريش، ولولا أنّ جبريلَ نزلَ بالهمزة ما همزت قريش، لكنّ غيرهم حقّقوها، ومنهم من استحسن تخفيفها، وأمّا البداية بها فلا خلاف بين العرب جميعاً، التّحقيق لا غيرُ (٤). وقد ذكرَ ذلكَ سيبويهِ إذ بيّنَ أنّهُ من ثقل الهمزة خفّفوها، وهي مفردة، يقولون في رأس: راس (٥). لكنّ التّفسيراتِ الصّوتيّةَ والصّرفيةَ الحديثةَ

١- التعليقة على الكتاب، مج٤، ص ٤٨

٢- إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص ٧٧

٣- فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ٤٥٥

٤- ينظر: الرضي، شرح الرضي على الشافية، مج٣، ص ٣٢

٥- ينظر: الكتاب، مج٣، ص ٥٥٠

كشفت أنّ القدماء ضلّوا الطّريق في تفسيرهم هاهنا، وهم غيرُ ملومين في ذلكَ، لا توجد أجهزة حديثة، والكتابة العربيّة خدعتهم في بعض الأحايين، بصراحة ما حصلَ مع الهمزة السّاكنة المتحرّك ما قبلها هو سقوط الهمزة، وإطالة الحركة السّابقة لها، فنقولُ في رَأس: رَاس، وفي بِئْر: بِير، وفي جُؤْنة: جُونة، وإذا كانت الهمزة متحرّكة وما قبلها ساكن، فإنّ الهمزة تُحذَفُ، ويتّصلُ ما قبلها بحركتها، فمثلاً نقول في (اِسْأَل): سَلْ، والأصل اِسْأَل، حُذِفت الهمزة، واتّصلت الحركة بما قبلها، اِسَل، وحُذِفَت همزة الوصل، فصارت سَلْ. وثَمَّ قاعدتانِ للهمزة المتحرّك ما قبلها مثل حركتها، الأولى: أنْ تُحذَف الهمزة، وتتّصل الحركات ببعض، فتنشأ حركة طويلة، مثل: سَأَلَ، فنقولُ فيها: سالَ، والثّانية: أن تُجعلَ الهمزة بينَ بينَ، القدماء وصفوها هكذا، أي يكون المخرج من مُخرج الهمزة ومخرج الحرف الذي منهُ حركتها، لكنّ حظّ الصّوابِ لمْ يحالفهم، خدعتهم الكتابة العربيّة، وتشابهت عليهم الأحوال، في الواقع هذهِ الهمزة قد حُذِفَتْ، إلاّ أنّ الحركاتِ لم تتّصل ببعضٍ فتنتج حركة واحدة طويلة، فقد أصبح بين الحركتين وُقيفة صوتيّة(صوت لين قصير، من فتحة، أو ضمّة، أو كسرة)، هي التي سمّاها القدماء بينَ بينَ. ولا نريد أن نبتعد قليلاً عن هذا، فإنّ الهمزة المتحرّك ما قبلها بحركة غير حركتها تُحذَف، فينشأ انزلاق بين الحركات يُؤدّي إلى تخليق الواو أو الياء، فالواو تنشأ من تتابع الفتحة أو الضّمّة أو العكس، والياء نتيجة تتابع أيّ حركة، الفتحة مع الياء أو العكس، أو الكسرة مع الضّمّة، أو العكس، على كلٍّ، من الأمثلة على هذا التّخفيف أن نقولَ في يُؤَدّي: يُوَدّي، وفي يَؤُمّ: يَوُمّ، وفي سُئِلَ: سُيِلَ، وفي سَئِمَ: سَيِمَ، وفي يستهزِئونَ: يستهزِيُونَ، وفي سائِل: سايِل، وفي رِئَة: رِيَة (١). ففي المثال الأوّل (يُوَدّي)، سقطت الهمزة فاتّصلت الضّمّة بالفتحة، فنشأت الواو (شبه الصّائت) نتيجة الانزلاق من الضّمّة إلى الفتحة، وفي كلمة (سايِل)، حُذِفَت الهمزة، فنشأ انزلاق بين الفتحة الطّويلة والكسرة، نتج عنه الياء (شبه الصّائت). فالتّخفيف في الهمزة كما قلنا هو من باب الاقتصاد في الجهد العضليّ، ولذا يلائِمُ النّظريّة الحديثة، نظريّة السّهولة والاقتصاد في الجهد، وهو ما صدحَ به القدماء بكلّ ثقة وقوّة (٢). يرى الباحث أنّ همزة بين بين عند القدماء تختلف عمّا يُقرَأ الآن من أفواه القرّاء، فهي كما وصفها سيبويه، تكون مختلطة بين الهمزة والحرف الذي منه حركة الهمزة، لعلّها مع مرور الوقت ضَعُفَ صوتها إلى أنْ أصبحت بهذا الشّكل، الذي يعدّه المحدثونَ صوتَ لين، إمّا ضمّة، وإمّا فتحة، وإمّا كسرة.

١- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغويّة، ص ٧٦- ٧٩، فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص٤٥٥ – ٤٦٠

٢- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللّغوية، ص٧٩، وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٧١، ٣٧٢ ، وفوزي الشّايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ٤٥٥

- القلب المكانيّ:

عرّف أبو حيّان القلب بأنّهُ " تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير، وقد جاء منه شيء كثير حتى إنّ ابن السِّكِّيت ألف فيه كتاباً، ومع ذلك فلا يطّرد شيء منه، إنما يحفظ حفظا، لأنه لم يجيء منه في باب ما يصلح أن يقاس عليه " (١). فالصّوامت تتجاور في الكلمة الواحدة، وهذا التّجاور كانَ مُبرّراً لتقديم بعض الصّوامت على بعض أو تأخيرها، والمعنى يظلّ كما كانَ عليهِ قبلَ القلبِ، لكن كيف يُعرَفُ هذا القلبُ؟ قيل: " بأصلهِ، واشتقاقه، وصحّته، وكذا إذا أدّى تركه إلى همزتين ومنع صرفه بلا علّة على الأصحّ، فإن لم يثبت فأصلان "(٢). فمثلاً الأقل انتشاراً، مثل: (رعملي) مقلوب (لعمري)، والذي ليس له تصريف عن الآخر، مثل: (شواعي)، فلا يقال: شعى يشعى فهو شاع، فشوائع هو الأصل، من شاع يشيع فهو شائع، بمعنى متفرّق، وما أصابته علّة ولم يُعَلّ، مثل: (أيِسَ)، وما ترتب على عدم قلبه وجود همزتين طرفاً، مثل:(جاءٍ)، والذي أصابه منع الصّرف دون علّة واضحة، مثل: أشياء، كلُّ هذا يُحكَمُ عليهِ بالقلب (٣). وهذا كلّهُ سأفصّلهُ بالشّرح والتّحليل من كلام سيبويهِ، معَ العلمِ أنَّ ابنَ درستويهِ أنكر القلب، وألّف كتاباً في إبطالهِ، فقد رأى أنّ هذا من قبيل اللّغات (٤). لقد اعتمدَ سيبويهِ في معرفة القلب على الأصل، يقول: " اعلم أنّ كلّ ما كان فيه قلبٌ لا يُرَدّ إلى الأصل؛ وذلك لأنّه اسم بُني على ذلك كما بني ما ذكرنا على التاء، وكما بُني قائلٌ على أن يُبدَل من الواو الهمزةُ، وليس شيئاً تَبِعَ ما قبله كواو مُوقِنٍ وياءِ قِيلٍ، ولكن الاسم يثبت على القلب في التحقير"(٥). فالاسم الذي حدث قلب بين حروفه لا يُؤثّر في التّصغير، يُعامل كما لو كان غير مقلوب. يقول سيبويهِ: " فمن ذلك قول العجّاج (٦): (٧)

لاثٍ بهِ الأَشاءُ(٨) والعُبْريّ (٩) مشطور الرجز

---

١. السيوطي، همع الهوامع، مج٦،ص ٢٧٦، وينظر: الرضي، شرح الرضي على الشافية، مج١، ص ٢١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، مج١، ٣٣٤
٢. السيوطي، همع الهوامع، مج٦، ص٢٧٦
٣. ينظر: السابق، مج٦، ص ٢٧٨
٤. ينظر: السيوطي، المزهر في علوم اللّغة، مج١، ص ٤٨١
٥. سيبويه، الكتاب، مج٣، ص ٤٦٥، ٤٦٦
٦. العجاج: هو عبد الله بن رؤبة بن سعد بن زيد مَناة ابن تميم . وكان يُكنى أبا الشعثاء، والشعثاء ابنته، وكان لقي أبا هُريرة .، وسمع منه أحاديث. ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف، مصر، ص ٥٩١.
٧. الديوان، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، ت: عزة حسن، دار الشرق العربي، لبنان، ١٩٩٥م، ٢٩٦
٨. الأشاءُ: بالفتح والمدّ، صغار النخل، وقيل النّخل عامة، واحدته أشاءة، والهمزة فيه منقلبة عن ياء، لأن تصغيرها أُشَيّ، وذهب بعضهم إلى أنه من باب أجأ. ابن منظور، لسان العرب، (أشي).
٩. العُبْريّ: من السدر: ما نبت على عِبْر النهر وعَظم. ابن منظور، لسان العرب، (عبر)

إنما أراد لائِثٌ، ولكنه أخّر الواو وقدّم الثاء. وقال طريف بن تميم العَنْبَرِيّ (١):

فتَعَرّفوني أنّني أنا ذاكُمُ شاكٍ سلاحي في الحوادث مُعْلِمُ (٢) الكامل

إنّما يريد الشائك فقلب. ومثل ذلك أينُقٌ إنّما هو أنْوُقٌ في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا " (٣). فنلاحظ أنّ هناكَ قلباً مكانيّاً في كلمة (شاكٍ)، فأصلها (شائك)، اسم فاعل من شاك يشوك، قلبت العين مكان اللام، فوزنُ شاكٍ، هو (فالٍ) في حالة الرّفع والجرّ، وكلمة (لاثٍ) أصلها (لائث)، من لاث يلوث، حُرّكت العين مكان اللام، فوزن لاثٍ هو (فالٍ). وأمّا أينُق جمعُ ناقة، فأصلها (أنْوق) على وزن (أفعل)، فقدّموا الواو، وأبدلوا منها ياء، فصارت (أينُق) على وزن (أعفل)، و"حكى ابن السكيت: (أونق) عن بعض طيء"(٤)، لم يقلبوا الواو ياء. وهاكَ أمثلة أخرى على مثل هذه الكلمات التي حدث بها قلب مكانيّ، مثل: (اطمأنّ)، التي أصلها (طَأمنتُ)، على وزن (فعلل)، فالذي بهِ زيادة ضعيف، والجرميّ خالف سيبويه في ذلك. وكذلك الجمع (فُعُول) من (قوس)، إذ نقول (قِسِيّ)، فهي في الأصل (قُوُوس)، فقدّموا اللام مكان العين، فأصبحت (قُسُوو)، فتقلب الواو الأخيرة ياء؛ لأنّ ما قبلها مضموم، إذ الواو الزّائدة ساكنة خفيّة، وتلتقي الواو السّاكنة مع الياء المتحرّكة، فتقلب الواو ياء، فتصير(قُسُيّ)، وتقلب الضّمّة كسرة لأجل الياء، فتصير (قُسِيّ)، وتقلب ضمّة الفاء كسرة إتباعاً لكسرة اللام، فتصير (قِسِيّ)، على وزن (فلوع) (٥). وقد قال العرب أكرهُ مَسائِيك، يريدونَ مساوِئَكَ، جمع المَساءة، فقد قلبوا

١- طريف بن تميم العنبريّ: هو طريف بن تميم بن عمرو بن عبد الله بن جُندب بن العَنْبَر. أبو سليط وأبو عمرو، وكان يُلقّب بالمُحبّر وبمُلقي القناع. كان فارس تميم في الجاهلية ، اشترك في كثير من حروب تميم . عزيزة فوال بابتي، معجم الشعراء الجاهليين، ط١، دار صادر، لبنان، ١٩٩٨مـ ، ص ١٩٩. والبيت موجود في الأصمعيّات، تحقيق أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٥، بيروت، لبنان، ص ١٢٨، وسيبويه الكتاب، مج٣، ص ٤٦٦، والسيرافي، شرح الكتاب، مج٤، ص٢٠٥، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير الكتاب، مج٣، ص ٣٧.

٢- شاكٍ: الشّوكة : السلاح، وقيل حِدّة السّلاح، ورجل شاكي السلاح وشائك السلاح. أبو عبيد: الشّاكي والشّائك جميعا ذو الشّوكة والحدّ في سلاحه. ابن منظور، لسان العرب، (شوك)

مُعلم: رجلٌ مُعْلِم: إذا عُلِم مكانه في الحرب بعَلامة أعلمها، وأعلم حمزة يوم بدر. ابن منظور، لسان العرب، (علم)

٣- الكتاب، مج٣، ص ٤٦٦

٤- أبو حيّان، ارتشاف الضرب، مج١، ص ٣٣٥

٥- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٣، ص ٤٦٧،مج٤، ص٣٨٠ والسيرافي، شرح الكتاب، مج٤، ص ٢٠٥، ٢٠٦، وابن جني، الخصائص، مج٢، ص٧٤، والرضي، شرح الرضي على الشافية، مج١، ص ٢٢، والسيوطي، همع الهوامع، مج٦، ص ٢٧٦، وعبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص١٤

الهمزة مكان الواو، فصارت (مسائِو)، ثُمّ قلبوا الواو ياء؛ لأنّها طرف، ومسبوقة بكسرة، هذا فيما زعم الخليل، وقد قال كعب بن مالك (١):

لقد لَقِيَتْ قُريظةُ ما سآها وحلّ بدارهم ذُلّ ذليل الوافر

فالشّاعر يريدُ ما ساءَها، لكنّهُ قلبَ، كما قلب كثَيِّرُ عَزَّةَ (٢):

وكلُّ خليل رَاءني فهو قائلٌ مِنَ اجلِك: هذا هامةُ اليومِ أو غدِ الطويل

فهو يُريد رآني، لكنّه قلب (٣) . وقد اختلف الخليل وسيبويهِ في مسألة في غاية الأهميّة، فالخليل كان يزعم أنّ جاءٍ وشاءٍ على القلب، وسيبويهِ على العكس من ذلك، إلاّ أنّ أكثرَ العربِ يقولونَ: لاثٌ وشاكٌ سلاحُه، فهؤلاء حذفوا الهمزة، كأنّ أولئك لم يقلبوا الّلام في جئت، حين بنوا منه فاعل، لأنّ من شأنهم حذفَ الهمزة، فيقولون: شاكٌ، ولاثٌ، وأمّا جاءٍ وشاءٍ فلم يحذفوها؛ خوفاً من التقاء الألف السّاكنة مع الياء السّاكنة، جائي، وشائي، فالهمزة هي العين في فاعل(٤). بصراحة الباحث لا يرى وجود أيّ قلب، بل لا مبرّر لهُ، فاسم الفاعل (جاءٍ)، أصلهُ (جائِئ)، التقت همزتان، وهما من مخرج صوتيّ واحد، وهذا ثقيلٌ جدّاً، وقد ذكرنا مسبقاً أنّ الهمزة وحدها ثقيلة، وقد خفّفوها، فقالوا في رأس: راس، وفي بِئر: بِير، ولا يجوز إدغام الهمزتين طرفاً، لذلك لجئوا إلى المخالفة الصّوتيّة، وهي قلب الهمزة إلى ياء، كما قالوا في تظنّنتُ: تظنّيتُ، وفي تسرّرتُ: تسرّيتُ، فالوزن الصّرفي، لجائي هو فاعل، ومن ثَمّ عاملوه معاملة المنقوص، فرأي سيبويه في غاية الدّقّة، والدّليل على هذا، أنّ الياء بمجرّد وقوعها بعد ألف فاعل تُقلب همزة، ولو كان كما ذكر الخليل، بأنّهم خافوا وقوع الياء السّاكنة بعد الألف فقلبوها إلى موضع اللام، لقلبوا قائل وبائع، وكلّ ما كان على شاكلتهِ، وأمّا لاثٍ وشاكٍ فالصّحيحُ أنّهما على القلب، لأنّ الياء في موضع اللام، لكن هذا بعد قلب الياء همزة، فالأصل: (شائك) و(لائث)، قلبوا مكانيّا، ولوجود الهمزة طرفاً وقبل كسرة خفّفوها بقلبها ياء. وأمّا أشياء فإنّ

١- سيبويه، الكتاب، مج٣، ص ٤٦٧، والديوان، ت: مجيد طرَاد، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م ، والسيرافي، شرح الكتاب، مج٤، ص ٢٠٦، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير الكتاب، مج٣، ص ٣٨، وخالد عبد الكريم جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ط٢، الدار الشرقية، مصر، ١٩٨٩م، ص٣٨٥. وهذا البيت موجود في ديوان حسان بن ثابت برواية:

لقد لَقيت قُريظة ما عَظاها وحلّ بحصنها ذلّ ذليل الوافر

ديوان حسان، شرحه الأستاذ عبدأمَهنّا،ط٢، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٩٤م، ص ١٩٥

٢- ديوان كثيّر عزّة، ت: إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان، ١٩٧١م، ص ٤٣٥

٣- ينظر: الكتاب، مج٣، ص ٤٦٧، ومج ٤، ص ٣٨٠

٤- ينظر : سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٣٧٩، والسيرافي، شرح الكتاب، مج٥، ص ٢٨٤ - ٢٨٦

القدماء اختلفوا فيها؛ فقد رأوها ممنوعة من الصّرفِ، فرأوا ذلك بسب القلب، سيبويه رآها مقلوبة من شيئاء، وكذا البصريّونَ إلاّ الأخفش، وكان ذلك للتّخفيف من التقاء الهمزتين، إذ الألف خفيّة بينهما، فشيئاء وزنها فعلاء، وأمّا أشياء فوزنها لفعاء، لذلك منعت من الصّرف، وهي اسم جمع، أمّا الأخفش فكان يرى بأنّها أفعلاء، جمع شيء، إذ إنّ فَعْل يُجمع على فُعَلاء، وأفعلاء شبيهة بفُعلاء، كطبيب أطبّاء، فالأصل أن تُجمع على طُبباء، فُعلاء، لكنّ هذا ثقيل، فلجئوا إلى أفعلاء؛ للتّخلّص من هذا الثّقل، وحذفت الهمزة، فصارت (أفعاء)، بيدَ أنّ المازنيّ أسكت الأخفش؛ إذ سألهُ عن تصغيرها فقال: أشيئاء، فقال لهُ المازنيّ: هذه أفعلاء جمع تكسير وتصغيرها لمفردها فليست كأفعال جمعا للقلّة، ورأى ابنُ الأنباري أنّ فَعل يُجمع على فُعول أو فِعال، مثل: كعب: كعوب، أمّا الكوفيّونَ فرأوها أفعلاء جمع شيّء في الأصل، كليّن ألينناء، وصارت على (أفعاء)، بعد حذف الهمزة، لاجتماع همزتين بينهما ألف خفيّة، وذهب الكسائيّ إلى أنّها أفعال؛ لأنّ فَعْل معتلّ العين يُجمع على أفعال باطّراد، مثل: بيت أبيات، ومنع من الصرف لكثرة الاستعمال؛ لأنّها أشبهت فعلاء، مثل: خضراء خضراوات، فيقال: أشياء أشياوات، وردّ ابن الأنباري والبصريّون وأكثر الكوفيّين ذلك؛ إذ لو كان هذا لمنعنا أبناء من الصّرف (١). والعرب تحبّ التّوسّع في الكلام، قالوا كذلك؛ بئر آبار، ورِئم آرام، ورأي آراء، فإن قيل: لِمَ قلبوا والمعنى واحد؟ قال أبو حيّان " الفائدة في هذا الاتساع في الكلام والاضطرار إليه في بعض المواضع " (٢).

- التّحليل الصّوتيّ:

يُعرّف فوزي الشّايب القلب المكانيّ بقولهِ: " عملية تبادل صوتين لمواقعهما ضمن كلمة واحدة. والقلب المكاني في مجمله ثمرة من ثمار قانون الاقتصاد في الجهد " (٣). فالأصوات المتجاورة في الكلمة الواحدة يحدث بينها تبدّلات صوتيّة مكانيّة، وهناكَ عدّة أسباب لهُ، فقد ذهب بروكلمان إلى أنّ هذا القلب هو لأجل حدوث الانسجام الصّوتيّ، الذي لم يَكُن للأصل مِيزةً قبل القلب، وفي الواقع هناك صلة قرابة بين المخالفة والقلب المكانيّ (٤)، فمن الأمثلة على هذا القلب؛ لأجل الانسجام الصّوتيّ طسم، التي أصلها طمس، فالميم فصلت بين حرفين متقاربي المخرج، فحدث

١- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٣٨٠، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير الكتاب، مج٣، ص ٣٦٧، ٣٧٨، وابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، تحقيق جوده مبروك،ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص ٦٥٤ – ٦٦١، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، مج١، ص ٣٣٥، والسيوطي، همع الهوامع، مج٦، ص ٢٧٧، ٢٧٨

٢- السيوطي، همع الهوامع، مج٦، ص ٢٧٩

٣- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ٤٦٢

٤- ينظر: كارل بروكلمان، فقه اللّغات السّاميّة، ص ٨٠

قلب مكانيّ لحدوث التّقارب، طسم (١). وقد آمن فندريس بأنّ مردّ القلب المكانيّ هو الخطأ السمعيّ وقلّة الالتفات، فهو كالتشابه، كلاهما يرجع للأصل نفسه (٢). وبرجشتراسر آمن بنفس هذا المبدأ، فهو يرى بأنّ القلب المكانيّ هو من قَبِيل الخطأ " وعلّته أن تغير ترتيب الحركات في التصورات، أسهل من تغيرها الموجب للتخالف. ونحن نشاهد ذلك في الكتابة بالآلة الكاتبة، فإذا لم نتيقظ كتبنا كل الحروف اللازمة، لكن على غير ترتيبها " (٣). فالكلمة يكون لها تصوّر في الذهن، لترتيب حروفها وحركاتها، والقلب المكاني أسهل من حدوث المخالفة الصّوتيّة لنفس الحركات وهي بمكانها، فيلجأ المتكلّم وبشكل لا إراديّ إلى التّقديم والتّأخير، لكنّ أحمد مختار عمر رأى كذلك أنّ من أسبابِ القلب المكانيّ تعدّدَ اللّهجات، وهو ما آمن بهِ الخليل وسيبويه كصيغة جذبَ وجبَذ، والثّانية لغة تميم، وممّا رآه على أنّهُ من قبيل اللّهجات الطّبيخ في البطّيخ (٤). بشكلٍ عامّ، ظاهرة القلب المكانيّ موجودة في اللّغة العربيّة، بل في كلّ اللّغات، وابن فارس رأى بأنّهُ من سُنن العرب، وابن درستويهِ أنكرهُ (٥)، إلاّ أنّ مِن المحدثين مَنْ أنكرهُ في بعض الكلمات التي ادّعى القدماء أنّها على سبيل القلب، بدليل، فنأى وزنها (فعَا) ، وناء وزنها (فاع)، وواحد وزنها (فاعل)، وحادي وزنها (عالي)، ووجه وزنا (فَعل)، وجاه وزنها (عال)، في التّحليل الصّوتيّ الحديث(٦). فالألف هي حركة طويلة في مثل نأى، وناء، وواحد، والياء حركة طويلة في حادي، ولذا يبطل القلب هنا. وقد أعجب الباحثَ رأيُ إبراهيم أنيس في ظاهرة القلب المكانيّ، إذ يقول: " وهذه الظاهرة هي في الأصل من أخطاء السمع بين الكبار، أو من أخطاء الأطفال ثم صار الخطأ صوابا " (٧). يرى الباحث أنّ السّبب لظاهرة القلب المكانيّ

١- ينظر: أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٩١

٢- ينظر: فندريس، اللغة، ترجمة عبد الحليم الدواخلي، ومحمد القصاص، وفاطمة خليل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ٩٤

٣- برجشتراسر، التطور النحوي، علق عليه رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ٣٥

٤- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ٣٨١، وابن جني، الخصائص، مج٢، ص ٧٠، وابن منظور، لسان العرب، (جذب)، وإبراهيم أنيس، اللهجات العربية، ص ١٣٢، وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٩١، وغالب المطلبي، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، ص ١٩٤

٥- ينظر: ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، علق عليه أحمد بسبح، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٧م، ص ١٥٣، والسيوطي، المزهر في علوم اللغة، مج١، ص ٤٨١، وبرتيل مالبرج، علم الأصوات، تعريب ودراسة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، ص١٥١، و فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة، ٤٦٣

٦- ينظر: عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٤٧، ٤٨، وعبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ص ٢٧٧

٧- اللهجات العربية، دار الفكر العربي، ص ١٣٢

هو السّرعة في الأداء الكلاميّ، فلمّا كانت تنطق الكلمة بسرعة، فإنّ الأصوات المتجاورة في الكلمة تتبادل مواقعها بشكل لا إراديّ، حتّى إنْ لم يكن بين الصّوتين المتبادلين صلة قرابة، لأنّ الأصوات المتجاورة في الكلمة الواحدة كالأخوة المترابطين، فالسّامع لا يُفرّق بين الأصل والمقلوب من ناحية صوتيّة، كأنّهما واحد، والمعنى واحد، فما هو الفرق مثلاً بين يَئِسَ وأيِسَ إذا نطقناهما بسرعة؟، بصراحة هناك قبائل كانت تحبّ السّرعة في الكلام. وأمّا كلمة أشياء التي تحيّر القدماءُ في سبب منعها من الصّرف، فقد حلّ رمضان عبد التّواب اللّغز في ذلك، (أشياء) هي كلمة مصروفة، وفي حالة الجرّ تكونُ بتنوين الكسر، فإذا أتى بعدها (إنْ) الشّرطيّة، كقولهِ تعالى: ((يا أيّها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياءَ إنْ تُبدَ لكم تسؤكم)) (١)، فالأصل (أشياءٍ إنْ)، فإنّ اللّغة تفعلُ ما تتمنّاهُ، فقد تلاقى مقطعان متشابهان، (إنْ، إنْ)، فخُولِفَ بينهما بحذف التّنوين، فصارا (إ إنْ)، وقد تلاقت همزتان مكسورتانِ، فخولفت الحركة الأولى بفتحها، فأصبحتْ (أشياءَ إنْ)، ولو لم تأتِ بعدها (إنْ) الشّرطيّة لكسرت همزة أشياء (٢). ويرى الباحث أنّ رأي رمضان عبد التّواب في غاية الدّقة، فمن ناحية صوتيّة يوجد ثقل كبير في توالي مقطعين متواليين (إنْ إنْ)، لكن لو خرج علينا مماحكٌ وقالَ: فما بالُ أبناء، تلتقي بالحرف (إنْ) الشّرطيّة، ولا تُمنع من الصّرف؟ يرى الباحث أنّهُ لا بُدّ من وُقيفة صغيرة بعد التنوين في (أبناء) إنْ تلتها (إنْ) الشّرطيّة.

١- المائدة، ١٠١

٢- ينظر: رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص ٧٤، ٧٥، وفوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ص ٣١٠ -٣١٣

- الوقف بالنّقل

اللّغة العربيّة لا يُبتدأ بها بحرفٍ ساكن، كما لا يوقف فيها على متحرّك، والعربُ أذكياءُ، كانوا في حالة الوقف على الحركة الإعرابيّة يلجئونَ لعدّة طرق، كلّها سليمة الذّوق، فيقفونَ بالسّكون، وإذا كان قبله ساكن أجازوا هذا، بيدَ أنّ ذا في غيره ممتنع، سوى ما جاء مشدّداً بعد ألف، مثل دابّة؛ إذ عدّوا الألف لطول مدّها كالمتحرّك، والتّضعيف، والإشمام، والرّوم، ونقل الحركة الإعرابيّة إلى السّاكن قبلها، وهذه الطّريقة هي التي تهمّنا هنا؛ لأنّ الجوار شرطٌ أساسيٌّ فيها، فمجاورة العين للام، هي من المجاورة الشّديدة، فما يصيب اللام يُصيب العين، فالجار للجار كما يقولون. الوقف بالنّقل هو عبارة عن تسكين الحرف الأخير من الكلمة، ونقل حركته إلى الحرف السّاكن قبله، بشرط قبوله الحركة (١). فالشرط الرّئيسيّ لهذا الوقف، هو أنْ تكون عين الكلمة ساكنة، وتقبل الحركة. فالتقاء السّاكنين جائز، ومع جوازهِ في هذا الموقع مكروه، لذلكَ لجئوا للنّقل. يقول سيبويهِ: " هذا باب السّاكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرّك، لكراهيتهم التقاء الساكنين، وذلك قول بعض العرب: هذا بَكُرْ، ومِنْ بَكِرْ. ولم يقولوا: رأيتُ البكَرْ؛ لأنّه في موضع التنوين، وقد يُلحق ما يُبيّن حركتَه. والمجرورُ والمرفوع لا يَلحقهما ذلك في كلامهم. ومن ثَمّ قال الراجز – بعض السَّعْديّينَ (٢):

* أنا ابنُ ماوِيّةَ إذْ جَدّ النَّقُرْ (٣) الرجز

أراد: النَّقْرُ، إذا نُقِرَ بالخيل. ولا يقال في الكلام إلاّ النَّقْر، في الرفع وغيره " (٤). فنلاحظ من جميع الأمثلة التي طرحها سيبويه أنّ النّقل كان بسبب المجاورة الشّديدة، وكان لهدفين؛ الأوّل: كراهة التقاء السّاكنين، والثّاني: الدّلالة على الحركة المحذوفة، ومِنْ ثَمَّ سيبويهِ وضّح قواعد النّقل بشكلٍ صريح وواضح، فلكي يتمّ الوقف بالنّقل فلا بُدّ من وجود ساكنٍ قبله يقبلُ الحركة، فلا يجوز في مثل زيْد وعوْن الوقف بالنّقل؛ لأنّ الواو والياء لا يقبلان الحركة، وهما في الأصل

١- ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج٤، ص ٧٩، والسيوطي، همع الهوامع، مج٦، ص ٢٠٩

٢- يقول الأزهري: " النقر: بسكون القاف صوت مخرجه من طرف اللسان، وما يليه من الحنك الأعلى، يسكن الفرس إذا اضطرب بفارسه. واختلف في قائل هذا البيت:

قال الصّاغاني: قائله فدكيّ بن أعبد المنقري.

وقال ابن السيد: أظنه لعبد الله بن ماوية الطائي، وجزم بذلك الجوهري.

وقال سيبويه: هو لبعض السعديين، وماوية اسم أمه. " الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ت: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٠م، مج٢، ص ٦٢٥

٣- يقول شوقي ضيف : " ماوية: اسم أمه؛ وهو مأخوذ من الماوية: المرآة الصافية، أو حجز البلور، تنبيها على نقاء عرضها وكرم أصلها " شوقي ضيف، تحقيق كتاب سيبويه، مج٤، هامش ٢، ص ١٧٣

٤- الكتاب، مج٤، ص ١٧٣

مِن حروف المدّ واللّين، فلا يجوز التّحريك، وأمّا ما كان حرفهُ قبلَ الآخر ساكناً صحيحاً فحركة لامه تُنقل إليهِ في الرّفع والجرّ دونَ مِراء، نقول في حالة الرّفع: هذا بَكُرْ، وأصلهُ هذا بَكْرٌ، نُقِلَتْ حركة لامه إلى عينه لشدّة المجاورة، ونقول: مررتُ ببكِرْ، وأصلهُ مررتُ بِبَكْرٍ، نُقلت حركة لامهِ إلى عينهِ لشدّة المجاورة. وقد أنشد أبو علي: " قد يُؤخذ الجار بجُرمِ الجار " (١)، وكما بيّنَ ابنُ جنيّ بأنّ الحركة التي في العين الآنَ بعد النّقل كأنّها في اللّام، بسبب المجاورة، كأنّها لم تفارق اللّام (٢). لكنّ المنصوبَ لا تُنقلُ حركتُهُ إلى ما قبله في الوقف، والسّبب في هذا هو أنّ الألف واللّام في مثل: رأيت البَكْر، معاقبٌ للتّنوين، كأنّك قلت رأيتُ بكرا، والوقف على تنوين النّصب يكون بالألف، وليس كهذا المرفوع والمجرور. وضعّف هذا أبو حيّان؛ لأنّها علّة ليست بشاملة، ففي الممنوع من الصّرف مثل هند، لا تكون الألف واللام معاقبة للتّنوين (٣)، بصراحة البصريّونَ آمنوا بالوقف بالنّقل في المرفوع والمجرور خلا المنصوب، وأجازوه في المهموز، فتقول: رأيتُ الرّدَءْ، وأمّا الكوفيّونَ فلا مانع لديهم من الوقف بالنّقل إلى السّاكن، إنْ في المرفوع، أو المنصوب، أو المجرور، مهموزاً أو غير مهموز، ووافقهم الجرميّ في ذلك قياساً منه لا سماعاً، وذكر أبو حيّان أنّ هذا لم يُؤثَر عن أحد من القرّاء (٤) . السّبب عند سيبويه في إجازة نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها والوقف عليها بالسّكون هو بيان الهمزة، يقول سيبويه: " واعلم أنّ ناساً كثيرا يُلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة، سمعنا ذلك من تميم وأَسَدٍ، يريدون بذلك بيان الهمزة، وهو أبينُ لها إذا وَلِيتْ صوتاً، والساكنُ لا ترفع لسانك عنه بصوت لو رفعتَ بصوتٍ لها إذا وَلِيتْ صوتاً، والساكنُ لا تَرفع لسانك عنه بصوت لو رفعتَ بصوتٍ حرَّكته، فلمّا كانت الهمزة أبعدَ الحروف وأخْفاها في الوقف حرّكوا ما قبلها ليكون أبينَ لها. وذلك قولهم: هو الوثُؤْ (٥)، ومِنَ الوَثِئْ، ورأيتُ الوَثَأْ " (٦). فيرى سيبويه أنّ

١- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩١م، مج٢، ص ٧٩١

٢- ينظر: ابن جني، الخصائص، مج٣، ص ٢٢٠

٣- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، مج٦، ص ٢١٣

٤- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ١٧٣، والسيرافي، شرح الكتاب، مج٥، ص ٤٥، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج٤، ص ٧٩، ٨٠، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مج٢، ص ٦٢٦، ٦٢٧، والسيوطي، همع الهوامع، مج٦، ص ٢١٣، ٢١٤

٥- الوثْء والوَثَاءة: وصمٌ يُصيب اللحم، ولا يبلغ العظم، فيَرِمُ. ابن منظور، لسان العرب، (وثأ)

٦- الكتاب، مج٤، ص ١٧٧

الهمزة بعيدة المخرج، من أقصى الحلق، وهي خفيّة إذا سكنت، فإذا ما حُرِّكَ ما قبلها قويت على الخفاء.

وهناك شرط مهمّ للوقف بالنّقل، وهو ألاّ تؤدي تلك العمليّة إلى وجود عدم النّظير، يقول سيبويه: " وقالوا هذا عِدِلْ وفِسِلْ(١)؛ فأتبعوها الكسرة الأولى؛ ولم يفعلوا ما فعلوا بالأوّل؛ لأنّه ليس من كلامهم فِعُل؛ فشبَّهوها بمُنْتُنٍ(٢)؛ أتبعوها الأوّل. وقالوا في البُسُرْ(٣)، ولم يكسروا في الجرّ، لأنّه ليس في الأسماء فُعِل، فأتبعوها الأوّل؛ وهم الذين يخفّفون في الصّلة البُسْر. وقالوا: رأيتُ العِكِمْ(٤)، فلم يَفتحوا الكاف كما لم يَفتحوا كاف البَكِرُ، وجعلوا الضمَّة إذْ كانت قبلها بمنزلتها إذا كانت بعدها، وهو قولك: رأيت الجُحُرْ. وإنَّما فعلوا ذلك في هذا لأنَّهم لمَّا جعلوا ما قبل الساكن في الرفع والجرّ مثله بعده، صار في النصب كأنَّه بعد الساكن " (٥). ومن أهمّ الشّروط التي بيّنها سيبويهِ للوقف بالنّقل عدم وجود نظير للكلمة في اللّغة، ولذا يُؤدّي إلى تركيب غير صحيح فيها، فمثلاً (هذا فِسْلٌ)، لو وقفنا على اللّام من فِسل بنقل حركتها إلى جارتها العين السّاكنة لأصبحت عندنا صيغة اسميّة جديدة غير موجودة بالكلام العربيّ، وهي (فِعُل)، والعربُ يكرهونَ ضمّاً بعد كسر، ولو فعلوا ذلك مع (في البُسْرِ) لخرجت لنا صيغة جديدة غير موجودة في الأسماء العربيّة، وهي (فُعِل). وكما ذكرنا مُسبقاً، العرب أذكياء، لغتُهم حيّة، يحتالون عليها كما شاءوا بعضَ الأحايين، فبما أنّهُ لا يجوز النّقل هنا فقد أجازوا مسلكاً آخر، وهو الإتباع الصّوتيّ، فيتبعون للتّناسب الصّوتيّ، فيقولونَ في (هذا فِسْل): (هذا فِسِلْ) بإتباع العين لحركة الفاء، ويقولون (في البُسْرِ): (في البُسُرْ)، بإتباع العين لحركة الفاء. إلاّ أنّ المهموز يجوز فيه النّقل، وإن أدّى إلى عدم النّظير؛ لأنّ الضّرورة فيه أخفّ من الهمز السّاكن ما قبله (٦). فهم يقولون: (مِنَ البُطِئْ)، و (هو الرِّدُؤْ). في الواقع قضيّة المجاورة في اللّغة لا يُمكن تجاوزها؛

١- أبو عمرو: الفِسْل: الرجل الأحمق. ابن منظور، لسان العرب، (فسل)

٢- مُنْتِن: نَتَنَ نَتْناً نتانةً وأنتنَ، فهو مُنْتِنٌ ومِنْتِنٌ ومُنْتُنٌ، ومِنْتِنٌ، أنتن اللحم: خرجت له رائحة كريهة. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (نتن)

٣- البُسْر: التمر قبل أن يُرطِبَ لغضاضته، واحدته بسرة. ابن منظور، لسان العرب، (بسر)

٤- العِكم: عَكَمَ المتاع يعكِمُه عَكما : شدّه بثوب ، وهو أن يبسطه ويجعل المتاع ويشدّ، ويسمى حينئذ عِكْماً. ابن منظور، لسان العرب، (عَكم).

٥- الكتاب، مج٤، ص ١٧٤.

٦- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٤، ص ١٧٧، والسيوطي، همع الهوامع، مج٦، ص ٢١٣

لأنّ أكثر العلاقات الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة والدّلاليّة مبنيّ عليها.

وتأسيساً على ما سبق فإنّ المزيني له نظرة دقيقة في هذه الظّاهرة، حيثُ بيّنَ أنّ القدماء لم يدرسوها دراسة شاملة مُعمَّقة حتّى سيبويه، وقد أتى بأدلّة على عدم صحّة الشّروط التي وضعها القدماء، وقدْ أتى بنظرة فاحصة دقيقة لما ورد عنهم، فهم ظنّوا أنّ الحركة الإعرابيّة انتقلت من مكانها إلى ما قبلها السّاكن، لكن هم فهموا الظّاهرة بشيء يُجانب الصّواب، في الواقع هو يرى أنّ هناكَ حروفاً جهريّة، واضحة في السمع، وهي اللام والرّاء والنّون، والواو والياء، والميم؛ والقانون الجهريّ يجبُ أنْ يكونَ تدريجيّاً، لكنّ العرب عباقرة؛ إذ نظروا في بعض الكلمات، فوجدوا أنّ الوقف على نهايتها كان جهريّا عالياً، وما قبلها أخفّ منها فيه، فحرّكوا الحرف غير الجهريّ، ليسوّوا بينهما في الجهر قليلاً، ولتكوين مقطع جديد، لكنّ هذهِ الحركة مُجتلبة من الحركة الأصليّة في الكلمة ومن طبيعة الصّوت الأوّل الذي بعده الحركة المُجتلبة، والثّاني بعدها، فهي كسرة خالصة إذا كانت الحركة الأصليّة كسرة، والصّوت الأوّل غير مطبق، مثل:(عِدِل)، وهي ضمّة غير خالصة إذا كانت الحركة الأصلية فتحة، مثل: (بَكُر)، أو كانت الحركة الأصليّة فتحة، والصّوت الذي قبل الحركة المجتلبة مُطبَق، مثل: (عَصُر)، وهي فتحة إذا كانت الحركة الأصليّة فتحة، والصّوتُ الأوّل حرف حلقيّ، مثل: (شَعَر)، وهي كسرة إذا كانت الأصليّة كسرة، ولو كان الصّوت الأوّل حلقيّا، مثل: (سِعِر)، وهي ضمّة غير خالصة، إذا كانت الحركة الأصليّة ضمّة، والصّوت الأوّل حرف حلقيّ، مثل: (جُحُر)، وأمّا (بَكِر) فلعلّ سيبويهِ نطقها كسرة ممالة نحو الضّمّة، فهي مشابهة لبَكُر، فالقاعدة عند المزيني كما استنبطها، أنّ هذه الحروف الخمسة الجهريّة، إذا سبقها أيّ حرف غيرها من الصّحاح فإنّهُ يفصل بينهما بحركة مُجتلبة، ولو كان ما قبلها مثلها غير الميم، فلا يُجلب فاصل، إلاّ الميمَ فإنّها تحتاج لفاصل، والواو والياء كلّ ما قبلها يحتاج لفاصل (١). فالقاعدة التي استنبطها المزيني كانت نتيجة النّظر في الأمثلة التي أوردها سيبويه والنّحاة القدماء، جميعها كان الصّوت الأوّل فيها صحيحاً ساكناً، وليسَ جهريّاً، فهي على التّرتيب، الكاف، أو الدّال، أو السّين، أو الحاء، أو الثّاء، أو الطّاء، أو القاف، أو الصّاد، أمّا الصّوت الثّاني فكان من الفصيلة الثّانية، وهي الحروف الجهريّة، اللّام، أو الرّاء، أو الميم، وقد ورد كذلك صوت الهمزة والهاء، وهما من غير الفصيلة الثّانية، لكنّ اللّافت للنّظر أنّه لم يأت مثال على هذه الظّاهرة، كان فيه الصّوت الثّاني من الفصيلة الأولى، والصّوت الأوّل من الفصيلة الثّانية، أمّا غياب النّون من الجهريّة فهو غياب غير حقيقيّ، فقد وردت أمثلة كثيرة في المعاجم والقراءات تثبت ذلك، منها الأذْنُ، والأذُن، والجُبْنُ، والجُبُن (٢). الباحث يرى أنّ هذا التّفسير صحيح، لكنْ قضيّة أنّ سيبويه

١- ينظر: حمزة بن قبلان المزيني، الوقف بالنّقل أم مبدأ الجهريّة؟ ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الآداب والعلوم الإنسانية، مج٨، المركز العلمي، جدة، ١٩٩٥م، ص ٢٣١ – ٢٧٤، ص ٢٣٧، ٢٥٣ – ٢٥٧، و ٢٦١ – ٢٦٤

٢- ينظر: السابق، ص ٢٣٥، ٢٣٦

والقدماء أوردوا أمثلة محدّدة، لا تدلّ إلاّ على مبدأ الجهريّة فيه نظر، لأنّ سيبويهِ قد أورد أمثلة محدّدة تشير إلى الظّاهرة فقط، فهو لا يريد أن ينقل كلام العرب كلّه، ليثبت ظاهرة ما، هو فقط أشار إلى الظّاهرة، ولو كان كما قال، لأدرك سيبويهِ هذا، وأنّهم لا يقولونه في جميع الكلام، بل في أسماء مُحدّدة، لكنْ هو أورد المثال كإشارة للظّاهرة، والنّحاة كانوا يكثرون من أمثلة بعضهم البعض، وقضيّة أنّ سيبويه كانَ ينطق (بكِرْ) بكسرة ممالة نحو الضّمّة هي غير صحيحة، لأنّها ظنّ وتوهّم، وسيبويه لم يُشِرْ إلى ذلك.

بكل صدقٍ وواقعيّة، مسألة الوقف بالنّقل هي تتعلّق بالنّبر، فعندما كانوا يقفون على الكلمة فإنّ النّبر ينتقل إلى مقطع آخر غير الأوّل المُجرى في الوصل، فعندما نقولُ: (هذا بَكْرٌ)، فإنّنا نلاحظ أنّ النّبر يكون على المقطع (بَكْ)، لكن عند الوقف بالنّقل (هذا بَكُرْ)، فإنّنا نلاحظ أنّ النبر قد انتقل إلى مقطع آخر هو (بَ) (٢). وهناك كذلك في نظر الباحث سبب آخر هو التّخلّص من المقطع المديد المقفل بصامتين (ص ح ص ص) في حالة الوقف، فعندما نقول: (هذا بَكْرْ) في حالة الوقف، فإنّه سيصبح عندنا مقطع مديد تكرهه اللّغة، لكنّه جائزٌ هاهنا، ولكن اللّغة تنحازُ إلى ما تحبّهُ أكثر، فتقصّرهُ بالوقف بالنّقل، ليصير عندنا مقطعان، الأوّل قصير مفتوح (بَ) ص ح ، والثّاني مقطع طويل مقفل بصامت، (كُرْ) ص ح ص .

١- ينظر: المزيني، الوقف بالنّقل أم مبدأ الجهريّة؟، ص ٢٦٥

٢- ينظر: إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ١٠٤، ١٠٥، وفوزي الشايب، أثر القوانين الصّوتيّة في بناء الكلمة، ص ١٠٤-١٠٦، و ١٦١ - ١٨٠

الفصل الثّالث: أثر المجاورة في المستوى النّحويّ

للمجاورة في المستوى النَّحوي أهميّة كُبرى؛ لأنّها تُحدّد لنا التّراكيب الصّحيحة من غير الصّحيحة نحوياً، وتُثَبّتُ بعض القواعد التي يُعدّ ما يخالفها ندّاً لها، وهذه المجاورة تتعلّق بجانبين، أثر المجاورة في الإعراب، وأثر المجاورة في التّركيب النّحْوي.

المبحث الأوّل: أثر المجاورة في الإعراب

قد تتغيّر حركة الإعراب نتيجة المجاورة، وقد يَخطَفُ المُخاطَبَ معنًى ليس بالحسبان، إلاّ أنّ ذا درايةٍ يردّهُ بقاعدة المجاورة، وهذه المجاورة تغيّر في الحركات الإعرابيّة، إنْ في باب الصّفة، أو العطف، أو الاشتغال.

أوّلاً: المجاورة في باب الصّفة

في اللّغة ظاهرة تَسمَّى ظاهرة الجرّ على المجاورة، وهي موجودة في كلام العربِ شعرهِ ونثره، كما أنّها موجودةٌ في القرآن الكريم، يقولُ ابنُ جنيّ: " فعندي أن في القرآن مثل هذا الموضع نيّقا على ألف موضع " (١). فالجرّ على المجاورة هو تغيّر يصيبُ الحركة الإعرابيّة للكلمة، فيُغيّرها لحركة الجرّ التي تجاورها (٢). ومن الأمثلة على هذا قولُ العرب (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ)، فقد جرّوا الصّفة (خرب) لمجاورتها الضّبّ، يقول سيبويه: " وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام: ((هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ)) ، فالوجهُ الرفعُ، وهو كلامُ أكثرِ العربِ وأفصحهم. وهو القياسُ، لأنّ الخَرِبَ نعتُ الجُحْرِ، والجحرُ رفعٌ، ولكنَّ بعض العرب يجرُّه. وليس بنعتٍ للضبّ، ولكنّه نعتٌ للذي أُضيف إلى الضبّ، فجرّوه لأنه نكرةٌ كالضّبّ، ولأنَّه في موضعٍ يقع فيه نعتُ الضّبّ، ولأنَّه صار هو والضب بمنزلة اسم واحدٍ . ألا ترى أنّك تقول : هذا حبُّ رُمّانٍ. فإذا كان لك قلت: هذا حَبُّ رُمّاني، فأضفتَ الرّمّانَ إليك، وليس لك الرّمّان إنّما لك الحَبُّ " (٣). وهذا تفسير الخليل بن أحمد (٤). فنلاحظ أنّ الأصل هو (هذا جحرُ ضبّ خربٍ)؛ لأنّ الخراب للجحر لا للضّبّ، وإنّما جُرّت الصّفة لقرب جوارها من المجرور(الضّبّ)، فانجرّت كما انجرّ هو، ذاك لأجل المناسبة الصّوتيّة، والمجاورة المكانيّة، فالذي أسهم في حدوث مثل هذه

١- ابن جني، الخصائص، مج١، ص ١٩٢، ١٩٣

٢- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج١، ص ٤٣٦، ٤٣٧، وابن جني، الخصائص، مج١، ص ٢٢٠، ٢٢١، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، مج٤، ص ١٩١٢، ١٩١٣، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، مج٤، ص ٢٠٢، ٢٠٣

٣- الكتاب، مج١، ص ٤٣٦

٤- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج١، ص ٤٣٧

الظّاهرة هنا عدّة أمور:

الأوّل: قرب الجوار، فالصّفة تقع مباشرة بعد المضاف إليه (الضّبّ)

الثّاني: وقوع الصّفة موقع الصّفة للضّبّ

الثّالث: المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد؛ تقول: (هذا حبّ رمانٍ)، فلو أضفته لنفسك لقلت (هذا حبّ رماني)، فحبّ الرّمان لك وليس الرّمان، لكن لمّا كان المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد جاز هذا، كأنّك قلت: (هذا حَبّي)، ومثلُ هذا هنا، إذ جُرّ الخرب لمجاورته الضّبّ، والجحرُ والضّبّ بمنزلة اسم واحد.

الرّابع: الصّفة نكرة كما أنّ الموصوف نكرة، لذلك جاز جرّ الصّفة (خرب) على الموصوف (الضّبّ)، مع أنّها ليست له.

وقد بيّنَ الخليل بن أحمد أنّ هذه الظّاهرة هي من قبيل الخطأ، يقول سيبويه : " وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلاَّ هذانِ جُحرا ضَبٍّ خَرِبَان، من قِبَل أنّ الضبّ واحدٌ والجحر جُحرانِ، وإنّما يَغلطون إذا كان الآخر بعدّة الأوّل وكان مذكَّراً مثلَه أو مؤنَّثاً. وقالوا: هذه جحرَة ضِبابٍ خربةٍ، لأنّ الضِّبابَ مؤنَّثةٌ ولأنّ الجِحرَةَ مؤنثةٌ، والعدّة واحدة، فغَلِطوا " (١). فهو يرى أنّ الجرّ على المجاورة هو من قبيل التّوهّم والخطأ، فإذا كان النّعت والمنعوت متطابقينِ، في التّذكير والتّأنيث، والإفراد، والتّثنيَة والجمع، والتّعريف، والتّنكير، فإنّ العرب تقع في الخطأ توهّما، فإذا قالوا: (هذا جحرُ ضبّ خربٍ) جرّوا؛ لأنّ العدّة واحدة، والصّفة والموصوف متطابقانِ في التّنكير، لكن لو قالوا: (هذانِ جحرا ضبٍّ خربانِ) رفعوا؛ لأنّ العدّة مختلفة، فلا يمكن أنْ تكونَ الصّفة للضّبّ. فهذا عند سيبويهِ مثل قولنا: (هذا جحرُ ضبٍّ متهدّمٌ)، ففيه من البيان الواضح أنّ التّهدّم للجحر، لا للضّبّ. وقد قال العجّاج : (٢)

كأنّ نسجَ العنكبوتِ المُرمَّلِ (٣) الرّجز

١- الكتاب، مج١، ص ٤٣٧

٢- ديوان العجاج، ١٨٢، وصدره: جفالة الأجنّ كحُمّ الجُمّل، جُفالة كلّ شيء: ما أخذ من أعلاه.

٣- المرمّل: المنسوج، الروامل: نواسج الحصير، الواحدة راملة . ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (رمل).

فقدْ جاءت الصّفة (المرمّل) مجرورة؛ لمجاورتها العنكبوت، معَ أنّها صِفة للنّسج، وقد كان حقّها الرّفعَ، إلاّ أنّ المجاورة غيّرت مجريات الأمور، فجرّت الصّفة لمناسبة الكسرة في العنكبوت التي هي مؤنّثة (١). وقد كان لابن جنيّ رأيٌ في هذا، فقد بيّنَ أنّ الصّفة للموصوف على الأصل، فالصّفة هي للضّبّ، فعندما قالوا: (خربٍ) أرادوا النّعت السّببيّ (خربٍ جحرُهُ)، إلاّ أنّهم حذفوا المضاف إليهِ، وأنابوا المضاف مكانه، فأصبح ضميراً مستتراً في الصّفة (٢)، فالخرِب صفة للضّبّ مجرورة. وأمّا السّيرافي فقد رأى أنّ الصّفة هي للضّبّ، لكنّ الأصلَ هو (هذا جحرُ ضبٍ خربٍ منهُ الجحرُ)، فحُذِف الضّمير واستتر في الصّفة، وقد أبدلوه بعد ذاك بضمير الجُحر، إذ سُبِق لهُ ذِكر(٣). في الواقع الجمهور يؤيّدون رأي سيبويهِ في هذا (٤). وسيبويه قاس عليهِ، بيدَ أنّ الفرّاء اقتصر فيه على المسموع من كلام العرب(٥). وقد رأى عبّاس حسن أنّ تلك الظّاهرة هي من قبيل التّوهّم، ولذا جدير بنا ألاّ نقيس عليها، بل إهمالها (٦). ويرى الباحث أنّ النّحاة ضلّوا الطريقَ، إذ أهملوا تلك الظّاهرة. بكلّ صراحة هذه الظّاهرة هي من المماثلة الصّوتيّة، فقد حدث هنا مماثلة مقبلة كليّة منفصلة، فالحركة في الصّفة الضّب ليست حركة إعراب، بل هي حركة مماثلة صوتيّة، فقد موثلت حركة الصّفة بحركة المضاف إليه في الأصل (ضبٍّ)، للانسجام الصّوتيّ (٧). ويرى الباحث أنّ الصّفة هي للجحر، فقد أشاروا إليه، ولو أشاروا للضّبّ، لقالوا هذا ضبّ خرب منه الجحر، لكنّ المسألة تتعلّق بالنّاحية الصّوتيّة، إذ أحبّوا الانسجام فيها، ومن هذا قوله تعالى: (إنّ الله هو الرّزّاق ذو القوّةِ المتينِ) (٨)، فقدْ جاءت الصّفة (المتين) بحركة مماثلة لما قبلها(القوّة)، للانسجام الصّوتيّ، وكانَ حقُّها الرّفع، إذ كانت صفة لِذو، لكنّ حقّ الجار على جاره أن يعطيه بعضاً من صفاته الصّوتيّة.

١- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج١، ص ٤٣٧

٢- ينظر: الخصائص، مج٣، ص ٢٢١

٣- ينظر: شرح الكتاب، مج٢، ص ٣٢٨

٤- ينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، مج٢، ص ٤٠٤

٥- ينظر: الكتاب، مج١، ص ٤٣٦، ٤٣٧، وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، مج٤، ص ١٩١٣

٦- ينظر: النحو الوافي، مج٣، ٤٥١

٧- ينظر: برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، ص ٢٩، وإبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص ١٠٩، وعلي عبد الواحد وافي، علم اللّغة، ٢٨٩، ورمضان عبد التواب، لحن العامة والتطور اللغوي، ص ٤٢، وأحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص ٣٧٨، وعبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص ٢٠٨، وعبده الراجحي، اللهجات العربية، في القراءات القرآنية، ص ١٢٦، وحاتم صالح الضامن، علم اللغة، ص ١٠٢، وكمال بشر، دراسات في علم اللغة، ص ١٩٦ ، وفوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ٢٤٠ – ٢٤٤، وفكري سليمان ياقوت، أثر الجوار في المستويات اللغوية، ٤٤- ٥٤، وموسى حسين الموسوي، التماثل الصوتي عند سيبويه، ص ٩١

٨- الذاريات، ٥٨، قراءة يحيى بن وثاب والأعمش. ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ص ١٤٦، وابن جني، المحتسب، مج٢، ص ٢٨٩

لو أردنا أن نُحلّل كلّ الجمل التي خرجت فيها الصّفة عن المسار الذي وُضِعَ لها لوصلنا إلى عين الحقّ والصّواب، فقول العرب (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) يتكوّن من تركيب أساسيّ في البنية الباطنية هو (هذا جُحرُ ضبّ):

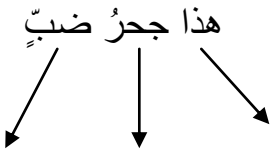

فهذا هو التركيب الأساسي في البنية الباطنية (العميقة)، وقد حدثتْ عمليّات تحويليّة عليها لتظهر بالبنية السّطحيّة التي هي غاية المتكلّم. من تلك العمليّات الزّيادة، يقول خليل عمايرة: " ونقصد بالزيادة عنصرا من عناصر التحويل، ما يضاف إلى الجملة النواة من كلمات يعبر عنها النحاة بالفضلات أو التتمات أو غير ذلك" (١). والخبر (جحرُ) المضاف إلى الضّبّ، كانا جميعاً خبراً؛ لأنّ ذينكَ المضاف والمضاف إليه بمثابة كلمة واحدة، هما لا ينفصلان إلاّ في ضرورة الشّعر، وهما يؤدّيان وظيفة واحدة " التلازم اتحاد كلمتين أو أكثر اتحادا وظيفيا حتى انها لتعد كالكلمة الواحدة في موقعها في التركيب الجملي، فتؤدي معنى واحدا " (٢). فالمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، ولمّا كانا كذلك، زيد على الجملة النّواة صفة، ترتبط بالمبتدأ، وهي للمضاف، فتتبعه في الإعراب، لكن قد قلنا: إنّهما كالشيء الواحد، لذلك يجوز أن تكون تابعة للمضاف إليه إعرابيّاً، (هذا جحرُ ضبّ خربٍ)، والتّحليل على النّحو الآتي:

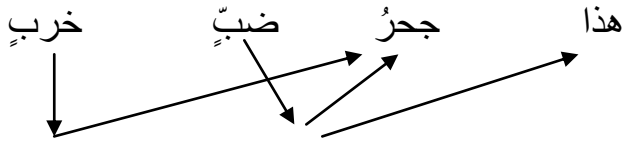

فالأصل هو (هذا جحرٌ)، ثُمّ أضيف الجحر إلى الضّبّ للتّخصيص، ولولا ذلك التّخصيص لقلنا: (هذا جحرٌ خربٌ)، دون تحديد، لكن بإضافة الضّبّ أصبح المعنى واضحاً، فما الخربُ إلاّ صفة للجحر، لكن لو أردنا الخراب للضّبّ لكانَ هذا تركيباً غير صحيح دلاليّاً، فلا بدّ من اختيار المفردات من الحقول الدلاليّة اختياراً سليماً، وتوضع في التراكيب النحويّة، وفق قواعد في أذهان المتكلّمين، لكي نسلم من الخطأ (٣).

١- في نحو اللغة وتراكيبها، ط١، عالم المعرفة، جدة، ١٩٨٤م، ص ٩٦

٢- السابق، ص١٨٩

٣- ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، ط١، مكتبة لسان العرب، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص٩١- ٩٥

ومن ظواهر المجاورة في الصّفة ما يُسمّى النّعت السّببيّ، وهو " ما رفع اسما ظاهراً – في الغالب – يقع عليه معنى النعت، وبه ضمير يعود على المنعوت مباشرة " (١). فالأصل في النّعت أن يكون للمنعوت، يتبعهُ في الإعراب، والتذكير والتّأنيث، والإفراد والتّثنية والجمع، إلاّ أنّ النّعت قد يكون لشيء من سبب الموصوف، ولهذا يتبع المنعوت في الإعراب، والتّعريف والتّنكير، وفي الواقع الصّفة ليست للموصوف، بل هي لمن اتّصل بسبب منهُ، فعندما نقول: مررت برجلٍ كريمٍ، فالكريم هو الرّجل، لكن لو قلنا: مررتُ برجلٍ كريمٍ أبُوهُ، فالكريم هو أبو الرّجل. يقول سيبويهِ: " هذا باب ما جرى من الصفات غير العمل على الاسم الأول إذا كان لشيء من سببه، وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حَسَنٍ أبوه، ومررتُ برجلٍ كريمٍ أخوه وما أشبه هذا، نحو المسلمِ والصالح والشّيخ والشّابّ. وإنّما أُجريت هذه الصفاتُ على الأوّل حتّى صارت كأنّها له لأنَّك قد تضعها في موضع اسمِه فيكون منصوباً ومجرورا ومرفوعا، والنعتُ لغيره. وذلك قولك: مررتُ بالكريم أبوه، ولقيت موسّعا عليه الدُّنيا، وأتاني الحسنةُ أخلاقُه، فالذي أتاكَ والذي أتيتَ غيرُ صاحب الصّفة، وقد وقع موقعَ اسمه وعمل فيه ما كان عاملا فيه، وكأنك قلت: مررتُ بالكريم، ولقيت موسّعا عليه، وأتاني الحسنُ، فكما جرى مجرى اسمه كذلك جرى مجرى صفته " (٢). فجميع تلك الصّفات نستطيع أنْ نحذف فيها الموصوف، ونقيم الصّفة مكانها، فلو قلنا: مررتُ برجلٍ كريمٍ أبوهُ، جاز أنْ نقول مررتُ بكريمٍ أبوهُ، والكريم هو الأب، لكنّ المرور بالرّجل الكريم أبوه. يقول الأعلم : " احتجّ سيبويه لهذه الصفة في جريها على الأول بأنها قد تقوم مقامه، ويخبر عنها، ألا ترى أنك لو قلت: ضربت قائماً أبوه، أو كان زيدٌ قائماً أبوه، لكان الضرب واصلا إلى غير الأب، كأنه قال: ضربت رجلاً قائماً أبوه " (٣). فالصّفة هي ليست للموصوف، بل لمن اتّصل بسببهِ، فكانَ حقّها ألاّ تجرّ، لكنّها جُرّت بالكسرة، والسّبب في هذا هو قُرب الجوار، فعندما نقول: مررت برجلٍ كريمةٍ أمّهُ، فقد جُرّت الصّفة، كريمة، مع أنّها صفة للأمّ، يقول الخليل بن أحمد: " قولهم مررت برجلٍ عجوزٍ أمُّهُ، ومررت برجلٍ طالقٍ امرأتُهُ. خفضت عجوزاً، وليس من نعت الرجل. إلا أنه لمّا كان من نعتِ الأمّ خفضتهُ، على القرب والجوار " (٤). فسيبويه والخليل قد أدركا أنّ الصّفة ليست للرّجل في قولهم: مررتُ

١- عباس حسن، النحو الوافي، مج٣، ص ٤٥٤

٢- الكتاب، مج٢، ص ٢٢

٣- النكت، مج٢، ص ٤٦

٤- الجمل في النحو، ت فخر الدين قباوة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م، ص ١٧٣

برجلٍ عجوزٍ أمُّهُ، لكنْ قرب الجوار والصّلة القويّة بين الأمّ والابن أباحت أنْ تكونَ الصّفة تابعة للابن في حركة الإعراب. ورأى مهدي المخزوميّ أنّ مثلَ (زارني رجلٌ كريمٌ خلقُه) ليس من النعت في شيء، فالكريم جرّ صفةً، لكن ليسَ لما قبلهُ، بل تلك الحركة هي حركة إتباع صوتيّ؛ لأجل الانسجام الصّوتيّ في الحركات (١). فهو يرى أنّ (كريم) ليست صفة، والحركة التي فيه هي للمماثلة الصّوتيّة مع حركة (رجل)، وما هذا إلاّ لأجلِ الانسجام الصّوتيّ، لكنّ الحقيقة هي أنّها صفة للخلق، والرّجل وخلقهُ كأنّهما واحد، كما أنّنا إذا قلنا: مررتُ برجلٍ عجوزٍ أمّهُ، فالكبر للأمّ، والرّجل وأمّهُ كأنّهما واحد، فحُرّكت الصّفة لشدّة الملابسة، ولقرب الجوار، والحركة حركة مماثلة صوتيّة، لأجل الانسجام الصّوتيّ.

بيدَ أنّهُ لو جاء مكان الصّفة اسم لارتفع؛ لأنّهُ لا يجري مجرى الصّفة على القرب والجوار، يقول سيبويه: "هذا بابٌ الرفع فيه وجه الكلام، وهو قول العامة، وذلك قولك: مررتُ بسرجٍ خَزٌّ(٢) صُفَّتُهُ (٣)، ومررتُ بصَحيفةٍ طينٌ خاتَمُها، ومررتُ برجلٍ فِضّةٌ حِليةُ سيفه. وإنّما كان الرّفع في هذا أحسن مِن قبل أنّه ليس بصفة . لو قلتَ: له خاتمٌ حديدٌ، أو هذا خاتمٌ طينٌ، كان قبيحاً، إنّما الكلام أن تقول: هذا خاتمُ حديدٍ وصُفّةُ خزٍّ، وخاتمٌ من حديدٍ، وصفَّةٌ من خزٍّ. فكذلك هذا وما أشبهه " (٤). فهذه أسماء لا تجري مجرى الصّفات، فتحرّك للمجاورة والقرب المكانيّ، فهذه لا يجوز فيها إلاّ الرّفع. والسّبب في هذا عند سيبويهِ أنّها أسماء، وأنّها لا تحلّ مكان مَنْ جاورته؛ إذ لا نستطيع القول: (مررتُ بخزّ صفّتُه) فكلاهما لا يكونان كالاسم الواحد (٥).

١- ينظر: في النحو العربي، قواعد وتطبيق، ط١، مصطفى البابلي الحلبي للنشر، مصر، ١٩٦٦م، ص ٧٨

٢- الخزّ: معروف من الثياب مشتق منه، عربيّ صحيح، وهو من الجواهر الموصوف بها، حكى سيبويه: مررت بسرج خَزّ صفتُه، قال: والرفع الوجه. ابن منظور، لسان العرب، (خزز)

٣- الصّفّة: صفّة الرحل والسّرج: التي تضمّ العرقوتين، والبَدادين – البداد: الحشية تحت السّرج أو القتب(الرحل) – من أعلاهما وأسفلهما، والجمع صُفَفٌ، على القياس ... وهي جمع صفّة وهي للسّرج بمنزلة المِيثرة من الرّحل. ابن منظور، لسان العرب، (صفف).

٤- الكتاب، مج٢، ص ٢٣

٥- ينظر: الكتاب، مج ٢، ص ٢٤

وقد ذكر سيبويه أنّ مثل هذا جائز في الشّعر، ومن العرب من يقول: مررتُ بقاعٍ عَرْفَجٍ (١) كلُّهُ، يجعلونه كأنّه وصف (٢). أي: يجعلونه صفة على التّأويل. إلاّ أنّ الباحث يرى الابتعاد عن هذا قدر الإمكان، فالاسم وُضِعَ لمُسمًى، ولا ينبغي لنا أنْ نخلط الحابل بالنّابل. لكن كيف يمكن أن ندرك ذلك المعنى المتضمَّن في هذا الاسم؟ فقط عن طريق السّياق؛ هو المُنقِذ الذي يسندُ المخاطَب، تقول الدكتورة رانيا " المقصود بالسياق كل ما أحيط بالنّص من أحداث وملابسات إلى جانب شخصية كل من المتكلم والمستمع ومن يحيطون بهما إلى جانب الظروف البيئية – الزمانية والمكانية – فكل هذه العناصر تساعد على كشف المعنى وتوضيحه دون غموض أو تعقيد" (٣). فعلى سبيل المثال عندما نقول: (رأيتُ أسداً يتكلّم الفصحى بقوّة أمام العدوّ)، نلاحظ أنّ التكلّم لا يتلاءم مع صفات الأسد، ولذلك يوجد خلل في اختيار المفردات من الحقول الدلاليّة، فخرج المعنى إلى المجاز، فقد شُبّه الرّجل القويّ الفصيح أمام العدوّ بالأسد في الجرأة والشّجاعة، لكن كاشف المعنى هو السّياق اللّغويّ، بدليل (يتكلّم)، والسّياق الحاليّ (من الأحداث الدائرة في المعركة، وما بين المتكلّم والمخاطبين. في الواقع قرايس قدِ اقترحَ عام (1975) نظريّة المحادثة، وهيَ تنصُّ على أنّ هناكَ مبدَأً التّعاونِ في الحوارِ الكلامِيّ، وهوَ يرتكزُ على أربعِ مُسلّماتٍ:

1- مبدأ الكمّ: اجعل حديثك على قدرِ المطلوب.

2- مبدأ الكيفيّة: لا تقل ما ليسَ معك برهانٌ على إثباتِهِ، ولا تكذب.

3- مبدأ المناسبة: لكلّ مقامٍ مقال.

4- مبدأ الجهة: وهو ينصّ على الوضوح في الكلام؛ ابتعد عن اللبس، تحرَّ الإيجاز، تحرَّ الترتيب.

والاستلزامُ الحواريّ خرقٌ لمبدأ من هذهِ المبادِئ(٤). فالكلام لا بُدّ أن يكون متّفقاً مع قواعد الكلام، فلا بدّ من الانسجام في العلاقات النحويّة والدّلاليّة.

١- العَرْفَج والعِرفج: نبت، وهو ضرب من النبات سُهْلِيّ، سريع الانقياد، واحدته عَرْفَجة، ومنه سمي الرجل، (عرفج). ابن منظور، لسان العرب، (عرفج).

٢- ينظر: الكتاب، مج٢،ص ٢٤

٣- علم الدلالة، النظرية والتطبيق، دار المعرفة الجامعية مصر ، ٢٠١٨م، ص١١١

٤- ينظر: مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة، بيروت، ص٣٣، ٣٤، ووائل حمدوش، التداولية دراسة في المنهج ومحاولة في التصنيف، الملتقى الفكري للإبداع، دمشق ٥

ثانياً: المجاورة في باب العطف

المعطوف يتبع المعطوف عليه في الحركة الإعرابيّة، لكنّ هناكَ ظواهرَ ثلاثاً ممّا يَخرجُ عن أصل الكلام، الأولى: الحمل على الموضع، والثّانية: الحمل على التّوهّم، والثّالثة: الحمل على المعنى. فأمّا الظّاهرة الأولى فلها شروط وقوانين، فلكي يتمَّ الحملُ على الموضع لا بُدّ من توجّه العامل، فلو قلنا: ما جاءَني من رَجُلٍ ولا محمّدٌ، لم يجز لنا أن نشرك ما بعد الواو مع ما قبلها؛ لأنّ مِن هاهنا زائدة لا تجرّ إلاّ النّكرات، ومن أصالة الموضع، فلا نقول: هذا ضاربٌ زيداً وخالدٍ؛ لأنّ المجرور بعد اسم الفاعل ضارب لو كان للتّخفيف، ليس بأصل في الموضع، ومن المِحْرز، وهو الطالب للمعمول، فحقّه ألاّ يتغيّر، فلو قلنا: مررتُ بعليٍّ ومصطفى، لم يجز أن يكون مصطفى على الموضع؛ لأنّه لو كان كذلك لما جاز قولنا: مررتُ مصطفى (١). وعلى الشّرط الأخير لم يحمل سيبويه (عمراً) في باب الاشتغال على مررتُ، إذ يقولون: لقيت زيدا وعمراً مررتُ بهِ، فقد حمله على فعل من معناهُ، كأنّهم قالوا: ولابستُ عمرا (٢).

يقول سيبويهِ: " هذا باب ما يُجرَى على الموضع لا على الاسم الذي قبله، وذلك قولك: ليس زيدٌ بجَبانٍ ولا بَخيلا، وما زيد بأخيك ولا صاحبَك. والوجهُ فيه الجرُّ لأنَّك تريد أن تُشْرِكَ بين الخبَريْنِ، وليس ينقض إجْرَاؤُهُ عليك المعنى، وأن يكونَ آخِرهُ على أوّله أولى، ليكون حالُهما في الباء سواءً كحالهما في غير الباء، مع قُربه منه. وقد حملهم قُربُ الجوارِ على أنْ جرُّوا: هذا جُحْرُ ضبٍّ خَربٍ، ونحوَه، فكيف ما يصِحُّ معناه " (٣). فهو يرى أنّ الأسماء المعطوفة (بخيلا، وصاحبَك) قد حُمِلَتْ على الموضع، لأنّ موضع (بجبانٍ، وبخيل) هو (جبانًا، وبخيلا)، فحرف الجرّ الزّائد هو الباء، وما بعدهُ مجرور لفظاً منصوب محلّا، وقد جاز هذا لتوفّر جميع شروط الحمل على الموضع، لكنّ سيبويهِ يُفضّل الوجه الآخر، هو الجرّ على المعطوف عليه، فنقول: ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلٍ، وهذا لقوّة المجاورة، وشدّة الانسجام الصّوتيّ. وقد قال الشّاعر عقيبة الأسديّ (٤):

معاويَ إنّما بشرٌ فأسجِحْ فلسنا بالجبال ولا الحديدا (الوافر)

١- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج١، ص ٦٧ – ٦٩، ومج٢، ص ١٨- ٢٠، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، مج٥، ٢٢٧٧، و ٢٢٧٨، وابن هشام، مغني اللبيب، مج٢، ص ٥٤٥، ٥٤٦، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مج٢، ص ١٩، ٢٠ ، والسيوطي، همع الهوامع، مج٥، ص ٢٧٧، ٢٧٨

٢- ينظر: الكتاب، مج١، ص ٨٣

٣- السابق، مج١، ص ٦٦، ٦٧

٤- سيبويه، الكتاب، م١، ٦٧، والبغدادي، خزانة الأدب، مج٢، ص ٢٦٠

فالمعنى واحد قبل دخول الباء، وبعد دخولها، وهو حمل (الحديدا) على الموضع، كأنّه قال: فلسنا الجبال ولا الحديدا، ولو جرّه لكانَ أفضل، مع قرب الجوار(١). فالتّناسب اللّفظي فيه انسجامٌ صوتيّ، وهو أفضل بكثير من الحمل على الموضع.

والثّاني هو الحمل على التّوهّم، وهو أنّهم يتوهّمون ما عمل في المعطوف عليه في وجهٍ من وجوه الإعراب في المعطوف، فلا يجرون الكلام على ما قبله، بل يحملونه على وجه التّوهّم، إذ جاز هذا ولا توهّم فيه. يقول زهير (٢):

بدَا ليَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا الطّويل

" لمّا كان الأوّل تُستعمل فيه الباءُ ولا تغيّر المعنى، وكانت مما يلزم الأوّلَ نووها في الحرف الآخر، حتّى كأنّهم قد تكلّموا بها في الأوّل " (٣)، فكانَ الأصل أن يقول: لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقاً شيئاً، لكن لمّا كانت تكثر الباء في خبر ليس، وما العاملة عملها ، توهّموا وجودها في المعطوف، والإشراك بين المعطوف والمعطوف عليه في النّصب أولى لقرب الجوار. وعباس حسن لهُ رأيٌ في هذهِ الظّاهرة، فهو يقول: " والحق أن هذا النوع الغريب من الضبط بسبب المجاورة والنوع الآخر الذي سببه التوهم جديران بالإهمال، وعدم القياس عليهما " (٤). لكنّ الباحث يرى أنّ هذا ليس من باب التّوهّم، بل هو من باب القصد، فلا يمكن أن يتوهّم النّاطق شيئاً ليس في موضعه، فلو توهّم لقال في البداية: لست مدركٍ ما مضى، على توهّم الباء هنا؛ لأنّها موضعها، أمّا أن يتوهّم بعد العطف على المنصوب، وشدّة القرب والمجاورة فهذا بعيد، فهم جرّوا (سابقٍ) بقصد، للالتفات إلى شيء يجوز أن يكون السّابق عليه.

والثّالث هو الحمل على المعنى، فالكلام لا يجري على ما قبله من الإعراب، بل يُحمل على معنى ما يمكنُ أن يكونَ عليهِ ما قبله. يقول سيبويه: " وتقول في هذا الباب: هذا ضاربُ زيدٍ

١- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج١، ص ٦٦ – ٦٨، وأبو جعفر النحاس، شرح أبيات سيبويه، ت: زهير غازي، ط١، علم الكتب، لبنان، ١٩٨٦م، ص ٥٦

٢- سيبويه، الكتاب، مج٣، ص ٢٩،وفي مج١، ص ٣٠٦، منسوب إلى صِرمة الأنصاريّ. ديوان زهير، شرحه: علي حسن فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٨٨م، ص ١٤٠، برواية، ولا سابقاً شيئا

٣- سيبويه، الكتاب، مج٣، ص ٢٩

٤- النحو الوافي، مج٣، ص ٤٥١

وعمرو، إذا أشركتَ بين الآخِر والأوّل في الجارّ؛ لأنه ليس في العربيّة شيءٌ يَعْمَلُ في حرف فيَمتنع أن يُشْرَكَ بينه وبين مثلِه. وإن شئت نصبت على المعنى وتُضمِرُ له ناصباً، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً، كأنَّه قال: وَيَضْرِبُ عمراً، أو ضارِبٌ عمراً " (١). فنلاحظ أنّ سيبويه لم يحمل (عمراً) على موضع زيد؛ لفقدان شرط المِحرز، ولذلك حُملَ على المعنى، لأنّه إذ قال: ضاربُ زيدٍ، كأنّهُ قال: يضربُ زيداً، فالإضافة على نيّة التّخفيف، وليست بأصل للموضع، ولذلك قُدّر عامل محذوف قبل (عمراً) من معنى الأوّل، (يضربُ عمراً)، أو (ضاربٌ عمراً). إلاّ أنّ الشّركة بين العاطف والمعطوف في الجرّ هنا لقرب الجوار أولى (٢). فالجرّ أقوى لشدّة المجاورة، وقوّة الانسجام الصّوتيّ. يقول ابنُ يعيش: " إذا عطفت على ما خُفِض بالمصدر، جاز لك في المعطوف وجهان: أحدهما: أن تحمله على اللفظ، فتخفض، وهو الوجه، والآخر: أن تحمله على المعنى، فإن كان المخفوض مفعولا في المعنى، نصبت المعطوف، وإن كان فاعلا، رفعته، فتقول: ((عجبت من ضرب زيدٍ وعمرٍو)) ، وإن شئت وعمراً، فهو بمنزلة قولك: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو، وعمراً، وإنّما كان الوجه الجرّ لتشاكل اللفظين واتفاق المعنيين، وإذا حملته على المعنى، كان مردودا على الأوّل في معناه، وليس مشاكلاً له في لفظه، وإذا حصل اللفظ والمعنى، كان أجود من حصول المعنى وحده " (٣). فالحمل على اللّفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى، فهو الأصل، فالأصل في (هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً) هو (هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو)، والأصل في (عجبتُ من ضرْبِ زيدٍ وعمرا) هو (عجبت من ضرب زيدٍ وعمرٍو)، إلاّ أنّ الأصل أقوى لشدّة الانسجام الصّوتيّ في اللّفظ مع الاتّفاق في المعنى.

بيدَ أنّ الفصل بينَ المعطوف والمعطوف عليه يُعطي قوّة للمنصوب المحمول على المعنى، نظراً لبعد المجاورة بين المنسجمين صوتيّاً، يقول سيبويه: " والنصبُ في الفصل أقوى، إذا قلت : هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمراً، كلّما طال الكلامُ كان أقوى؛ وذلك أنَّك لا تفصل بين الجارّ وبين ما يَعملُ فيه، فكذلك صار هذا أقوى" (٤). فالفصل بين الجار والمجرور مكروه، فإذا فُصل بين المعطوف والمعطوف عليه المجرور بفاصل قويَ الحملُ على المعنى في إعراب المعطوف، لكن لو لم يفصل بينهما بفاصل فالجرّ أولى لهما، لقوّة الانسجام اللّفظيّ، وقوّة المجاورة المكانيّة.

١- الكتاب، مج١، ص ١٦٩

٢- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج١، ص ١٧٤

٣- شرح المفصل، قدم له إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠١م، مج٤، ص ٨١

٤- الكتاب، مج١، ص ١٧٤

فيكون التّمثيل في (هذا ضاربُ زيدٍ فيها وعمرًا) على النّحو الآتي:

هذا ⟵ ضاربُ ⟵ زيدٍ ⟵ فيها ⟵ وَ ⟵ عمرًا

اسم إشارة مبتدأ + خبر المبتدأ+ زيدٍ مضاف إليه + شبه الجملة +حرف عطف + اسم معطوف

الموضع منصوب ⟵ الاسم المعطوف

بصراحة الحمل على المعنى له أهميّة كبيرة في معالجة مسألة المخالفة التي تظهر في البنية السّطحية، والتي تبدو إذا عطفنا المعطوف على المعطوف عليه، لذا يراعى في المعطوف أن يكون محمولا على معنى نحويّ، كان ينبغي للمعطوف عليه أن يكون عليه (١). ففي قول العرب أخذتنا بالجود وفوقه، لا يجوز أن يجرّ (فوق) بالباء، ولو فُعل هذا لصار تركيباً غير سليم لُغويّا. أو كما وصفه سيبويه بالمستقيم القبيح، وهو تضع فيه اللّفظ في غير موضعه. (٢)

ثالثاً: المجاورة في باب الاشتغال:

عرّف ابن عقيل الاشتغال بقوله : " أن يتقدم اسمٌ، ويتأخر عنه فعلٌ، قد عَمِلَ في ضمير ذلك الاسم أو في سببيّه – وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق " (٣). والاسم المشغول عنه لهُ عدّة حالات إعرابيّة حسب الوظيفة النّحويّة، ومن هذهِ الوجوه جوازُ النّصبِ والرّفع، والمختارُ هو النّصب، ومن الأمثلة على هذا قولُ سيبويه " وذلك قولك: رأيتُ زيداً وعمراً كلَّمتهُ، ورأيتُ عبد الله وزيداً مررتُ به، ولقيتُ قيساً وبكراً أخذتُ أباه، ولقيتُ خالداً وزيداً اشتريتُ له ثوبا " (٤). فنلاحظ من هذه الأمثلة أنّ المشغول عنه في جميع الأمثلة قد جاء منصوباً، وقد بُني على فعلٍ محذوف، والنّصب هو الوجه القويّ، يقول سيبويه: " وإنّما اختير النصبُ ههنا لأنّ الاسم الأوَّل مبنيٌّ على الفعل، فكان بناءُ الآخِرِ على الفعل أحسنَ عندهم إذ كان يُبْنَى على الفعل وليس قبله اسمٌ مبنيٌّ على الفعل، ليَجريَ الآخِرُ على ما جرى عليه الذي يليه قبله، إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل. وهذا أولى أن يُحمَلَ عليه ما قَرُب جِوارُه منه، إذ كانوا يقولون: ضربوني وضربتُ قومَك، لأنّه يليه، فكان أن يكونَ الكلامُ على وجهٍ واحدٍ – إذا كان لا يمتَنِعُ الآخِرُ من أن يكونَ مبنياً على ما بُني عليه الأولُ – أقربَ في المأخَذ " (٥). فسيبويه رأى أنّ النّصبَ هو وجه قويّ، بسبب قرب الجوار، وللتّشاكل بين الجمل، فالاسم المشغول عنه قبلهُ اسم

١- ينظر: محمد حماسة، النحو والدلالة، ص ١٥٧

٢- ينظر: الكتاب، مج١، ص٢٦

٣- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، دار الطلائع، القاهرة، ٢٠٠٤م، مج٣، ص ١٠٧

٤- الكتاب، مج١، ص ٨٨

٥- السابق، مج١، ص ٨٩

مبنيّ على الفعل، لذلك بُنيَ الاسم المشغول عنه على الفعل، لأجل التّشاكل في العطف بين الجمل، وقرب الجوار مع ما قبله. ومنه قول الله – عزّ وجلّ – ((يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ في رَحْمَتِهِ والظالِمِينَ أَعدَّ لَهُم عَذَاباً أليماً)) (١). فالظّالمينَ جاءت منصوبة على فعل محذوف، لتتناسب مع ما قبلها، فقد جاء قبله جملة فعليّة، من فعل وفاعل ومفعول به، فللتّناسب نُصِب، لكي يتمّ التّشاكل بين السّابق واللاحق في الجمل. وقد قال الشّاعر الرُّبَيعُ بن ضَبُعٍ بن وهب بن بغيض بن مالك الفَزارِيُّ، الذي طالَ عمرُهُ (٢):

أصبَحْتُ لا أحملُ السّلاح ولا أملك رأسَ البَعير إن نفرَا المنسرح

والذّئبَ أخشاه إن مررتُ به وَحْدِي وأخشَى الرّياح والمَطَرَا

فجاءت كلمة الذِّئب منصوبة، وقد عمل بها عاملٌ محذوف، أي: أخشى الذّئبَ، فعطف جملة على جملة، لأجل التّشاكل، فقد سُبق بجملة (ولا أملك رأسَ البعير إنْ نفرَا). ويرى مهدي المخزومي في مثل (زيدٌ قامَ وعمرٌو كلّمتُهُ): أنّ الرّفع جاء لأجل الانسجام، فالاسم في الجملة الأولى مرفوع، ولمّا رُفع في الجملة الثّانية حدث الانسجام بعطف الجمل، أمّا النّصبُ فيكون كذلك لأجل الانسجام؛ لأنّ الاسم الأوّل المرفوع في الجملة الأولى هو الفاعل للفعل الذي بعدهُ، ولذا فالجملة فعليّة، فيكون من باب عطف جملة فعليّة على جملة فعليّة أخرى (٣). فنلاحظ أنّه يرى بأنّ العطف في التّركيب اللّغويّ (زيدٌ قامَ وعمراً كلّمتُهُ) من باب عطف جملة فعليّة، على جملة فعليّة، وذلك فيه انسجام، فجملة (زيدٌ قامَ) هي جملة فعليّة، وليست اسميّة، فهو يؤيّد رأي الكوفيّينَ في هذا (٤)، وقد آمن كذلك بفكرة الكوفيّين، في أنّ الاسم (عمراً) في قولنا (قامَ زيدٌ وعمراً رأيتُهُ) هو ليس من باب الاشتغال في شيء، فالاسم المنصوب (عمراً) هو معمول للفعل الموجود (رأيتهُ)، وقد قُدِّمَ لشدّة الاهتمام به، والضمير كناية عن المفعول به أو إشارة إليه (٥). وقد ردّ ابن الأنباري كلمات الكوفيّين، بأنّ الضّمير- وهو المكنيّ والأوّل

١- الإنسان ، ٣١، وينظر: سيبويه، الكتاب، مج١، ص ٨٩

٢- ينظر: ابن حزم الأندلسي، جمهرة أنساب العرب، ت: عبد السلام هارون، ط٥، دار المعارف، ص٢٥٥، وسيبويه، الكتاب، مج١، ص ٨٩

٣- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ط٢، دار الرائد العربي، لبنان، ١٩٨٦م، ص ١٧٤، ١٧٥

٤- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، مج٢، ص ٢٥٥

٥- ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ١٧٤، ١٧٥

في المعنى – لا يجوزُ أن يكون مُؤخّرا، إذ عمرو متقدّم، فالبدلُ لا يتأخّرُ عن المُبدَل منه، كما أنّ البدل على نيّة تكرار العامل (١). ويرى الباحث أنّ التّركيب اللّغويّ (رأيتُ زيداً وعمراً كلّمتهُ) فيه قوّة للنّصب، فالاسم (عمراً) جاء منصوباً للمشاكلة الصّوتيّة مع الاسم السّابق له، وأنّه من باب عطف جملة فعليّة على جملة فعليّة.

إبراهيم أنيس يرى أنّ تقديم المفعول على ركني الإسناد في الجمل المثبتة أمر غير مقبول، فهذا من اصطناع النّحويّين، مثل: زيدا ضربتُ، وزيدًا ضربتُه، وما جاء في القرآن مثل قوله تعالى: (إيّاك نعبدُ وإيّاكَ نستعينُ) إنّما هو رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنية (٢). وأمّا خليل عمايرة فيرى أنّ قولنا : (الكتابَ قرأتُهُ) هو من باب تقديم ما له مِيزة وفضل على غيره؛ لأهميّته، فهذه الجملة تتكوّن أصلا من الجملة النّواة (قرأتُ الكتابَ)، ثمّ بالقواعد التّحويليّة تبلورت الجملة حتّى صارت جملة فعليّة تحويليّة، فقد زيدت كلمة الكتاب توكيدا (قرأتُ الكتابَ الكتابَ)، ثمّ أرادوا أن يُقدّمُوا الأهمّ؛ لغاية في النّفس (الكتابَ قرأتُ الكتابَ)، ومن كلام العرب أنّهم يحوّلون الاسم السّابق ذكره ضميراً (الكتابَ قرأتُهُ) (٣). في الواقع لا بُدّ أنْ ندرِكَ أنّ النّحويّين القدماء قد ألقَوا سهامهم فأصابُوا؛ كانوا يُؤَوّلون الكلام بما تقتضيه السّليقة اللّغويّة، كما أنّ الكثيرَ من تأويلاتهم هي منطلقة من أنفس العرب أنفسِهِم، فلو سألتهم وهم يقولونَ: (أخاك أخاكَ) لقالوا: (الزم أخاك أخاك)، فهم يحذفون لعلم المخاطب. يقول سيبويهِ: " وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ من العرب وممّن يوثق به، يَزعُمُ أنه سَمِعها من العرب. من ذلك قولُ العرب في مَثَلٍ من أمثالهم: ((اللهمّ ضَبُعًا وذِئبًا)) إذا كان يَدْعو بذلك على غنمِ رجُل . وإذا سألتهم ما يعنُون قالوا: اللهمّ اجْمَعْ، أو اجعلْ فيها ضَبُعا وذِئبا. وكلُّهم يفسّرُ ما يَنْوِي " (٤).

١- ينظر: ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ت: جودة مبروك، ومراجعة رمضان عبد التواب، ط١، الخانجي، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢م، ص ٧٧، ٧٨

٢- ينظر: من أسرار اللغة، ط٣، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦م، ص ٣١٦

٣- ينظر: في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٩٤ – ١٩٦

٤- الكتاب، مج١، ص ٢٥٥

رابعاً: تغيّر حركة المضاف لاكتسابه البناء من المضاف إليه

يقول سيبويهِ: " وزعموا أنّ ناساً من العرب يَنصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل رحمه الله : هذا كنصب بعضهم يَوْمَئِذٍ في كلّ موضع، فكذلك غيرَ أن نطقت. وكما قال النابغة الذّبياني (١):

على حينَ عاتَبتُ المشيبَ على الصِّبا الطويل

وقلتُ ألَمَّا أصْحُ والشَّيبُ وازِعُ

كأنه جَعل حينَ وعاتبتُ اسماً واحداً. " (٢).

قد تتغيّر حركة آخر بعض الظروف المبهمة أو ما أشبهها في الإبهام من الأسماء، كمثل، وغير؛ ذلك أنّها تكتسبُ البناءَ من المَبنيّ بعدها في الأصالة، كالفعل الماضي، وذلك بسبب قرب المجاورة. يقول الأعلم الشّنتمريّ: " بناها لإضافتها إلى فعل مبنيّ " (٣). فظرف الزّمان (حينَ) الأصلُ فيه أن يكونَ مجروراً، (على حينِ)، إلاّ أنّه لمّا أُضيفَ إلى الفعل المبنيّ (عاتَبْتُ)، بُنِيَ مثله. والسّبب عند البصريّينَ هو التّناسب (٤). فيكون الظّرف مبنيّاً، والمضاف إليه مبنيّا. أمّا ابنُ مالك فقد رأى أنّ سبب البناء هو الشّبه بالشّرط، فقد أشبه الظّرف (حين) إنْ الشّرطيّة، في جعل الجملة التي بعده مفتقرة إليه وإلى غيره (٥). فالظّرف (حينَ) وردَ معرباً ووردَ مبنيّاً، والبناء أرجح (٦). قال سيبويهِ : " كأنه جَعل حينَ وعاتبتُ اسماً واحداً " (٧). أي: نظراً لقرب الجوار، وبناء (حين) على الفتح كما أنّ (عاتبت) مبنيّة، فهما متناسبان، وقد أصبحا كخمسةَ عشرَ.

١- الديوان، تقديم عباس عبد الساتر، ط٣، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٦م، ص ٥٣

٢- الكتاب، مج٢، ص ٣٣٠

٣- النكت، مج٢، ص ٢٤٣

٤- ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، ت: طه عبد الرّؤُف سَعيد، المكتبة الوقفية، مج٢، ص ٣٨٦، والأزهري، شرح التّصريح على التّوضيح، مج١، ص ٧٠٥

٥- ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مج١، ص ٧٠٥

٦- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٢، ٣٣٠، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، مج٢، ص ٣٥٣،٣٥٤، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مج١، ص ٧٠٦، وحاشية الصّبان على شرح الأشموني، مج٢، ص ٣٨٦

٧- الكتاب، مج٢، ص ٣٣٠

ومن الأمثلة على اكتساب المضاف البناء من المضاف إليه قول الشّاعر الكناني (١):

لم يَمنع الشّربَ منها غيرُ أنْ نطَقَتْ حَمامة في غُصونٍ ذات أوْقال (٢) البسيط

يقول سيبويهِ : " وزعموا أنَّ ناساً من العرب يَنصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل رحمه الله: هذا كنصب بعضهم يَوْمَئِذٍ في كلّ موضع، فكذلك غيرَ أن نطقتْ " (٣). فبُنيت كلمة (غير) على الفتح مع أنّها مرفوعة؛ لأنّها جاورت المضاف إليه مجاورة شديدة، والمضاف إليه مكوّن من الحرف المصدريّ المبنيّ (أنْ)، والفعل (نطقت) صلة لهذا الموصول، فبني (غير) لاتّصاله المباشر بالحرف المصدريّ (أنْ)، يقول البغدادي: " وقوله (لم يمنع الشربَ منها ... إلخ) ضمير راجعٌ للوجناء، والشّرب مفعول يمنع، وغير فاعلهُ، لكنّه بني على الفتح جوازاً لإضافته إلى مبنيّ، وروي الرفع أيضاً " (٤). فالرّفع يكون فيه (غير) معرباً، وأمّا الفتح فإنّه يكونُ مبنيّا، فقد جُعِلَتْ (غير) و(أنْ) اسماً واحدا (٥)

بشكلٍ عامّ هذه الظّروف والأسماء المبهمة تضاف إلى الجمل، فتكون كإذْ في الماضي، وإذا في المستقبل، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، لشدّة قربهما من بعض، لذلك يجوز فيها وجهان، الإعراب، أو البناء، إذ تكتسبهُ من الجملة المجاورة لها، بشرط أنْ تكون ماضيّة الأصل، لكن إن أضيفت إلى فعل مُعرب أو جملة اسميّة، فالإعراب واجب عند البصريّين؛ لفقدان التّناسب، وراجح عند الكوفيّين على البناء (٦). فالمجاورة لها أهميّة كبيرة في تغيير الحركة الإعرابيّة، فقد تُبنى الكلمة إذا جاورت مبنيّا.

١- سيبويه، الكتاب، مج٢، ص ٣٢٩، وعند الشنتمري لرجل من كنانة، والبغدادي يقول: " هذا البيت من قصيدة لأبي قيس بن الأسلت، والأسلت لقب أبيه، واسمه عامر بن جُشَم بن وائل بن زيد بن قيس ابن عُمارة بن مرة بن مالك بن الأوس. وهو شاعر من شعراء الجاهلية. وكانت الأوس قد أسندت إليه حربها يومَ بُعاث، وجعلته رئيساً عليها فكفى وساد، وأسلم عقبة بن أبي قيس. واستشهد يوم القادسية" .خزانة الأدب، مج٣، ص ٤١٠. وقد اختُلف في قائله، فقال البغدادي: " البيت الشاهد، كونه لابن الأسلت هو ما ذكره أبو حنيفة الدَينَوريّ(في كتاب النّبات)، وهو في معرفة الأشعار أديب غير منازع فيها. وقد نسبه الزمخشري في الأحاجيّ إلى الشّماخ، وقد راجعت ديوانه فلم أجده فيه، ونسبه بعض شرّاح كتاب سيبويه لرجلٍ من كنانة، ونسبه بعضُ فضلاء العجم في شرح أبيات المفضّل تبعاً للزمخشريّ في شرح أبيات الكتاب لأبي قيس بن رِفاعة الأنصاريّ. أقول: لم يوجَد في كتب الصحابة مَن يقال لهُ أبو قيس بن رِفاعة، وإنما الموجود قيس بن رفاعة. الخزانة، مج٣، ص ٤١٣

٢- أوقال: جمع وَقْل: قال أبو عبد الله الزّبير بن بَكّار: المُقْل: إذا كان رَطْباً لم يُدْرِك فهو البَهْش، فإذا يبِس فهو الوَقْل؛ والدّوم: شجر المُقل. البغدادي، الخزانة، مج٣، ص ٤٠٩

٣- الكتاب، مج٢، ص ٣٣٠

٤- الخزانة، مج٣، ص ٤٠٩

٥- ينظر: الكتاب، مج٢، ص ٣٣٠، وأبو جعفر النّحاس، شرح أبيات سيبويه، ت : زهير غازي زاهد، ط١، عالم الكتب، لبنان، ١٩٨٦م، ص ١٤٧

٦- ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج٣، ص ٢٧، ٢٨، والأزهريّ، شرح التصريح على التوضيح، مج١، ص ٧٠٥، ٧٠٦، حاشية الصبان على شرح الأشموني، مج٢، ٣٨٦ – ٣٨٧

خامِساً: التّنازع في العمل

التّنازع في العمل هو " عبارة عن توجُّه عاملين إلى معمول واحد، نحو ((ضَربْتُ)) وأكْرَمْتُ زَيْدًا))، فكلٌّ واحد من ((ضربْتُ))، و ((أَكرمْتُ)) يطلب ((زيدًا)) بالمفعولية " (١). فالاسم المتنازع عليه من قِبَل العاملين قد تتأثّر حركتهُ الإعرابيّة تبعاً للعامل الذي يعمل فيه، وهو يبذّ ضدّه بهذا، وقد تظلّ حركته كما هي إن كانا يطلبانه لعمل واحد، كالفاعليّة، أو المفعوليّة. هاكَ – على سبيل المثال – (ضربتُ وضربتْني هندٌ)، فإنّ العامل الثّاني قد عمل في المتنازع عليه فرفعه على الفاعليّة، ولو عمل الأوّل لقلنا: (ضربتُ وضربَتْني هندًا)، فالاسم المتنازع عليه قد أصبح منصوباً، في حين أنّ ضميره استتر في الثّاني، ولو قلنا: (قامَ وقعدَ محمدٌ) لما تغيّرت حركته الإعرابيّة، سواءً أعملَ الأوّل أم عمل الثّاني. لكنّ النّحاة اختلفوا في توجّه العامل إلى المتنازع عليه، البصريّون رأوا أنّ الثّاني أولى بالعمل، نظراً لقرب جواره، والكوفيّون رأوا أنّ الأوّلَ أولى بالعمل؛ لابتدائه، فله حقّ العناية، وأنّ الضّمير بهِ – إنْ أُعمِلَ الثّاني – يعود على مُتأخّر لفظاً ورتبة (٢). سيبويه في رأيه لم يشقّ عصا البصريّين، فقد كان يُؤمِنُ بأنّ الجوارَ له دورٌ كبير في تحديد القاعدة، وفي تَبيان الأهميّة، فكما يقول المثل الإسلامي: (قد يُؤخذ الجار بظلم الجار) (٣)، فالعامل الثّاني هو الذي يعمل في المتنازع عليه، لقرب جواره (٤). والدّليل على قوّة عمله لجواره أنّهم يقولون: خشّنت بصدرهِ وصدرِ زيدٍ، فجاء الآخر مجروراً؛ لأنّ الأوّل مجرور، فسَوّوْا بينهما في الجرّ، خاصّةً أنّ المعنى هو هو، والباء أقرب إلى الاسم من الفعل، والمخاطب يعرف أنّ الأوّل يقع بالمتنازع عليه في المعنى إذا عمل الثّاني (٥). فعلى سبيل المثال (ضربتُ وضربني زيدٌ)، و(ضرَبني وضربتُ زيدًا)، " العامل في اللفظ أحدُ الفعلين، وأمّا في المعنى فقد يُعلم أنَّ الأوَّل قد وقع إلاّ أنّه لا يُعمَل في اسمٍ واحدٍ نصبٌ ورفعٌ " (٦). فالعامل في كلا المثالين هو العامل الثّاني، هذا لقرب جواره، والأوّل يُضمَر فيه ضمير

١- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج٢، ص ١٣٣

٢- ينظر: ابن الأنباري، الانصاف في مسائل الخلاف، ص٧٩،وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج٢، ص ١٣٥، ص ١٣٧، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مج١، ص ٤٨٣، والسيوطي، همع الهوامع، مج٥، والسامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، مج١، ص ٤٣٨

٣- الميداني، الأمثال، ت: محيي الدين عبد الحميد، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة، ١٩٥٥م، مج٢، ص ١٠٩

٤- ينظر: الكتاب، مج١، ص ٧٤

٥- السابق، مج١، الصفحة نفسها

٦- نفسه، مج١، ص ٧٣، ٧٤

للاسم المتنازع عليه، والمخاطب ليس بغافل عن كلّ هذا. فدليل البصريّين في إعمال الثّاني هو النّقل والقياس وقرب الجوار. ويرُدّ ابنُ الأنباري على الكوفيّين بقوله: " أمّا قولهم إنّ الفعل الأول سابق، فوجبَ إعماله للعناية به، قلنا: هم وإن كانوا يعنون بالابتداء إلا أنهم يعنون بالمقاربة والجوار أكثر " (١). فيرى أنّ العرب كانت تولي عناية كبيرة للمجاورة، ولذا كان الثّاني أولى في العمل في المتنازع عليه. إلاّ أنّ سيبويه لم يمنع عملَ العامل الأوّل، بل رأى عملَ الثّاني أولى لقرب الجوار، ولذا هو وجه الكلام، وقد نقل سيبويه عديد الأمثلة على إعمال الثّاني، وبيّن أنّ هذا هو المناسب والمختار. ومن الأمثلة الشّعريّة على هذا قولُ الفرزدق (٢):

ولكنَّ نِصفًا لو سَبَبْتُ وسَبَّني

بنُو عَبْدِ شَمْسٍ من مَنَافٍ وهاشِمِ (الطّويل)

وقال طُفيل الغنويّ(٣):

وكمْتًا مُدَمّاةً كأنّ مُتونَها

جَرَى فوقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذهَبِ (الطّويل)

وقال رجلٌ من باهلةَ (٤):

ولَقَدْ أرَى تَغْنَى به سيفانَة

تُصْبي الحَلِيمَ ومثلُها أَصْبَاهُ (الكامل)

" فالفعلُ الأوّل في كلّ هذا مُعْمَلٌ في المعنى وغيرُ مُعْمَلٍ في اللفظ، والآخِرُ مُعْمَلٌ في اللفظ

١- الانصاف في مسائل الخلاف، ٨٤

٢- الديوان، شرحه علي فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٨٧م، ص ٦٠٦، برواية (ولكن عدلا)

٣- الديوان، شرح الأصعي، ت: حسّان فلاح أوغلي، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م، ص ٣٢. "وطُفيل بن كعب الغنوي، وكان من أوصف الناس للخيل، وكان يقال له المُحبِّر، لحسن شعره". ابن قتيبة، الشعر والشعراء، مج١، ص ٤٥٣. والكُمَيْت: "لونٌ ليس بأشقر ولا أدهم، وكذلك الكُميت من أسماء الخمر فيها حُمرة وسواد، والمصدر الكُمْتَة". ابن منظور، لسان العرب، (كمت)، ومُدمّاة: " قال أبو عبيدة: كُمَيت مُدمى إذا كان سواده شديد الحمرة" . ابن منظور، لسان العرب، (دمي). ومتون : " ما صَلُب ظهره " . ابن منظور، لسان العرب، (متن). استشعرت: صار لها شعارا، وهو ثوب يلي الجسد، الأعلم، النكت، مج١، ص ٣٠٨

٤- سيبويه، الكتاب، مج١، ص ٧٧، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص٨١، " وصف منزلا خلا من أهله . تغنى به: تقيم، والسيفانة: المرأة الممشوقة الشبيهة بالسيف في إرهافه، وتصبي الحليم: تدعو إلى الصبا. عبد السلام هارون، الكتاب، مج١،هامش ٣ ص ٧٧ ، وينظر: الأعلم، النكت، مج١، ص ٣٠٩

والمعنى " (١). ولكي تتّضح قاعدة الجوار نحلّل التّراكيب الآتية التي سبق ذكرها في الأبيات الشّعريّة: - التّركيب الأوّل: (لو سبَبْتُ وسَبّني بنو عبد شمس)

العامل الأوّل	الرّابط	العامل الثّاني	المتنازع عليه
سبَبْتُ	و	سبّني	بنو عبد شمس

(فعل + مفعول به) ⟸ فاعل

نلاحظ من هذا التّركيب أنّ قوّة المجاورة جعلت العاملَ الثّاني عاملاً في المتنازع عليه، فالفعل الماضي (سببتُ) يحتاج لمفعول به، والثّاني (سبّني) يحتاج لفاعل، فأخذ الفعل (سبّني) فاعلاً، وهو جارهُ (بنو عبد شمس)، وأضمر الضّمير المنصوب في الأوّل، وهو بهذا يعود إلى مُتأخّر لفظاً ورتبة، ولأجل هذا آمن الكوفيّون بأنّ من حقّ الأولويّة أنْ يكونَ للأوّل العملُ في المتنازع عليه، لذا أوجبوا حذف الضّمير المرفوع على الفاعليّة، وقد دفع هذا الأمرُ بالفرّاء إلى أنْ يكون الضّميرُ – لو أُعْمِلَ الثّاني – متأخِّراً عن المتنازع عليه مُنفصلا، غيرَ أنّ العاملين – إن كانا طالبين فاعلا – يأخذان فاعلاً واحداً، وهو المتنازع عليه (٢)، والباحث يُخالف هذا بشدّة، لتوجّه عاملين على معمول واحد، ومِنْ ثَمّ لا يُقبَل أنْ يقع عملان في نفس الوقت، إلاّ أنْ يكون هناك فرقٌ في الزّمن، ولو طفيفا. ويرى الدكتور فكري محمد سليمان رأياً مخالفاً للبصريّين " وما ذهب إليه الفراء يتفق مع روح اللغة، ومع المنهج الوصفي للظاهرة اللغوية، لأنه يصف الواقع اللغوي المنطوق" (٣). فمنهج الفرّاء منهج وصفيّ. وسيبويه يُعمِلُ الثّاني، وقلبُه مُطمَئِنٌ بهذا؛ لأنّه يراه وجه الكلام، لقربه من جاره، من سنَدِهِ، فله العناية أكثر من الأوّل، يقول سيبويه: " وقد يجوز: ضربتُ وضرَبني زيدا؛ لأنَّ بعضَهم قد يقول: متى رأيتَ أو قلتَ زيداً منطلقًا، والوجهُ متى رأيتَ أو قلتَ زيدٌ منطلقٌ " (٤). فأعمل الأوّل، بيدَ أنّ الثّاني له الحقّ في العمل، وهو وجه الكلام.

- التّركيب الثّاني: (جرى فوقها واستشعرت لونَ مُذهب)

العامل الأوّل	الرّابط	العامل الثّاني	المتنازع عليه
جرى	و	استشعرت	لونَ مُذهب

(فعل ماض+ فاعل ضمير مستتر) ⟸ مفعول به

١- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج١، ص ٧٧

٢- ينظر: والسيرافي، شرح الكتاب، مج١، ص٣٦٣، ٣٦٤، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مج١، ص ٤٨٥،

٣- أثر الجوار اللغوي في المستويات اللغوية، ص ٧٢

٤- الكتاب، مج١، ص ٧٩

فالشّاعر أعمل الثّاني، لقربه وجواره من المتنازع عليه، واستتر الضّمير في الفعل الأوّل (جرى).

- التّركيب الثّالث: (ولقد أرى تغنى به سيفانة)

العامل الأوّل الرّابط (معمول للأوّل) العامل الثّاني المتنازع عليه

أرى جملة تغنى به (معمول للأوّل) تغنَى به سيفانة

(فعل) ⟸ فاعل

فالشّاعر أعمل الثّاني، حيث أخذ فاعلاً، وأمّا الأوّل فيطلب المتنازع عليه مفعولا، إلاّ أنّه لم يبلغ سبيله، إذ عمل الثّاني؛ أنّه أولى، وأنّه جاره.

فالعامل الذي تعمله، تضع لأخيه ضميراً يعمل فيه، ولو قلتَ: ضربتُ وضربوني قومَك نصبتَ ، إلاّ في (لغة أكلوني البراغيثُ)، فيجوز أن تقول: ضربتُ وضربوني قومُكَ، أو أنْ تحمله على البدليّة، كأنّك قلت حينها: ضربت وضربني ناسٌ من بني فلان (١). والباحث يرى أنّ الوجهين جائزان بقوّة على حسب المنظور الزّمنيّ. وقد أُعجِبَ الباحثُ برأيٍ للسّامرائي، إذ يقول: " هناك من لا يعتقد أن تعبيرًا ههنا أولى من تعبير، وإنما هو بحسب القصد والمعنى، ويرى أن الراجح أن ينبغي أن ينظر إلى هذا الأسلوب في ضوء قاعدتين:

١- ما أعملته في الاسم الظاهر أهم عندك مما أعملته في ضميره؛ لأن الاسم الظاهر أقوى من الضمير.

٢- ما ذكرته وصرحت به أهم مما حذفته " (٢). فيرى أنّ هناك فرقاً بين التّعبيرين، الأوّل الذي تعمل فيه الأوّل، والثّاني الذي تعمل فيه الثّاني، وهذا مَرجعهُ للعناية والاهتمام، فالاسم الظّاهر الذي يعمل فيه العامل يكونُ عاملهُ أهمَّ ممّا عَمِلَ بضميره. على سبيل المثال قوله تعالى: ((هاؤمُ

١- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج١، ص ٧٨

٢- النحو العربي أحكام ومعان، مج١، ص ٤٤٠

اقرءوا كتابيه)) (١). جُعِلَ الكتابُ مفعولاً للقراءة؛ لأنّها أولى في العناية من الأخذ، فالقراءة والاطّلاع على الكتاب أهم من المناولة. ومثله قوله تعالى: ((ءاتوني أفرغْ عليه قِطرا)) (٢)، فالاهتمام بالإفراغ أكبر من الإيتاء، والقصد من الإيتاء هو الإفراغ، لذلك عمل الثّاني، ولو أعمل الأوّل لقال: أفرغوه عليه (٣).

١- الحاقة ١٩

٢- الكهف ٩٦

٣- ينظر: السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، مج١، ص ٤٤١

المبحث الثّاني: أثر المجاورة في التّركيب النّحوي

قد تتجاور الكلمات في تركيب الكلام، وهذا التّجاور يؤدّي وظيفة نحويّة، فمن شدّته تصبح هناك علاقات قويّة لا يمكن تجاوزها، فيصبحان كالاسم الواحد، ما يصيب أحدهما يصيب الآخر، وهو على عدّة صور:

أوّلاً: مجاورة حرف حرفاً آخر

في اللّغة لا يجوز تجاور حرف و حرف آخر، لكن قد يتجاور الحرفان فيندمجان مكوّنينِ تركيباً جديداً له وظائف نحويّة لا غنى عنها في تركيب الكلام، ومن هذه المجاورة:

- الصّورة الأولى: حرف النّصب (لن)

يقول سيبويه: " اعلم أنّ هذه الأفعال لها حروفٌ تَعمل فيها فتنصبُها لا تَعمل في الأسماء، كما أنَّ حروف الأسماء التي تنصبها لا تَعمل في الأفعال، وهي: أنْ، وذلك قولك : أريد أنْ تَفْعَلَ. وكيْ، وذلك : جئتُك لِكَيْ تَفعلَ. ولَنْ. فأمّا الخليل فزعم أنّها لا أنْ، ولكنّهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا: ويْلِمِّهِ يريدون وَيْ لأمِّهِ، وكما قالوا يَوْمَئِذٍ، وجُعلتْ بمنزلة حرفٍ واحد، كما جعلوا هَلاّ بمنزلة حرف واحد، فإنّما هي هَلْ ولاَ " (١).

لنْ هي من نواصب الفعل المضارع، وتكون للاستقبال، فهي نفي لسيفعَل، وقد اختلف النّحاة فيها، فمذهب الخليل أنّها مركّبة من حرفين قد تجاورا، (لا) و(أنْ) المصدريّة النّاصبة، لكنّ هذا التّجاورَ لمْ يقف عند هذا الحدّ، فقد التحما مكوّنينِ حرفاً واحداً له وظيفة نحويّة، فالحرف (لا) اندمج مع الحرف (أنْ)، إذ حُذِفَت الهمزة من (أنْ)، فاجتمع ساكنان، الألف والنون السّاكنة، فحُذِفَت الألف، فتكوّنت (لَنْ)، وهي من نواصب الفعل المضارع، وتكون للاستقبال. فهذا هو مذهب الخليل، وحكى الكوفيّونَ عن الكسائيّ مثل ما قال الخليل (٢). إلاّ أنّ سيبويهِ رفض هذا بحجّة أنّه لو كان صحيحاً لما جاز أن يُقالَ: ((أمّا زيدا فلن أضربَ))، فالحرف المصدريّ لا يتقدّم معمول ما بعده عليه، وقد كان للسّيرافي حُجّة أخرى غير ذا، فبيّنَ أنَّ قَوْلَ الخليل بتركيب لا مع أنْ هو غير صحيح، بدليل أنّ (أنْ) وما بعدها في تأويل مصدر، لذلك لا يكون الكلام تامّا،

١- الكتاب، مج٣، ص٥، وينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مج٤، ص٣

٢- ينظر: المبرّد، المقتضب، مج٢، ص ٧، ٨، وأبو علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، مج٢، ص ١٢٧، والسّيرافي، شرح كتاب سيبويه، مج٣، ص ١٩٢، والأعلم الشنتمري، النكت في تفسير الكتاب، مج٢، ص ٣٠٧، وأبو حيّان، ارتشاف الضّرب، مج٣، ص ١٦٤٣، والسيوطي، همع الهوامع، مج٤، ص٩٣

فالمبتدأ يحتاج إلى الخبر (١). ومذهبُ الجمهور وسيبويه أنّها بسيطة، فهي بمنزلة (لمْ)، فلا يوجد فيها تركيب (٢). وأمّا الفرّاء فقد رأى أنّ (لنْ) هي (لا)، فقدْ أُبدِلَتْ اللام نونا، يقول السيوطي: " وقال الفرّاء : هي لا النّافية، أُبدل من ألفها نونٌ، وحمله على ذلك اتّفاقهما في النفي، ونفي المستقبل، وجَعْل ((لا)) أصلاً لأنها أقعدُ في النفي من لن، لأنّ لن لا تنفي إلا المضارع " (٣). وقد ردّ الأزهريّ هذا بقوله : " يردّه أنّ الإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله معملا، وأن المعهود إنّما هو إبدال النّون ألفاً ك((نسفعًا))(٤)، لا العكس"(٥). فالفرّاء يرى أنّ الأصل في نفي المستقبل هو (لا)، و(لن) فرعٌ عليها، فقد قلبت ألف (لا) إلى (النّون)، فالحرف (لا) ثنائيّ، كما أنّ الحرف (لنْ) ثنائيّ، لكنّ الأزهريّ بيّنَ أنّ الإبدال لا يُغيّر المهمل فيجعله معملا، فالحرف(لا) هو حرف نفي مهمل، وأمّا الحرف (لن) فهو يعمل النّصب، والمعروف أنّ النّون هي من تنقلب ألفاً في الوقف، لا العكس. ويرى أبو حيّان أنّ التّركيب في (لن) يؤدّي وظيفة تختلف عمّا كان قبله (٦). وهذه الوظيفة أنّ " استقباله محدود بوقت، وبغير وقت، ولا يدلّ على نفْي الفعل في جميع الزمان المستقبل، ونقل ابن مالك أنّ: الزمخشري خصّ النفي بالتأبيد، ونقل ابنُ عصفور عنه أنّه زعم أنّ (لَن) لتأكيد ما تُعطيه لا من نَفْي المستقبل، وأنّ مَذْهَب سيبويه والجمهور أنّ (لَنْ) لنفي المستقبل مِنْ غَير أن يشترطا أن يكونَ النفيُ بها آكد من النفي بلا، ودعوى بعض أهل البيان أنّ (لن) لنفي ما قَرُب، ولا يَمْتَدُّ نفي الفعل فيها كما يمتدّ في النطق (بلا) من باب الخيالات التي لأهل علم البيان " (٧). فالوظيفة هي نفي المستقبل، لكن منهم من رأى أنّها لتأبيد النّفي، بدليل قوله تعالى: ((لن يخلقوا ذبابا)) (٨)، ورُدّ عليه بوجود التّناقض في قوله تعالى: ((فلن أكلّم اليوم إنسيا)) (٩)، فاليوم مُحدّد الوقت، وهناك من رأى أنّها لتأكيد نفي المستقبل، فهي آكد من (لا) النّافيه. وفي الحقيقة يرى الباحث أنّ (لن) غير مركّبة، هي تتكوّن من حرفين، اللّام، والنّون، ولا داعي للتّأويل، فهي مثل (أنْ). وقد اشترط النّحاة عدم الفصل

١- ينظر: شرح الكتاب، مج٣، ص ١٩٢، ١٩٣

٢- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٣، ص٥، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، مج٣، ص ١٦٤٣، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مج٢، ص ٣٥٢، والسيوطي، همع الهوامع، مج٤، ص ٩٣

٣- همع الهوامع، مج٤، ص ٩٤

٤- العلق ٥

٥- شرح التصريح، مج٢، ص ٣٥٨

٦- ينظر: ارتشاف الضرب، مج٣، ص ١٦٤٣

٧- أبو حيان، ارتشاف الضرب، مج٣، ص ١٦٤٤

٨- الحج ٧٣

٩- مريم ٢٦

بينها وبين الفعل، فهي مثل (سأفعل)، هذا مذهب البصريّين، أمّا الكسائيّ فأجاز الفصل بالقسم وبمعمول الفعل بعدها، فتقول: لن والله أضربَ زيدا، ولن زيدا أضربَ، وأجاز الفرّاء الفصل بالقسم، وبالفعل ((أظنّ))، وبالشّرط، مثل: لن إنْ تزرني أزورَك، بالنّصب، وجوز الإلغاء والجزم جوابا (١). فنلاحظ أنّ للجوار أهميّة كبيرة هنا، فلمّا جاورت (لا) (أنْ) اندمجا على رأي الخليل، والكسائيّ، فصارا حرفاً واحداً، وأصبح لها وظيفة نحويّة جديدة، وهذا الحرف الجديد يجاور الفعل المضارع، وهذه المجاورة شديدة، حيث إنّها تمنع وجود أيّ فاصل بينهما، سوى ما أجازه بعض النّحاة. وبصراحة تامّة الجملة النّواة في مثل قولنا : (لن يدرسَ عليّ الدرسَ) هي جملة فعليّة توليديّة، هي (يدرس عليّ الدرسَ)، وقد دخل الحرف الزّائد (لن) ليفيد النّفي والاستقبال، والحركة التي على المضارع هي اقتضاء للحرف (لنْ)، لتصير الجملة جملة فعليّة تحويليّة مبدوءة بزائد له وظيفة نحويّة معيّنة (٢). والتّحليل على النّحو الآتي:

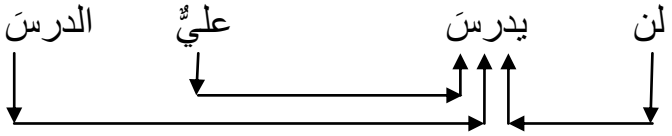

- الصّورة الثّانية: (إذما) في الشّرط

يقول سيبويه: " ولا يكون الجزاءُ في حيثُ ولا في إذْ حتَّى يُضَمّ إلى كلّ واحدة منهما ((ما))، فتَصيرُ إذْ مع ما بمنزلة إنَّما وكَأَنَّما، وليست ما فيهما بلَغْو، ولكنّ كلّ واحد منهما مع ما بمنزلة حرف واحد " (٣).

(إذْما) هي حرف شرط يتكوّن من (إذ) و(ما)، وبعد التّركيب أصبحا حرفاً واحداً، له وظيفة نحويّة، وهي الشّرط، وقد تخلّصت للاستقبال كالحرف (إنْ) الشّرطيّ. يقول الأعلم الشنتمري: " وقد يركب الشيئان فيخرجان عن حكم كل واحد منهما إلى حكم مفرد نحو: ((هلاّ))، و((لولا)) وغيرهما. فجعلهما سيبويه حرفا لوقوعها موقع ((إنْ))، ولم يقم دليل على اسميتها. وقد قال بعض النحويين: (إذما) هي (إنْ ما)، وعدلوا عن ((إمّا)) إليها لأن إمّا لا تكاد تأتي إلا بدخول النون على الفعل الذي بعدها كقوله عزّ وجلّ: ((فإمّا تثقفَنَّهم في الحرب)) (٤)، ((وإمّا تخافَنّ من قوم خيانة)) (٥)، ولا تكاد تقع في القرآن إلاّ بالنون " (٦). فسيبويه رآها بعد التّركيب

١- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، مج٤، ص ٩٦

٢- ينظر: خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ١١٥

٣- الكتاب، مج٣، ص ٥٦، ٥٧

٤- الأنفال ٥٧

٥- الأنفال ٥٨

٦- النكت، مج٢، ص ٣٤٤

حرفاً واحداً، وبعض النّحويّين رآها بمنزلة (إن ما)، تأتي مكانها، لكون (إمّا) لا تأتي شرطاً إلاّ ومعها النّون، لكنّ الباحث يرى فرقاً بينهما؛ أنّ (إنْ) تجزم من دون (ما)، لكن (إذ) لا تجزمُ من دون (ما). فمن الجزاء بحرف الشّرط (إذْما) قول الشّاعر العبّاس بن مرداس (١):

إذْ ما أتيتَ على الرسول فقُلْ له

حقّاً عليك إذا اطمأنَّ االمَجلِسُ (الكامل)

فالحرف (إذْما) حرف شرط، والفعل (أتيتَ) فعل الشّرط، وهذه الفاء هي الواقعة في جواب الشّرط. وإذما مكوّنة من التّجاور من (إذْ) و(ما).

وأمّا (حيثما) فهي من جوازم الفعل المضارع، حيثُ إنّها لا تكون جزاءً إلاّ إذا تركّبت مع (ما)، ونظراً لشدّة الجوار فإنّهما يصيران اسماً واحداً، وهي ظرف للمكان، فبعد التّركيب أصبح لها وظيفة نحويّة، وهي الجزم مع إفادة الظّرفيّة المكانيّة، يقول سيبويه: " وإنّما مَنَعَ حَيْثُ أن يجازَى بها أنَّك تقول: حيث تكونُ أكونُ، فتكونُ وصلٌ لها، كأنّك قلت: المكانُ الذي تَكونُ فيه أكونُ. ويبيّن هذا أنَّها في الخبر بمنزلة إنَّما وكأنَّما وإذا أنَّه يُبتدأُ بعدها الأسماءُ، أنك تقول: حيثُ عبدُ الله قائمٌ زيدٌ، وأكونُ حيث زيدٌ قائمٌ. فحيثُ كهذه الحروف التي تُبتدأ بعدها الأسماءُ في الخبر، ولا يكون هذا من حروف الجزاء. فإذا ضممتَ إليها مَا صارت بمنزلة إنْ وما أشبهها، ولم يجز فيها قبل أن تجيء بمَا، وصارت بمنزلة إمَّا " (٢). فنلاحظ أنّ سيبويه يرى حيثُ مكوّنة من (حيث) و(ما)، والفرق بعد التّركيب يختلف عمّا قبله، فقبل التّركيب تضاف حيث إلى الجمل، ولا تجزم الأفعال المضارعة للشّرط، بل تفيد الظّرفيّة المكانيّة، أمّا بعد التّركيب فإنّها تفيد الشّرط، والظّرفيّة المكانيّة، ولا تضاف إلى جملة، لتكون صلة لها. فلا بُدّ من انضمام المتجاورين لكي يتمّ الشّرط. ومن الأمثلة على هذا الاندماج (مهما) الشّرطيّة، يقول سيبويهِ: " وسألتُ الخليل عن مَهْمَا فقال: هي ما أدخلتَ معها ما لغواً، بمنزلتها مع مَتَى ما تأتِني آتِك، وبمنزلتها مع إنْ إذا قلت إنْ ما تأتِني آتِك، وبمنزلتها مع أيْنَ كما قال سبحانه وتعالى: ((أينما تَكونوا يُدْرِكْكُمُ الموتُ)) (٣)، وبمنزلتها مع أيّ إذا قلت: ((أيًّا ما تَدْعُوا فلَهُ الأسماءُ الحُسنَى)) (٤)، ولكنهم استَقبحوا أن يُكرّروا لفظاً واحداً فيقولوا: ما ما، فأبدلوا الهاء من الألف التي في

١- سيبويه، مج٣، ص ٥٧، وابن جني، الخصائص، مج١، ص١٣١، ١٣٢

٢- الكتاب، مج٣، ص ٥٨، ٥٩

٣- النساء ٧٨

٤- الإسراء ١١٠

الأولى. وقد يجوز أن يكون مَهْ كإذْ ضُمّ إليها ما " (١). فالحرف مهما إمّا أن يكون من (ما) وقد زيدت أخرى تكراراً، أو من (مَهْ) بمعنى اسكُت، وأضيف إليها (ما) الشّرطيّة، فهذا قول سيبويه والأخفش والزّجاج والبغداديّينَ، وهي لا تخرج عن الاسميّة، و(مهما) لا تُسبق بحرف جرّ، وأبو حيّان يرى أنّ ابن عصفور وَهِمَ، إذ زعمَ أنّه يدخلها حرف الجرّ(٢). ويرى الباحث أنّ مهما قد تكون مركّبة من (ما) و (ما)، فلمّا اندمجا حدثت مخالفة صوتيّة بقلب الألف الأولى من (ما) إلى هاء.

- الصّورة الثّالثة: (ليتما) التي تُلغى وتعمل

يقول سيبويهِ : " وأمّا لَيتمَا زيداً منطلق فإنّ الالغاء فيه حسنٌ، وقد كان رؤبة ابنُ العجّاجِ ينشد هذا البيتَ رفعا، وهو قول النابغة الذبياني (٣):

قالت ألاَ لَيْتَمَا هذا الحمامُ لنا

إلى حمامتنا ونِصفُه فَقَدِ (البسيط)

فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة قول من قال: ((مثلاً ما بعوضةٌ)) (٤)، أو يكون بمنزلة قوله: إنما زيدٌ منطلقٌ " (٥).

(ليتَ) هي من الحروف الخمسة، التي تنصبُ الاسمَ وترفع الخبر؛ لأنّهنّ أشبهنَ الفعلَ، من جهة اللّفظ، أنّهنّ مبنياتٌ على الفتح، والفعل الماضي كذلك، ومن جهة المعنى، أنّهنّ يطلبنَ الأسماء، ولا يقعْنَ إلا عليها، مثل الفعل، فهي تنصب الاسم وترفع الخبر، كأنّها فعل قُدّم مفعوله على فاعله (٦). وكلّ هذه الحروف قد تدخلُ عليها (ما) الزّائدة، فتكفّها عن العمل (٧). فأمّا ليتَ فإنّهُ

١- الكتاب، مج٣، ص ٥٩، ٦٠

٢- ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، مج٤، ص ١٨٦٣

٣- الديوان ١٤، من قصيدة يا دار ميّة

٤- البقرة ٢٦، ما بعوضةٌ بالرّفع، قراءة رؤبة بن العجاج، ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ص١٢

٥- الكتاب، مج٢، ص ١٣٧، ١٣٨

٦- ينظر: السيرافي، شرح الكتاب، مج٢، ص ٤٦٣

٧- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، مج٢، ص ١٨٩، ١٩٠، وابن عقيل، شرح ابن عقيل، مج١، ص ٣٣٢

يجوزُ فيها الإعمال والإلغاء، تقول: ليتما زيداً منطلقٌ، أو ليتما زيدٌ منطلِقٌ، والإلغاء أحسن عند سيبويه، ولذا يكون رفعهُ من وجهين: " أحد وجهي الرفع أن تجعل (ما) بمنزلة (الذي)، كأنّه قال فيا ليت الذي هو هذا الحمام لنا، وكذلك مثلا (الذي) هو بعوضة، والوجه الآخر أن تجعل (ما) كافة للعامل مثل: إنما زيدٌ منطلقٌ، وليست باسم " (١). فعلى هذا يكون أحد وجهي الرّفع على اعتبار أنّ (ما) كافّة عن العمل، تكفّ (ليتَ) عنهُ، ويكون ما بعدها جملة اسميّة، ولا يأتي بعدها جملة فعليّة كباقي أخواتها بعد الإلغاء، لذلك جازَ فيها الإعمال رغمَ اتّصال (ما) الكافّة بها، يقول السّيوطي: " ويوصل بها الباقي، فتكفها عن العمل. وتلزمُ الإهمال. نحو ((إنّما الله إلهٌ واحدٌ)) (٢)، ((أنّما إلهكم إلهٌ واحدٌ)) (٣)، والفرق بينها وبين ليت: أنّ ليت أشبه بالأفعال منها، ولذا لزمتها نون الوقاية بخلاف البواقي. وأنها باقية الاختصاص بالأسماء، فلا تدخل على الأفعال بخلاف البواقي، فإنّها تدخل عليهما معا " (٤). فليت فيها قوّة من شبه الفعل، وهي لا تدخل إلاّ على الأسماء كالأفعال، لذلكَ جازَ فيها الإعمال، والإهمال كانَ لحاقاً بأخواتها (٥).

فما الكافّة إذا دخلت على الحروف البواقي خلا (ليتَ)، كفّتها عن العمل، تقول: إنّما زيدٌ منطلقٌ، كأنّما زيدٌ منطلقٌ، ولعلّما زيدٌ منطلقٌ (٦)، ورأى الخليل أنّ (إنّما) وهي مُلغاة عن العمل، مثل: أُرَى، إذا كانت لغوا(٧). فنلاحظ من كلّ ما سبق أنّ (ما) الكافّة تتّصل بالحروف النّاسخة، إنّ

١- السيرافي، شرح الكتاب، مج٢، ص ٤٦٨

٢- النساء ١٧١

٣- الكهف ١١٠

٤- همع الهوامع، مج٢، ص ١٨٩، ١٩٠

٥- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، مج٢، ص ١٩٠

٦- ينظر: الكتاب، مج٢، ص ١٣٨

٧-ينظر: السابق، مج٢، ص ١٣٨ ، و مج٣، ص ١٣٠

ولكنّ، وكأنّ، ولعلّ، فتكفّها عن العمل فيما بعدها، إلاّ (ليت)، فيجوز فيها الوجهان، الإعمال والإلغاء. وقدْ أعملها بعض النّحاة، يقول السّيوطي: " وذهب الزّجاجيّ: إلى أنّه يجوز الإعمال في الجميع . حكى: ((إنّما زيداً قائمٌ))، ويقاس في الباقي. و وافقه الزمخشري وابن مالك، ونقله عن ابن السّرّاج" (١). فهؤلاء أجازوا إعمالها، ولو جاورت (ما) الكافّة، أمّا سيبويهِ فقد منع هذا، وأجاز الإعمال والإلغاء في (ليتما). فالمجاورة لها دور في إثبات بعض القواعد أو هدمها رأساً على عقب، فعلى سبيل المثال يقول سيبويهِ: " واعلم أنه ليس يَحسنُ لأنَّ أن تلي إنَّ ولا أنَّ، كما قبُح ابتداؤك الثقيلةَ المفتوحة وحسُن ابتداؤك الخفيفة؛ لأنّ الخفيفة لا تزول عن الأسماء، والثقيلة تزول فتبدأه. ومعناها مكسورة ومفتوحة سواء. واعلم أنه ليس يَحسن أن تَلي إنَّ أنَّ ولا أنَّ إنّ. ألا ترى أنك لا تقول إنّ أنّك ذاهبٌ في الكتاب، ولا تقول قد عرفتُ أن إنّك منطلقٌ في الكتاب. وإنّما قبُح هذا ههنا كما قبُح في الابتداء ألا ترى أنه يقبح أن تقول أنَّك منطلقٌ بلغني أو عرفتُ، لأنَّ الكلام بعد أنّ وإنّ غيرُ مستغنٍ كما أن المبتدأ غيرُ مستغن. وإنما كرهوا ابتداءَ أنّ لئلاَّ يشبّهوها بالأسماء التي تعمل فيها إنّ، ولئلا يشبّهوها بأنِ الخفيفة، لأنَّ أنْ والفعل بمنزلة مصدر فعله الذي ينصبه، والمصادر تعمل فيها إنّ وأنَّ " (٢). فالقاعدة الثّابتة التي حدّدها سيبويهِ من خلال المجاورة، هي منع التّجاور بين (إنّ وأنّ)، فلا يجوز أن تليَ (إنّ) (أنّ)، ولا يجوز أن تليَ (أنّ) (أنّ)، مثلما لا يجوز أنْ تليَ (أنّ) (إنّ)، والسّبب عند سيبويهِ أنّ (أنّ) الثّقيلة لا يجوز أن يُبتدأ بها الكلام، خلافاً للخفيفة، فتقول: أنْ تدرسَ خيرٌ لكَ، ولا يجوز أنْ تقول: أنّك قائمٌ عندي، إلاّ إذا كانت في تأويل جملة، بمعنى لعلّك (٣)، وكذلك أنّها تصير كزيد وعمرو، وكالخفيفة التي تنصب المضارع، لأنّها أسماء تلي (أنّ)، والخفيفة في تأويل مصدر، وتلي (أنّ) يقول السّيرافي: " ولا يحسن لأن (أنّ) تلي (إنَّ) ولا إنّ "أنَّ" . لأنهما جميعا للتأكيد يجريان مجرى واحدا فكرهوا الجمع بينهما كما كرهوا الجمع بين اللام وأنّ فإن فصلت بينهما أو عطفت حسن. فالفصل قولك: " أن لك أنّك تحيي وتكرم" والعطف قولك: " أنّ كرامتك عندي وأنّك تعان" (٤). فإذا كان المصدر المؤوّل من (أنّ) المشدّدة واسمها هو اسم (أنّ)، فلا بُدّ من الفصل بين (أنّ) واسمها بفاصل، كالظّرف، أو الجار والمجرور، وكذلك (إنّ).

لكنّ المجاورة بين الحرفين النّاسخين (إنّ) و(أنّ) غير جائزة في قواعد اللّغة. والنّحو التّحويلي ينكر وجود ما يُسمّى (ما) الكافّة، لا يوجد شيء مثل هذا، (إنّما وأخواتها) أدوات زائدة للتّوكيد، والجملة الفعليّة التّوليديّة على أصلها، بيدَ أنّ (ليتما) جاء عن العرب الكلامُ بها بحركة اقتضاء

١- همع الهوامع، مج٢، ص ١٩١

٢- الكتاب، مج٣، ص ١٢٤

٣- ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، مج١، ص ٥٠٤

٤- شرح الكتاب، مج٣، ص ٣٤٢

على المبتدأ (١). ففي جملة (ليتما زيدٌ قائمٌ) جملة توليديّة هي النّواة، هي (زيدٌ قائمٌ)، ودخلت عليها (ليتما) الزّائدة لمعنى التّمنّي، وفي جملة (ليتما زيداً قائمٌ) تكون الحركة على (زيد) حركة اقتضاء لوجود (ليتَ).

وفي الحقيقة كذلك أنّ (كأنّ) التي هي من الحروف النّاسخة، قد تكوّنَتْ نتيجة المجاورة الشّديدة، يقول سيبويهِ: " وسألت الخليل عن كأنّ، فزعم أنّها إنّ، لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنَّها صارت مع إنَّ بمنزلة كلمة واحدة، وهي نحو كأيٍّ رجلاً ونحو له كذا وكذا درهماً " (٢). لكنّ الصّحيح هو أنّها حرف واحد، دخل زائداً لمعنًى، ففي قولنا: (كأنّ زيداً قائمٌ)، تكون الحركة على زيد اقتضاء للحرف الزّائد (كأنَّ).

- **الصّورة الرّابعة: دخول همزة الاستفهام على الواو والفاء وثُمَّ**

من حروف العطف الواو والفاء وثُمّ وكلّ واحدة منهنّ لها معنًى تختصّ بهِ، وهي تعطف المفردات والجمل، إلاّ أنّها تدخل على كلّ شيء من الاستفهام سوى الهمزة، لأنّها تأتي قبل حروف العطف، الواو والفاء وثُمّ. يقول سيبويهِ: " وذلك قولك: هل وجدتَ فلانا عند فلان ؟ فيقول : أوَ هُوَ ممن يكون ثَمَّ؟ أدخلت ألف الاستفهام. وهذه الواو لا تَدخل على ألف الاستفهام، وتَدخل عليها الألف، فإنما هذا استفهامٌ مستَقبَلٌ بالألف، ولا تَدخل الواوُ على الألف، كما أنّ هَلْ لا تَدخل على الواو. فإنّما أرادوا أن لا يُجْرُوا هذه الألفَ مُجرى هَلْ، إذ لم تكن مثلها، والواوُ تَدخل على هَلْ " (٣). فهذه الجملة (أوَ هُوَ ممن يكون ثَمّ؟)، هي معطوفة على الجملة السّابقة (هل وجدت فلانا عند فلان؟) لكنّ المجاورة بين همزة الاستفهام وحرف العطف (الواو) لها قاعدة وقانون، فالهمزة قبل الواو، لا بعدها، فلا يجوز أن تقول : (وأهُوَ ممن يكونُ ثَمَّ ؟ لكن هذا بخلاف (هل)، فيجوز أن تدخل الواو عليها، تقول: وهل عندك من أحد؟ ، لكن لا يجوز أنْ تقول: هل وعندك من أحد؟ كالهمزة. فهناكَ فرقٌ كبيرٌ بين (هلْ) و(الهمزة)، فهمزة الاستفهام تدخل على بعض الكلام الذي لا يكونُ تامّاً، تقول: مررتُ بزيدٍ، فيقول القائل: أبزيدٍ؟ وهو بعض الجملة، على البدليّة، وهذا لا يجوز في هل، فهي لا تكون إلا لاستقبال الاستفهام (٤).

وقد أشار سيبويه إلى فرق مهمّ، أنّ الفعل مع الهمزة يكون واقعاً، خلافاً للحرف (هلْ)، تقول: هل تضربُ زيدا؟ فلا يمكنُ أن تدعي أنّ الضّرب واقع. إلاّ أنّك لو قلتَ: أتضربُ زيدا؟ فلك أنْ

١- ينظر: خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٠٧، ١٠٨

٢- الكتاب، مج٣، ص ١٥١

٣- السابق، مج٣، ص ١٨٧

٤- ينظر: السيرافي، شرح الكتاب، مج٣، ص ٤٤٧

تدعيَ أنّ الضّربَ واقع؛ استنكاراً، أو توبيخا (١). وللفرّاء نكتة جميلة في سبب وقوع همزة الاستفهام قبل حروف العطف الواو، والفاء، وثُمَّ، " أنَّ حروف النسق كان ينبغي أن تكون قبل الألف كما كانت قبل " هل" وسائر الحروف. ولما كانت " الألف" تضارع الألف التي تدخل على الفعل الماضي كقولك: ذهب وأذهبه فلان، فلو قلت: وأقدم زيد؟ وأنت تريد ألف الاستفهام. لأشبه قولك: " أقام زيد بمكان كذا وكذا. فلما خشوا هذا جعلوا هذه الحروف بين الألف وبين ما بعدها " (٢). فالحجّة في دخول الهمزة على هذه الحروف عند الفرّاء هي خشية اللبس، فلو قلنا: أقام في مكان كذا وكذا، أو وأقامَ في مكان كذا وكذا؟ لما فرّقنا بينهما لفظاً، فالهمزة الأولى زائدة على الفعل، أمّا الثّانية فهي همزة الاستفهام.

يقول سيبويه: " وهذه الواوُ التي دخلت عليها ألفُ الاستفهام كثيرةٌ في القرآن. قال اللهُ تعالى جدُّه: ((أَفأَمِنَ أهلُ القُرى أنْ يأتيهُم بأسُنا بَيَاتاً وهُمْ نَائِمُونَ. أوَ أَمِنَ أهلُ القرَى أن يأتيَهم بأسُنا ضحًى وهُم يَلْعَبُون)) (٣). فهذه الواوُ بمنزلة الفاء في قوله تعالى: ((أفأمِنُوا مكرَ الله)) (٤). (٥)

فهمزة الاستفهام دخلت على حروف العطف، الواو، والفاء، وهذه الهمزة أفادت الاستفهام الاستنكاريّ، لذا ترتّب على تلك المجاورة تقديم همزة الاستفهام، أمّا باقي أدوات الاستفهام فإنّ حروف العطف تدخل عليها، ولذا تكون بعد حروف العطف. فأدوات الاستفهام تدخل على الجملة النّواة (التّوليديّة) فتحدث تحويلا فيها " ومن الأدوات التي تضاف في صدر الجملة الاسمية والفعلية، فتتحول إلى تحويلية اسمية أو فعلية، ولكنها تحمل معنى غير الذي كانت تفيده قبل دخول الأداة : هل والهمزة " (٦). فالتّحليل في مثل: (وهلْ ضربتَ زيدا) على النّحو الآتي:

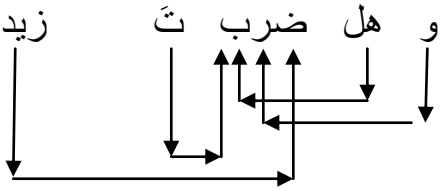

(وهل ضربت زيدا) جملة تحويلية فعلية

١- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٣، ص ١٨٧، ١٨٨، والسيرافي، شرح الكتاب، مج٣، ص ٤٤٧، ٤٤٨، والرضي، شرح الرضي على الكافية، ت: يحيى بشير مصري، ط١، ١٩٩٦م، القسم الثاني، مج١، ص ١٣١٧

٢- السيرافي، شرح الكتاب، مج٣، ص ٤٤٨

٣- الأعراف ٩٧، ٩٨

٤- الأعراف ٩٩

٥- الكتاب، مج٣، ص ١٨٩

٦- خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص١٠٨

- **الصّورة الخامسة: (ممّا) بمعنى ربّما**

لقد أشار سيبويهِ إلى أنّ (مِنْ) إذا اتّصلت بالحرف (ما) فإنّها تتركّب معها، وتصبحُ كلمة واحدة، ولها وظيفة نحويّة جديدة، يقول سيبويهِ: " وإن شئت قلت : إنّي ممّا أفعلُ، فتكون (ما) مع (مِنْ) بمنزلة كلمة واحدة نحو ربّمَا. قال أبو حيّةَ النّميري (١): (٢) (الطّويل)

وإنّا لَممّا نضربُ الكَبْشَ ضَربةً

على رأسه تُلقي اللسانَ من الفمِ (٣)

فالحرف (ممّا) عندَ سيبويهِ بمعنى رُبّما، وهي تكوّنَتْ من حرف الجرّ (من)، و(ما) الكافّة، قال ابن هشام: " قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم، وخَرَّجوا عليه قول سيبويه: واعلم أنهم مما يحذفون كذا، فالظاهر أن مِنْ فيهما ابتدائية، وما مصدرية، وأنهم جُعِلُوا كأنهم خلقوا من الضرب والحذف مثل: ((خلق الإنسان من عجل)) (٤) " (٥). فالسّيرافي خرّج (مما) في قول سيبويه (اعلم أنّهم مما يحذفون الكلم، وإن كان أصله في الكلام غير ذلك)، على معنى رُبّما، لأنّها تركّبت فصارت كلمة واحدة، قد دلّت على هذا المعنى (٦). إلاّ أنّ ابنَ هشام قد بيّنَ أنّ (ما) في هذا التّركيب هي (المصدريّة)، وتكون كقوله تعالى : (خُلِق الإنسانُ من عَجَل)، فالإنسان لم يُخلق من العجل، بل خُلِقَ العجل منه؛ وقُلِبَ؛ مبالغة في الكلام. وقدْ ردّ هذا البغدادي؛ لأنّ المصدر سيتّصلُ بضمير المحدّث عنه، فيئول الأمر إلى أنّهُم خُلِقُوا من ضربِهم وحذفِهِم (٧). كأنّهُ قَال: خُلِقْنَا من ضَرْبِنَا وحَذْفِنَا، وهَذَا غَيْرُ جَائِز. فالواضح أنّهُ كما قال الأعلم :

١- هو الهَيثم بن الرّبيع، وكان يروي عن الفرزدق، وكان كذّابا!! ابن قتيبة، الشعر والشعراء، مج٢، ص ٧٧٤

٢- شعر أبي حية النميري، جمعه يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٥،ص١٧٤، وينظر: البغدادي، خزانة الأدب، مج١٠، ص ٢١٥، والكبش هنا: الرئيس وسيّد القوم، لأنه يقارع دونهم ويحميهم، البغدادي، خزانة الأدب، مج١٠، ص ٢١٧

٣- الكتاب، مج٣، ص ١٥٦

٤- الأنبياء، ٣٧

٥- مغني اللبيب، مج١، ص ٣٥٢، وينظر: الأزهري، التصريح على التوضيح، مج١، ص ٦٤٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، مج٤، ص ١٧٢١، والسيوطي، همع الهوامع، مج٤، ص ٢١٥

٦- ينظر: السيرافي، شرح الكتاب، مج١، ص ١٧٩، ومج٣، ص ٣٨٦، وينظر: سيبويه، الكتاب، مج١، ص ٢٤

٧- ينظر: البغدادي، خزانة الأدب، مج١٠، ص ٢١٧

" مما بمنزلة ((ربّما)) وهي مركبة من ((من)) و ((ما)) " (١). فممّا بمعنى رُبّما، وهي تفيد ما تفيدهُ رُبّما، "لمّا كفّت بما تغيَّر مَعناها وصارت بمعنى (ربّما)، مفيدة للتكثير أو للتقليل، على خلاف في مدلولها " (٢)، فالحرف (منْ) قبل دخول (ما) عليها يختلف عمّا بعدها، فلمّا اتّصلت بها (ما) أصبحت مركّبة، تعني ما تعنيه (ربّما). ورأى أبو العباس أنّ سيبويهِ إنْ أراد أنّ (ما) الدّاخلة على (من) هي الكافّة مثلما تدخل على ربّ فهو صحيح، ولكن إذا كانت تفيد التّقليل فالمسوّغ هو السّماع من العرب، بيدَ أنّ (ممّا) هنا في البيت الشّعريّ ليست للتقليل؛ لأنّه لم يُردْ أنْ يُقلّل من ضربهِ الكبش على رأسه، وقد قال سيبويه هذا؛ لأنّ ربّ وربّما لا يفيدان عنده إلاّ التّقليل (٣). فالمجاورة بين (من) و(ما) تؤدّي إلى وجود علاقة جديدة، يتركّب فيها الحرفان مُكوّنين حرفاً جديداً، يفيد معنى جديداً، فإمّا أن يكون للتّقليل، وإمّا أنْ يكون للتّكثير. فأصل (ممّا) في البنية الباطنيّة هو(مِنْ)، و(ما)، ثمّ تركّبا، وأصبحا حرفاً واحداً في البنية السّطحيّة، وله وظيفة نحويّة جديدة. وقد يكون (ممّا) حرفاً واحداً زائداً على الجملة التّوليديّة الاسميّة أو الفعليّة، ليفيد معنًى جديداً لم يكنْ من قبلُ.

ممّا يقولُ

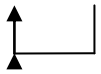

- ثانيا: مجاورة اسم اسمًا

هناكَ بعض الأسماء التي تتجاور في الكلام، إلاّ أنّ هذا يختلف عن مجاورة الأسماء الأخرى بعضها لبعض، فهذه المجاورة شديدة القوّة، تجعل الاسمين كاسم واحد، والفصل بينهما مكروهٌ، منبوذٌ بعضَ الأحايين، وما يُصيبُ الجارَ هنا يُؤثّر على جارهِ، إنْ في اللّفظ وإنْ في المعنى، ومن صور هذا التّجاور:

١- الصّورة الأولى: مجاورة المضاف المضاف إليه

لقد أشار سيبويه إلى قوّة العلاقة بين المضاف والمضاف إليه من شدّة المجاورة، يقول: " ألا ترى أنّك تقول: هذا حبُّ رُمّانٍ. فإذا كان لك قلت: هذا حَبُّ رُمّاني، فأضفتَ الرّمّانَ إليك، وليس لك الرّمّان إنَّما لك الحَبُّ " (٤). فلو قلت : هذا رمّاني، فليس لك الرّمان، ولكن لك حبُّ الرّمّان

١- النكت، مج٢، ص ٤٠٨

٢- ينظر: البغدادي، الخزانة، مج١٠، ص ٢١٥

٣- السابق، مج١٠، الصفحة نفسها

٤- الكتاب، مج١، ص ٤٣٦

وإنّما جاز هذا؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، من شدّة اتّصالهما ببعضهما البعض، وعدم الفصل بينهما.

١- الفصل بين المضاف والمضاف إليه

يقول سيبويه: " وإن لم تنوّن لم يجز هذا مُعْطِي درهماً زيدٍ، لأنك لا تفصل بين الجارّ والمجرور، لأنه داخلٌ في الاسم فإذا نوّنتَ انفَصَل كانفصاله في الفعل. فلا يجوز إلاّ في قوله هذا مُعْطِي درهمٍ زيداً، كما قال تعالى جدُّه : ((فَلا تَحْسَبَنَّ الله مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَه)) (١)". (٢)

فنلاحظ أنّ اسم الفاعل (مُعطِي) في التّركيب اللّغويّ (هذا مُعطِي درهماً زيدٍ) قد جاء مُضافاً إلى المفعول الأوّل (زيدٍ) الفاعل في المعنى، وقد نصب مفعولاً ثانياً هو (درهما)، إلاّ أنّ المفعول الثّاني قد فصل بين اسم الفاعل المضاف، و المضاف إليه المفعول الأوّل، وهذا غير جائز عندَ سيبويه، لكن لو كان منوّناً لكان حسناً، فلا يوجد فصل بين المضاف والمضاف إليه المجرور، إذ يُقال: (هذا مُعطٍ درهماً زيداً)، أو (هذا مُعطٍ زيداً درهماً) . وهذا عند سيبويه يجوز في الشّعر، يقول:" ولا يجوز: يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدار إلاّ في شعرٍ كراهية أن يفصلوا بين الجارّ والمجرور" (٣). فالليلةَ ظرف زمان، وقد فصلت بين المضاف والمضاف إليه، لكن لو قال: يا سارقَ الليلةِ أهلَ الدّار كان حسناً من باب السّعة. وإذا كانت الإضافة ليست على نيّة الانفصال، بل هي محضة، فالفصل قبيح، ولو كان في الشّعر، " ومما جاء في الشعر قد فُصِلَ بينه وبين المجرور قول عمرو بن قَمِيئَةَ (٤):

لمّا رأت سَاتِيدَما استَعْبَرَتْ لله درُّ اليومَ مَنْ لامَها (٥) (السريع)

فالشّاعر قد فصل بين المضاف (درُّ) والمضاف إليهِ (مَنْ لامها)، وهذا قبيح عند سيبويه. ويقول

١- إبراهيم ٤٧

٢- الكتاب، مج١، ص ١٧٥

٣- السابق، مج١، ص ١٧٦

٤- الديوان ،تحقيق حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات، مصر، ١٩٦٥م، ص ١٨٢ ، والبغدادي، خزانة الأدب، مج٤، ص ٤٠٦، وعمرو بن قَميئة: هو من قَيس بن ثَعلَبة من بني سعد بن مالك، رهط طَرفة (ابن العَبد). ابن قتيبة، الشعر والشعراء، مج١، ص ٣٧٦

٥- "قال أبو محمد الأسود الأعرابي (في فُرحة الأديب): قال أبو النّدى: سبب بكائها أنّها لما فارقت بلادَ قومها ووقعت إلى بلاد الروم، ندمت على ذلك. وإنّما أراد عمرو بن قميئة بهذه الأبيات نفسَه لابنته، فكنى عن نفسه بها، وساتيدما: جبل بين ميّافارقين وسعرت. وكان عمرو بن قميئة قال هذا لما خرج مع امرئ القيس إلى ملك الروم. انتهى " . البغدادي، خزانة الأدب، مج٤، ص ٤٠٧

البغدادي: " قال أبو عليّ (في التذكرة القصريّة) قال سيبويه: تقول: عجبت من ضرب اليومِ زيداً، ولا يكون على هذا لله درّ اليوم من لامها، فتضيف درّا إلى اليوم، لأنّ درّا بمنزلة قولهم لله بلادك، فليست تجري مجرى المصدر ولا تعمل عمل الفعل. قال أبو عثمان: فلو أضفت درّا إلى اليوم، لبقي قولك من لامها لا موضع له، لأنه ليس كالضرب فيكون الثاني في موضع نصب بالمصدر، فيكون بمنزلة عجبت من إعطاء زيد درهما، فإذا بقي لا موضع له، لم تجز الإضافة في در، وإذا لم تجز الإضافة في درّ إلى اليوم، جعلته فاصلا بين المضاف والمضاف إليه، وجعلته متصلا باللام ومعمولا له، ولا يكون معمولا للامها، لأن ما في حيّز الصلة لا يعمل فيما قبله. انتهى " (١). فالتّركيب اللّغويّ (للهِ درّ اليومَ من لامها!) هو بمنزلة المثل، لا يُغيّر، وهذه الجملة تحمل معنى التّعجّب، لكنْ فيها فصلٌ بينَ المضاف والمضاف إليه، وهذا قبيح، لأنّ درّاً ليست كالضّرب ونحوه، تستطيع أنْ تضيف اليومَ إليهِ، ويأخذ مفعولاً به، على السّعة في الكلام، فكأنّك فصلت بين اسمين كاسم واحد، فلا يجوز أن تقول: (مررتُ بعبد واللهِ)، تريد عبدَ اللهِ، فكذلك لا يجوز (لله درّ اليوم مَن لامها!)، فدرّ، وعبد أسماء، وليست مثل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر؛ لأنّها فيها رائحةُ الفعل.

ومن الشّعر كذلك على الفصل بين المضاف والمضاف إليه بأجنبيّ قول الشّاعر أبي حيّة النّمَيْريُّ (٢):

كما خُط الكتابُ بكفِّ يوماً

يهوديٍّ يقارب أو يُزيلُ (الوافر)

" وهذا لا يكون فيه إلاّ هذا، لأنه ليس في معنى فِعل ولا اسمِ الفاعل الذي جرى مَجرى الفعل " (٣). فهو قد فصل بين المضاف (كفّ) عن المضاف إليه (يهوديّ) بالظّرف (يوماً)، وهذا قبيح في الشّعر؛ لأنّ (كف) ليست باسم فاعل ولا اسم مفعول، تكون فيه الإضافة على نيّة الانفصال. وقد قال أبو جعفر النّحاس : " تأويله كما خطّ الكتاب بخطّ يهوديٍّ يوماً " (٤). فهذا هو الأصل في البنيَة الباطنيّة، وما حدث هو من قبيل الفصل بين المضاف والمضاف إليه، بتقديم الظّرف، وجعله متوسّطاً بينهما.

إنّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه من المسائل المختلف فيها بين البصريّين والكوفيّين، فقد أجازَ البصريّونَ الفصل بينهما في ضرورة الشّعر، بشرط أنْ يكون الفاصل ظرفاً أو جار

١- الخزانة، مج٤، ص ٤٠٧

٢- الديوان ص١٦٣، والسيوطي، همع الهوامع، مج٤، ص ٢٩٥، والبغدادي، خزانة الأدب، مج٤، ص ٤١٩

٣- سيبويه، الكتاب، مج١، ص ١٧٩

٤- شرح أبيات سيبويه، ص ٥٠

ومجرور، وذلك لأنّهُ يُتوسّع بالكلام فيهما، والسّبب في عدم الفصل هو أنّ المضاف والمضاف إليه كالاسم الواحد. وأمّا الكوفيّونَ فقد أجازوا الفصل بغير الظرف والجار والمجرور ؛ لضرورة الشّعر، وحجّتُهم في ذلك ورود أبيات من الشّعر على هذا، منها قولُ الشّاعر (١):

فزججتها بمِزَجّةٍ

زجّ القلُوصَ أبي مَزاده (٢) (مجزوء الكامل)

فصل بين المضاف (زجّ) والمضاف إليه (أبي مزاده) - الفاعل في المعنى – بالمفعول به (القلوصَ)، وهذا للضّرورة الشّعريّة، فكان حقّه أن يقول: زجّ القلوصَ أبو مزاده.

ومنه كذلك قول الشّاعر(٣):

تمرّ على ما تستمِرُّ وقد شفَت

غلائلَ عبدُ القيس منها صُدورِها (٤) (الطويل)

يقول البغدادي في هذا البيت : " والأصل : وقد شفت غلائلَ صُدورِها عبدُ القيس منها، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالفاعل وبالجارّ والمجرور. والفاعل وهو عبد قيس، في نية التقديم على المفعول وهو غلائلَ صدورها، لأن فيه ضمير الفاعل. وعبد القيس قبيلة. و(الغلائل) جمع غليل، وهو الضغن والحقد. و(شفت) مجاز من شفى الله المريض. إذ أذهب عنه ما يشكو " (٥). فنلاحظ هنا أنّه تمّ الفصل بين المضاف والمضاف إليه، بالفاعل (عبدُ القيس)، وهذا من

١- هذا البيت بلا نسبة في الخصائص لابن جنيّ، مج٢، ص ٤٠٦. وفي الانصاف لابن الأنباري، ٣٤٧، والخزانة للبغداديّ، مج٤، ص ٤١٥. يقول البغدادي: " وهذا البيت لم يعتمد عليه متقنو كتاب سيبويه، حتى قال السيرافي: في حواشي كتاب سيبويه، فأدخله بعض النُّساخ في بعض النسخ، حتَّى شرحه الأعلم وابن خلف في جملة أبياته. والأخفش هذا هو أبو الحسن سَعيد بن مَسعدة صاحب سيبويه، لا الأخفش أبو الخطّاب فإنّه شيخ سيبويه. قال الزمخشري: (في مفصله) وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله : فزججتها بمزجّة، البيت : فسيبويه بريء من عهدته. أراد أن سيبويه لم يورد هذا البيت في كتابه، بل زاده غيره في كتابه. وإنّما برّأ سيبويه من هذا، لأنّ سيبويه لا يرى الفصل بغير الظرف، وإذا كان هذا مذهبه فكيف يورد بيتاً على خلاف مذهبه" . الخزانة، مج٤، ص ٤١٦

٢- الزُّجّ: زُجّ الرّمح والسّهم. ابن منظور، لسان العرب، (زجج). والقلوص: الفتية من الإبل بمنزلة الجارية الفتَاة من النساء، السابق، (قلص).

٣- بلا نسبة في الإنصاف، ص ٣٤٧، والبغدادي، الخزانة، مج٤، ص ٤١٣

٤- ينظر: ابن جني، الخصائص، مج٢، ص ٤٠٤- ٤٠٨، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج ٣، ص ٣٨ – ٤١، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٣٤٧ – ٣٥١، والسيوطي، همع الهوامع، مج٤، ص ٢٩٤، ٢٩٥، والبغدادي، الخزانة، مج٤، ص ٤١٣ – ٤٢٤

٥- الخزانة، مج٤، ص ٤١٤

الضّرورات الشّعريّة، فالبصريّونَ يعدّونَ هذا خطّا أحمر. إلاّ أنّ ابن الأنباري ذكرَ أنّ هذا البيت مصنوع، وقائله مجهول (١). وقد جاء الفصل بالقسم، حكى الكسائيّ أنّهُ سمعهم يقولون : هذا غلامُ واللهِ زيدٍ، وحكى أبو عبيدة عن العرب: إنّ الشّاة لتجترّ(٢) فتسمعُ صوتَ واللهِ ربّها (٣). فقد وقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم، يقول في هذا ابن الأنباريّ: " إنما جاء ذلك في اليمين؛ لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد، فكأنهم لما جازوا بها موضعَها استدركوا ذلك بوضع اليمين؛ حيث أدركوا مِنَ الكلام، ولهذا يسمّونها في مثل هذا النحو ((لَغْوًا))، لزيادتها في الكلامِ في وقوعها غيرَ موقعها " (٤). فالقسم يستخدم للتّوكيد، فكأنّهم أرادوا التّوكيد به بعد المُضيّ عن موقعه، فجاء فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه. وقد قرأ ابنُ عامر قوله تعالى : ((قتلُ أولادَهم شركائِهم)) (٥)، بنصب الأولاد وجرّ الشّركاء، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به (أولادَهم) (٦). وقد ذكر الفرّاء جميع وجوه القراءات لهذه الآية، وبيّنَ أنّ هناكَ منْ قرأ (زَيّنَ لكثير من المشركين قتل أولادِهم شركاؤُهم)، فالشّركاءُ هنا هم الأصنامُ، أغوت مُتّبِعيها، فقتلوا أولادَهم تكرّماً لها، وهناك من قرأ: (زُيّنَ لكثير من المشركينَ قتلُ أولادِهم شركاؤُهم)، فالشّركاءُ هم زيّنوا هذا، أي: زيّنهُ شركاؤُهُم، وفي مصاحف أهل الشّام بالياء (شركايهم) على البدليّة؛ لأنّ أولاد الرّجال شركاؤهم في المال والميراث، وأمّا من قال (زيّنَ) فإنّه جعلها على لغة من يقول: أتيتها عشايا، ويقولون في تثنية حمراء (حمرايان)؛ أي لا يقلبون الياء همزة، وقد يكون إبليس مَنْ زيّنَ هذا، وأمّا القراءة بجرّ الشّركاء ونصب الأولاد، فهي عند الفرّاء ليست بشيء، وهذا ممّا قاله نحويّو أهل الحجاز، ولا يوجد مثله في العربيّة (٧). فنلاحظ أنّ الفرّاء - الذي هو من كواكب المدرسة الكوفيّة – ينقد تلك الآية، وينعتها بأنّها ليست بشيء، وأنّها قليلة في العربيّة، فالفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول المضاف هو أمر غير مُستحَبّ.

١- ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص ٣٤٧، ٣٥٠ ، البغدادي، مج٤، ص ٤١٤،

٢- الجِرّة: جِرّة البعير حين يَجْتَرّها فيَقرضها ثم يكظِمُها. الجوهري: الجِرّة بالكسر، ما يخرجه البعير للاجترار. واجترّ البعير: من الجِرّة، وكلّ ذي كرش يجتَرّ. ابن منظور، لسان العرب ، (جرر)

٣- ينظر: والسيوطي، همع الهوامع، مج٤، ص ٢٩٥، البغدادي، الخزانة، مج٤، ص ٤١٨، ٤١٩

٤- الإنصاف، ص ٣٥٠

٥- الأنعام ١٣٧، واختلفوا في قوله: (وكذلك زَيّنَ لكثير من المشركين قتلَ أولادِهم شركاؤهم). فقرأ ابن عامر وحده: (وكذلك زُيّنَ) برفع الزاي (لكثير من المشركين قتلُ) برفع اللام (أولادَهم) بنصب الدال (شركائهم) بياء. وقرأ الباقون : (وكذلك زَيَّنَ) بنصب الزاي (لكثير من المشركينَ قتلَ) بنصب اللام (أولادِهم) خفضا (شُركاؤُهم) رفعاً. ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ت: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ص ٢٧٠

٦- ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف، ص٣٤٨

٧- ينظر: معاني القرآن، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م، مج١، ص ٣٥٧، ٣٥٨

وقد أشار سيبويهِ إلى خطأ لُغويّ شائع بيننا اليوم، وعلينا التّنبّه والحذر منه، ألا إنّهُ الفصل بين المضاف والمضاف إليهِ بالمعطوف، وهو يجوز في الشّعر: تقول: مررتُ بخيرٍ وأفضلِ مَنْ ثَمّ، وقد قال الفرزدق (١):

يا مَنْ رأى عارضاً أُسَرُّ به

بينَ ذِراعَيْ وجَبهةِ الأسدِ (٢) (المنسرح)

فقد فصل بين المضاف (ذراعي) والمضاف إليهِ (الأسد)، بالمعطوف (جبهة)، وقد قُدّر مضاف إليه محذوف بعد المعطوف، على تقدير (بين ذراعي وجبهته الأسدِ). وابن جنيّ أيّد سيبويهِ في هذا، فرأى أنّ المحذوف من الثّاني، على نيّة التّقدير. وقدْ يُقالُ: الأقرب أولى للعمل بما بعده، فتكون الجبهة مضافة للأسد، وذلك بسبب أنّ الأوّل لو عمل لوقعنا في أمرين، إمّا أن يكونَ مثل: ضربتُ فأوجعتهُ زيدا، فتقول: بين ذراعي وجبهته الأسد، وضعّفه ابن جنيّ، لأنّ المجرور (الأسد) لا جارّ له في اللّفظ، وإنّما قالوه من دون هاء الضّمير؛ لإصلاح اللّفظ، ولِيُعلمَ أنّ المضاف المجرور هو للأوّل، والأمر الثّاني أنّ الضّمير قد حُذف لقبح انفصاله عن عامله، إذ كان مجروراً، ورُدّ من ابن جنيّ أنّ هذا الانفصال قبيح في اللّفظ لا في النّيّة (٣). فالتّحليل للتّركيب اللّغويّ (بين ذراعي وجبهة الأسد) عند سيبويه وابن جنّي على النّحو الآتي:

العامل الأوّل	العامل الثّاني	المضاف إليه
ذراعي	وجبهة (الهاء المحذوفة) ⟵	الأسد

⟵

١- سيبويه، مج١، ص ١٨٠، وابن جني، الخصائص، مج٢، ص ٤٠٧، برواية (يا من رأى عارضا أرقتُ له)، والأعلم، النكت، مج١، ص ٤٠١، والبغدادي، الخزانة، مج٢، ص ٣١٩

٢- " قال أبو إسحاق الزجّاج في (كتاب الأنواء). ذراع الأسد المقبوضة، وهما كوكبان نيّران بينهما كواكب صغار يُقال لها ((الأظفار)) كأنها في مواضع مخالب الأسد، فلذلك قيل لها الأظفار. وإنّما قيل لها الذراع المقبوضة لأنها ليست على سَمْت الذراع الأخرى، وهي مقبوضة عنها، ونوءها يكون لليلتين تمضيان من كانون الثاني، يَسقط الذراع في المغرب غُدوة وتطلع البلدة والنّسر الطائر في المشرق غُدوة. وفيه يجمد الماء ويشتد البرد. والجبهة : (أربعة كواكب فيها عِوَج، أحدها بَرّاق وهو اليماني منها، وإنّما سمّيت الجبهة لأنها كجبهة الأسد، ونوءها يكون لعشْرٍ تَمضي من شُبَاط، تسقط الجبهة في المغرب غدوة، ويطلع سَعْدُ السّعود من المشرق غُدوة. وفيه تقع الجمرة الثالثة ويتحرّك أوّل العشب، ويصوّت الطير ويُورق الشجر، ويكون مطرٌ جَوْد... وقال الأعلم: ((وصف عارض سحابٍ اعترض بين نَوء الذراع ونوء الجبهة؛ وهما من أنواء الأسد؛ وأنواؤه أحمدُ الأنواء. وذكر الذراعين ، والنوء إنما للذراع المقبوضة منهما لاشتراكهما في أعضاء الأسد، ونظير هذا قوله تعالى: ((يخرُج منهما اللؤلؤ والمرجان) (الرحمن ٢٢)، يريد البحرين المِلح والعذب، وإنما يخرج اللؤلؤ والمرجان من الملح لا منهما" . البغدادي، الخزانة، مج٢، ص٣١٩، ٣٢٠

٣- ينظر: الخصائص، مج٢، ص ٤٠٧، ٤٠٨

لكنّ الباحثَ يرى أنّ سيبويهِ ابتعد هنا عن قاعدة المجاورة، ويتعجّب من هذا البعد! مع أنّ الأولى أنْ يكونَ الثّاني هو العامل في المضاف إليه، لقرب جواره، وآمن سيبويهِ بهذا المبدأ في مواضع كثيرة، مثل: هذا جُحرُ ضبّ خربٍ (١)، و ضربتُ وضربني زيدٌ (٢)، و قامَ زيدٌ وعمرًا كلّمتهُ (٣). ومذهب المبرّد وابن مالك هو الحذف من الأوّل، مثل : قطع الله يدَ ورجلَ مَن قالها، فالمحذوف هو يدَ من قالها (٤). وأمّا الفرّاء فرأى أنّه لا يوجد حذف مطلقاً، بل كلا المضافين مضاف إلى المضاف إليه (٥)، ويقول محمد محيي الدين عبد الحميد: " الفراء يخص هذا بلفظين يكثر استعمالهما معا، كاليد والرجل في ((قطع الله يد ورجل من قالها))، والربع والنصف في نحو ((خذ ربع ونصف هذا))، وقبل وبعد في قولك : رضيت عنك قبل وبعد ما حدث)) ، بخلاف نحو: ((هذا غلام ودار هند))، من كلّ لفظين لا يكثر استعمالهما معا " (٦). ويُخالف الباحثُ هذا؛ فلا يجتمع عاملان على معمول واحد، والمعنى يظهر أنّ اليد والرجل مقطوعتان، فينبغي أنْ يكونَ هناكَ تناوب للقطع، فتقطع اليد أوّلا، وتقطع بعدها الرّجل، فلا بُدّ من قطعين، قطع الله يدَ من قالها وقطع رجله، على سبيل الدّعاء، فالفارق الزّمنيّ موجود، ولو طفيفا.

فالفصل بين المتضايفين كما يرى بعض المحدثين هو من قبيل الأخطاء الشّائعة التي يجب تجنّبها ، يقول محمد عبد الرازق المكي: " يخطئ بعض الكتاب في الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، نحو : عجائب وغرائب الدنيا كثيرة، والصواب أن تقول: عجائب الدنيا وغرائبها كثيرة " (٧). فهو يعدّ الفصل من الأخطاء الشّائعة التي يجب تجنّبها.

١- الكتاب، مج١، ص ٦٧

٢- السابق، مج١، ص ٧٤

٣- نفسه، مج١، ص ٨٨

٤- ينظر: الرّماني، شرح كتاب سيبويه، ت: محمد إبراهيم شيبة، مج١، ص٧١، أبو حيان، ارتشاف الضرب، مج٥، ص ٢٤٢٩، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج٣، ص ٣٨،

٥- ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، مج٤، ص ٢٢٠٦، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج٣، ص ٣٨

٦- محيي الدين عبد الحميد، تحقيق شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، مج٣، هامش ٣، ص ٣٨

٧- في مهارات البحث الأدبي ولغة الكتابة البحثية، دار المعرفة الجامعية، مصر، ص ١٤٢

والبصريّونَ يتشدّدونَ في ناحية الفصل؛ ذلك أنّه قد يؤدّي إلى الغموض والإبهام في المعنى. إلاّ أنَّ الباحث يرى ضرورة التّوسّع في اللّغة، وعدم التّشدّد في بعض القواعد، فالقرآن عندما جاء، جاء على لغة العرب، وعلى أساليبهم في الخطاب، يقول العربيّ: (أدخلت الخاتم في إصبعي)، والمعنى عكسه، يقول سيبويه : " ومثله في الاتّساع قولُه عزّ وجلّ: ((ومَثَلُ الّذينَ كَفَرُوا كمَثَل الذي ينعقُ بما لا يسمع إلاّ دعاءً ونداءً)) (١)، فلم يُشبّهوا بما يَنْعِقُ، وإنّما شُبّهوا بالمنعوق به. وإنّما المعنى: مَثَلُكم ومَثَلُ الذين كفروا كمثل الناعقِ والمنعوقِ به الذي لا يَسمع. ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطَب بالمعنى " (٢). يقول صاحب (غُرَر الفوائد) في تفسيرها: " المعنى: ومثل الذين كفروا كمثل الغنم التي لا تفهم نداء الناعق، فأضاف الله تعالى المثل الثاني إلى الناعق؛ وهو في المعنى مضاف إلى المنعوق به، على مذهب العرب في قولها: طلعت الشعرى، وانتصب العود على الحرباء، والمعنى: وانتصب الحرباء على العود، وجاز التقديم والتأخير لوضوح المعنى " (٣). وكذلك قوله تعالى ((وكذلك زّين لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم))، فجاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه، كما كانت العرب تفصل بينهما في كلامها، مع أنّهما كالكلمة الواحدة.

ويقول خليل عمايرة: " والذي نراهُ أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة تتحدان برابط نحوي هو الإضافة ثم ترتبط الكلمة الناتجة (من حيث المعنى) ببؤرة الجملة (المبتدأ أو الفعل) " (٤). ففي قولنا: (أكرمتُ رجلَ المكتبة) نلاحظ أنّ المضاف اكتسب التّعريف من المضاف إليه، وهما كالكلمة الواحدة، يرتبطان بالفعل (أكرم)، الذي يُعدّ النّواة في الجملة التّوليديّة الفعليّة.

٢- اكتساب المضاف من المضاف إليه التّذكير أو التّأنيث

المضاف والمضاف إليه كالاسم الواحد، ولذلكَ قدْ يكتسبُ المضاف من المضاف إليه التّذكير أو التّأنيث، وهو من باب التّوسّع في اللّغة، ولولا شدّة المجاورة ما حصل هذا التّأثير، وانتقال الجنس من المضاف إليه إلى المضاف، لكنّ هذا الانتقال يكون بشرط، أنّ المضاف إليه يصحّ له الحلول مكانَ المضاف، كأنّه هُو. يقول سيبويه: " وربَّما قالوا في بعض الكلام: ذهبتْ بعضُ أصابعِه، وإنّما أنّث البعضَ لأنّه أضافه إلى مؤنّثٍ هو منه، ولو لم يكن منه لم يُؤَنِّثْه، لأنه لو قال: ذهبتْ عبدُ أمِّك لم يحسُنْ " (٥). فالمضاف هو جزء من المضاف إليه، فيجوز أن يقال:

١- البقرة ١٧١

٢- الكتاب، مج١، ص ٢١٢

٣- الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي، الآمالي (غرر الفوائد ودرر القلائد)، ت: أبو الفضل إبراهيم،ط١، مكتبة الدكتور مروان العطيّة، ١٩٥٤م، مج١، ص ٢١٥، ٢١٦

٤- في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٩٨

٥- الكتاب، مج١، ص ٥١

قطعت أصابعهُ، يقول الأزهري: " اكتسب التّأنيث من المضاف إليه وهي ((الأصابع))، لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف إليه، فيقال: ((قطعت أصابعه)) تعبيراً عن الجزء بالكل مجازاً " (١). لكن لو لم يكن هناك صلة بين المضاف والمضاف إليه؛ فلا يجوز انتقال الجنس من المضاف إليه إلى المضاف " فإن قلت: مَنْ ضَرَبَتْ عبدُ أُمّك، أو هذه عبدُ زَينَبَ لم يجُز، لأنّه ليس منها ولا بها، ولا يجوز أن تَلفِظ بها وأنت تريد العبدَ " (٢). فلا تستطيع أن تقول: ضَرَبَتْ أمّك، وأنت تريد: (عبدُ أمّك)؛ لأنّه لا صلة بين العبد والأمّ.

ومن الشّعر في هذا قولُ الأعشى (٣): (٤)

وتَشْرَق بالقول الّذي قد أذَعْتَهُ

كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ مِنَ الدَّمِ (الطّويل)

" لأن صدرَ القناة من مؤنثٍ " (٥)، يقول الأعلم: " كأنه قال: شَرِقَتِ القَنَاةُ، لأنه يجوز أن تقول: شَرِقَتِ القناة وإن (كان) شَرِق صدرها. ومعنى تَشرق تغص " (٦). فالمضاف والمضاف إليه هنا كالشيء الواحد، فصدر الرمح هو الرّمح، من باب إطلاق الجزء على الكلّ مجازاً، فقد اكتسب المضاف (صدر) التّأنيث من المضاف إليه (القَناة)، لشدّة العلاقة بينهما، حتى إنّ الفصل غير مباح بينهما.

وقد اكتسب المضاف التّأنيث من المضاف إليه في قول الشّاعر جرير(٧): (٨)

إذا بعضُ السِّنينَ تَعَرَّقَتْنا كفى الأيتامَ فقدَ أبي اليتيمِ (٩) (الوافر)

١- شرح التصريح على التوضيح، مج١، ص ٦٨٧

٢- الكتاب، مج١، ص ٥٣، ٥٤

٣- الأعشى ميمون بن قيس هو من سعد بن ضُبيعةَ بن قيس. وكان أعمى، ويكنى أبا بصير، وكان أبوه يدعى قتيل الجوع. ابن قتيبة، الشعر والشعراء، مج١، ص ٢٥٧

٤- ديوان الأعشى الكبير، ت: محمد حسين، مصر، ص ١٢٣

٥- الكتاب، مج١، ص ٥٢

٦- النكت، مج١، ص ٢٧٦، ٢٧٧

٧- جرير بن عطية بن حُذيفة، لُقّب حذيفة الخطَفى لقوله: وعنَقًا باقِي الرَّسيم خيْطَفا، وهو من بني كُلَيب بن يَربوع. ابن قتيبة، الشعر والشعراء، مج١، ٤٦٤

٨- الديوان، دار بيروت، لبنان١٩٨٦م، ص ٤١٢

٩- " هذه قصيدة في مدح هشام بن عبد الملك بن مروان، (بعض) فاعل فعل محذوف ، يفسّره (تعرّقتنا)المذكور، يقال: تعرّقتُ العظم: إذا أكلت ما عليه من اللحم، يريد أنها أذهبت أموالنا ومواشينا، والسنة هنا القحط والجدب ". البغدادي، الخزانة مج٤، ص ٢٢٢

فالبعض هي سنون، لذلك جازَ أنْ يُؤَنّث الفعل لذلك، فاكتسب المضاف المذكر وهو (بعض)، التّأنيثَ من المضاف إليه (السّنين). ومن هذه الظّاهرة قول جرير (١):

لمّا أتى خَبَرُ الزُّبَيرِ تَواضَعَتْ

سُورُ المدينةِ والجبالُ الخُشَّعُ (٢) (الكامل)

ومثله قول ذي الرُّمّة (٣):

مَشَيْنَ كما اهتزَّت رماحٌ تسفَّهت

أعاليَها مَرُّ الرياحِ النّواسِمِ (الطّويل)

فنلاحظ أنّ المضاف في البيت الأوّل وهو (سور) المذكّر، قد اكتسب التّأنيث من المضاف إليه (المدينة)، والدّليل على هذا قوله: (تواضعت)، لكن جاز هذا؛ لأنّ المضاف إليه يجوز فيه أنْ يَحلّ مكان المُضاف، فنقول: تواضعت المدينة. وإنّما أراد الشّاعر هنا المجاز المرسل، فقد أراد أهل المدينة، كما قال تعالى: ((واسأل القريةَ)) (٤)، وإنّما أراد اللهُ – تعالى جَدّهُ – أهل القرية، لكنّ الحذف كان توسّعاً في الكلام (٥). يقول الأعلم: " أنّث ((السّور))، لأنه من المدينة. ألا ترى أنه لو قال تواضعت المدينة لصح المعنى الذي أراده بذكر السور. وزعم أبو عبيدة أن ((السُّور))، جمعُ سُورَة، وهي كل ما علا، وبها سمى سور المدينة، فزعم أنّ تأنيث تواضعت، لتأنيث ((السُّور))، إذ كان جمعا بينه وبين واحده الهاء كنخلة ونخل " (٦). فأبو عبيدة لا يرى

١- الديوان ص ٢٧٠، وسيبويه الكتاب، مج١، ص ٥٢

٢- " هذا البيت من قصيدة لجرير، عدّتها مائة وعشرون بيتاً هجا بها الفرزدق وعدّد فيها معايبه، منها أنَّ ابن جرموز المُجاشعيّ - وهو من رهط الفرزدق – قتلَ الزُّبَيرَ بنَ العوام غِيلَةً بعد انصرافه من وقعة الجمل، فهو ينسبهم إلى أنهم غدرُوا به لأنهم لم يدفعوا عنه. يقول: لمّا وافى خبر قتل الزبير إلى مدينة الرسول ﷺ، تواضعت هي وجبالُها، وخشعت حُزنا له. البغدادي، الخزانة، مج٤، ص ٢١٩

٣- الديوان، قدّم لهُ وشرحه أحمد حسَن بَسَج، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٥م، ص٢٧١، وسيبويه، الكتاب، مج١، ص ٥٢

٤- يوسف ٨٢

٥- ينظر: ابن جني، الخصائص، مج٢، ص ٤٤٧، وينظر: ابن الأنباري، المذكّر والمؤنّث، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، مصر، ١٩٩٩م، مج٢، ص ١٨٧، ١٨٨

٦- النكت، مج١، ص ٢٧٧

المسألة كما رآها النّحاة، أنّ المضاف (سور) اكتسب التّأنيث من المضاف إليه (المدينة)، بل إنّ السّور مؤنّث بالجمعيّة، فهو اسم جنس جمعيّ، مفرده بالتّاء، ولذا أُنِّثَ الفعل. وعلى هذا لا يوجد شاهد بالبيت (١). وأمّا البيت الثّاني فيقول فيه الأعلم: " أنّث فعلَ المرّ، لأنه لو قال: تسفهّت أعاليها الرياح لجاز. ومعنى تسفّهت: استخفت. والنواسم التي تهب هبوبا ضعيفا " (٢). فالصدر (مرّ) اكتسب التّأنيث من المضاف إليه، (الرّياح)، ولذا أنّث الفعل (تسفّهت)، و(مرّ الرّياح) هو الرّياح؛ لأنّه لو قال: تسفهّت الرّياح لجاز هذا دونَ تغيّر في المعنى، فالمجاورة بين المضاف والمضاف إليه جعلتهما كالشيء الواحد. ومثلُ هذا البيت قول الشّاعر العجّاج (٣):

طولُ الليالي أسرعت في نقضي

أخذْنَ بعضي وتركْنَ بعضي (الرّجز)

فالمضاف (طولُ) اكتسب التّأنيث من المضاف إليه (الليالي)؛ لأنّهُ يصحّ أن يقع المضاف إليه مكان المضاف، فلو قال: اللّيالي أسرعت لجاز، ورُوي البيت: إنّ الليالي أسرعت، والجاحظ في البيان: (أرى الليالي أسرعت) (٤). و (مرّ الرياح) في بيت ذي الرّمّة أفضل عند أبي علي الفارسي من قول العجاج (طول الليالي)؛ لأنّ الرّيح لا تكون ريحاً إلاّ بمرور الهواء ومدافعته، خلافا لطول اللّيالي، فإنّ اللّيل قد يكون ليلاً وإن طال، إلاّ أنّ البغدادي ردّ هذا؛ إذ بيّن أنّ الشّاعر أراد تكرار اللّيالي، وتكرارها هو زمان حدوثها ، سواء أطالت أم قَصرت، فزمان اللّيالي هو اللّيالي (٥). وكلام البغدادي هو الأجمل؛ لأنّه قال طول اللّيالي، فطول اللّيالي هو اللّيالي، فيجوز في المعنى اللّيالي، فطول هي زائدة على الأصل، بدليل ورود الرّواية الأخرى من دون كلمة (طول). يقول سيبويه: " وسمعنا من العرب ممن يوثق به: اجتمَعتْ أهلُ اليمامة، لأنّه يقول في كلامه: اجتمعت اليمامةُ، يعني أهل اليمامة، فأنّث الفِعْلَ في اللفظ إذ جعله في اللفظ

١- البغدادي، الخزانة، مج٤، ص ٢١٩

٢- النكت، مج١، ص ٢٧٨

٣- الديوان ٣٠٠، وسيبويه، الكتاب، مج١، ص ٥٣، وفي الخزانة للبغدادي منسوب للأغلب العجلي كما ذكره أبو حاتم في كتاب (المعمَّرين). مج٤، ص٢٢٦، والأغلب: هو الأغلب بن جُشَم ، من سعد بن عِجل، وكان مخضرما، وعاش تسعين سنة ، وقتل بنَهَاوند. ابن قتيبة ، الشعر والشعراء، مج٢، ص ٦١٣

٤- ينظر: الجاحظ، البيان والتبيين، قدم له علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، مج٣، ص ٢٨٤، السيرافي، شرح الكتاب، مج١، ص ٣١٥، والرضي، شرح الرضي على الكافية، القسم الأول، ص ٨٨٩، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مج١، ص٦٨٨، والبغدادي، الخزانة، مج٤، ص ٢٢٤، ٢٢٥

٥- ينظر: البغدادي، الخزانة، مج٤، ص ٢٢٥

لليمامة، فترك اللفظ يكون على ما يكون عليه في سَعة الكلام " (١). فأنّثَ الفعل (اجتمع) لتأنيث (أهل)، الذي اكتسب هذا التّأنيث من المضاف إليه (اليمامة)، وهذا بسبب المجاورة الشّديدة بين المضاف والمضاف إليه، التي جعلتهما كالشّيء الواحد. قال أبو علي: " اجتمعت اليمامة كثيرا، فيؤنث الفعل لأنه لها، ثم أدخل بين الفعل وبين اليمامة (أهْلُ) فأقحمه وجعله يجري على الكثرة التي كان يجري عليها قبل إدخال الأهل في الكلام " (٢). فمن هذا ندرك أنّ هناك عمليات تحويليّة في البنية الباطنيّة، فالأصل هو (اجتمعت اليمامة)، ثمّ زادوا بين الفعل والفاعل كلمة (بعض) المذكّر، فاكتسب التّأنيث مما أضيف إليه، فنتج من هذا أنْ يظلّ الفعل مؤنّثا كما كان من قبلُ. فالتّحليل النّحوي للجملة (اجتمعت أهل اليمامة) على النّحو الآتي:

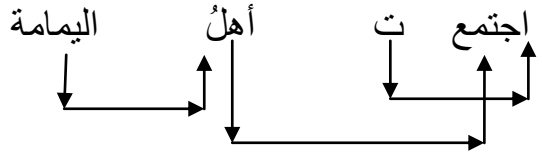

الجملة التوليديّة الفعليّة (اجتمعت اليمامة)

الجملة التحويليّة الفعليّة (اجتمعت أهل اليمامة)

وللمعنى دور كبير في التّركيب النّحويّ، بصراحة النّحو يخدم المعنى كثيراً، يكشف علاقاته بعضها مع بعض أثناء التّركيب، إذ " ليس الوصف النحوي جامداً أصمّ خاليا من الدلالة، إذ إن الوصف النحوي وصف للعلاقات التي تربط عناصر الجملة الواحدة بعضها بالبعض الآخر" (٣). فاجتمعت اليمامة، أو أهل اليمامة واحد؛ لأنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.

٣- حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه

المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، ما يُصيب أحدهما قد يُصيبُ الآخر؛ فقد يُحذف المُضاف ويُقام المضاف إليه مكانه، لأنّ المضاف إليه يأخذ جزءًا من صفات المضاف، فيحلّ له أنْ يقومَ مقامه. فقد يكون المُضاف ظرفاً مضافاً إليه المصدر، وهذا المصدر يكتسب الظّرفيّة منهُ، فيحذف المضاف، ويأتي مكانه المضاف إليه. يقول سيبويهِ : " هذا باب ما يكون فيه المصدرُ حِينًا لسعة الكلام والاختصار، وذلك قولك: مَتَى سِيرَ عليه ؟ فيقول: مَقْدَمَ الحاجّ، وخُفُوقَ النجمِ، وخلافةَ فلانٍ ، وصَلاةَ العَصْر. فإنَّما هو: زَمَنَ مَقْدَمِ الحاجّ، وحين خُفوقِ النجم، ولكنَّه على سعة الكلام والاختصار" (٤). فهذهِ المصادر (مَقْدَمَ الحاجّ)، و(خُفُوقَ النّجمِ)،

١- الكتاب، مج١، ص ٥٣

٢- التعليقة على كتاب سيبويه، مج١، ص ٨٧

٣- محمد حماسة، النحو والدلالة، ص٤٠

٤- الكتاب، مج١، ص٢٢٢

و(خلافةَ فلانٍ)، و(صلاة العصر) جاءت كلّها ظروفاً؛ توسّعاً في الكلام، فالأصل فيها : (زمن مَقدمِ الحاجّ)، و(زمن خُفوق النّجم)، و(زمن خلافة فلانٍ)، و(زمن صلاة العصرِ)، فحُذفَ المضاف، وأقيم المضاف إليه مكانه من باب التّوسّع في الكلام.

ويجوز في جميع هذه المصادر الرّفع، يقول سيبويه: " وإنْ رفعته أجمعَ كان عربيًّا كثيرًا. وينتصب على أن تَجعل كَمْ ظَرفا. وليس هذا في سعة الكلام والاختصار بأبعدَ من: صِيدَ عليه يومانِ، ووُلِدَ له ستّون عامًا " (١). فيجوز أن تقول على سعة الكلام: (سير عليهِ خفوقُ النّجمِ)، و(سير عليهِ صلاةُ العصر)، و(سير عليه خلافةُ فلانٍ). فتكون كلّها نائب فاعل، لكن من باب التّوسّع في الكلام، كما يُقال: (وُلِدَ لهُ ستّونَ عاما)، وهم يريدونَ الأولاد، فالتّقدير: (وُلِدَ لهُ الأولادُ في ستين عاما) (٢). فالمجاورة حدّدت قاعدة مهمّة، وهي أنّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.

٢- الصّورة الثّانية: مجاورة الصّفة الموصوف

الصّفة والموصوف كالشيء الواحد، وقد أشار إلى هذه العلاقة سيبويه، إذ يقول: " فأما النَّعت الذي جرى على المنعوت فقولك: مررتُ برجُلٍ ظريفٍ قَبْلُ، فصار النعتُ مجرورًا مثلَ المنعوت لأنّهما كالاسم الواحد. وإنما صارا كالاسم الواحد من قِبَل أنَّك لم تُرِدِ الواحدَ من الرجال الّذين كل واحدٍ منهم رجلٌ، ولكنَّك أردت الواحدَ من الرجال الّذين كلُّ واحد منهم رجلٌ ظريفٌ، فهو نكرةٌ، وإنّما كان نكرةً لأنه من أمّةٍ كلُّها له مثلُ اسمه. وذلك أنَّ الرجالَ كلُّ واحدٍ منهم رجلٌ، والرِّجالُ الظرفاءُ كلُّ واحد منهم رجلٌ ظريفٌ، فاسمُه يَخلِطه بأمّته حتّى لا يُعْرَفَ منها " (٣).

الصّفة والموصوف علاقتهما قويّة جدّاً، نعم المجاورة موجودة بين جميع الكلمات، لكنْ إذا حدث منها علاقات متبادلة بين الطّرفين فإنّها تقوى، ويصبح الجزءان كالشيء الواحد، فالنّعت يتبع منعوته في الإعراب، والتّذكير والتّأنيث، والتّعريف والتّنكير، والإفراد والتّثنية والجمع، حتى إنّ الصّفة أصبحت تنوب مكان الموصوف، إذ سلبَتْ شيئاً ممّا تتّصف به، فإذا كان الموصوف منصوباً على الظّرفيّة، فإنّ الصّفة قد تنوبُ مكانه، تأخذُ حكمه، وإعرابه.

يقول محمّد حماسة في التّلازم بين النّعت والمنعوت: " إن وجدا في الجملة فوجب أن يكونا في

١- الكتاب، مج١، ص ٢٢٣

٢- السيرافي، شرح الكتاب، مج٢، ص ١١٧

٣- الكتاب، مج١، ص ٤٢٢

الحكم كلمة واحدة، لا يتمّ معناها في سياقها إلاّ بذكر شقها الثاني، مثلها في ذلك مثل المضاف والمضاف إليه: نقول: أكرمت الطالب المجتهد

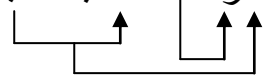

فارتبطت(الطالب المجتهد)بأكرمت كالكلمة الواحدة "(١). فالصّفة والموصوف كالشيء الواحد.

يقول سيبويه: " ومما يُختار فيه أن يكون ظرفًا ويقبُحُ أن يكونَ غيرَ ظرف، صفةُ الأحيان، تقول: سير عليه طويلاً، وسير عليه حديثا، وسير عليه كثيرا، وسير عليه قليلا، وسير عليه قديما. وإنّما نُصِبَ صفةُ الأحيان على الظرف ولم يجز الرفعُ لأنَّ الصّفة لا تقع مَواقِعَ الاسم، كما أنَّه لا يكون إلاّ حالا قوله: ألاَ ماءَ ولو باردًا، لأنه لو قال: ولو أتاني باردٌ، كان قبيحا. ولو قلت آتيك بجيّدٍ، كان قبيحا حتَّى تقولَ: بدرهَمٍ جيّدٍ " (٢). فالأصل في جميع تلك الصّفات المنصوبة على الظّرفيّة هو:

- سير عليه وقتا طويلاً، وسير عليه وقتا حديثاً، وسير عليه وقتاً قليلاً، وسير عليه وقتاً كثيراً، فحُذف الموصوف، وهو الوقت، ونابت الصّفة مكانه، وحَسُنَ هذا؛ لأنّهما كالشيء الواحد. وهذه الصّفات لا يجوز التّصرّف فيها، فلا تُرفع، أو تجرّ، أو تُنصَب على غير الظّرفيّة، فلا يقال: سير عليه طويلٌ، وسيرَ عليه قديمٌ، وسير عليه كثيرٌ؛ لأنّه قبيح أنْ تقع مواقعَ الأسماء. لكن إنْ ذُكِرَ الموصوف، أو كانت الصّفة غير عارضة بقيامها مكان الموصوف، مثل: سير عليه قريبٌ، أو سير عليه ملِيّ، أي في أصلها كانت صفاتٍ، وانتصبت الآن على الظّرفيّة، إنْ نصبت جاز كما كانت أخواتها قبلُ، وكذا إنْ وُصِفت، إذ يجوز أن يُقال: سيرَ عليه طويلٌ من الدّهر (٣). وقد أجاز الكوفيّون الرّفع دون هذه الشّروط، فيقولونَ: سيرَ عليهِ طويلٌ (٤).

وذاتَ مرّة وبُعيداتِ بينٍ، وذا صباحٍ، جميعُها ظروفٌ منصوبةٌ لا غير، والمضاف هنا ليس بمصدر كخُفوق النّجم وخلافة فلان، بل هو بمنزلة مرّة ومرّتين، يقول سيبويهِ: "ومثل ذلك : سيرَ عليهِ ذاتَ مرّةٍ، نَصبٌ، لا يجوز إلا هذا. ألا ترى أنَّك لا تقول: إنّ ذاتَ مرّة كان موعدَهم، ولا تقول: إنّما لك ذاتُ مرّةٍ، كما تقول: إنّما لك يومٌ. وكذلك: إنّما يُسار عليه بُعيداتِ بَيْنٍ، لأنه بمنزلة ذاتِ مرّة " (٥). فهذه الأسماء (ذات وبعيدات وذا) ليست بظروف، بل حُذف الموصوف في الأصل وهو (مدّة) أو (وقتا)، وأُقِيمَتْ الصّفةُ مقامَه، لكنّ هذه الأسماء التي نُصِبَتْ على

١- النّحو والدلالة، ص ٢٠١

٢- الكتاب، مج١، ص ٢٢٧

٣- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج١، ص ٢٢٨، وأبو حيّان، ارتشاف الضّرب، مج٣، ص ١٣٩٧

٤- ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، مج٣، ص ١٣٩٧

٥- الكتاب، مج١، ص ٢٢٥

الظّرفيّة خلا ذا صباح في لغةٍ لخثعم، لا تتمكّنُ في التّصرّف، فلا ترفع ولا تجرّ، والسّبب في ذلك كما رأى السّيرافي " فإن قال قائل : فأنتم تقولون: " سير عليه مَقْدَمَ الحاجّ" ، "وخُفوقَ النّجم"، وما أشبه ذلك، من أسماء المصادر، وليست المصادر من أسماء الزمان. قيل له: إنما يجوز ذلك في المصادر التي يحسن معها إظهار الأوقات كقولنا: " سير عليه وقتَ مَقْدَمِ الحاجّ" ، ولما كانت " المرّة " لا يحسن إظهار الوقتِ معها ، فيقال: " سير عليه وقتَ ذات مرة " ، ولا "وقت مرة " ، لم تُجرَ مُجرى مقدم الحاج. وأما " بعيدات بينٍ" فهي جمع " بَعد" مصغّرا و" بعْدُ" و" قبلُ "، لا يتمكّنان " (١). فالسّبب في عدم تصرّف (ذات) كما رأى، أنّهُ لا يجوز إظهار الوقت معها، فأصلها، وقتاً ذات مرّة، لكن لا يجوزُ أنْ يظهر هذا في الكلام، أن تقول: سيرَ عليه وقتا ذات مرّة، كما جاز : سير عليه وقتَ خفوق النّجم، فنابت الصّفة (ذات) مكان الموصوف (وقت)، ونُصِبَتْ على الظّرفيّة، مع عدم جواز تصرّفه. ويرى السّيوطي السّبب من ناحية أخرى: والسّبب في عدم تصرف ((ذا)) و((ذات)) في لغة الجمهور أنهما في الأصل بمعنى صاحب وصاحبة، صفتان لظرف محذوف، والتقدير في (لقيته ذا صباح ومساء): وقتًا صاحب هذا الاسم، و((ذات يوم)): قطعةً ذات يوم، وحُذِف الموصوف وأقيمت صفته مقامه، فلم يتصرّفوا في الصّفة لِئلاّ يكثر التّوسّع " (٢). فالسّبب كما يرى السّيوطي يتعلّق بالصّفة والموصوف، فالصّفة والموصوف كالشيء الواحد، حُذِفَ الموصوفُ وأقيمت الصّفة مكانه، فذات وذا اكتسبتا الظّرفيّة من الموصوف (وقتا)، ومُنعَ تصرّفهُما خوفاً من الزّيادة في التّوسّع في الصّفة. المجاورة هنا نتج منها قوّة علاقة بين الصّفة والموصوف، حيثُ إنّ الصفة اكتسبت شيئاً ممّا تميّز به الموصوف، وهو الظّرفيّة، فحُذف الموصوف ونابت مكانه الصّفة، وأخذت حكمَهُ.

وأمّا ذا صباح فتجعلها خثعمُ متصرّفة، يقول سيبويه: " وذو صَباحٍ بمنزلة ذاتَ مرّةٍ. تقول: سير عليه ذا صَباحٍ، أخبرَنا بذلك يونسُ عن العرب، إلا أنّه قد جاء في لغةٍ لخَثْعَم مفارقا لذاتِ مرّة وذاتِ ليلةٍ. وأمّا الجيّدة العربيّةُ فأن تكون بمنزلتها. وقال رجل من خَثعم (٣):

عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صباحٍ

لشيء مّا يسوَّدُ مَنْ يَسودُ (الوافر)

١- شرح الكتاب، مج٢، ص ١٢٠

٢- همع الهوامع، مج٣، ص ١٤٣، ١٤٤

٣- " قال أبو محمد الأعرابي في فُرحة الأديب: هذا البيت لأنس بن مدركة الخثعَمِيّ. وذلك أنه غزا هو ورئيس آخرُ من قومه بعض قبائل العرب متساندَين، فلما قرُبا من القوم أمسيا، فباتا حيثُ جَنَّ عليهم الليل، فقام صاحبه، فانصرف، ولم يَغْنَم، وأقام أنس حتّى أصبح، فشَنَّ عليهم الخيلَ فأصاب وغَنِمَ، وغنَّمَ أصحابه. فهذا معنى قوله عزمتُ على إقامةِ ذي صَباح. وهو آخر الأبيات " . البغدادي، الخزانة، مج٣، ص ٨٨، ٨٩

فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرفعُ "(١). فجاء المصدر (إقامة) مضافاً إلى (ذي صباح)، وهو من باب السّعة في الكلام، كقوله تعالى : ((بل مكرُ الليلِ والنّهار)) (٢)، والمكرُ فيهما. فسيبويه يجيز في هذه اللّغة الرّفع، فيُقالُ: سير عليهِ ذو صباحٍ، وسيرَ عليهِ ذاتُ صَبَاحٍ. " وذهب السّهيليّ إلى أنّ ذاتَ مرّة، وذاتَ يَوْمٍ لا يَتَصَرَّفان لا في لُغةِ خَثْعَمَ ولا غيرها وأنَّ ذا يتصرّفُ إلاّ أن يكونَ محذوفاً من (ذات)، فلا يتصرّف " (٣). فهو يرى أنّ (ذات) المنصوبة على الظّرفية كذات يوم وذات ليلة لا تتصرّف كتصرّف (ذا صباح)، وقد ردّ هذا أبو حيّان بتصريح سيبويه والجمهور (٤). فالظرفان (ذا) و(ذات) إذا كانا مضافين إلى زمان صارا ظرفي زمان، نِتيجة حلولهما مكان الموصوف.

ثالثاً: مجاورة حرف فعلا أو اسما

هناكَ بعضُ الحروف التي تجاور الأفعال أو الأسماء، فتعملُ فيها، والفصلُ بينها وبين معمولها ممنوعٌ غير مرغوبٍ به، وذلك لقوّة المجاورة بينهما.

- الصّورة الأولى: حروف الجزم

يقول سيبويه: " واعلم أنّ حروف الجزم لا تَجزم إلاَّ الأفعال، ولا يكون الجزمُ إلاّ في هذه الأفعال المضارِعة للأسماء، كما أنّ الجرّ لا يكون إلاّ في الأسماء. والجزمُ في الأفعال نظيرُ الجرّ في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيبٌ، وليس للفعل في الجرّ نصيب، فمن ثَمَّ لم يُضمروا الجازمَ كما لم يُضمِرُوا الجارَّ " (٥).

حروف الجزم مُختصّة بالأفعال، ولا يليها إلا الأفعال، فالمجاورة بينهما شديدة، ولا يليها الأسماء، فإنّما للأسماء حروف الجرّ، تعمل فيها كما تعمل حروف الجزم الجزمَ في الأفعال

١- الكتاب، مج١، ص ٢٢٦، ٢٢٧

٢- سبأ ٣٣

٣- أبو حيّان، ارتشاف الضّرب، مج٣، ص ١٣٩٧

٤- ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضَّرب، مج٣، ١٣٩٧، والسيوطي، همع الهوامع، مج٣، ص١٤٣

٥- الكتاب، مج٣، ص ٩

فالجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء. ولا يفصل بين الحرف الجازم وما يعمل فيه، كما لا يُفصَلُ بينَ حرف الجرّ والاسم المجرور. فلام الأمر لا يُفصل بينها وبين ما تجزمه مطلقاً؛ لأنّ حرف الجزم أضعف من حرف الجرّ، ويجوز الفصلُ في (لا النّاهية، ولم، ولما) بمعمول فعلهنّ، وهذا ضرورة من ضرائر الشّعر، والفرّاء أجاز الفصل في (لم، ولمّا) بشرط وجود (إنْ) فيهما، (لم أو لمّا إنْ تزرني أزرْكَ)، ومنعه ابن هشام (١). فسيبويهِ بيّنَ أنّ حروف الجزم للأفعال، وحروف الجرّ للأسماء، ولا يجوز خلط الحابل بالنّابل، ولا يُفصل بين تلك العوامل وما تعمل فيه. ويرى الباحث أنّ الحروف الجوازم لم يُفصل بينها وبين ما عملت فيه بسبب ضعفها، بل بسبب قوّة المجاورة مع الأفعال المضارعة، فهي لا تدخل على الأسماء بتاتا.

- **الصّورة الثّانية: حروف الشّرط**

يقول سيبويه: " هذا باب ما يُضمَرُ فيه الفعلُ المستعمَل إظهارُه بعد حرفٍ، وذلك قولك: ((النّاسُ مجزيُّونَ بأعمالهم إنْ خيرًا فخيرٌ، وإنْ شرًّا فشرٌّ)) " (٢).

الأسماء المنصوبة بعد (إنْ) الشّرطيّة محمولة على فعل محذوف، والتّقدير: وإنْ كانَ خيراً فهو خيرٌ، وإنْ كانَ شرّاً فهو شرّ، فالبنية السّطحيّة تُظهر لنا ما هو خلاف القاعدة، لكنّ البنية الباطنية هي على الأصل، فحرف الشّرط (إنْ) لا يليه إلاّ الفعل، وهو الأصل في الجزاء. وهذا الفعل يجوز إظهاره " وإنْ شئت أظهرتَ الفعلَ فقلت: إن كان خِنجرا فخنجرٌ وإنْ كان شرّا فشرّ. ومن العرب من يقول: إن خِنجرا فخِنْجَرا، وإنْ خيرا فخيرًا، وإن شرّا فشرّا، كأنه قال: إن كان الذي عَمل خَيرا جُزيَ خيرا، وإن كان شرّا جزيَ شرًّا " (٣). فحرف الشّرط يليه الفعل، سواء أكان مُظهراً أم كان مُضمراً، وما بعد الفاء يكون منصوباً على فعل محذوف، لكنّ الرّفع فيه أفضل عند سيبويه؛ لأنّ فاء الجواب هاهنا حسُن أنْ يقع بعدها الأسماء، وأنْ يُستأنَف الكلامُ بعدها (٤).

ويجوز أن يأتي بعدها الاسم مرفوعا " وإنْ أضمرت الرافع كما أضمرتَ الناصبَ فهو عربيّ حسن، وذلك قولك: إنْ خيرٌ فخيرٌ، وإنْ خِنْجرٌ فخِنجَر، كأنه قال: إن كان معه خنجر حيث قَتَلَ فالذي يُقتل به خِنجرٌ، وإن كان في أعمالهم خيرٌ فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ. ويجوز أن تجعل إن كان خيرٌ، على: إن وقَعَ خيرٌ، كأنه قال: إن كان خيرٌ فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ " (٥). فالاسمُ المرفوع

١-ينظر: أبو حيّان، ارتشاف الضّرب، مج٤، ص١٨٥٠ -١٨٦٠، والسيوطي، همع الهوامع، مج٤، ص ٣١٠، ٣١١، ٣١٥،

٢- الكتاب، مج١، ص ٢٥٨

٣- السابق، مج١، ص الصفحة نفسها

٤- ينظر: نفسه،مج١، الصفحة نفسها

٥- نفسه، مج١، ص ٢٥٩

بعد (إنْ) هو اسم كان المحذوفة، وقد حُذفت هي وخبرها، فالتّقدير: إنْ كانَ في أعمالهم خيرٌ فالذي يُجْزَونَ به خيرٌ، وقد تكون هذه (كان) التّامة التي بمعنى الحدوث، إنْ حدثَ خير أو وقع. فإنْ قال قائلٌ : أنتم قلتم لا يليها الاسم، فما بالُ زيدٍ مجروراً بعدها؟ قال سيبويه : " واعلم أنه لا ينتصب شيءٌ بعد إنْ ولا يَرتَفِعُ إلاّ بفعلٍ، لأن إنْ من الحروف التي يُبْنَى عليها الفعلُ، وهي إن المجازاةِ، وليستْ من الحروف التي يُبْتَدَأُ بعدها الأسماء ليُبْنَى عليها الأسماءُ. فإنّما أراد بقوله: إنْ زَيْدٍ وإنْ عمرٍو، إنْ مررتَ بزيد، أو مررتَ بعمرٍو، فجرَى الكلامُ على فعلٍ آخرَ، وانجرَّ الاسمُ بالباء لأنّه لا يَصِلُ إليه الفعلُ إلاَّ بالباءِ، كما أنّه حِين نَصَبه كان مَحْمُولا على كانَ أخرى لا على الفعل الأوّل. ومن رأى الجرَّ في هذا قال: مررتُ برجُلٍ إنْ زيدٍ وإنْ عمرٍو، يريد: إنْ كنتُ مررتُ بزيدٍ أو كنتُ مررتُ بعمرو"(١). فالاسم المجرور يكون على وجهين، إمّا أن يكون مجرورا على (مررتُ بزيدٍ)، أو (إنْ كنتَ مررتَ بزيدٍ)، والثّاني قبيح عند سيبويه، والسّبب هو أنّك تضمر بعد الفعل الذي يلي (إنْ) فعلا آخر، وكذلك حرف الجرّ محذوف، وهو ضعيف في الكلام، فليس كحسن رُبّ إذ حُذِفَتْ، وزعم يونس أنّ من العرب من يقول: إن لا صالحٍ فطالحٍ، على: إن لا أكنْ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ (٢). فسيبويه يُقرّ قواعد المجاورة هنا، (إنْ) الشّرطيّة لا يليها إلاّ الفعل، وإذا جاء اسم منصوباً أو مرفوعاً فهو على فعل محذوف، والمجرور فيه قبح، لأنّك تُضمر أكثر من فعل، مع إضمار حرف الجرّ. والسّبب كما رأى السّيرافي أنّ (إنْ) الشّرطيّة لا يليها إلاّ الفعل: " لأن الأفعال التي بعدها هي شروط، والشروط لا تكون بالأسماء، وذلك أنها بحدوثها تُوجبُ المعاني التي ضُمِّنَها الشرط، كقولك إن تأتني أكرمْك، فالإكرام معنىً قد ضمّنه الشارطُ بحدوث الإتيان" (٣). فالفعل يختلف عن الاسم فهو يتضمّن الحدوث (المصدر)، والزّمن، فإذا قلنا: ضربَ، فهو يتضمّنُ الضّرْب، والزّمن الماضِي، والاسم لا يوجد به ذانكَ. لكنّ الكوفيّينَ رأوا أنّهُ مرفوعٌ بما عاد عليه من الفعل، بيدَ أنّه ليسَ على الفعل، وردّ ابنُ الأنباري هذا، لأنّ البدل لا يرتفع بالمبدل منه هنا وهو متقدّم عليه، والأخفش كان يصدحُ برأيه أنّه على الابتداء، والبصريّونَ كما ذكرنا مسبقاً يؤمنون بأنّه على فعل محذوف؛ لأنّ حروف الشرط لا يليها إلاّ الفعل (٤). فحروف الشّرط لا يليها إلاّ الفعل، هذا ما آمن به سيبويهِ، وصدحَ به بصوتٍ عالٍ، وأكّدَ على هذا بذكره (لو) الشّرطيّة، وأنّها كإنْ الشّرطيّة، " (ولو) بمنزلة (إنْ)، لا يكون بعدها إلاّ الأفعالُ؛ فإن سقط بعدها اسمٌ ففيه فِعلٌ مضمَرٌ في هذا الموضع تُبْنَى عليه الأسماءُ " (٥). فالحرف (لو) الشّرطيّة لا يقع بعدها الأسماء، بل الأفعال،

١- الكتاب، مج١، ص ٢٦٣، ٢٦٤

٢- ينظر: السابق، مج١، ص ٢٦٢

٣- شرح الكتاب، مج٢، ص ١٦١

٤- ينظر: الكتاب، مج١، ص ٢٥٨- ٢٦٣، ومج٣، ص ١١٢، ١١٣، وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٩٠ ، والسيرافي، شرح الكتاب، مج٢، ص ١٦١، وأبو حيّان، ارتشاف الضّرب، مج٤، ص ١٨٦٢

٥- الكتاب، مج١، ص ٢٦٩

فهي تختصّ بها، فالاسم بعدها إنْ كان مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً فهو على فعل محذوف، يقول سيبويه: " وممّا ينتَصِبُ على إضمار الفعل المستَعْمَل إظهارُه قولك: ألاَ طَعامَ ولو تَمْرًا، كأنك قلت: ولو كان تَمْرًا، وأتِني بدابّة ولو حِمارًا. وإن شئت قلت: ألاَ طَعامَ ولو تمرٌ، كأنّك قلت: ولو يكون عندنا تمرٌ، ولو سقط إلينا تمرٌ. وأحسنُ ما يُضمَرُ منه أحسنُه في الإظهار. ولو قلت : ولو حمارٍ، فجررتَ كَان بمنزلته في إنْ. ومثلُه قول بعضهم إذا قلتَ : جئتُك بدرهمٍ: فهلاّ دينارٍ. وهو بمنزلة إنْ في هذا الموضع يُبْنَى عليها الأفعالُ. والرفع قبيح في فهلاّ دينارٌ، وفي : ولو حِمارٌ؛ لأنَّك لو لم تحمله على إضمارِ يكون ففِعل المخاطب أولى به. والرفع في هذا وفي : ولو حمارٌ، بعيد، كأنه يقول: ولو يكون مما يأتيني به حمارٌ " (١). فالاسم المنصوب بعد (لو) الشّرطيّة يُحْمَلُ على فعل محذوف، فالتّقدير في (ألا طعامَ ولو تمرًا)،(ألا طعامَ ولو كان تمرًا)، وإذا كان الاسم مرفوعاً بعدها فهو على فعل محذوف، والتّقدير: (ألا طعامَ ولو يكون مما يأتيني به تمرٌ)، وقد أجاز ابن مالك أن يليها جملة اسمية، وهذا مذهب الكوفيّين (٢). وكذلك أدوات التّحضيض، فهي للأفعال، يقول السّيرافي: " اعلم أنّ هلاّ وألاّ، ولولا، ولوما، يجرينَ مَجرًى واحداً، ويقعن على الفعل الماضي والمستقبل، فإذا وقعت للماضي فهو لتنديم المخاطب على ما قاله، أو لومه على ما فرّط فيه، وإن كان للمستقبل فهو للحضّ على إتيانه " (٣)، فهذه الحروف وحروف الشّرط لا يُجاورها إلاّ الأفعال، ولا يفصل بينها وبين ما بعدها أيّ فاصل. ويرى الباحث أنّ قوّة العلاقة بين حروف الشّرط والأفعال التي تليها نبَعَتْ من مَنْبَع صفاء العلاقة بينهما، وأنّه لم يفصل بينهما فاصل، لكثرة وقوع الفعل بعدها وامتناع غيره من الوقوع بعدها، فقوّة العلاقة بين حرف الشّرط اكتُسِبَت كذلكَ من قوّة العلاقة بين فعل الشّرط وجوابه، حتّى إنّ الكوفيّين رأوا أنّ جواب الشّرط مجزوم لجواره فعل الشّرط (٤).

١- الكتاب، مج١، ص ٢٦٩

٢- ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضّرب، مج٤، ص ١٨٩٩

٣- شرح الكتاب، مج٢، ص ،١٦٦

٤- ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ٤٨٣

- **الصّورة الثّالثة: حروف النّصب**

هي الحروف التي تدخل على الفعل المضارع فتنصبه، أنْ، ولن، وكي، وإذنْ، ومن أهمّ شروطها أنّه لا يُفصَل بينها وبين معمولها بأيّ شيء، يقول سيبويه: " هذا باب الحروف التي لا تقدَّم فيها الأسماءُ الفعلَ، فمن تلك الحروف الحروفُ العواملُ في الأفعال الناصبة. ألا ترى أنك لا تقول: جئتُك كي زيدٌ يقولَ ذاك، ولا خفتُ أن زيدٌ يقولَ ذاك. فلا يجوز أن تَفصل بين الفعل والعاملِ فيه بالاسم، كما لا يجوز أن تَفصل بين الاسم وبين إنّ وأخواتها بفعلٍ" (١).

فالفعل المضارع المنصوب لا يجوز أن يُفصل بينه وبين حرف النّصب أيّ فاصل، وذلك لقوّة العلاقة بينهما، والسّبب هو مشابهة النّظير، فالحروف التي تعمل النّصبَ في الفعل لا يفصلُ بينها وبين الفعل اسم، مثلما لا يفصل بينَ الاسم - في إنّ وأخواتها - والحرف النّاصب فعل، كذلك أنّ هذا ليس من مواضع الأفعال ها هنا " ألا ترى أنّك لو قلت إنّ يضربَ يأتينا وأشباه هذا، لم يكن كلاما ؟! " (٢). فالحروف (إنّ وأخواتها) لا يليها إلاّ الأسماء، فتنصب اسماً لها وترفع خبراً لها، وكذلك عوامل الأسماء، فهي أكثر من عوامل الأفعال، وهي ليست كحروف النّصب أو الجزم للأفعال " فهذه الأشياء فيما يَجزم أرداُ وأقبحُ منها في نظيرها من الأسماء، وذلك أنك لو قلت: جئتُك كي بك يؤخذَ زيدٌ لم يجز، وصار الفصلُ في الجزم والنصب أقبَحَ منه في الجرّ؛ لقلّة ما يَعمل في الأفعال، وكثرة ما يَعمل في الأسماء" (٣). فالحروف الجازمة (لم، ولمّا، ولا النّاهية، ولام الأمر) وحروف النّصب (أنْ، ولن، وكي، وإذنْ)، لا يأتي بعدها إلاّ الأفعال، ولا يُفصل بينهما أيّ فاصل، مثلما أنّه لا يجوز الفصل بين حروف الجرّ والأسماء، فلا يجوز مررتُ بكان زيدٍ، كما لا يجوز: يعجبني أنْ زيداً تضربُ. والفصل بين الجار والمجرور مختصّ بالشّعر، كالفصل بين حروف الجزاء وما تعمل فيه (٤). لكن هناك سبب جعل الفصل جائزاً في حروف الجزاء، " أنّ حروف الجزاء يَدخلها فَعَلَ ويَفْعَلُ، ويكون فيها الاستفهامُ فتُرْفَعُ فيها الأسماءُ، وتكون بمنزلة الّذي، فلمّا كانت تَصَرَّفُ هذا التّصرُّفَ وتُفارِقُ الجزمَ ضارعت ما يَجرُّ من الأسماء التي إن شئت استعملتها غيرَ مضافة، نحو: ضاربِ عبدِ الله، لأنك إن شئت نوّنتَ ونصبت، وإن شئت لم تُجاوِز الاسمَ العامل في الآخر، يعني ضَارِبٍ، فلذلك لم تكن مثلَ لَمْ

١- الكتاب، مج٣، ص ١١٠

٢- السابق، مج١، ص ١٤

٣- نفسه، مج٣، ١١١

٤- ينظر: نفسه، مج٣، ص ١١١، ١١٢

ولا في النهي واللام في الأمر؛ لأنهن لا يفارقن الجزمَ " (١). فحروف الجزاء قد يقع فيها الفصل في الشّعر، لأنّها لها تصرّف غير تصرّف (لمْ، ولمّا، ولام النهي، ولام الأمر)، فحروف الجزاء تدخل على فعلَ، قال تعالى : ((إنْ أحسنْتُم أحسنتُم لأنفسِكم)) (٢)، وتكون للاستفهام، مثل: مَنْ أبوكَ؟ ، وتكون موصولة، مثل: بمَنْ تمرُّ به أمرُّ، فلمّا تصرّفت جاز الفصل في الشّعر.

فسيبويه والجمهور يرَون أنّه لا يَفصلُ بين الحروف النّاصبة وأفعالها أيّ شيء، بيدَ أنّ بعض النّحاة قد أجاز هذا، بشرط أنْ يكونَ الفاصلُ ظرفاً أو جارّاً ومجرورا، مثل: أريدَ أنْ عندي تقعدَ، وأريدُ أنْ في الدارِ تقعدَ، وأجاز الكسائيّ والفرّاء الفصل بالقسم: لن واللهِ أكرمَ زيداً، وأجاز الكسائيّ الفصل بمعمول الفعل: لن زيداً أكرمَ، وكذلك أجاز الكوفيّونَ الفصلَ بالشّرط، أريدُ أنْ إنْ تأتني أكرمَك، على نيّة التّأخير، وقد قالوا أيضاً : أكرمْكَ، ألغوا عمل (أنْ)، وقالوا: المجزوم في النيّة منصوب، وسبب جزمه أنّه خبرٌ وقع موقع الجواب(٣). بصراحة واضحة يُخالف الباحث رأي الكوفيّين في الفصل بين الحروف النّاصبة والأفعال المضارعة؛ لأنّه يرى أنّ تلك المسألة التي أجازوها إنّما هي من باب القياس على الفصل في مسائل أخرى بالشّرط أو القسم، كالفصل بين المضاف والمضاف إليه، وكذلك يُضعّف الفاصل قوّة العلاقة بين الحرف النّاصب ومعموله، وقد يوقع في الوهم، إذا فُصِلَ بينهما بالشّرط، فينجزم المضارع المنصوب أصلاً لمجاورته لأداة الشّرط وفعله، ووقوع ذلك المضارع موقع الجواب. والفصل بين (لن) والفعل المضارع، و(كي) والفعل المضارع هو من المستقيم القبيح عند سيبويه، مثل: كي زيدٌ يأتيك، ولن زيدا رأيت (٤). فالزّيادة هي طريقة من الطُّرِق التّحويليّة، و(لن) هي أداة واحدة تزاد لمعنًى نحويّ (نفي المستقبل) على الفعل المضارع، ففي (لن أضربَ زيدا)، تكون الجملة التّوليديّة الفعليّة هي (أضربُ زيدا)، فتتّحوّل إلى جملة توليديّة فعليّة بزيادة (لن)، وحركة المضارع هي حركة اقتضاء للحرف الزّائد (لن) (٥). وفي (لن زيدا ضربتُ) يكون التّحليل على النّحو الآتي:

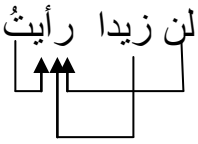

فقد حصل تحوّل بزيادة(لن)وتقديم(زيدا) للعناية، إلاّ أنّ التّركيب غير مقبول في الكلام العربيّ.

---

١. الكتاب، مج٣، ص ١١٢
٢. الإسراء، ٧
٣. ينظر: سيبويه، الكتاب، مج٣، ص ١١٠، ١١١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب، مج٤، ص ١٦٤، وابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، مج٣، ص ٦٥، والسيوطي، همع الهوامع، مج٤، ص ٩١، ٩٢
٤. ينظر: الكتاب، مج١، ص ٢٦
٥. ينظر: خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ١١٥، ١١٦

- **الصّورة الرّابعة: الحروف قد والسّين وسوف**

يقول سيبويه: " هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل، ولا تغير الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها، فمن تلك الحروف قَدْ، لا يُفصَل بينها وبين الفعل بغيره وهو جوابٌ لقوله أَفَعَلَ كما كانت ما فَعَلَ جواباً لهلْ فَعَلَ؟ إذا أخبرتَ أنه لم يقع. ولمَّا يَفْعَلْ وقَدْ فَعَلَ، إنّما هما لقومٍ يَنتظرون شيئاً. فمن ثَم أشبهتْ قَدْ لَمّا، في أنَّها لا يُفصَل بينها وبين الفعل " (١).

يأتي الحرف (قد) متلوّاً بالفعل المضارع المرفوع أو الماضي، ولا يجوز أنْ يُفصل بينهما بأيّ فاصل، فلا يُقال: قدْ زيداً ضربتُ. فالحرف (قد) وما بعده كالجزء الواحد، وقد ورد الفصل بينهما بالقسم، إذ سُمِعَ: قدْ لَعَمْرِي بِتُّ ساهراً، وقد والله أحْسَنْتُ، وهذا لتوسّعهم في الكلام، ذاك أنّها لتوقّع الفعل، والقسم زيادة لتوكيد الجملة (٢). لكنّ الفصل هو من المستقيم القبيح، الذي يوضَعُ فيه اللّفظ في غير موضعهِ، مثل : قد زيداً رأيتُ (٣). والحرف (قد) هو من عناصر التّحويل في الجملة التّوليديّة الفعليّة، فهو يفيد التّقليل والتّشكيك (٤). فالتّحليل في الجملة (قد زيدا ضربتُ) على النّحو الآتي:

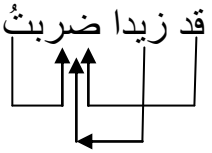

فالجملة التّوليدية الفعليّة هي(ضربتُ زيدا)، والجملة التّحويليّة الفعليّة هي (قد زيدا رأيتُ)، بزيادة (قد) للتّحقيق، وتقديم المفعول (زيدا) للعناية، لكنّ التّرتيب في التّركيب النّحوي غير صحيح، ولا يتلاءم مع الكفاءة اللّغويّة لأبناء اللّغة.

وأمّا حرفا الاستقبال (السّين، وسوف) فلا يجوز الفصل بينهما وبين الفعل المضارع. يقول سيبويه: " ومن تلك الحروف أيضاً سَوْفَ يَفْعَلُ؛ لأنها بمنزلة السين التي في قولك سَيَفْعَل. وإنما تَدخل هذه السينُ على الأفعال، وإنّما هي إثباتٌ لقوله لَنْ يَفْعَلَ فأشبهتْها في أن لا يُفصَل بينها وبين الفعل "(٥). فالسّين وسوف هما حرفا التّنفيس؛أيّ: يخرجان المضارع إلى المستقبل، وهما مُختصّان بالفعل، ولا يجوز الفصل بينهما؛ لأنَّهما كالألف واللام المختصّة بالأسماء، وهما نفي

١- الكتاب، مج٣، ص ١١٤

٢- ينظر: الزمخشري، شرح المفصل، قدم له: إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠١م، مج٥، ص ٩٤، وابن هشام، مغني اللبيب، مج١، ص ١٩٣، ١٩٤، والسيوطي، همع الهوامع، مج٤، ص ٣٧٧

٣- ينظر: سيبويه، الكتاب، مج١، ص٢٦

٤- ينظر: خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١١٥

٥- الكتاب، مج٣، ص ١١٥

للحرف (لن)، فقولك (لن أفعل)، نفي لسوف أفعل، وقد يفصل بين سوف والفعل الذي بعدها بالفعل المُلغى، يقول زهير بن أبي سلمى (١):

وما أدري وسوف إخال أدري

أقومٌ آلُ حِصنٍ أم نساءُ (الوافر)

لكنّ السّين لا يجوز فيها هذا، غيرَ أنّ السّيرافي قد أجازهُ (٢). ويرى الباحث أنّ هذا بسبب اندماج السّين مع الفعل، فإذا انفصلت فإنّنا سنقع في التّوهّم، فلو قلنا: سأكون أدري، كانت السين للكون لا للدراية.

- الصّورة الخامسة: حرف الجرّ والاسم المجرور

يقول سيبويه: " ومن ثَمَّ صار مررتُ قائماً برجلٍ لا يجوز، لأنّه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعاملُ الباءُ. ولو حسُن هذا لحسُن قائماً هذا رجلٌ. فإن قال: أقول مررتُ بقائماً رجلٍ، فهذا أخبثُ، من قِبَل أنه لا يُفصَل بين الجارّ والمجرور، ومن ثم أُسقطَ رُبَّ قائماً رجلٍ. فهذا كلامٌ قبيح ضعيف؛ فاعرف قبحَه، فإنّ إعرابَه يسيرٌ. ولو استحسنّاهُ لقلنا هو بمنزلة فيها قائمًا رجلٌ، ولكنّ معرفة قبحه أمثلُ من إعرابه " (٣).

لا يجوز عند سيبويه تقديم الحال على حرف الجرّ، لأنّه ضعيف، وهو ليس كالفعل في جواز التّقديم، مثل: مجتهداً حضّر محمدٌ دروسَهُ، وقد أجاز ابن كيسان في القياس: مررتُ قائمة بهندٍ(٤). وحرف الجرّ والاسم المجرور كالاسم الواحد، فلا يجوز الفصل بينهما بأيّ شكل من الأشكال، فلا يجوز أنْ نقول: مررتُ بقائما زيدٍ، فهذا ضعيف عند سيبويه، وقدْ قبّحة، حتّى إنّه قد وصفه بالخبث لشدّة ضعفه، فهو يعدّ الجارّ والمجرور كالجزء الواحد. ولا يُقال: رُبّ قائماً رجلٍ؛ لأنّه ضعيف، فقد فصل الحال بين الجارّ شبه الزّائد (ربّ) وبين مجروره (رجلٍ)، فالصّحيح هو (ربّ رجلٍ قائماً)، من دون فصل بين الجارّ والمجرور. يقول سيبويه: " لأنه قبيحٌ أن تفصِل بين الجارّ والمجرور،لأن المجرور داخل في الجارّ، فصارا كأنَّهما كلمة واحدة "(٥).

١- الديوان، شرحه علي حسن فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٨٨م، ص ١٧

٢- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، مج٤، ص ٣٧٦

٣- الكتاب، مج٢، ص ١٢٤

٤- ينظر: السيرافي، شرح الكتاب، مج٢، ص ٤٥٢

٥- الكتاب، مج٢، ص ١٦٤

فالجار والمجرور كالكلمة الواحدة لا يجوز الفصل بينهما، فهما مثلُ المضاف والمضاف إليه (١) ففي قولنا: (مررتُ قائما برجلٍ) يكون التّحليل على النّحو الآتي:

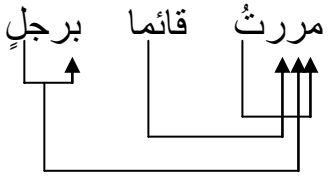

فالجملة التّوليديّة الفعليّة هي (مررتُ برجلٍ)، والجملة التّحويليّة الفعليّة هي (مررتُ قائماً برجلٍ)، بزيادة الحال، وتقديمها على صاحبها المجرور للعناية، لكنّ هذا لا يتلاءم مع التّركيب النّحوي العربيّ. فالتّحويليّون يرَونها جملة غير صحيحة (٢). ويرى الباحث ركاكة في أسلوب الفصل بين الجارّ والمجرور، وذلك لشدّة التّرابط بينهما؛ فهو خلل في التّرتيب، ويرى أنّه من قَبِيلِ التّوهّم والخطأ. يقول محمود سليمان ياقوت: " وقد أشار سيبويه إلى ذلك حتى لا يجيز التّركيب السابق؛ أي: مررتُ قائما برجل " (٣)، فتقدّم الحال على حرف الجرّ هو تركيب غير صحيح نحوياً، وأكّد هذا سيبويه بالتّركيب الخبيث (مررتُ بقائماً رجلٍ) .

- الصورة السادسة: لا النّافية للجنس واسمها

تُسمّى تلكَ اللامُ لامَ التّبرئة، وهي تنفي الجنس، فهي جوابٌ لاستفهام، فقولنا: لا رجلَ فيها، هو جواب (هل من رجلٍ فيها؟)، ولها شروط، منها ألاّ يُفصلَ بينها وبين اسمها بفاصل، فإذا فُصِلَ بينهما أُلغِيَتْ عن العمل، وتكرّرت. فإذا كان اسمها مفرداً نكرة تركّبت معه، وبنيَ على الفتح، فأصبحا كخمسةَ عشرَ، يقول سيبويه: " و((لا)) تعمل فيما بعدها فتَنصبه بغير تنوين، ونصبُها لما بعدها كنصب إنَّ لما بعدها. وتركُ التنوين لما تَعمل فيه لازمٌ، لأنها جُعلت وما عَمِلت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسةَ عشرَ، وذلك لأنّها لا تُشبه سائرَ ما يَنصب مما ليس باسم، وهو الفِعل وما أُجري مجراه، لأنها لا تَعمل إلا في نكرة، و(لاَ) وما تعمل فيه في موضع ابتداءٍ، فلمّا خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسةَ عشرَ " (٤). فهذه اللام تتركّب مع الاسم المفرد النكرة، وتكون هي والاسم بمنزلة اسم مُرَكَّب كخمسةَ عشرَ، وفي موضع رفع على الابتداء، وهي جواب سؤال، " فلا لا تَعمل إلا في نكرة من قبل أنها جوابٌ، فيما زعم الخليل رحمه الله في قولك: هل من عبدٍ أو جارية؟ فصار الجوابُ نكرةً كما أنه لا يقع في هذه المسألة إلا نكرة " (٥). فالمجاورة حدّدت القاعدة الرّئيسيّة هنا، أنّه لا يجوز الفصلُ بين (لا) النّافية

١. ينظر: خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص١٩٩، ٢٠٠
٢. ينظر: أحمد سليمان ياقوت، في علم اللغة التقابلي، دراسة تطبيقية ، ص١٢١
٣. التراكيب غير الصّحيحة نحويا في الكتاب لسيبويه دراسة لغوية، ص ٢٠١
٤. الكتاب، مج٢، ص ٢٧٤
٥. السابق، مج٢، ص ٢٧٥

للجنس وبين اسمها، فإذا فُصِلَ بينهما أُلغِيَتْ عن العمل، " لا تفصل بين لاَ وبين المنفيّ، كما لا تَفصل بين مِنْ وبين ما تَعمل فيه، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: لا فيها رجلَ، كما أنّه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه هل مِنْ فيها رجلٍ. ومع ذلك أنَّهم جعلوا لاَ وما بعدها بمنزلة خمسةَ عشرَ، فقبُح أن يفصلوا بينهما عندهم كما لا يجوز أن يَفصلوا بين خمسة وعشر بشيءٍ من الكلام؛ لأنها مشبَّهة بها " (١). فالتّركيبان (لا فيها رجلَ) ، و(من فيها رجلٍ) من التّراكيب غير الصّحيحة نحْويّا. وقد ذهب الكوفيّون، والزّجاج والزّجاجيّ، والجرمي، والسيرافي، والرماني إلى أنّ الاسم المفرد المُرَكَّب مع (لا) النّافية للجنس هو اسمٌ مُعْرَبٌ لا مَبنيّ (٢). وأمّا أكثر البصريّين فذهبوا إلى أنّهُ مبنيّ؛ لتركّبه مع لا (٣). واختُلِف في سبب بنائهِ، فقد رأى سيبويه أنّ هذا البناءَ بسبب التّركّب مع (لا)، كتركيب خمسةَ عشرَ، ولو فُصل بينهما بأيّ فاصل بطلَ عملُها، وبيّنَ ابنُ عصفور أنّ السّبب هو تضمّنه معنى(من) الاستغراقيّة، فإذا قلنا: لا رجلَ في الدار، فهو نفي لقولنا: (هل من رجلٍ في الدار)، وقد ورد ظهورها في قول الشّاعر (٤):

فقام يذود النّاس عنّا بسيفه (الطّويل)

وقال ألاَ لا من سبيلٍ إلى هند

ورُدَّ بأنّ المتضمّن معنى (من) هو لا، لا اسمها. وقيل: لتضمّنه اللام الاستغراقيّة، لكنْ رُدّ كذلك، أنْ لو كانَ هذا لوصف بالمعرفة؛ فقد قيل: لقيتهُ أمسِ الدابرُ (٥). ويرى الباحث أنّ سبب التّركّب هو شدّة المجاورة بين (لا) النّافية واسمها، حتّى إنّه إذا فُصِلَ بينهما بفاصل بَطُلَ عملُها. فالجمهور وسيبويه آمنوا ببطلان عملها عند الفصل، وقد أشار إلى هذا ابن مالك، بيدَ أنّ الرّماني أجازَ إعمالها ولو كان هناك فاصل، فيجوز (لا - كذلك - رجلاً)، و (لا - كزيدٍ - رجلاً)، و(لا كالعشيّة زائرا(٦). وقد قيل: إنّ اسم (لا) مع التّركيبين الأولين محذوف؛ أي لا أحدَ، والمنصوب

١- الكتاب، مج٢، ص ٢٧٦، وينظر: السامرائي، النحو العربي أحكام ومعان، مج١، ص٣٠٨

٢- ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، مج٣، ص ١٢٩٦، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج٢، ص ٦ ، والسيوطي، همع الهوامع، مج٢، ص ١٩٩

٣- ينظر: السيوطي، همع الهوامع، مج٢، ص ١٩٩، وأبو حيان، ارتشاف الضّرب، مج٣، ص ١٢٩٦

٤- قائله مجهول، ينظر: ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، لبنان، مج٢، ص ١٣، شاهد ١٥٩، والسيوطي، همع الهوامع، مج٢، ص ١٩٩

٥- ينظر: وأبو حيّان، ارتشاف الضرب، مج٣، ص١٢٩٦، السيوطي، همع الهوامع، مج٢، ص ١٩٩

٦- ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضّرب، مج٣، ص ١٢٩٥، ١٣٠٦، ١٣٠٩، وابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مج٢، ص ٤، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مج١، ص ٣٣٧، ٣٣٩ ، والسيوطي، همع الهوامع، مج٢، ص ١٩٨

على التّمييز، وأمّا الثّالث فهو على (لا أرى كالعشية زائرا) (١). وإذا بَطل عملها تكرّرت وجوباً، قال تعالى: ((لا فيها غولٌ ولا هُم عنها يُنْزَفون)) (٢)، ووجب عند غير المبرّد وابن كيسان تكرارها (٣). فتكرارها واجبٌ، قيل: لأنّ العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة وأم، فهو يقتضي العطف، وكذا جواب (لا) الملغيّة عن العمل، أوّ أنّ التّكرار عوضٌ من مصاحبة ذي العموم، لأنّه قد جاء الفصلُ بينهما (٤). فالمجاورة بين (لا) واسمها هي شرط من شروط إعمالها، فإذا بطل ألغيت عن العمل، ويرى الباحث أنّ السّبب هو أنّ الاسم المفرد النكرة قد كثُرَ اتّصاله بلا النافية للجنس، فمن شدّة كثرته أصبحا كشيء واحد، كما كثر تركيب خمسة مع عشر، حيثُ أصبحوا لا يفرّقونه عن الشيء الواحد، فمنعوا الفصل منعا باتّاً، كما منعوه مع خمسة عشرَ .

١- ينظر: همع الهوامع، مج٢، ص ١٩٨

٢- الصافات ٤٧

٣- ينظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، مج١، ص ٣٣٩

٤- ينظر: السابق، مج١، الصّفحة نفسها

الخاتمة:

من أهمّ النّتائج التي توصّل إليها البحث:

١- أنّ قواعد المجاورة كان لها أثر كبير في تفسير ظواهر لُغويّة مُبهمة، كانت تُعَدُّ مَظهراً من مظاهر الخروج عن القياس المأخوذ به.

٢- أنّ قواعد المجاورة تزيد من الثّروة اللّفظيّة والمعنويّة، من خلال التّطورات الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة والدّلاليّة.

٣- أنّ سيبويه أعطى ظاهرة المجاورة في مستويات اللّغة حيّزاً كبيراً في كتابه، وبيّن مدى أهميّتها في تفسير القضايا اللّغويّة.

٤- أنّ الصّوائت قد تتأثّر بالصّوامت لجوارها منها، فالفتحة بعد حروف التّفخيم قد تصبح فتحة ممالة نحو الضّمّة، أو ضمّة خالصة، أو ضمّة ممالة.

٥- أنّ الطرف أقوى للإعلال، ولذا قد يحصل إعلال للعين لمجاورتها اللام التي تعتلّ في مواقع أخرى، فصوّم تقلب الواو ياءً؛ لأنّ اللام تعتلّ في عتوّ ونحوّ.

٦- أنّ سبب التغيّرات بالمجاورة مردّها التّخفيف والسّهولة عند سيبويه، كما يُسمّى الآن قانونَ الجهد الأقل.

٧- أنّ الإتباع لا يقتصر على الصّوامت عند سيبويه، بل يتعدّاه إلى الصّوائت، وهناك إتباع متّصل وإتباع منفصل، كما أنّ هناك إتباعًا كليّاً وإتباعاً جزئِيا.

٨- أنّ سيبويهِ لم يفرّق بين الصّوت والحرف، وهذا كان له أثر في باب المجاورة.

٩- أنّ كثرة الحواجز تضعف الإتباع والإمالة عند سيبويه.

١٠- أنّ الإتباع لا يغيّر من المعنى شيئاً عند سيبويه، بل هو لتخفيف اللّفظ، والنّظريّات الحديثة متّفقة مع هذا .

١١- أنّ المجاورة تؤثّر في الحركة الإعرابيّة، مثل: (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ).

١٢- أنّ الإتباع في الصّوائت عند سيبويه لا يقاس عليه، فهو من باب الشّواذ.

١٣- أنّ سيبويه رأى باب المخالفة الصّوتيّة من الشّاذّ، لذلكَ أولَى للماثلة أهميّة أكثر من المخالفة، لكنّ الأبحاث أثبتت كثرة المخالفة في اللّغة العربيّة.

١٤- أنّ العربيّة تكره توالي خمسة متحرّكات، وهذا ما آمن به سيبويه.

١٥- أنّ ظاهرة الإتباع اللّفظي للكلمات مثل: حيص بيص لم يُعنَ بها سيبويه.

١٦- أنّ سيبويهِ والقدماء لم يُعنَوا بالصّوائت، كانت كجزء طارئ على بنية الكلمة.

١٧- أنّ سيبويه قاس ظاهرة الجرّ على المجاورة في باب الصّفة.

١٨- أنّ اتّفاق اللّفظ والمعنى أولى من اتّفاق المعنى وحده.

١٩- أنّ الجوار قد يؤدّي إلى بناء أدوات جديدة لها وظائف نحويّة جديدة.

٢٠- أنّ المجاورة قد تؤدّي إلى الكشف عن العامل في المعمول.

٢١- أنّ ظاهرة المجاورة بحاجة لدراسة تحليليّة معمّقة شاملة في العربيّة والقرآن الكريم.

فهرس الآيات القرآنية:

الآية	رقم الصّفحة
(فلا جناح عليهما أن يصّلحا بينهما صلحا). النساء ١٢٨	١٦
(فهل من مدّكر) . القمر ١٥	٣١
(فخسفنا بِهُو وبدارهُو الأرض).القصص ٨١	٦٠
(وأصبح فؤاد أمّ موسى فزعا) القصص ١٠	٦١
(قل إن كنتم تحبّون الله فاتّبعوني يُحببكمُ الله) آل عمران ٣١	٦٦
(أنّي مُمِدّكم بألف من الملائكة مردّفين)الأنفال ٩	٧٤
(إنّ الله نِعِمَّا يعظكم به) النساء ٥٨	٧٦
(يا أيّها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تُبدَ لككم تسؤكم) المائدة ١٠١	١٥٤
(إنّ الله هو الرّزّاق ذو القوّة المتين) الذاريات ٥٨	١٦٢
(يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعدّ لهم عذابا أليما). الإنسان ٣١	١٧١
(هاؤم اقرءوا كتابيه) الحاقة ١٩	١٧٩
(آتوني أفرغ عليه قِطرا) الكهف ٩٦	١٧٩
(لنسفعا بالنّاصية) العلق ٥	١٨١
(لن يخلقوا ذبابا) الحج ٧٣	١٨١
(فلن أكلم اليوم إنسيّا) مريم ٢٦	١٨١
(فإمّا تثقفنَّهم في الحرب) الأنفال ٥٧	١٨٢
(وإمّا تخافَنَّ من قوم خيانة) الأنفال ٥٨	١٨٢
(أينما تكونوا يُدرِكُكم الموتُ)النساء ٧٨	١٨٣
(أيَّما تدعوا فله الأسماء الحُسنَى) الإسراء ١١٠	١٨٣
(مثلا ما بعوضة) البقرة ٢٦	١٨٤

(إنّما الله إلهٌ واحدٌ) النساء ١٧١ ١٨٥

(أنّما إلهكم إلهٌ واحدٌ) الكهف ١١٠ ١٨٥

(أفأَمِنَ أهلُ القرى أن يأتيهم بأسُنا بياتا وهم نائمون. أوَ أمِنَ أهل القرى أن يأتيهم بأسُنا ضُحًى وهم يلعبون) الأعراف ٩٧، ٩٨ ١٨٨

(أفأمنوا مكرَ الله)الأعراف ٩٩ ١٨٨

(خُلِق الإنسان من عجل) الأنبياء ٣٧ ١٨٩

(فلا تحسَبَنَّ الله مخلف وعدِه رُسُلَه) إبراهيم ٤٧ ١٩١

(قتل أولادهم شركائِهم) الأنعام ١٣٧ ١٩٤

(ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلاّ دعاءً ونداء)البقرة ١٧١ ١٩٧

(واسأل القرية) يوسف ٨٢ ١٩٩

(بل مكر الليل والنّهار) سبأ ٣٣ ٢٠٥

(إن أحسنتم أحسنتم لأنفسكم) الإسراء ٧ ٢١٠

(لا فيها غولٌ ولا هُم عنها يُنزَفون) الصافات ٤٧ ١١٥

فهرس الأشعار

باب الهمزة

أقومٌ آل حصنٍ أم نساءُ	زهير بن أبي سلمى	الوافر	٢١٢

قافية الباء

فحُقّ لشأسٍ من نداك ذنوبُ	علقمة بن عبدة	الطويل	٢٥
ولا كهذا الذي في الأرض مطلوبُ	النعمان بن بشير الأنصاري	البسيط	٥٧
وما كلّ مؤتٍ نُصحهُ بلبيبِ	أبو الأسود الدؤلي	الطويل	٧٧
كُراتُ غلام من كِساءٍ مُؤَرْنَبِ	ليلى الأخيلية	الطويل	١٣٤
جرى فوقها واستَشعرَت لَوْنَ مُذهَبِ	طفيل الغنوي	الطويل	١٧٦

قافية الدال

فلسنا بالجبال ولا الحديدا	عقيبة الأسديّ	الوافر	١٦٧
زجّ القلوص أبي مَزاده	غير معروف	مجزوء الكامل	١٩٣
من الدهر ردّوا فضل أحلامكم رَدُّوا	الحطيئة	الطويل	٦٢
لشيء ما يسوّد من يسودُ	رجل من خثعم	الوافر	٢٠٤
من أجلك هذا هامةُ اليومِ أو غدِ	كثير عزة	الطويل	١٥١
إلى حمامتنا ونصفه فقدِ	النابغة الذبياني	البسيط	١٨٤
بين ذراعي وجبهة الأسدِ	الفرزدق	المنسرح	١٩٥
وقال ألا لا من سبيل إلى هندِ	قائله مجهول	الطويل	٢٢١

قافية الرّاء

أنا ابنُ ماوِيَّة إذا جَدّ النَّقُرْ	لبعض السّعديّين، ومختلف في قائله	الرجز	١٥٥
أملك رأس البعير إن نفرَا	الرُّبيع بن ضَبُع الفزاريّ	المنسرح	١٧١

غلائل عبد القيس منها صدورِها	غير معروف	الطويل	١٩٣
قافية السّين			
حقّا عليك إذا اطمأنّ المَجلِسُ	عباس بن مرداس	الكامل	١٨٣
قافية الضّاد			
أخذنَ بعضي وتركنَ بعضي	العجاج	الرجز	١٠٠
قافية العين			
وقالت ألمّا أصحُ والشّيب وازِعُ	النابغة الذبياني	الطويل	١٧٣
سُورُ المدينة والجبال الخُشّعُ	جرير	الكامل	١٩٩
قافية اللام			
اضربِ الساقينِ إمُّك هابلُ	غير معروف	الطويل	٥٧
ريبُ المَنونِ ودَهرٌ مُتبِلٌ خَبِلُ	الأعشى	البسيط	١٤٣
وحلّ بدارهم ذلّ ذليلُ	كعب بن مالك	الوافر	١٥١
يهوديّ يقاربُ أو يُزيلُ	أبو حيّة النّميريّ	الوافر	١٩٢
كأنّ نسج العنكبوت المرمّلِ	العجاج	الرجز	١٦١
حمامة في غصونٍ ذات أوقال	الكناني	البسيط	١٧٤
قافية الميم			
لله درّ اليوم من لامَها	عمرو بن قَمِيئة	السريع	١٩١
عفوا ويُظلم أحيانا فيطَّلم	زهير	البسيط	٢٣
شاكٍ سلاحي في الحوادثِ مُعْلِمُ	طريف بن تميم العَنبَرِيّ	الكامل	١٥٠
وبين النّقا آأنت أم أمُّ سالمِ	ذو الرّمّة	الطويل	١٣٩
بنو عبد شمس من منافٍ وهاشمِ	الفرزدق	الطويل	١٧٦
على رأسهِ تُلقي اللسان من الفمِ	أبو حيّة النّميريّ	الطويل	١٨٩

كما شَرِقَتْ صدرُ القناةِ من الدّمِ	الأعشى	الطويل	١٩٨
كفى الأيتامَ فقدَ أبي اليتيمِ	جرير	الوافر	١٩٨
أعاليَها مرّ الرّياح النّواسمِ	ذو الرّمّة	الطويل	١٩٩
قافية النون			
وصاليات ككما يُؤثَفَيْن	خطام المجاشعيّ	الرجز	١٣٤
قافية الهاء			
تُصبي الحليمَ ومثلُها أصباهُ	رجل من باهلة	الكامل	١٧٦
قافية الياء			
ولا سابق شيئا إذا كان جائيا	زهير	الطويل	١٦٨
لاثٍ به الأشاءُ والعبْريّ	العجاج	مشطور الرجز	١٤

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم

٢- إبراهيم أنيس:

- الأصوات اللغويّة، نهضة مصر .

- الأصوات اللغويّة، ط٥، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٥م.

- اللهجات العربيّة في القراءات، ط٥، دار الفكر العربي، القاهرة.

٣- أحمد سليمان ياقوت، في علم اللغة التقابلي، دراسة تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠١٧م.

٤- أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٧م.

٥- إدريس السفروشني، مدخل للصواتة التوليدية، ط١، دار توبقال للنشر، المغرب، ١٩٨٧م.

٦- الأزهري، خالد بن عبد الله(٩٠٥هجري)شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، إعداد محمّد باسل عيون السُّود، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٠م.

٧- أبو الأسود الدؤلي، ظالم بن عمرو بن سفيان، (٦٩هجري)، الديوان، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، ط٢، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٩٩٨م.

٨- أسيل حميدي، التغيرات الصوتية الصرفية، مجلة كلية التربية الإسلامية للعلوم التربوية الإنسانية، عدد ٢٢، آب ٢٠١٥م.

٩- الأصمعي، عبد الملك بن قريب (٢١٦هجري)، الأصمعيات، تحقيق: أحمد شاكر، وعبد السلام هارون، ط٥، لبنان.

١٠- الأعشى الكبير، ميمون بن قيس (ت نحو ٣ هجري)، تحقيق محمد حسن، مصر .

١١- الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى (ت ٤٧٦ هجري)، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق رشيد بلحبيب، ١٩٩٩م .

١٢- امرؤ القيس، حندج بن حُجْر الكناني،الديوان، (ت نحو ٨٠ ق هجري) ، تحقيق مصطفى عبد الشافي، ط٥، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٤م.

١٣- ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٥٧هجري)، الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق جودة مبروك، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة،، ٢٠٠٢م.

١٤- ابن الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم (٣٢٨هجري)، المذكّر والمؤنّث، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ورمضان عبد التوّاب، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٩٩٩م،

١٥- الأنصاري، حسان بن ثابت -رضي الله عنه- (ت ٥٤هجري)، الديوان، تحقيق عبدأ. مَهنّا، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٤م.

١٦- الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ط٣، دار الشرق العربي، لبنان.

١٧- ابن إيّاز، جمال الدين أبو محمد الحسين بن بدر بن إيّاز بن عبد الله البغدادي، (ت٦٨١ هجري)، شرح التعريف بضروري التصريف، تحقيق هادي نهر، وهلال ناجي المحامي، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٢م.

١٨- برتيل مالبرج، علم الأصوات، تعريب ودراسة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، مصر.

١٩- برجشتراسر، التطور النحوي للغة العربية، تحقيق رمضان عبد التواب، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٤م.

٢٠- بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة رمضان عبد التواب، ١٩٧٧م.

٢١- البغدادي، عبد القادر بن عمر،(ت ١٠٩٣هجري)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام هارون، الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م.

٢٢- تمام حسان :

- اللغة العربية معناها ومبناها، ط١، دار الثقافة، المغرب، ١٩٩٤م.

- اجتهادات لغوية، ط١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٧م.

٢٣- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت ٢٥٥هجري)، البيان والتبيين، قدم له علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

٢٤- جان كانتينو، دروس في علم أصوات العربية، ترجمة صالح القرمادي، مركز الدراسات والبحوث، تونس، ١٩٦٦م

٢٥- جرير،(ت ١١٠هجري)، الديوان، تحقيق كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر، لبنان، ١٩٨٦م.

٢٦- ابن الجزري، محمد بن محمد شمس الدين(ت٨٣٣ هجري)، غاية النهاية في طبقات القراء، عُني بنشرها سنة ١٩٣٢م برجشتراسر، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٦م.

٢٧- أبو جعفر النّحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل المصري النحوي (٣٣٨ هجري)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب، لبنان..

٢٨- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (٣٩٢):

- سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي
- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، لبنان
- المحتسب، تحقيق علي النجدي ناصيف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، القاهرة، ١٩٩٤م

- المنصف على شرح التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين، ط١، إدارة إحياء التراث، مصر، ١٩٥٤م.

٢٩- حاتم صالح الضامن، علم اللغة، بيت الحكمة، بغداد.

٣٠ - حجازي، محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، دار قباء، القاهرة.

٣١- ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي (٨٥٢ هجري)، الإصابة، تحقيق عادل أحمد ، وعلي محمّد معوّض، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٥م.

٣٢- ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، (٤٥٦)، جمهرة أنساب العرب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٥، دار المعارف، القاهرة.

٣٣- الحطيئة، جرول بن أوس (ت نحو ٤٥ هجري)، الديوان، تحقيق حمدو طمّاس ، ط٢، دار المعرفة، لبنان، ٢٠٠٥م.

٣٤- حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠١٩م.

٣٥- الحملاوي، أحمد (١٣١٥ هجري)، شذا العرف في فن الصرف، قدّم له محمد عبد المعطي، دار الكيان للطباعة والنشر، الرياض.

٣٦- أبو حيّان محمد بن يوسف الأندلسي، (٧٤٥ هجري)، :

- ارتشاف الضرب، تحقيق رجب عثمان محمد، ورمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.

- البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد، وعلي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٩٩٣م

٣٧- أبو حيّة النّميريّ، شعر أبي حيّة النّميريّ، جمعه يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق.

٣٨- خالد جمعة، شواهد الشعر في كتاب سيبويه، ط٢، الدار الشرقية، مصر، ١٩٨٩م

٣٩- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه(٣٧٠ هجري)، مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع، مكتبة المتنبي، القاهرة

٤٠- ابن خلدون، ولي الدين أبو زيد عبد الرحمن بن محمد (٨٠٨ هجري)، المقدمة، تحقيق عبد الله محمّد الدّرويش، ط١، ٢٠٠٤م.

٤١- خليل عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، ط١، عالم المعرفة، جدة، ١٩٨٤م.

٤٢- ديزيره سقال، الصرف وعلم الأصوات، ط١، دار الصداقة العربية، بيروت، ١٩٩٦م

٤٣- الذهبي،الحافظ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت ٧٤٨ هجري)، سِيَر أعلام النُّبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ومأمون الصاغرجي، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٩٨١م

٤٤- ربحي كمال، الإبدال في ضَوء اللغات السامية دراسة مقارنة

٤٥- رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (٦٨٦هجري):

- شرح الرضي على شافية ابن الحاجب، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزقراف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٨٢م.
- شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق يحيى بشير مصري، ط١ القسم الثاني، المجلد الأول، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام، السعودية، ١٩٩٦م
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ط١، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام، السعودية، ١٩٩٣م.

٤٦- الرماني، علي بن عيسى (٣٨٤هجري)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق محمد إبراهيم شيبه، إشراف أحمد مكي الأنصاري، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٤ – ١٤١٥هجري.

٤٧- رمضان عبد التواب:

- بحوث ومقالات في اللغة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٢م.
- فصول في فقه اللغة، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٤م
- لحن العامة والتطور اللغوي، ط٢، زهراء دمشق، القاهرة، ٢٠٠٠م
- لحن العامة والتطور اللغوي، ط مصر ١٩٦٧م.
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م.
- التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ط٢، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.

٤٨- ذو الرّمّة، غيلان بن عقبة (ت١١٧ هجري)، الديوان، تحقيق أحمد حسَن بَسَج، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٥م.

٤٩- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الإشبيلي،(٣٧٩ هجري)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعارف، القاهرة

٥٠- أبو زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة(ت نحو ٤٠٣ هجري)، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٠م

٥١- الزِركلي، خير الدين (ت١٣٩٦هجري)، الأعلام، ط١٥، دار العلم للملايين، بيروت، ٢٠٠٢م.

٥٢- زهير بن أبي سلمى (ت نحو ١٣ ق الهجري)، الديوان، شرحه علي حسن فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٨٨م.

٥٣- السامرائي، محمد فاضل ، الصرف أحكام ومعانٍ، ط١، دار ابن كثير ، لبنان، ٢٠١٣م.

٥٤- سامر زهير بحرة، قانون المخالفة الصوتية وأثره في نمو الثروة اللفظية للعربية الفصحى، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، دمشق، مجلد ٣٢، عدد (٣)، ٢٠١٠م.

٥٥- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (ت ٣١٦هجري)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسن الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦م

٥٦- السلسيلي، أبو عبد الله محمد بن عيسى (ت ٧٧٠هجري)، شفاء العليل في إيضاح التسهيل، تحقيق الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط١، الفيصلية، مكة المكرمة، ١٩٨٦م.

٥٧- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (١٨٠ هجري)، تحقيق عبد السلام هارون، ط٥، الخانجي ، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٥٨- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (٣٨٦ هجري)، تحقيق أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨م.

٥٩- ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله (ت ٤٢٨هجري)، أسباب حدوث الحروف، تحقيق محمد حسان الطيّان، ويحيى مير، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق

٦٠- السيوطي، جلال الدين (٩١١ هجري)، :

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، وعبد السلام هارون، مؤسسة الرسالة، لبنان، ١٩٩٢م.
- بغية الوعاة، تحقيق محمد أبو الفضل، ط٢، دار الفكر، ١٩٧٩م.

٦١- شاهين، عبد الصبور:

- المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي، الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، الخانجي، القاهرة

٦٢- الشريف المرتضى، علي بن الحسين الموسوي، الآمالي(ت٤٣٦ هجري) (غرر الفوائد ودرر القلائد)، تحقيق، أبو الفضل إبراهيم، ط١، مكتبة الدكتور مروان العطيّة، ١٩٥٤م.

٦٣- صالح بن محمد، شرح كتاب سيبويه الربع الأخير، ٢٠٠٢م – ٢٠٠٣م.

٦٤- الصبان، محمد بن علي الصبان المصري، (ت ١٢٠٦ هجري)، شرح الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق طه عبد الرؤف سعيد، المكتبة التوفيقية.

٦٥- طفيل الغنوي، بن عوف بن كعب، (ت نحو ١٤ ق الهجري)، الديوان، شرح الأصمعي، تحقيق حسّان فلاح أوغلي، ط١، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م.

٦٦- الطيب البكوش، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، ط٣، ١٩٩٢م.

٦٧- أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي (ت ٣٥١ هجري):

- الإبدال، تحقيق عز الدين التنوخي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- مراتب النحويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٢م.

٦٨- عباس حسن، النحو الوافي

٦٩- عبد الرحمن أيّوب، أصوات اللغة، ط٢، مطبعة الكيلاني، القاهرة، ١٩٦٨م.

٧٠- عبد الشافي، محمد، عبقرية اللغة العربية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة إيسيكو ، المغرب، ٢٠١٦م.

٧١- عبد القادر عبد الجليل، علم الصرف الصوتي، جامعة آل البيت، ١٩٩٨م.

٧٢- عبد المقصود، دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ط١، الدار العربية للموسوعات، لبنان، ٢٠٠٦م.

٧٣- عبد المنعم فائز مسعد، المختصر في الصرف، ط١، بيت المقدس، فلسطين، ٢٠٠٠م.

٧٤- عبده الرّاجحي:

- التطبيق الصرفي، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠١٢م.
- فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية، بيروت.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٩٦م

٧٥- العجاج، ديوان العجاج رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي، تحقيق عزة حسن، دار الشرق العربي، لبنان، ١٩٩٥م.

٧٦- عزيزه، فوال بابتي، معجم الشعراء الجاهليين، ط١، دار صادر، لبنان، ١٩٩٨م.

٧٧- ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هجري):

- الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.
- المقرّب، تحقيق أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٩٧٢م.

٧٨ – ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عقيل المصري (٧٦٩ هجري):

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق كامل بركات.دار المدني، جدة، ١٩٨٤م.

٧٩- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن أبي عبد الله (٦١٦ هجري)، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد السيّد أحمد عزوز، ط١، عالم الكتب، ١٩٩٦م.

٨٠- عمرو بن قميئة، الديوان، تحقيق حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات، مصر، ١٩٦٥م.

٨١- علقمة بن عبده(ت٢٠ ق الهجري)، الديوان بشرح الأعلم، تحقيق لطفي الصقال، وريّة الخطيب، ط١، دار الكتاب العربي، حلب، سورية، ١٩٦٩م.

٨٢- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي، (ت ٣٩٥هجري)، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق أحمد حسن بسبح، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٧م.

٨٣- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفّار، (٣٧٧ هجري)، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٩٩٤م.

٨٤- الفراء، أبو زكريّا يحيى بن زياد، (٢٠٧ هجري):

- معاني القرآن، تحقيق هدى قراعة ، ط١، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ١٩٩٠م.
- معاني القرآن، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.

٨٥- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هجري)، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

٨٦- الفرزدق، أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة التميمي(ت ١١٢ هجري)، الديوان، شرح علي فاعور، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٨٧م.

٨٧- الفضيلي، عبد الهادي، مختصر الصرف، دار القلم، لبنان

٨٨- فكري، محمد سليمان، أثر الجوار في اللغة، علوم اللغة، مجلد ٧، ع٢، دار غريب للطبعة والنشر، القاهرة، مصر، ٢٠٠٤م.

٨٩- فندريس، اللّغة، ترجمة عبد الحليم الدواخلي، ومحمد القصاص، وفاطمة خليل، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٤م.

٩٠- فوزي الشايب، أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة، ط١، عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٤م.

٩١- ابن قتيبة، محمد بن مسلم الدينوري(ت ٢٧٦هجري)، الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر

٩٢- كارل بروكلمان، فقه اللغات الساميّة، ترجمة رمضان عبد التواب.

٩٣- كثيّر، بن عبد الرحمن الخزاعي، صاحب عزّه(ت ١٠٥ هجري)، الديوان، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان، ١٩٧١م.

٩٤- كمال بشر:

- دراسات في علم اللغة، دار غريب، القاهرة، ١٩٩٨م.
- علم الأصوات، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٩٥- ليلى الأخيليّة ليلى بنت عبد الله بن الرحال بن شداد بن كعب الأخيلية(ت نحو ٨٠ هجري)، الديوان، تحقيق خليل إبراهيم العطية.

٩٦- المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هجري)، المقتضب، تحقيق عبد الخالق عضيمة، ط٢، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.

٩٧- ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي(٣٢٤هجري)، السبعة في القراءات، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.

٩٨- محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى النّحوي الدلالي، دار الشروق، ط١، القاهرة، ٢٠٠٠م.

٩٩- محمود سليمان ياقوت، التراكيب غير الصحيحة في الكتاب لسيبويه، دراسة لغوية، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠١٨م.

١٠٠- مختار غوث، لغة قريش، ط١، دار المعراج الدولية، السعودية، ١٩٩٧م.

١٠١- المزيني، حمزة بن قبلان، الوقف بالنّقل أم مبدأ الجهريّة؟ مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الآداب والعلوم الإنسانية، مج٨، المركز العلمي، جدة، ١٩٩٥م.

١٠٢- مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب، دار الطليعة ، بيروت.

١٠٣- المطلبي، غالب فاضل، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، منشورات وزارة الثقافة والفنون، العراق

١٠٤- ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين محمّد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري(ت ٧١١ هجري)، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

١٠٥- مهدي المخزومي:

- في النحو العربي قواعد وتطبيق، ط١، مصطفى البابلي الحلبي للنشر، مصر، ١٩٦٦م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، ط٢، دار الرائد العربي، لبنان، ١٩٨٦م.

١٠٦- الموسوي، موسى حسين ، التماثل الصوتي عند سيبويه، جامعة بابل، كلية التربية الأساسية، المجلد الأول، ٢٠، ٢٠١٤م.

١٠٧- النّابغة الذّبياني، أبو أمامة زياد بن معاوية (ت نحو ١٨ ق الهجري)، الدّيوان، تقديم عباس عبد الساتر، ط٣، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٩٩٦م.

١٠٨- أبو نصر، هارون بن موسى القرطبي (ت ٤٠١ هجري)، شرح عيون كتاب سيبويه، تحقيق عبد ربّه عبد اللطيف، ط١، مطبعة حسّان، القاهرة، ١٩٨٤م.

١٠٩- النعيمي، حسام سعيد، الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، العراق.

١١٠- النيرباني، عبد العزيز، الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات، ط١، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، سورية، ٢٠٠٦م.

١١١- ابن هشام، عبد الله بن يوسف النحوي المصري الأنصاري (٧٦١هجري):

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، لبنان.
- أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، لبنان

١١٢- هنري فليش:

- العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، تحقيق عبد الصبور شاهين، ط١، ١٩٦٦م.
- العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، تحقيق عبد الصبور شاهين، ط٢، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٣م.

١١٣- وائل حمدوش، التداولية دراسة في المنهج ومحاولة في التصنيف، الملتقى الفكري للإبداع، دمشق.

١١٤- وافي، علي عبد الواحد:

- علم اللغة، ط٩، نهضة مصر، ٢٠٠٤م.
- اللغة والمجتمع، ط٤، عكاظ للنشر والتوزيع، جِدة، ١٩٨٣م.

١١٥- ابن يعيش، موفّق الدين، (٦٤٣هجري):

- شرح المفصّل للزمخشريّ، حققه مجموعة من العلماء، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- شرح المفصل للزمخشريّ، تحقيق إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠١م.

١١٦- يوهان فك، العربية دراسات في اللغة واللهجات، ترجمة عبد الحليم النجار.

Abstract

This thesis means the adjoining linguistic phenomenon in SIBAWIAH book , it reveals its effect in the sound level , the grammatical level and this is an analytical deepen study that is indicates the views of the star of the visual school SIBAWIAH and the opinions of the grammar specialists in this phenomenon and its effect in the linguistic component , the study of this phenomenon relates the opinions of the modernists and the modern linguistic theories , the researcher divided the thesis into three chapters , the first (the effect of the adjoining in the sound level) and it leads to two objects , the effect of the adjoining between the nearby sounds and the effect of the similar sounds , the second chapter is entitled (the effect of the adjoining in the grammar level) and it is divided into two sections ,the impact of the adjoining in the reason and the impact of the adjoining in different grammatical chapters , the third chapter is entitled (the effect of the grammatical level) , it is doodad into two sections , the effect of the adjoining in articulateness and the effect of the adjoining in the linguistic component .